

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

ملف العدد:

تأمين الطاقة النووية كخيار استراتيجي
السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور
سياسات انتشار الطاقة النووية
القدرات النووية العربية لتوليد الكهرباء
وتحلية مياه البحر
أمن الطاقة النووية والإشعاعية

القضايا الإقليمية:

التحديات الأمنية الإقليمية
دور المملكة العربية السعودية في مكافحة
الإرهاب الجديد
الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى

التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية:
رؤية مستقبلية

الدكتور محمد ميسر فتحي

مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا
الجنوبية

الدكتورة صدف محمد محمود

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الاشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 778 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بملكية البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية مفهوماً الشامل، والتي تركز على الشأن الخليجي والعربي باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير

سعادة السيد خالد بن إبراهيم الفضاله

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير

د. خالد محمد الرويحي

المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

د. عمر أحمد العبيدي

د. أشرف محمد كشك

مدير التحرير

أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر

الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدورية

المحتويات

4	التعريف بالدورية
	الكلمة الافتتاحية:
9	خالد بن إبراهيم الفضاله
	القسم الأول:
	الدراسات
	التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية
15	الدكتور محمد ميسر فتحي
	مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية
41	الدكتورة صدفة محمد محمود
	القسم الثاني:
	ملف العدد: تأمين الطاقة النووية كخيار استراتيجي
63	تقديم الملف:
	السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية: رؤية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط
65	الدكتور عادل محمد أحمد
	القدرات النووية العربية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر: الإمكانيات والمخاوف
85	الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب، الأستاذ الدكتور ضو سعد مصباح
	أمن الطاقة النووية والإشعاعية: الإطار التشريعي والرقابي
109	عادل الرياحي

القسم الثالث:

القضايا الإقليمية: التحديات الأمنية الإقليمية

تقديم الملف:

125

دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجديد

127

الدكتور يحيى بن مفرح الزهراني

الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى

145

الدكتور موفق مصطفى الخزرجي

القسم الرابع:

عروض الكتب والندوات والمؤتمرات والوثائق:

تقديم الملف:

165

أولاً: عروض الكتب:

167

مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط

167

منى عبداللطيف

الطاقة النفطية والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل

173

عبدالعزیز الدوسري

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

177

مؤتمر صناعة التطرف: تدابير المواجهة الفكرية، (مكتبة الإسكندرية، 3 - 5 يناير 2016م)

177

هيئة تحرير الدورية

ندوة الأزمة السورية: محرّكات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية، (الاثنين 28 ديسمبر 2015م)

185

هيئة تحرير الدورية

ثالثاً: الوثائق

- البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،
193 وإعلان الرياض، (الرياض في 10 ديسمبر 2015م)
- إعلان الرياض في الدورة (36) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
205 (في الرياض 10 ديسمبر 2015م)
- إعلان المنامة للاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي، (المنامة في 24 يناير 2016م)
209
- البيان الختامي للمؤتمر الثاني لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي:
219 منظومة حقوق الإنسان .. والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية، (المنامة في 23 يناير 2016م)
- كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية،
افتتاح الدورة، كلمة مملكة البحرين، وإعلان تونس لمكافحة الإرهاب، اجتماع الدورة الثالثة والثلاثين
227 لمجلس وزراء الداخلية العرب، (تونس في 2 مارس 2016م)
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي "الإسلام ومحاربة الإرهاب"،
232 (مكة المكرمة في الفترة من 22-25 فبراير 2015م)
- قواعد وإجراءات النشر في الدورية
247

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مملكة البحرين.
2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".
3. من أبواب الدورية الثابتة:
 - أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 - ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 - ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.
 - ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضمّ من 3 - 5 تقارير.
 - ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).
 - ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

- أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.
 - ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدورية لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
 - ث. القضايا الاستراتيجية المختصة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.
5. تهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
 - ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
 - ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

خالد بن إبراهيم الفضاله

الكلمة الافتتاحية

خالد بن إبراهيم الفضاله¹

امتاز المشهد السياسي للعام 2015م بوجود صراعات، وتطورات، وملفات متتابعة ذات تداعيات عميقة؛ نتيجة لما تعكسه من حجم الاضطراب السياسي، والأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وهي بلا شك سترسم لنا معالم المشهد السياسي، للعام 2016م والأعوام القادمة. فهناك العديد من التحديات التي تهدد الأمن القومي، والتي تتطلب تحالفات قوية، وحوارات عميقة، كمحاولة لفك شيفرة العلاقات المتوترة بين دول عدة، في مشهد يحتاج إلى معالجات، برؤية استراتيجية واعدة، تتصارع مع أحداث ديناميكية متسارعة. وللأسف فمن المتوقع استمرار بقاء منطقتنا العربية في بؤرة الأزمات وتطورها، وستستمر، وستبقى السمة الأبرز للعام 2016م؛ حيث إن المتابع للشأن السياسي في منطقتنا، يلحظ مدى تفاقم أزمة الإرهاب، بكافة أشكالها؛ مما يدل على وجود قوى خفية، تسعى لتحقيق أهدافها، وخدمة مصالحها المختلفة؛ وهذا يستدعي تشكيل جبهة إسلامية موحدة، تحارب مختلف الجماعات الإرهابية التي تستغل الدين الإسلامي الحنيف؛ لتبرير ممارساتها التي لا تمت لتعاليم هذا الدين بأي صلة، وإيجاد نهج أمني متطور وموحد؛ لمواجهة الإرهاب.

إن التحديات الأمنية التي نواجهها وأبعادها الجيوسياسية، تحتاج إلى وضع صيغ، وأطر فعالة، تمكّننا من صياغة مقاربة أفضل لقضايا الأمن القومي، كما تتطلب صياغة استراتيجية، شاملة، وفاعلة، ومتعددة الأبعاد.

ونتيجة لهذه المتغيرات المتسارعة فقد شهد العام 2015م تحولاً جذرياً، في السياسة الخارجية الخليجية -والسعودية تحديداً - وذلك باستخدام القوة العسكرية، بشكل مباشر، مع بدء الحرب في اليمن، بدعم التحالف العربي الذي شكّله السعودية؛ حيث أعلنت السعودية في مارس 2015م عن تكوين تحالف عربي للتدخل في اليمن، والتحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب، في ديسمبر من ذات العام؛ لتنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب، والحفاظ على السلام والاستقرار، في المنطقة والعالم.

ولذلك فلعلّ العنوان الأبرز، للمشهد الخليجي - في العام 2016م- سيكون للسياسات الخليجية للمعادلة الإقليمية الجديدة تجاه هذه التطورات، التي ستبلور من خلال بناء تحالفات عملية، على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومن هنا، فيجب أن لا يغيب دور مراكز الفكر في إيصال الأفكار والرؤى الجديدة - التي تعمل على تطويرها - إلى صناع القرار السياسي؛ عبر تقديم عددٍ من البحوث المبتكرة، والتحليلات السياسية المستقلة، والمتطورة الجودة، حول السياسات في الداخل والخارج، ذات الأهمية لمُتخذي القرار، وفي المسائل السياسية والاقتصادية

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

التي تواجه منطقة الخليج العربي والعالم العربي، والقضايا الحيوية على الساحة الدولية؛ تضافراً من قبل مراكز الفكر، مع الجهود التي تبذلها الحكومات؛ لمعالجة المسائل الشائكة، بشأن النمو الاقتصادي، وأمن الطاقة، والقدرة المؤسسية، والمشهد السياسي المضطرب.

وتأتي دورية "دراسات" في عددها الجديد، لتضيف دراسات وتقارير حول مختلف الأحداث المتسارعة، التي يشهدها الشرق الأوسط، بشكل عام، والخليج العربي، بشكل خاص. ونأمل أن تكون الدراسات المنشورة بين دفتي الدورية ذات قيمة مضافة للقارئ الكريم.

الدراسات

التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية

الدكتور محمد ميسر فتحي

مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية

الدكتورة صدف محمد محمود

التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية

الدكتور محمد ميسر فتحي¹

ملخص:

إنّ دراسة التغيير في النظام العالمي تدور حول كثير من المحاور التي تشمل البحث في طبيعته، وما إذا كان ظاهرة إرادية أم نشاطاً تلقائياً، ثم تحديد القوى أو العوامل المؤثرة في إحداثه، ومدى فاعليته وتأثيره في صنع السياسة الخارجية، وفي توجيه استراتيجيات القوى العالمية، نحو إقامة عالم أفضل يستثمر منافع الحضارة وميزاتها أو عالم يعجّ بالحروب والصراعات الدولية.

وبذلك يعدّ التغيير من أبرز الظواهر التي تعترض مسارات وتفاعلات النظام الدولي، من خلال تأثيرها في هيكلته وبنيته التفاعلية، فضلاً عن أداء وحداته. وينتج التغيير عمّا تشكّله الأحداث والمتغيّرات التي تشهدها البيئتان الداخلية والإقليمية، فضلاً عن البيئة الدولية، وما تولّده من دوافع ومحفّزات توجّه حركة التغيير باتجاه إيجاد "حركة تغيير" دولية جديدة، تتبنّاها القوى العالمية الراغبة في إحداث التغيير؛ سعياً منها في ضمان مصالحها وأهدافها، فضلاً عن التعبير عن قدراتها ومدى تأثيرها في إدارة التفاعلات الدولية وتوجيهها؛ إذ إنّ حالة التراجع في دور ومكانة الولايات المتحدة أدّت لنوع من الفراغ الذي أتاح المجال لمزيد من عدم الاستقرار وتراجع الأمن الدولي، بخاصة في آسيا والشرق الأوسط، وعزّز ذلك التراجع من تنامي الدورين الروسي والصيني للتأثير في إدارة الأزمات الدولية تبعاً لمصالحهما، الأمر الذي قيّد من التأثير الأمريكي في الهيمنة على الشؤون الدولية وإدارة تفاعلاتها. ومن هنا، فإنّ أي محاولة لاستشراف مستقبل النظام الدولي، ومراكز القوى العالمية، يجب أن تسبق بتحليل لطبيعة التغيير والمتغيّرات التي تشكّل حركة التغيير والقوى المؤثرة في ذلك النظام.

1 أستاذ العلاقات الدولية بجامعة النهرين - العراق

مقدمة:

يعدّ التغيير حركة ضرورية تقتضيها التفاعلات الدولية، وتفرضها الأهداف والمصالح والتطلعات المُعتبرة- من حيث إنّ التغيير هو مطلب حضاري وشرعي- فضلاً عن طبيعة الظروف المحلية والدولية ومستجّداتها، ومُتغيّرات استراتيجيّة أخرى، واكتسبت ظاهرة التغيير مع مطلع القرن الحادي والعشرين بُعداً حيويّاً في السياسة الدولية، تبعاً لما يشهده النظام الدولي من سرعة تغيير، وصيرورة معقّدة في بنيته وطبيعة تفاعلاته وأداء وحداته؛ لذلك عدّ التغيير وإدراك حركته واتجاهاتها، فضلاً عن قيادته وتوجيهه، من أولى اهتمامات القادة والمفكرين وصنّاع القرار؛ لضمان مستقبل أكثر استقراراً وأمناً.

إنّ ظاهرة التغيير في سياسات وتفاعلات النظام الدولي فضلاً عن هيكلية لم تنقطع منذ تشكيله، وذلك تبعاً للتغيير في استراتيجيات القوى العالمية، وما تحتوي عليه من إمكانيات وقدرات تدفع بها للقيام بأداء استراتيجي مغاير لسابقه، وأكثر انسجاماً مع تطلعات وأهداف تلك القوى، وبذلك عدّ التغيير سمة أساسية من سمات النظام الدولي.

وقد يبدأ التغيير في النظام الدولي باستجابة القوى العالمية لمعطيات جديدة، أو يكون عبارة عن طموحات وتطلعات مختلفة، تؤدي إلى اختلال الثوابت الراسخة والقناعات السابقة، ومن ثمّ تولد أفكاراً جديدة تغيّر من الفكر الاستراتيجي وتنضجه، وهو ما يدفع بالقوى الكبرى إلى إيجاد آليات وأدوات جديدة لإدارة تفاعلاتها، ومحاولة إكسابها مشروعية، أو إعطاء أو توفير مبررات عقلانية للتغيير والتحول الذي ترغب به من خلال الوقائع والمتغيّرات الدولية، وما يمكن توظيفه لخدمة ذلك التغيير. ولكي يكون التغيير حقيقياً ومقبولاً ينبغي أن يَنْضبط بأطر من الأعراف والشرائع والقوانين الدولية.

أهمية البحث: تنبع أهمية بحثنا من دراسة ظاهرة التغيير وتفسير استمرارها في النظام الدولي، ومدى تأثير المتغيرات في دفع حركة التغيير، للوصول إلى التنبؤ بمستقبل النظام الدولي والقوى العالمية التي ستتحكم في تفاعلاته.

هدف البحث: انطوى البحث على العديد من الأهداف والمتمثلة، بتوضيح مفهوم التغيير وتمييزه عن مفهوم التغيير، فضلاً عن التعريف بنظرياته ودوافعه. كذلك التأكيد على حتمية التغيير في شكل العلاقات الدولية، وفي طبيعة النظام الدولي، فضلاً عن مراكز القوى العالمية. فالتغيير الذي يحدث في النظام الدولي قد لا يؤدي إلى تغيير في مراكز القوى العالمية، مثل أحداث 11 أيلول 2001م، والتي أدّت إلى تغيير طبيعة تفاعلات النظام الدولي، ولم تؤدّ إلى تغيير مراكز قواه العالمية. كما يهدف البحث إلى الوقوف على أدوار القوى العالمية واستراتيجياتها في الاستجابة للتغيير أو مقاومته.

إشكالية البحث: تمثّلت إشكالية بحثنا بالتساؤل: ما هي الكيفية التي سيتشكّل وفقها مراكز القوى العالمية تبعاً لصيرورة التغيير التي ستحدّد المسارات المستقبلية للنظام الدولي؟.

فرضية البحث: انطلقت فرضية البحث من فكرة مفادها، إن النظام الدولي يمر في مرحلة تغيير حقيقية، تشهد بروز قوى عالمية جديدة، تشترك باتجاه دفع صيرورة التغيير نحو بناء أو تشكيل نظام دولي، يركز على أسس من الشراكة واستراتيجية التعاون وتفاذي الصراعات والتخالف فيما بينهم، وضمن هيكليّة تتسم بتعدد القطبية، خاصة مع تراجع تأثير القوة الأمريكية، وما استتبع ذلك من تقليص دورها ونفوذها العالمي، مقابل نهوض العديد من القوى العالمية بالأعباء والمسؤوليات العالمية، تبعاً لما تحقّقه من تنمية وتقدّم يحتم عليها أداء أدوار استراتيجية فاعلة في مجال السياسة العالمية؛ حفاظاً على أهدافها ومصالحها.

مناهج البحث: لحل إشكالية البحث والوقوف على صحة فرضيته تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي الاحتمالي.

هيكلية البحث: تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة، وهي كما يأتي:

المطلب الأول - دلالات التغيير ونظرياته.

المطلب الثاني - طبيعة وآلية التغيير في النظام الدولي.

المطلب الثالث- مستقبل مراكز القوى الدولية في النظام الدولي.

المطلب الأول: دلالات التغيير ونظرياته

غالباً ما نجد أنّ التغيير مقترنٌ بمعانٍ عدّة والتي تشير إلى حالة التحوّل أو الانتقال من حالة إلى أخرى، وهي مجرد وصف لحالة التغيير، وليست تعبيراً حقيقياً لما ينطوي عليه، وقد تعبّر عن تراجع أو تطور واستقرار أو عدم استقرار، كالابتكار والتحول والتحديث، وكذلك النجاح في إنجاز الأهداف، يعبر عن حالة تغيير، وقد يكون جزئياً أو كلياً، وقد يكون هادئاً فلا يتجاوز الإصلاح، وقد يكون مفاجئاً وعنيفاً فيقفز إلى مستوى الثورة، وفي جميع المستويات. وللتعرف على دلالات التغيير سنتطرق إلى مفهومه ودواعي حدوثه ونظرياته.

الفرع الأول: معنى التغيير

يأتي معنى التغيير في اللغة كما قدّمه ابن منظور في لسان العرب بأنه "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، أو إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير.¹ وهو صيغة مبالغة

1 ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1993)، ص 82.

من الفعل (غير) وتنطوي على معنيين - الأول يعني إحداث شيء لم يكن من قبل - والثاني بمعنى انتقال الشيء من حالة إلى أخرى، فالمعنى الأول يتضمن التغيير الاستراتيجي، بينما الثاني يعبر عن حالة التطور أو التراجع في ظاهرة قائمة فعلاً¹. كما ورد ذكر التغيير في القرآن الكريم بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾². وتدل الآية الكريمة على أن الله - تبارك وتعالى - بكمال عدله وحكمته، لا يغير ما بقوم من خير إلى شر، ومن شر إلى خير، ومن رياء إلى شدة، ومن شدة إلى رياء، حتى يغيروا ما بأنفسهم، فإذا كانوا في صلاح واستقامة وغيروا، غير الله عليهم بالعقوبات والنكبات، والشدائد والجذب، والقحط والفرق.

والتغيير يختلف عن معنى التغير، فالأخير يدل على حالة التحول التي تصيب المجتمعات والبيئة الطبيعية والتي تتم بشكل لا إرادي وقد يكون تطوراً أو تراجعاً، في حين إن التغيير يكون بدافع أو استجابة إرادية مخطط لها من قبل قوى التغيير، ودائماً يعبر عن حالة تطوّر وتقدّم³.

أمّا التغيير باعتباره مصطلحاً قيمياً، وجانب الأفضلية فيه أرجح، وبمعنى ذلك أن التغيير يجب أن يتم نحو الأفضل والتقدم مقارنة بالتجارب السابقة. وقد ورد معنى التغيير في الإطار الإداري بأنه: "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة في المستقبل"، أو "التحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة، أو من حالة اختلال التوازن إلى حالة التوازن المنشود"⁴. ويعني التغيير في العلوم الاجتماعية بأنه: "التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى حالة جديدة، وقد تكون حالة أفضل أو أسوأ"⁵.

وفي المنظور السياسي يأتي التغيير بمعنى "التحول في الهيكلية أو العمليات، أو الأهداف التي تؤثر على توزيع وممارسات القوى الحاكمة في المجتمع"، ويحدث التغيير السياسي إما عند تواءم النظام مع المتطلبات الجديدة والبيئة المتغيرة، أو عندما يفشل النظام في الاستمرار فيستبدل بآخر. وإذا ما كان للتغيير السياسي تأثير واسع ومستمر على المجتمع، فمن الممكن أن يطلق عليه مصطلح "ثورة"، أمّا عندما يكون التغيير مفاجئاً وغير دستوري، ولا يأتي بتغيرات جذرية في العلاقات الاجتماعية يسمّى بـ "الانقلاب"، وعندما يكون التغيير السياسي سلمياً يطلق عليه "إصلاح"، ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة⁶.

1 انظر: وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)، ص 21.

2 القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية (11).

3 إسماعيل، المصدر السابق، ص 21.

4 عياض عادل، إدارة التغيير والموارد البشرية بمؤسسات الاتصالات (الجزائر: جامعة ورقلة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004)، ص 32.

5 حنافي جواد، صناعة التغيير وأهمودج استراتيجية الكايزن Kaizen، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية- الإنترنت- على الرابط: <http://www.static1.alukah.t/js/jquery.tools.min.js> (2/3/2014).

6 فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية (القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، 2011)، ص 85.

وفي الإطار الاستراتيجي يعرف الباحث الإنكليزي روبنسون Robinson التغيير بأنه "التحرك من الوضع القائم إلى وضع مستقبلي أكثر كفاءة وفاعلية، وبذلك فالتغيير هو تلك العملية الإيجابية والتي تسير فيها الأوضاع نحو الاستقرار والتطور"¹.

ويشير أستاذ التغيير والدراسات المستقبلية الفرنسي يورك برس York Press إلى التغيير بأنه "عملية جوهرية ومستمرة على مدى زمني طويل ويحدث نوعاً ما من الاضطرابات أو المقاطعة لسير التفاعلات المألوفة، ويمثل ذلك التغيير جوهر عملية الانتقال سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي إلى وضع غير مسبق في التفاعلات والأداء"². ومن هذا المنطلق نرى أنَّ التغيير الاستراتيجي ينطوي على علاقة وثيقة الصلة بالمستقبل، ويُسبق بتفكير وتخطيط استراتيجيين، لابتكار أساليب جديدة في التفاعلات وتطبيقها وفق خطط منتظمة وبصورة تعاونية، وغالباً ما يحتاج التغيير الاستراتيجي إلى قيادة واعية ومتميزة تمتلك الرؤية والإرادة. ويخطئ مَنْ يظن أن التغيير الاستراتيجي عملية ميكانيكية منطلقة من الفعل ورد الفعل، فهو عملية ديناميكية ابتكاريه تراكمية تصحيحية تنتج عن مصلحة، وتكون ذات مسارات متعددة، وقد تأخذ وقتاً طويلاً³.

الفرع الثاني: دوافع التغيير

يجب أن ينطوي التغيير على دوافع تشكّل حركته، وإلا كان تغييراً فوضوياً- وغير مشروع، يبدد الوقت ويستنزف الموارد، ويتسبّب بمشكلات كثيرة، ويصعب حصر وتحديد دوافع التغيير، إذ تختلف باختلاف دوافع الدول واستجاباتها، ومن أهمّها، ما يأتي:

أولاً: المتغيرات الجيوسياسية: وهنا يسعى القائد السياسي من خلال رصد المتغيرات السياسية في النظام الدولي الجيوسياسية، واقتناص الفرص التي تمكّنه من تأكيد موقفه أو استعادة مكانته للتغيير تجاه قضية ما. كما يحدث ذلك في الموقف الروسي من الأزمة السورية، والتي استطاعت أن توظف هذه الأزمة كعنصر ضغط تجاه الهيمنة الأمريكية بهدف استعادة مكانتها الدولية⁴.

1 نقلاً عن: تركي إبراهيم، هندسة التغيير (القاهرة: دار المعارف، 1996)، ص 20.

2 يورك برس، إدارة التغيير (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2005)، ص 6.

3 خضر مصباح إسماعيل، إدارة التغيير- التحديات والاستراتيجيات للمدراء المعاصرين عمان: دار الحامد، (2011)، ص ص 93-94.

4 يعرف مصطلح الجيوسياسية بأنه عبارة عن "العلاقة السببية بين ساسة القوة والفضاء الجغرافي، ومدى قدرة صانع القرار على إدراك وتوظيف ذلك المجال في صياغة استراتيجيته الوطنية وتحديد أهدافه القومية، وإنتاج التأثير الفاعل" أو هو "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان مُموها يمتد إلى ما وراء حدودها" ويعرف أيضاً "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة" إذ إنّ النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة من العالم الخاضع لنفوذها وسيطرتها. وتعد المتغيرات الجيوسياسية بأنها جميع العوامل والظواهر السياسية المؤثرة في سلوك وأداء وحدات النظام الدولي وطبيعة تفاعلاتها تجاه بعضها البعض.

ثانياً: المتغيرات الفكرية - الثقافية: وترتبط بتطور المعارف والأفكار القومية التي تسعى إلى استعادة دورها السابق كروسيا وتركيا، أو بناء دور عالمي جديد كالصين والهند، وتترجم بالسعي نحو تغيير منظومة القيم التي تحكم النظام الدولي وانتزاع الاعتراف بها كقوى كبرى من القوى المهيمنة على النظام الدولي¹.

ثالثاً: المتغيرات الاجتماعية: تنتج المتغيرات الاجتماعية دافعاً نحو التغيير بصورة إيجابية، ومن أبرز تلك المتغيرات التي تؤثر في قوة الدول هي عدد السكان، وبنسبة القوى العاملة ومستوى التنمية البشرية والتعليم، وكذلك نسبة انتشار الأمراض فضلاً عن الروح الوطنية للمجتمع².

رابعاً: المتغيرات الاقتصادية: وهي التي تنتج عن الاختلالات الاقتصادية الدولية، وتشكل مؤشرات لأزمة شاملة تكون دافعاً للتغيير. وتعتبر العولمة من العوامل المحدثة للتغيير، كما تعدّ الدعامة الأساسية للتبدلات الفجائية التي تؤثر على المجالات السياسية والتكنولوجية والعسكرية وفي الظواهر الاجتماعية كأول عوامل التغيير الخارجية³.

علماً أنّ تلك المتغيرات تدفع وتحفز حركة التغيير سواء كانت مجتمعةً أو منفردة وبحسب شدّتها، فضلاً عن ذلك مدى استجابة القوى العالية وتفاعلها مع تلك المتغيرات، وهل هي ملائمة لأهدافها ومصالحها أم لا؟ فإذا كانت ملائمة تكون الاستجابة للتغيير قوية وفاعلة، والعكس صحيح. وكما هو الحال في التغيير الذي حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي حدث بدوافع إيديولوجية واقتصادية، وكانت الاستجابة للتغيير من قبل الولايات المتحدة والغرب فضلاً عن أغلب دول أوروبا الشرقية قوية وفاعلة⁴.

Julien Reynaud, Julien Vauday, Geopolitics in the International Monetary Fund, Centro de Investigación Latinoamérica Europa, (Documento de Trabajo CILAE, 2007), p7.

1 وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، (2008)، ص 31-30.

2 See: Serge Raynal, le Management par projets "Approche stratégique du changement", 3eme édition, Editions d'organisation, (paris, 2003), p 39-40.

3 الداوي الشيخ، "التغيير التنظيمي كمدخل للتكيف مع محيط متغير" (الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة سعد دحلب، الجزائر، 12-13 آذار، 2010)، ص 47-49.

4 منعم العمّار، "التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير: مقارنة في المقدمات"، مجلة قضايا سياسية - كلية العلوم السياسية، العددان 21-22، (2010)، ص 4.

الفرع الثالث: نظريات التغيير

تنازع في تفسير ظاهرة التغيير في البيئة الدولية عدة رؤى ونظريات كان أهمها:

أولاً- **النظرية التقليدية:** والتي تعتمد في تحليلها على رصد إمكانيات التغيير ضمن النظام القائم. فالفواعل الدوليون يجادلون طبقاً لإحداثيات هذه الرؤية، إن نجاح التغيير يعتمد على النجاح في استغلال التعامل، مثلما يعتمد على طبيعة الدور المأمول وحججه والإجراءات الدالة عليه. بيد أن هذه الرؤية سقطت في الاختبار بأنها قدمت نتيجة مغايرة لما حصل؛ لأنها ربطت التغيير بقيام حرب عالمية ثالثة.¹ أي إن التغيير لن يحدث إلا بقيام حرب عالمية ثالثة، ولهذا فشلت هذه النظرية في تفسير التغيير.

ثانياً- **النظرية التكنولوجية:** ومفادها إن العوامل السياسية وعلى الرغم من فاعليتها لم تكن هي الوحيدة المتحكمة بالأمر. ذلك لأن التعامل الدولي أصبح مجتمعي الفروض. لذا ركزت هذه الرؤية على امتلاك القدرة على التحكم عن بعد بواسطة التكنولوجيا التي تقدم بدورها المحفزات والأدوات الفاعلة والهائلة للتغيير. وهي مقتصرة بدواعيها على تفسير التغيير وكأنه محصور في الشمال دون الجنوب. وانعكس هذا التوقع على صلاحياتها كروية مفسرة لعملية التغيير التي يمر بها النظام الدولي.²

ثالثاً- **النظرية الجيو-إستراتيجية:** وهذه الرؤية تعتمد في ترويج مفرداتها على ما تؤسسه الأحداث من محددات في توزيع مراكز القوة الجديدة وأنماط سلوكها. وتعتبر فروض هذه الرؤية انقلاباً فكرياً وعملانياً عميقاً. ففي الوقت الذي اعتادت فيه المدارس الفكرية على التشبث برد التغيير إلى عامل واحد يدل على إمكانات القوة. فان هذه المدرسة ترد التغيير لمسببات شاملة ومتعددة وبآليات تناول مستحدثة، الأمر الذي تعددت معه معايير قياس التغيير.³ ونرى إن هذه النظرية هي الأرجح في تفسير التغيير والتعامل معه.

رابعاً- **النظرية الاقتصادية:** تنطلق من فكرة أن تطور النظام الاقتصادي وتغيير المجتمع شيء حتمي، وهو يدفع بدوره لتغيير المجتمع كلياً.

خامساً- **النظرية التطورية:** ويرى أصحاب هذه النظرية أن التطور شيء حتمي، وإنه لابد من التغيير في كل شيء في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، وهو تغيير نحو الأحسن والأفضل.

سادساً- **نظرية التغيير الدائري:** تركز على فكرة إن المجتمعات والإمبراطوريات تتطور وتزدهر ثم تختفي وتندثر، وإن التغيير يسير على سنن ثابتة- كتلك التي أشار إليها ابن خلدون عن تطور المجتمعات، أي

1 الشيخ، المصدر السابق، ص 49-47.

2 خالد المعيني، الحافات الجديدة-التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر، 2009)، ص 77.

3 العمار، المصدر السابق، ص 3.

القوى الكبرى لابد أن تسير في طريق التكون، ومن ثم النضج والازدهار فالهرم والشيخوخة والانهاء أخيراً¹. ومن الملاحظ أن أغلب تلك نظريات طبقة على حالات التغيير أو التحولات الهيكلية والوظيفية التي شهدتها النظام الدولي على امتداد حركة التغيير بنجاحها أو عدمه، ولا تزال فاعلة في تفسير حركة التغيير في النظام الدولي المعاصر، سواء بشكله الكامل كما هو الحال في النظرية الجيوستراتيجية، أو بشكله الجزئي كما ذهبت النظريات الأخرى. ونرى أن النظرية الجيو-إستراتيجية هي أكثر ثباتاً في تفسير حركة التغيير؛ وذلك لأنها تلجأ إلى دراسة الظاهرة بشكل شامل وبجميع متغيراتها.

المطلب الثاني- طبيعة وآلية التغيير في النظام الدولي

يخطئ من يظن أن التغيير الهيكلي والوظيفي في النظام الدولي² يتأتى نتيجة فعل جزئي في لحظة ما، ذلك أن التغيير يتطلب عملية شاملة لا تنجزها إلا قوة تستطيع أن تجمع الإيرادات وتوحد اتجاه عملها وتكامل أدائها الاستراتيجي من خلال عملية تفكير إستراتيجية توفر الشمولية لاستيعاب كل خطط التغيير والظروف المحتملة في البيئتين الداخلية والخارجية، إذ يوفر التفكير الاستراتيجي تلازماً وتكاملاً وتناسقاً وترابطاً في إنجاز التغيير، ويحقق توازناً بين جميع المصالح من خلال إنتاج فكر إبداعي يغطي كل المجالات العلمية والمعرفية والعملية. وهو ما يعطي صورة عن تشكل قوى التغيير في النظام الدولي وحركتها³.

واندفعت مدارس العلاقات الدولية في تفسير ظاهرة التغيير في بنية النظام الدولي من منطلقات ورؤى متباينة، بهدف التوصل إلى قواعد ثابتة تساعد القادة وصناع القرار في التنبؤ بحركة التغيير وكيفية التعامل معها، وكما يأتي:

أ- **المدرسة الواقعية:** تعتقد هذه المدرسة بأن التغيير ناتج عن ظهور قوى دولية لها القدرة على تسخير المتغيرات الدولية لصالحها وإدامة هذه المتغيرات ضمن سلوكيات سياسية واقتصادية وتكنولوجية لضمان وصولها إلى مركز مهم على سلم القوى الفاعلة في النظام الدولي، إذ يوفر لها هذا المركز إمكانية المشاركة في صياغة رؤية محدّدة للنظام الدولي الذي هي جزء منه⁴.

1 إسماعيل، المصدر السابق، ص 37-36.

2 النظام الدولي: عرفه موريس إيست "أنه يمثل أمثاط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد" كما عرفه "كينيث ولتز بأنه" عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها". أما "مارتن كابلن" فقد عرفه بأنه "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن" ويعرفه "أناطول ربابورت" "أنه المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء". جيمس دورتي وروبرت بالتسغراب، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (ببروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 79-77.

3 مبارك الموساوي، التفكير الاستراتيجي وقيادة التغيير السياسي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية- الإنترنت- على الرابط: <http://www.aljamaa.net/ar/document/48462.shtml> (5/12/2013)

4 المصدر نفسه، ص 3.

ب- **المدرسة السلوكية:** وتذهب هذه المدرسة إلى توظيف عامل الزمن المستقبلي في تفسير ظاهرة التغيير، وأنها تعبر عن تفاعلات وحدات النظام السياسي الدولي التي تملك القدرة على الاستجابة للأفعال الدولية المختلفة؛ من أجل الوصول إلى رؤية مستقبلية بشكل العلاقات الدولية المقبلة داخل النظام، ومع ذلك فإن هناك عدّة مدخلات أساسية لحصول ظاهرة التغيير كالإيديولوجيات، والخطر الداخلي، والتفاوت في الموارد والقدرات، فضلاً عن توجه بعض الدول لإحداث تغييرات مهمة لصالح أحداث سياسية واقتصادية وإستراتيجية ذات نفع خاص لها، فضلاً عن القصور الحاصل في مسار التفاعل الدولي أو بمعنى أدق حدوث خلل في آلية سير التعامل الدولي نحو تراجع طرف لحساب طرف بوصفه طرفاً موازناً، أي حدوث اختلال في التوازنات أو حدوث طارئٍ قسري يفضي إلى تغييرات غير طوعية بين الدول¹.

ت- **المدرسة الليبرالية:** يؤمن الليبراليون بالتغيير التدريجي للنظام الدولي، وهم يرون أنه يأتي من طرق أو مصادر مختلفة، تتمثل بـ²:

أولاً: التغييرات التي تحدث نتيجة لتطورات تكنولوجية خارجية المنشأ، أي التقدم الذي يحدث بشكل مستقل، أو خارج سيطرة القوى العالمية.

ثانياً: يحدث التغيير نتيجة لما تلقيه تلك التغييرات بتأثيرها على قضايا البيئة الدولية، كالاقتصاد العالمي وحقوق الإنسان والبيئة، إذ تعدّ هذه التغييرات أساسية في النظام الدولي وفقاً للتفكير الليبرالي.

ثالثاً: قد يحدث التغيير عندما تحل قوى لاعبة جديدة، بما فيها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الحكومية، ودخولها في علاقات تمكّنها من تغيير النظام الدولي، فضلاً عن سلوكيات الدول.

ث- **المدرسة البنائية:** ترى انه لا شيء يمكن تفسيره بالبنى المادية الدولية فقط أي في ما يتعلق بتوزيع القوة ومستوى القدرات، بل هنالك المعاني المشتركة والتفسيرات التي يفرضها المشاركون على تلك القدرات، وأنّ التغيير في النظام الدولي يحدث بسبب تغير المعايير الاجتماعية في النظام القائم عبر المؤسسات الدولية والقانون والحركات الاجتماعية، وبالتالي هم يركزون على الأفكار بدلاً من التركيز على التفسيرات المادية بالمدرستين الواقعية والليبرالية، بمعنى كيف تطور استخدام القوة عبر الزمن، وكيف تغيرت فكرة من هو الإنسان، وكيف انتشرت أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان دولياً، وكيف أخذت الدول الطابع الاجتماعي؟³ ومن خلال هذه التساؤلات يفسرون حالة التغيير وبشكل جزئي وصولاً إلى إدراك التغيير بصورته الكلية.

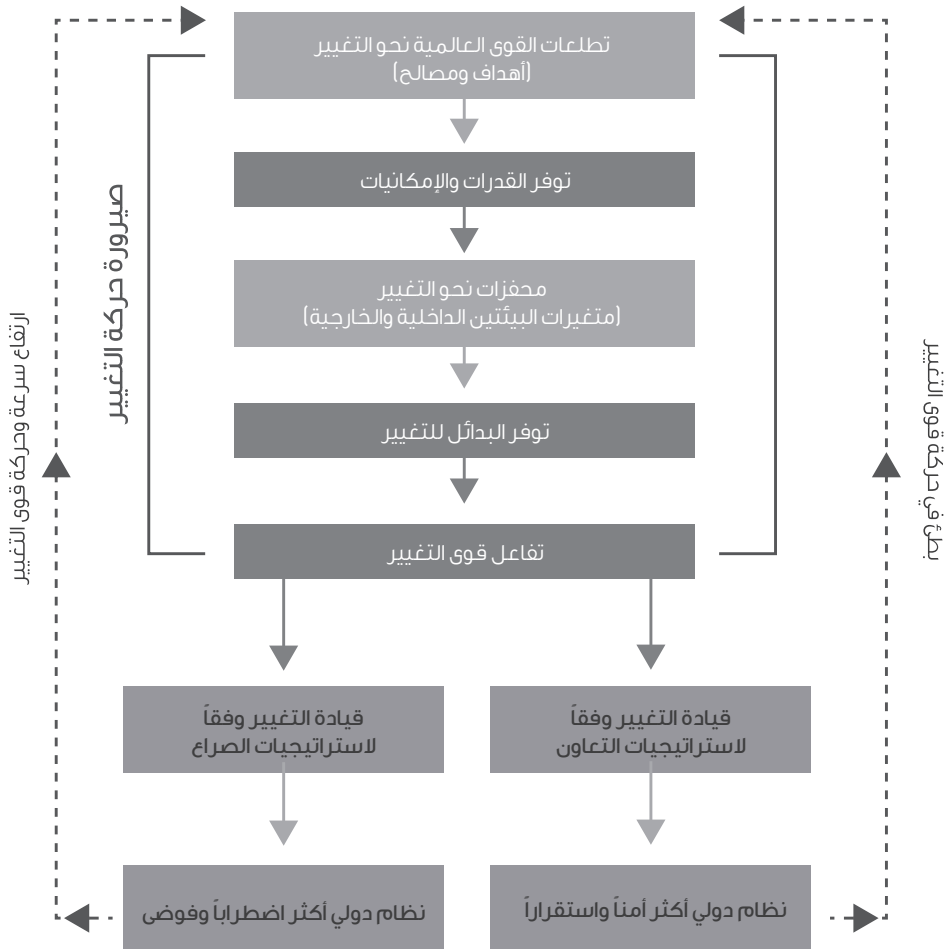
1 كارين أ. منغست وايفان م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار الفرق، 2013)، ص 156.

2 المصدر نفسه، ص 159.

3 المصدر نفسه، ص 165.

وبذلك فإنّ النظام الدولي الجديد الذي روّجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي 1991م لم يكن ليستمر، إذ إنّهُ افتقد إلى المبررات والأسس الذاتية والموضوعية أو لم يؤسس لها بصورة شاملة، ولا يكفي لقيام الأنظمة العالمية أن يعلن عنها بحدّث معيّن، وإنّما تنشأ وتظهر نتيجة عوامل طبيعة وتغيّرات تراكمية عديدة في مجالات الصناعة والتجارة ونوعية القوة العسكرية، بالإضافة إلى المتغيّرات الجيوسياسية والفكرية، وتفاعل جميع تلك المتغيّرات مع وجود حدث شامل يعبر عن انتهاء نظام دولي والبدء بنظام دولي جديد يرتكز على أسس ومعايير مبتكرة ومتقدمة¹. ينظر المخطط رقم (1)

مخطط رقم (1) حركة قوى التغيير في النظام الدولي



1 المعيني، المصدر السابق، ص 210.

ومن ثم فإن التغيير الاستراتيجي الشامل بحاجة إلى قيادة تتميز بخاصيتين أساسيتين:

الأولى: أنها تتوفر على عمق فكري استراتيجي مصيري لا يكون إلا تجلياً لمستوى القيم السامية التي تنعكس مباشرة على حركة قوى التغيير، خدمة للقضايا الإنسانية.

الثانية: يجب أن تكون قيادة جامعة، من خلال الصرامة الضرورية والحكمة اللازمة للحفاظ على وضوح وصفاء قضية التغيير وأفقها، ومن ثمّة فهي قيادة سياسية ومجتمعية.

المطلب الثالث- مستقبل مراكز القوى الدولية في النظام الدولي

يشوب النظام الدولي المعاصر حالة من الفوضى والاضطراب في التفاعلات الدولية مما يؤكد أنّ حركة قوى التغيير في هذا النظام تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام الدولي وشكل تفاعلاته فضلاً عن تغير طبيعة وحداته وتغيير أدائهم الاستراتيجي ومستوى تأثيرهم، الأمر الذي يحتم رصد حركة قوى التغيير واتجاهاتها لإدراك صيرورة التغيير والتنبؤ بمستقبل النظام الدولي وتراتبية القوى العالمية فيه. ولاستشراف مستقبل التغيير في النظام الدولي يمكننا اللجوء إلى صياغة ثلاث مقاربات واحتمالات، وكما يأتي:

السيناريو الأول - التغيير باتجاه نظام شراكة دولية مع مركزية الدور الأمريكي

يفترض هذا الاحتمال أنّ القوى العالمية الجديدة في المستقبل المنظور ستدفع بالنظام الدولي نحو التغيير عبر تفعيل مزيد من آليات الشراكة والتعاون في ما بينهم، باتجاه بناء نظام دولي أكثر أنصافاً وعدلاً ويسمح فيه للقوى الكبرى بالمشاركة في إدارة وتوجيه التفاعلات الدولية بدلاً من الانقياد وراء الولايات المتحدة، فضلاً عن ضمان مصالحهم بما يعزز دورهم ونفوذهم العالمي¹.

وضمن هذا المسار، يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye² "بأن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة وفقاً لنمط أشبه برقعة شطرنج

1 ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي" في التطورات الاستراتيجية العالمية- رؤية استشرافية (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص 66.

2 جوزيف صموئيل ناي، الابن (ولد في 19 يناير 1937) أمريكي وأستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بيل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. اشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما. موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط (6/3/2015)

معقدة ثلاثية الأبعاد. على رقعة الشطرنج العليا نجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تحتفظ بتفوقها لفترة من الزمن. إما على رقعة الشطرنج الوسطى سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد. أما الرقعة السفلية فهي تجسد مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيرفة ومبرمجي الحاسب الآلي المنحرفين وتحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ¹.

وبدأ الرئيس الأمريكي، باراك أوباما Barack Hussein Obama²، بتقديم أجندته السياسية كوسيلة "لجعل هذا القرن قرناً أمريكياً جديداً"، ولكن تصريحاته أثناء زيارته الأخيرة لأوروبا في أيار 2011م، عكست قناعته بأن على "القيادة الأمريكية أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد". بذلك، أدرك أوباما أن تحول الثروة والقوة من الدول الغربية إلى القوى العالمية ضمن دول الشرق والجنوب (كروسيا والصين والهند والبرازيل..)، قد وصل إلى نقطة اللاعودة. فعلى المستوى الاقتصادي، صرح بن شالوم بيرنانكي Ben Shalom Bernanke الأستاذ الجامعي ورئيس البنك المركزي الأمريكي، في محاضرة مهمة في تشرين الثاني 2010م، بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة، في الربع الثاني من عام 2010م، قد زاد بنسبة 41% عما كان في بداية عام 2005م. وقد بلغت الزيادة نسبة (70%) في الصين، ونحو (55%) في الهند. أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد كانت الزيادة لا تتجاوز (5%). وتجاوزت الاقتصادات الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة، وكانت آثارها كارثية على الدول المتقدمة³. وهو ما يدل على وجود قوى عالمية منافسة للقوة والتأثير الأمريكي في النظام الدولي.

في المقابل فقد زاد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة (2،8) في المائة عام 2010م ووصل إلى (698) مليار دولار، في مقابل ذلك بلغت الأرقام الرسمية للموازنة العسكرية الصينية (532) مليار يوان ما يعادل (78) مليار دولار) ويتوقع أنها ستبلغ (210) مليارات دولار، في حين بلغ الإنفاق الروسي (17،825) مليار روبل، أي ما يعادل (58،7) مليار دولار، وبلغ الإنفاق العسكري للهند للسنة نفسها (116) مليار دولار، ويتضح

1 Joseph S. Nye, "The Future of Power", Available at: <http://www.chathamhouse.org>; p4.

2 باراك حسين أوباما الابن ولد في (4 - 8 - 1961) هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 / 1 / 2009 إلى حد الآن، وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض، وحصل على جائزة نوبل للسلام لعام 2009 نظير جهوده في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب، وذلك قبل إكماله سنة في السلطة. تخرج في كلية كولومبيا بجامعة كولومبيا وكلية الحقوق بجامعة هارفارد. وعمل كمستشار للحقوق المدنية في شيكاغو. وحاز على ثلاث فترات في مجلس الشيوخ بمدينة إلينوي وذلك في الفترة من 1997 إلى 2004. كما رشح نفسه لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 2004، واستطاع أن يحوز على مقعد في المجلس عام 2004، واستطاع بهذا الفوز جذب انتباه الحزب الديمقراطي. موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط (2012/4/2) <http://ar.wikipedia.org/wiki/23>

3 كارن أبو الخير، "عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، متاح على الشبكة المتصلة (الإنترنت) على الرابط <http://www.siyassa.org.eg>

من تلك الأرقام بأن الولايات المتحدة في المستقبل المنظور ستحتفظ بمركز الصدارة في مجال التفوق العسكري¹. وإنّ مستوى تأثيرها في التفاعلات الدولية سيستمر إلى جانب القوى الصاعدة المنافسة لها.

انطلاقاً من إدراكها لحركة التغيير، أجرت إدارة اوباما مراجعات كثيرة لمفاهيم الأمن القومي التي طبّقت بعد أحداث 11 أيلول، على نحو اقتربت بها من إعادة معادلة الأمن القومي التقليدية ذاتها، وإدخال عناصر جديدة فيها، تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تلك الحقبة. ومن ذلك وجوب النظرة الشاملة للأمن القومي، وأنه لا يمكن التعاطي مع جوانبه الأمنية التقليدية فقط من دون الجوانب غير التقليدية، أو ما يمكن تسميته بـ "الأبعاد غير الأمنية للأمن القومي"، إذ تمّ التركيز على الجانب الدبلوماسي كأداة استراتيجية من أدوات "القوة الناعمة" في تحقيق الأمن، وتوسيع الشراكات السياسية والاقتصادية، لتشمل إضافة لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين مجموعة من الدول والقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل للمشاركة في تحمل الأعباء الدولية². كما هو الحال في التعامل الأمريكي مع الأزمة الأوكرانية -الروسية، إذ لا يمكنها التعويل على استخدام القوة بشكل مباشر والتدخل في جزيرة القرم، وإما يأتي أداؤها الاستراتيجي منطبقاً مع آليات القوة الناعمة مع الدبلوماسية والعقوبات الشكلية والسعي لحلّ الأزمة بالطرق السلمية واللجوء إلى الشرعيّة الدولية.

كما إنّ الولايات المتحدة ومن خلال العديد من السلوكيات التكتيكية والاستراتيجية تحاول أن تعمل على التحرك مع التغيير الدولي صوب نظام عالمي جديد يدفع مصالحها إلى الأمام، ويديم قوتها أطول مدة ممكنة، وهذا النظام العالمي الجديد هو نظام متعدد الأقطاب، ولكن تحت الهيمنة الأمريكية. وهي تعمل على تحقيقها عن طريق العديد من العوامل أهمها³:

أولاً: إنشاء وتطوير الدرع الصاروخي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلاله إلى تحقيق هدفها بالقوة؛ الأمر الذي سيجعل حلفاءها أكثر اعتماداً عليها في المسائل الأمنيّة خصوصاً.

ثانياً: توسيع حلف الناتو إلى الشرق وإدخال بعض دول أوروبا الشرقية في مجال الوحدة الأوروبية من شأنه أن يضاعف الضغط على روسيا، ويكبلها بالدائرة السياسية الأوروبية غير القادرة على تحقيق الوحدة، بل والقريبة بالعديد من عناصرها من الولايات المتحدة. وإنّ دخول روسيا هذه المنظومة الأوروبية سيغيّر النظرة الاستراتيجية الروسية تجاه أوروبا؛ ممّا يربك الأولويات السياسية والاستراتيجية الروسية للسياسة.

1 سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 229-265.

2 محمد ميسر فتحي، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 17، (2013)، ص 295.

3 زهير فهد الحارثي، "النظام الدولي....هل يتجه للتعددية القطبية؟"، جريدة الرياض، العدد 16045 بتاريخ 29 آذار 2012، ص4.

ثالثاً: إنَّ التقارب الأمريكي المتسارع مع الهند وارتباطها الوثيق مع اليابان وكوريا الجنوبية سوف يحد من حرية وحركة الصين الجيوسياسية حتى وإن حاولت الخروج من هذه الدائرة عبر النافذة الباكستانية المكلفة وغير المستقرة أو حتى النافذة الروسية عبر لقاء القمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ويعد هذا التقارب أحد عوامل التأثير الاستراتيجي لروسيا والصين.

وما يؤكد هذا الاحتمال، انبعاث قوى دولية تجترح أداء استراتيجي فاعل على صعيد السياسة الدولية من خلال إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية في مجالات اقتصادية وأمنية فضلاً عن التكنولوجيا، وفي هذا الإطار يشير الأكاديمي ووزير الخارجية السابق للاتحاد السوفيتي، والمسؤول السابق عن الـ "كي. بي. جي" ¹ يفجنيني بريماكوف Efnini Primakov، فكرة ضرورة إنشاء مثلث استراتيجي في آسيا، يجمع الصين والهند وروسيا، وإذا تمكن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة اقتصادية وعسكرية وبشرية- فسوف يكون مثلاً صاعداً للهيمنة الأمريكية في العالم بصورة عامة وفي آسيا خصوصاً ². وهو ما بدأ يتوثق بالتقارب الاستراتيجي الروسي - الهندي- الصيني الذي برز مع لقاء وزراء خارجية الدول الثلاث في 2005/7/2م للاتفاق على مجموعة من القضايا الاستراتيجية ³. كما تم إنشاء مجموعة البريكس (BRICS). إذ توافق قادة "بريكس" على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً" ⁴.

وعلى الصعيد الدولي تنامي دور القوى العالمية الجديدة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، فقد احتلت الهند المرتبة الثالثة بين الدول المساهمة بقوات في عام 2010م، أما الصين فهي الآن أكبر

- 1 جهاز الـ (كي جي بي) وهي اختصار لـ "لجنة أمن الدولة" وهو جهاز الاستخبارات السوفيتي السابق، والذي أصبح (اف اس بي) حالياً. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي- أزمة الفترة الانتقالية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 43.
- 2 فتحية لتيتم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 304.
- 3 - فضلاً عن اتفاقات الشراكة الإستراتيجية التي إقامتها الصين مع العديد من الدول، منها مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول 2004م، وقعت في نيسان 2005م اتفاق شراكة مع كل من الهند وباكستان وإندونيسيا وبنغلادش. لمزيد من المعلومات ينظر: بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر (بيروت: دار الكتاب، 2009)، ص 104.
- 4 تضم مجموعة البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين، وانضمت لها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، وخلال قمة "هينان" اتفق زعماء "بريكس" على توسيع التبادل والتعاون بين دولهم في مجالات: التمويل ومراكز الأبحاث والتجارة والصناعة، وضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل تلك المؤسسات (صندوق النقد والبنك الدوليين). كما وافقوا على اتفاقية "إنترنت" التي تتيح للدول الخمس تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والاستثمارات البينية، خصوصاً في قطاعات النفط والغاز والبنية الأساسية. ولعل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لم تكن غائبة عن قمة "بريكس" الأخيرة. فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصاً بشأن ما يجري في المنطقة العربية. لمزيد من المعلومات ينظر أحمد دياب، البريكس- تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، متاح على الشبكة المتصلة (الإنترنت) على الرابط:

(2014/12/2)http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

المساهمين في القوات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن البرازيل وجنوب أفريقيا، وتعكس تلك المشاركات الوزن السياسي الاقتصادي، وتوجه الاستراتيجية للقوى العالمية في إحداث تغيير داخل النظام الدولي من خلال أداء أدوار مقبولة وخاصة في مجال الحوكمة الأمنية¹.

ودفعت تلك التغييرات الرئيس الأمريكي أوباما إلى تبني استراتيجية أعدها مركز البحوث البريطاني تشاتام هاوس Tshatam Haouse، وأبرز الأسس التي تركز تلك الاستراتيجية عليها هي²:

أولاً- إن على الولايات المتحدة أن تفهم خصومها جيداً، في الوقت نفسه عليها التركيز أكثر على كيفية دعم حلفائها.

ثانياً- التركيز بصورة أكبر على قضايا الإصلاح السياسي في الدول التي ترغب في إحداث التغيير الديمقراطي فيها.

ثالثاً- القيام بمبادرات إيجابية تجاه دول الجنوب عبر ضمان التعاون الفعال بين مختلف وكالات وبرامج المساعدات الخارجية. فضلاً عن فتح أسواقها في وجه تلك البلدان وضمان مواصلة تدفق الاستثمارات الأمريكية إليها.

رابعاً- التأقلم مع دور الشريك، إذا أرادت إحياء علاقاتها والشراكة المتميزة مع أوروبا، ودعم الصين، والهند في أداء دور أوسع على الساحة الدولية، فضلاً عن تعزيز ودعم قوة المؤسسات الدولية وتطبيق الاتفاقيات وخاصة في مجال منع الانتشار النووي، وأن تكون الدولة القدوة لحلفائها وشركائها، من خلال دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وتنظيم الاقتصاد العالمي.

وأصدرت مؤخراً منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" "The Project for a United and Strong America" (PUSA) في شهر آذار 2013م مخططاً من أجل استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، تحت عنوان: "تحديد أولويات القيادة الأميركية" ويؤكد على "القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره". ومع ذلك، هناك قوى متنافسة تسعى لمزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأمة وتعرقل دورها³.

1 تري تاردي، عمليات السلام الإجماع الهش، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 161-162.

2 كوتر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن، الملف السياسي، العدد 95، (2011)، ص 6.

3 وقد أعد هذا المشروع فريق عمل - بشراكة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية- مكون من مجموعة خبراء في السياسة الخارجية والأمن القومي، ويشترك في رئاسة منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" كل من: "كورت فولكر Kurt Volker"، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، وهو الآن المدير التنفيذي لمعهد "ماكين" للقيادة الدولية "McCain Institute for International Leadership"، وجيمس جولدجير James Goldgeier، الذي كان عضواً في مجلس الأمن القومي في عهد بل كلينتون، وهو الآن عميد كلية الخدمة

ولكي تكون الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فاعلة في التصدي لهذه التحديات، يقترح المخطط أن تقوم على التركيز على خمسة أعمدة رئيسية، هي التالية¹:

1- **الحفاظ على الحيوية الاقتصادية**: وهو ما يتطلب جهودًا جادة من طرف الحزبين لخفض الدين الوطني؛ والاستثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم.

2- **الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالمياً**: وهو ما يتطلب عدم التغاضي أبداً عن المصالح الأمنية طويلة الأمد عندما تفرض تخفيضات على ميزانية الدفاع، بمعنى أنه لا بد من الحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم.

3- **دعم الحلفاء والشركاء**: إن أوروبا وحلف شمال الأطلسي لهما الدور الحاسم هنا. ولكن في منطقة آسيا والمحيط الهادي أو في الشرق الأوسط، يدعو المخطط إلى استمرار الجهود من أجل شراكة أمنية أفضل، وهو يدعو كذلك إلى رفع مستوى علاقات التعاون مع البلدان الديمقراطية الصاعدة مثل، تركيا والبرازيل وإندونيسيا والهند.

4- **استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط**: وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة.

5- **الاستثمار في أدوات ممارسة النفوذ**: وذلك ضمن نطاق مشاركة عالمية واسعة. ذلك أن الحكومات الأجنبية - بحسب مخطط تحديد أولويات القيادة الأمريكية - لم تعد تمثل المحاور الوحيدة، وكما

الدولية في الجامعة الأمريكية. والغرض من هذا المخطط هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل من أجل وضع استراتيجية عالمية جديدة استباقية في الفترة الثانية لباراك أوباما. وتحدد منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" التحديات على النحو التالي:

- الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.
- الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال "الربيع العربي" بين المتشددین والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.
- صعود آسيا: فيما تحمل الهند وعدًا كبيرًا، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدین بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.
- مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، تُلَاقِي اقتصادات السوق الرئيسية من حلفاء أميركا مزيدًا من الصعوبات للحفاظ على مستواها في الأداء.
- المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان (خاصة في سوريا)، تأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي ما تزال تمثل تحديًا لقيم أميركا ومصالحها على المدى الطويل. لمزيد من المعلومات ينظر: هشام القروي، استراتيجية أمريكية جديدة، (الرياض: مركز إهماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص 6.
- 1 - المصدر نفسه، ص 7.

يقول: "إنَّ التغييرات التي أحدثها النشطاء في تونس ومصر وليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط تفوق كل ما فعلته الحكومات في الشرق الأوسط خلال خمسين سنة". بمعنى استخدام قوى الشباب في التحول الديمقراطي، وما يصحب ذلك التحول من فوزى تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار نفوذها دون اللجوء للقوة. ونرى أنَّ هذا الاحتمال بدأ يتحقق بعد أحداث 11 أيلول 2001م وانضواء اغلب دول العالم تحت القوة الأمريكية في محاربة الإرهاب ضمن عقيدة بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا".

السيناريو الثاني _ التغيير نحو نظام دولي بلا أقطاب

تشير الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال بأنَّ القوى العالمية المُشكَّلة للنظام الدولي في المستقبل القريب لا تستطيع أن تلعب أدواراً رئيسة كأقطاب دولية رئيسة تبعاً لعدم اكتمال مقومات قوتها بصورة شاملة، بالنسبة للقوى العالمية الصاعدة، أو تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة، فضلاً عن متغيرات أخرى أثرت في مستويات القوة ومدى تأثيرها في أداء التفاعلات الدولية، وهذا ما سيؤدي إلى تشكل نظام دولي على أسس تحالفات وشركات استراتيجية متضادة مرنة ومستمرة التغيير ولا تعطي شكلاً ثابتاً لذلك للنظام.

وفي مقال لـ سيمون سيرفاتي Simon Serfaty أستاذ السياسة الخارجية الأمريكي بعنوان "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" في الفورن بولسي Foreign Policy، يلقي نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم، يقرر فيه أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى نظام ثنائي القطبية. فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخرى قادرة على أن تحتل مكانتها التي كانت عليه. والواقع العالمي الجديد يتسم "باللا قطبية"، حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، فضلاً عن العديد من الدول التي وإن كانت أقل حجماً، تكتسب ولأسباب مختلفة، نفوذاً وتأثيراً متصاعداً على الساحة الدولية. كما يرى الكاتب أنَّ العالم المعاصر بحاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم¹.

وفي ذات الاتجاه فإنَّ رئيس مجلس العلاقات الخارجية والأكاديمي الأمريكي ريتشارد هاس Richard Haass في مقال في مجلة Foreign Affairs بعنوان (عالم بلا أقطاب: ماذا بعد هيمنة الولايات المتحدة)، يرى أنَّ الحديث عن التعددية القطبية بأنها أمر تجاوزه الزمن، وأنَّ العالم لم يعد محكوماً بواسطة دولة أو أخرى، بل إنَّ هناك الكثير من الفاعلين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أنواعاً مختلفة من القوة لا تؤثر إمكانية ظهور أقطاب حقيقيين بل غياب للأقطاب. ويناقش هاس مسألة حتمية انتهاء نظام

1 أبو الخير، المصدر السابق، ص 7.

أحادي القطبية واتجاه التغيير نحو نظام بلا أقطاب، وفقاً لاعتبارات ثلاثة هي¹:

أولاً- إنّ نمو الدول وتراكم الموارد البشرية والمالية والتطورات التكنولوجية والتي تدفع باتجاه الرفاهية، تشكل المرتكز الرئيس للشركات والقوى الدولية الجديدة، وهذا لا يمكن إيقافه؛ مما يؤدي إلى إنتاج عدد أكبر من الفاعلين المؤثرين إقليمياً ودولياً.

ثانياً- السياسة الاقتصادية الأمريكية "ما تمّ تحقيقه وما فشلت في تحقيقه"، ساعدت على ظهور مراكز قوى جديدة وضعفت من موقفها في النظام الدولي. كما هو الحال في قضية الطاقة وعدم السيطرة على أسعار النفط بسبب تزايد الطلب الأمريكي، مما أدى إلى نقل الثروات إلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز. كما ساهم إنفاقها العسكري في تراجع مركزها المالي بعد الحربين اللتين شنتهما على أفغانستان والعراق، من فائض في الموازنة 100 مليار عام 2001م إلى عجز 250 مليار في 2007م ليرتفع إلى أكثر من تريليون دولار في 2010م وهذا ما عزّز التضخم وساهم في تراكم المزيد من الثروة والقوة في أماكن أخرى من العالم.

ثالثاً- العولمة والتي جعلت من ظهور هذا النظام حتمياً، إذ زادت من حجم التدفقات عبر الحدود لكل شيء من المخدرات إلى البريد الإلكتروني والسلع المصنعة فضلاً عن الأسلحة والهجرة غير المشروعة بعيداً عن رقابة الدولة، وبذلك سترسخ نظام غياب الأقطاب. والعولمة كما أشار المفكر الاجتماعي الفرنسي آلان تورين Alan tureen إلى أنّ العولمة "ليست تعريفاً لمرحلة الحداثة ولا حقبة تاريخية، ينبغي النظر إليها كما هي طريقة لإدارة تغيير تاريخي تؤدي إلى التقاطع بين الرخاء والفوضى"².

وحدثت العديد من التحولات تؤثر إلى تراجع النفوذ الأمريكي العالمي، فعلى سبيل المثال تصاعدت قوى اليسار في أمريكا اللاتينية مع تضاعف مشاعر العداء للولايات المتحدة وتوج هذا الاتجاه في مطلع كانون الأول 2011م بإعلان تأسيس (منظمة سيلاك Organization Silak) التي تضم دول أمريكا اللاتينية وتستبعد الولايات المتحدة وكندا، للتخلص من الهيمنة الأمريكية التي تخضع لها منظمة الدول الأمريكية³. كخطوة للتخلص من الهيمنة والتدخل الأمريكي في بلدانهم.

1 ريتشارد هاس ناثن (من مواليد 28 / 7 / 1951) هو دبلوماسي أمريكي . لقد كان رئيس مجلس العلاقات الخارجية منذ 7 / 2003، والذي كان قبل مدير تخطيط السياسات لإدارة الولايات المتحدة الخارجية و المستشار المقرب من وزير الخارجية كولن باول. وافق مجلس الشيوخ هاس كمرشح لمنصب السفير وإنه كان المنسق الأمريكي لمستقبل أفغانستان. الربيعي، المصدر السابق، ص 7-9.

2 كريستوفر كوك، الحرب في عصر المخاطر (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 229.

3 وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، (2012)، ص 81.

كما تشير معظم البيانات والمؤشرات إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصعود الصيني، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الصيني التي شهدناها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثان أنه إذا استمر النمو على هذا المنوال فإنها - أي الصين - ستصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول العام 2025م، كما أن الصين وروسيا الاتحادية قادرتان على مجابهة الهيمنة الأمريكية عن طريق إقامة تحالف استراتيجي بينهما، وأنها - أي الصين - قادرة على التوصل لحل سلمي لمشاكلها مع تايوان من خلال الحوار والتعامل السلمي، وتشهد تفاعلاتها الدولية تطوراً ملحوظاً في إطار النظام الدولي، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران وضرب سوريا¹، فضلاً عن إبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية. كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى المشاركة في إدارة التفاعلات العالمية في المستقبل المنظور².

في حين يذهب البعض إلى أن الصعود الصيني سوف يواجه مجموعة من المعوقات والسلبات التي قد تمثل نقاط ضعف في طريق تقدمها وتطورها فهناك مشاكل وتحديات قد تؤثر مستقبلياً في الاقتصاد الصيني، فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي الذي قد يعصف بالتقدم الاقتصادي، فبعض مناطقها الحدودية تشوبها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينغيانغ والتبت. وتعدّ الولايات المتحدة صعود الصين العنصر الأكثر تهديداً للأمن القومي؛ مما يجعلها تلجأ إلى كافة الخيارات بما فيها العامل العسكري لوقف صعود الصين³. من جهة أخرى أظهر قادة الصين عدم اهتمامهم بلعب دور نشيط فيما يتعلق بالقيادة العالمية عن طريق الرفض المعلن للدعوات بأن تصبح الصين "مساهم مسئول" في النظم العالمية السياسية والاقتصادية. في غضون ذلك وبالرغم من إمكانية روسيا في أن تعود كقوة عالمية فإنه يبدو أن الاهتمام الروسي كان ينصب مؤخراً على إعاقه الهيمنة الأمريكية وخصوصاً في محيطها الإقليمي مثل التدخلات العسكرية المباشرة في الأزمات الجورجية 2008، والأزمة السورية التي بدأت في 15 آذار 2011⁴، كذلك الأزمة الأوكرانية في كانون الأول 2013 وإعلان استقلال جزيرة القرم في 16 آذار 2014⁵.

أمّا الاتحاد الأوروبي فيواجه العديد من المشاكل الداخلية بحيث لا تستطيع أن تتولى أي دور قيادي مهم في الشؤون الدولية، ومن غير المفاجئ أن نقص القيادة قد قوّض بشكل كبير فعالية المؤسسات الدولية

1 جون ثورنتون وستيفاني كلين- البراندت واندرو سمول، "الصين المتغيرة- احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة"، دراسات عالمية، العدد 78، (2009)، ص 36.

2 حتي، المصدر السابق، ص 76.

3 لمزيد من المعلومات ينظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص 148-150.

4 لمزيد من المعلومات ينظر: صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص 214-215.

5 لمزيد من المعلومات ينظر: أنيس ديوب، أزمة أوكرانيا.. عودة إلى الحرب الباردة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (23)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2014)، ص 24.

مثل رد مجلس الأمن الدولي غير الفعال على الأزمة السورية، وفشل الجولة الحالية من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وهذا الوضع يشبه عقد الثلاثينات من القرن الماضي وهو عقد شهد كما ذكر المؤرخ الاقتصادي شارلز ب. كيندلبرجر Charles B. Kindleberger فراغاً في القيادة والذي أدى إلى قلة إنتاج البضائع العامة الدولية؛ ممّا عمق من الركود العظيم¹.

كما يصف تقرير مجموعة أوراسيا Eurasia Group² الواقع العالمي الجديد بـG-Zero، وفيه تنحي القوي الدولية الرئيسة في طموحاتها لقيادة العالم، وانشغالها بشكل أساسي بقضاياها الداخلية، وهو وضع غريب وجديد على المستوى الدولي. وقد انعكس هذا "الواقع الجديد" في تدهور فعالية المنتديات والمؤسسات الدولية. وبعد أن كانت الآمال معقودة على أن تتولى مجموعة العشرين قيادة الاقتصاد العالمي، ثبت أن تعاونها كان قصير المدى. ففي أواخر عام 2010م، اندلعت الخلافات بين الدول أعضاء المجموعة، منذرة باشتعال حرب عملات، وبعودة الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي سادت في الثلاثينات من القرن الماضي. ويتوقع التقرير أن يتواصل انهيار المؤسسات الدولية خلال عام 2011م، نظراً لاتساع الفجوة بين مصالح الدول المتقدمة، والدول النامية من ناحية، واستمرار انشغال وانقسام الدول الغربية واليابان فيما بينها حول أفضل السبل لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية من ناحية أخرى³.

وفي مقال بعنوان "فوضى عالمية جديدة"، يطرح أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أوكسفورد، تيموثي جارتون آش Timothy Jarton Asch، رؤية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على النظام الدولي. فرغم أن هذه الأزمة، في رأيه، لم تؤد إلى الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، فإنها في المقابل لم تدفع إلى عملية إصلاح شاملة، كما كان الأمل معقوداً. وبينما تواصل الرأسمالية الغربية مسيرتها، مثقلة بالجراح والديون والقلق الاجتماعي، فقد ظهرت على الساحة أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية، وروسية، وبرازيلية، تحقق نجاحاً ملحوظاً، وتحول ديناميكياتها الاقتصادية بشكل سريع إلى قوة ونفوذ على الصعيد السياسي⁴.

نحن إذن لم نعد أمام عالم متوافق حول نموذج اقتصادي وسياسي موحد، وهو الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية. بل في عالم بلا أقطاب، تتعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية، التي كثيراً ما تكون غير ليبرالية. وليس هناك نظام عالمي جديد، بل قوى عالمية، وعالم منقسم، ساخن، ومن المنتظر أن تندلع فيه نزاعات متعددة في المستقبل القريب⁵.

1 المصدر نفسه، ص 216.

2 مجموعة أوراسيا هي مؤسسة تضم الأفراد المؤهوبين وفي اختصاصات متنوعة. مقرها الرئيسي في نيويورك، أيضاً لدينا مكاتب في واشنطن ولندن، فضلاً عن شبكة واسعة من الخبراء في جميع أنحاء العالم، تعمل على رصد التفاعلات الدولية والأحداث التي تشكل تهديداً للأمن الدولي. متاح على موقع المؤسسة على الرابط:

<http://eurasiagroup.net/> (2/1/2015)

3 أبو الخير، المصدر السابق، ص 6.

4 المصدر نفسه، ص 7.

5 لمزيد من المعلومات ينظر: كوكر، المصدر السابق، ص 224.

السيناريو الثالث _ التغيير نحو نظام دولي متعدد القطبية

ويفترض هذا الاحتمال أنَّ القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي ستكون في المستقبل المتوسط جاهزة لتحمل مسؤوليتها وتكاليف وأعباء إدارة ومعالجة الأزمات والقضايا العالمية، التي تهدد الاستقرار والأمن العالميين، كقضايا الفقر وتقديم المساعدات، وقضايا الإرهاب العالمي، وانتشار الأسلحة النووية، وكذلك الأزمات المالية، وانتشار الأمراض العالمية، فضلاً عن قضايا البيئة والتصحر، وسيتم ذلك عندما تدرك جميع دول العالم مدى اتساع المخاطر التي تهدد دولهم وأمنهم البشري وفقاً لاستراتيجيات التعاون بدلاً من التنافس وفرض الزعامة والهيمنة على النظام الدولي بالقوة¹.

ويبرز ذلك جلياً تنامي أدوار القوى العالمية التي تسعى لأداء محوري في العديد من القضايا الدولية، وفي إطار هذا السياق يتضح الدور الذي تلعبه الصين في المنطقة العربية، ولا شك أنَّ أهمية محاولة استجلاء الموقف الصيني وتفاعلاته على الصعيد الدولي يجيء بالأساس من أنَّ الصين باتت تعدّ بين مصاف الدول الكبرى في عالمنا المعاصر، ليس فقط نتيجة قدراتها العسكرية الهائلة التي جعلتها تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية، وإنما لشغلها نفس المكانة من حيث مستوى حجم الناتج القومي الإجمالي، ناهيك عن القوة الديمغرافية التي تتمتع بها الصين².

كما انفردت روسيا الاتحادية من بين الدول المعارضة للنظام الدولي الأحادي القطبية، بهدف تأسيس عالم مستقر، وعادل، وديمقراطي مبني على قواعد معترف بها للقانون الدولي، وفي مقدّمتها أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المرتكز على أساس المساواة والشرابة بين الأمم والشعوب، والابتعاد عن استخدام القوة وتجاهل الآليات القانونية الموجودة، وهذا لا يزيل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية التي تكمن وراء الصراعات القائمة اليوم في كثير من مناطق العالم، بل إنها لن تقود إلا إلى نفس قواعد القانون والنظام³.

ومعنى ذلك أنَّ روسيا الاتحادية ستسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية، وسيشاركها في هذا المسعى كل من الصين والهند وكثير من الدول الأخرى، وهذا النظام المتعدد الأقطاب سيعكس بصورة واقعية التنوع الذي يرسم العالم الحديث بكل ما يوج به من مصالح متعددة ومختلفة، وذلك على أساس أنَّ النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يؤسس على آليات للحل الجماعي للمشكلات الأساسية وعلى أسبقية القانون وعلى إسباغ السمات الديمقراطية على مجمل العلاقات الدولية، ما يتطلب اليوم إيجاد نظام عالمي جديد يقوم على أساس تعددية الأقطاب يتسم بنهوضه على

1 مانو باسكاران، "الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصادات الناشئة"، في التطورات الاستراتيجية العالمية- رؤية استشرافية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 260.

2 Fareed Zachariah, The Future of American Power: How America Can Survive, Foreign Affairs, May/June vol. 87, No(3) (Washington, 2008), pp 22-23.

3 Global Trends 2025: Transformed World, National Intelligence Council, (Washington, 2008), p34.

أساس قيم العدالة والاحترام المتبادل بين الدول والتعاون الإيجابي¹. هذا في وقت أبدت فرنسا اعتراضها على النظام الأحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودعوتها لتأسيس نظام دولي أحادي القطبية، فإنّ الصين البلد الآسيوي قد انفردت بصياغة نظرية استراتيجية متكاملة لعالم متعدد الأقطاب، له مستويات مختلفة تضم الدول العظمى والدول المتوسطة والدول الصغرى².

وبذلك إنّ النظام الدولي يسير نحو نظام متعدد الأقطاب وخاصة في ظل صعود العديد من القوى الآسيوية وفي مقدمتها الصين وروسيا والهند فضلاً عن اليابان، فقد استطاعت هذه القوى تحقيق نجاحات اقتصادية وعسكرية مكنتها من تبوء دور ومكانة أكبر في النظام الدولي، فنجد أن روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين قد استطاعت رفع معدلات نمو ناتجها المحلي بمتوسط (6%) سنوياً وخفض حجم التضخم، وسداد معظم ديونها الخارجية التي ورثتها عن حقبة الرئيس بورييس يلتسين والتي تقدّر بـ (165) مليار دولار، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 10%، كما قامت روسيا بزيادة مبيعاتها من السلاح والعمل على تكوين علاقات مع العديد من الدول في إطار سعيها لاستعادة مجدها ومكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي، أمّا فيما يتعلق بالصين فقد استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة في نمو اقتصادها وزيادة ناتجها المحلي بمعدل يتمحور حول (10%) سنوياً، واستطاعت الصين خفض البطالة والتضخم وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري، الأمر الذي جعل الصين تصعد في 2010م كثاني اقتصاد في العالم³، وفي المجال العسكري فالصين تشهد تزايداً مستمراً ومرتفعاً بشكل ملحوظ في ميزانيتها العسكرية، كما حققت اليابان ارتفاعاً في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 2,4% في 2001 ليصل 2,8% في 2005، وزيادة في صادراتها، وتعتمد الآن اليابان على مراجعة استراتيجيتها الدفاعية وضرورة إنشاء وزارة للدفاع وتأسيس جيش قوي ومتطور، وفي ذات السياق نجد أنّ الهند قد حققت نمواً ملحوظاً في اقتصادها وزيادة تجارتها الخارجية خلال العقدين الماضيين. وبدأ الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً كبيراً في النظام العالمي على المستوى الإقليمي والدولي⁴.

ونستدل على ذلك من واقع الأحداث والأزمات الدولية، فقد أثار تأخر حسم الأزمة السورية وإنهائها، تساؤلات عدة عن العلاقة بين القوة العسكرية الأميركية وتأثيرها السياسي العالمي. إذ إنّ الإخفاق الأميركي بمواجهة التحديات السورية وحلحلة الأزمة النووية الإيرانية، وتحمل أعباء الأزمة الاقتصادية الأميركية جعل أوباما في حالة ارتباك. وأكّدت هذه العوامل النظرية القائلة بانكفاء القوة الأميركية في الشرق الأوسط التي تبناها الخبراء في أميركا، فوصفت الباحثة روزا بروكس في مقال للفورين بوليسي Foreign Policy 2013م

1 عبد الناصر، المصدر السابق، ص 83.

2 Global Trends 2025، Op. Cit. p40.

3 حمزة عباس جمول، "النظام العالمي يتجدد: التوازن الإقليمي أولاً"، صحيفة الخبر، العدد 2136، 25 تشرين الأول 2013، متاح على الشبكة المتصلة (الإنترنت) على الرابط: <http://www.al-akhbar.com>

4 حسين، المصدر السابق، ص 212.

الولايات المتحدة بالعملاق الجريح، ونشر ديفيد بروتكوف في فورين بوليسي 2013م مقالة بعنوان "أميركا المحدودة" Limited America إن الولايات المتحدة انتقلت من كونها قوة عظمى إلى مجرد معلق سياسي على أحداث العالم". فضلاً عن ما تقدم، إن تعليق المساعدات العسكرية المالية الأميركية للحكومة المصرية يدل على مزيد من الارتباك الأميركي حيال الوضع المصري، ما أثار المزيد من التساؤلات في أميركا والعالم، عن تراجع دورها في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على مراكز القرار فيه¹.

وما يدل على تجدد النظام العالمي وتغيير تراتبيته بظهور قوة عالمية بأدوار جديدة غير معتادة، وبفعل الاستراتيجية الروسية الصينية المشتركة والتي أدت إلى نتائج إيجابية في استعمال حق النقض - الفيتو- ثلاث مرات لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، كما أعلنت بريطانيا على لسان وزير دفاعها فيليب هاموند Philip Hammond أنّ بلاده لن تشارك في أي تحرك عسكري في سوريا، وذلك بعد رفض مجلس العموم مذكرة الحكومة بشأن المشاركة في عملية عسكرية محتملة تقودها الولايات المتحدة. ما أرغم الأخيرة بالعودة إلى عالم التعاون الدولي السلمي والاحتكام إلى مبادئ القانون. ويمكننا القول إنّ النظام العالمي يتجه نحو التعددية القطبية².

ومما تقدّم نرى أنّ الاحتمال الثالث هو مسار التغيير في مستقبل النظام الدولي متعدد الأقطاب، فهناك العديد من المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية التي عكست تأثيرها على بيئة النظام الدولي وتفاعلاته السياسية، واستلهمتها القوى العالمية الصاعدة باتجاه إدارة التغيير واستكمال حلقاته وصولاً إلى نظام تتحقق فيه مصالح وأهداف تلك القوى بدون استغلال أو التجاوز على مصالح وأهداف الدول الأخرى.

1 ميسون يوسف، سورية تنقذ العالم من الأحادية القطبية، صحيفة الوطن، 2013/1/19، ص 2.

2 المصدر نفسه، ص 3.

خاتمة واستنتاجات

إنّ المصالح والأهداف هي التي تحكم سلوك القوى العالمية، وتنتج سياسات واستراتيجيات تدفع حركة التغيير. كما أنّ التغيير في النظام الدولي ظاهرة مستمرة، ولا يمكن لأي قوى عالمية أن تديم هيمنتها على التفاعلات الدولية، فهناك العديد من المؤشرات والظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن التكنو معلوماتية تؤكد حالة التغيير والتحول في ترابعية القوى العالمية، فصعود قوى أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي والبرازيل وروسيا واليابان، كقوى منافسة مدعومة بعوامل وقدرات ذات أبعاد متعددة، تزامناً مع تراجع الحضور الأمريكي ومكانته العالمية. فضلاً عن تعارض مصالح التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس، وتجمع دول شرق آسيا والمحيط الهادي، والاتحاد الإفريقي، وبمستويات متباينة مع المصالح الأمريكية.

وهذا يزيد سرعة حركة وصيرورة التغيير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب والمركّز على التعاون وحرية التفاعل والحركة لبقية دول العالم، ومواجهة كل التحديات والتهديدات بصورة مشتركة.

ومن هنا نرى أنّ مستقبل النظام الدولي سيعتمد على مدى قدرة تلك القوى وإدارتها للانخراط والمشاركة في هذا النظام وتحملّ الأكالف لمواجهة التحديات والأزمات العالمية، فضلاً عن استجابة الولايات المتحدة في التعامل معها، إذ أقرت الأخيرة بمبدأ المشاركة مع القوى العالمية الأخرى وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في إدارة التفاعلات الدولية، ويتضح ذلك من خلال متابعة أزمة إيران النووية ولجوء الولايات المتحدة إلى القبول بالحلول السلمية بدلاً من الاستمرار بالتهديد العسكري، وعدم قدرتها على مواجهة الأزمة السورية، وكذلك الأزمة الأوكرانية مؤخراً وحلّهما بصورة منفردة كما كانت تفعل سابقاً. وقد خلص البحث لمجموعة استنتاجات، كما يأتي:

1- إنّ التغيير في النظام الدولي هو عملية مستمرة ودائمة، تظهر بأشكال ومسمّيات كثيرة مثل التوازن الدولي، التحول من نظام أحادي القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب، التراجع والهيمنة كل ذلك يقدّم وصفاً لظاهرة التغيير التي شهدتها مراحل تطور النظام الدولي.

2- توفر حركة التغيير بما تنتج عنه من أسباب، فرصة للقوة الراغبة في تغيير الوضع الراهن لتوجيه صيرورة التغيير وتشكيل بيئة دولية ملائمة، ويعتمد ذلك على ما تحتوي عليه تلك القوى من قدرات وتأثير في تسيير ذلك التغيير، فضلاً عن مدى مشروعية أهدافها ومدى التأييد والدعم الذي تحصل عليه من وحدات النظام الدولي لمواجهة القوى الراضة للتغيير.

3- من خلال تحليلنا للمتغيرات والأحداث التي شهدتها النظام الدولي وخصوصاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى أنّ التغيير في النظام الدولي يتجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب تشترك في صياغته العديد من الوحدات الدولية كالقوى العالمية الصاعدة والشركات والمصارف الكبرى فضلاً عن المؤسسات والمنظمات العالمية والأفراد ذوي الشخصية الدولية الاعتبارية؛ للوصول إلى نظام عالمي أكثر أمناً واستقراراً.

مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية

الدكتورة صفدة محمد محمود¹

ملخص

يلحظ المُتتبع لتطور العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية على مدار السنوات الماضية، أنها خطت خطوات سريعة إلى الأمام في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك على أثر التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية على مختلف الأصعدة. وفي ظل تصاعد خطورة التحديات التي تواجه الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، أدرك الطرفان ضرورة تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهو الأمر الذي تجسّد في الزيارات المتكررة رفيعة المستوى المتبادلة بين قادة دول المنطقتين، وكذلك توقيع مئات الاتفاقيات التي تنظّم العلاقات بين الطرفين في المجالات كافة، وتشكيل اللجان والمجالس المشتركة لبحث مجالات التعاون المختلفة، بالإضافة إلى تواتر عقد المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات المشتركة بين كبار المسؤولين من الطرفين، علاوة على زيادة التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الجانبين.

وعلى الرغم من التطور الإيجابي الذي شهدته العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية خلال السنوات الماضية على المستويين الجماعي والثنائي، وبرغم وجود العديد من القواسم المشتركة، وكذلك الدوافع القوية للتعاون بين دول المنطقتين، فيظل مستوى التعاون المتحقق دون المستوى المأمول؛ وذلك لأسباب عدّة يتعلق بعضها بالأوضاع الداخلية في دول المنطقتين، ويرتبط البعض الآخر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، تستهدف الدراسة رصد وتحليل الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية الأمريكية الجنوبية، وتحاول استشراف مستقبل هذه العلاقات، وذلك من خلال رصد العقبات والتحديات التي تحول دون الارتقاء بهذه العلاقات وتطويرها إلى المستوى المأمول، وتنتهي الدراسة برصد آليات وسبل تدعيم العلاقات العربية الأمريكية الجنوبية، بما يعزز مصالحهم المشتركة، ويحقق الاستقرار الاقتصادي لشعوبهم، ويحسن مكانتهم على الساحة الدولية.

1 باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

حظيت العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية بأهمية خاصة خلال السنوات الأخيرة، في ظل تصاعد المكانة والنفوذ الدوليين اللذين يلعبهما عدد من تلك الدول في النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك مع تعاظم الدور السياسي لبعضها في المنظمات الدولية متعدّدة الأطراف، و بروز العديد من التحديات التي تواجه دول المنطقتين. وشهدت هذه العلاقات نقلة نوعية منذ أن دعا الرئيس البرازيلي السابق "لولا دا سيلفا" إلى عقد القمة الأولى العربية الأمريكية الجنوبية عام 2005م؛ لتعزيز التعاون بين الجانبين في إطار حوار الجنوب - الجنوب، والدفع بمسار العلاقات بين دول المنطقتين على مستوياتها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهو الأمر الذي يدعمه بقوة ما يجمع الطرفين من موروث ثقافي وحضاري مشترك، تراكم عبر عدّة عقود، في ظل وجود ملايين المواطنين من ذوي الأصول العربية في أمريكا الجنوبية.

أولاً: العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية: الأهمية والدوافع

يتطلب رصد واقع العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية الوقوف ابتداءً على الدوافع والمكاسب المتحققة للجانبين من تعزيز العلاقات بينهما؛ ليس فقط على صعيد المؤشرات المتعلقة بالتبادل التجاري أو الاستثمارات، ولكن من ناحية الحاجة الماسة إلى تعميق التفاهم المشترك حول بعض القضايا الإقليمية والدولية، ومنها: القضية الفلسطينية، حوار الحضارات، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

1- أهمية التعاون السياسي العربي مع دول أمريكا الجنوبية

تنبع أهمية تعزيز التعاون السياسي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية من جوانب عدة، أهمها:

أولاً: تعد دول أمريكا الجنوبية من أكثر دول العالم دعماً للحقوق العربية بصفة عامة، وللقضية الفلسطينية بصفة خاصة، وهو الدعم الذي تعاظم مع وصول اليسار للحكم في بعض دول أمريكا الجنوبية. وقد تجلّى هذا التأييد بوضوح في اعتراف جميع هذه الدول بالدولة الفلسطينية، باستثناء كولومبيا، التي تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية قوية بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على حد سواء. فضلاً عن تأييد معظم دول أمريكا الجنوبية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19، عام 2012م، لمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ولم تمتنع عن التصويت عليه سوى كولومبيا وباراجواي¹.

1 - سالم حكمت ناصر، "العلاقات البرازيلية العربية: الواقع والمأمول" في: محمد عبد العاطي (محرراً)، البرازيل... القوة

ثانياً: تتجلى أهمية تدعيم العلاقات العربية مع دول القارة الجنوبية بالنظر إلى احتفاظ عدد من هذه الدول بعلاقات اقتصادية وعسكرية قوية بإسرائيل. فوفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية عام 2014م، قامت إسرائيل بتصدير ما قيمته مليار دولار إلى دول تجمع الميركوسور (أوروغواي، باراجواي، الأرجنتين، البرازيل، وفنزويلا)، وبلغت قيمة وارداتها من دول الميركوسور 180 مليون دولار في العام نفسه. وتعتبر إسرائيل الشريك التجاري الرئيس للبرازيل في المنطقة؛ حيث بلغ حجم صادراتها للبرازيل عام 2014م (922 مليون دولار)¹. كما أنّ لديها علاقات عسكرية قوية بدول أمريكا الجنوبية، وتحديدًا كولومبيا؛ حيث تراوحت قيمة العقود التي وقعتها مع دول أمريكا الجنوبية لبيع أسلحة ما بين 645 و719 مليون دولار عام 2014م².

ثالثاً: تتعرّز أهمية تعميق العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية في ظل ما يربط تلك الدول، وفي مقدمتها البرازيل وفنزويلا من علاقات وثيقة بإيران؛ حيث تحظى الأخيرة بقدر كبير من التأييد من جانب دول أمريكا الجنوبية، كما إنها تدعم أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي. هذا بالإضافة إلى تنامي العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ حيث بلغ حجم تجارتها مع إيران 4 مليارات دولار³.

رابعاً: تطالب بعض دول أمريكا الجنوبية وتحديدًا البرازيل بإصلاح مجلس الأمن الدولي، وتنتقد استمرار احتكار الدول الخمس للمقاعد دائمة العضوية بالمجلس، برغم تغيّر موازين القوة العالمية. ويأتي المطلب الأمريكي الجنوبي بضرورة إصلاح مجلس الأمن وتفعيل دور الأمم المتحدة متوافقاً مع توجهات ومطالب بعض الدول العربية، في ظل فشل مجلس الأمن الدولي في حل القضية الفلسطينية، والأزمة السورية⁴.

خامساً: حاجة الدول العربية إلى الاستفادة من خبرات دول أمريكا الجنوبية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ لما لبعض هذه الدول من خبرات سابقة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى ما لدى دول أمريكا الجنوبية من خبرة ممتدة في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي تهدّد السلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

الصاعدة في أميركا اللاتينية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 123.

1 WTO, World Trade Map, http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx

2 صدفة محمد محمود، "علاقات إسرائيل مع دول أمريكا اللاتينية: أبعاد العلاقات ومحدداتها"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 253، يناير 2016، ص ص 15-16.

3 جون جاك كورلياندسكي، "أمريكا اللاتينية تحت التأثير الإيراني"، 23 مارس 2015، نون بوست،

<http://www.noonpost.net/content/5965>

4 Paulo Roberto De Almedia. "New Powers for Global Change?, Brazil as a Regional Player and an Emerging Global Power: Foreign Policy Strategies and the Impact on the New International Order", FES, Briefing paper, No.8, July 2007, PP.170-171.

2- أهمية التعاون الاقتصادي العربي مع دول أمريكا الجنوبية

ثمة فرص اقتصادية كبيرة أمام الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، يُمكن تسخيرها لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية لدول وشعوب المنطقتين، وتزداد أهمية التعاون الاقتصادي العربي مع أمريكا الجنوبية، لأسباب عدّة، منها:

أولاً: امتلاك الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية قواسم اقتصادية وتنموية مشتركة عديدة، يُمكن من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين دول المنطقتين؛ فعلى سبيل المثال، تستحوذ المنطقة العربية على كميات كبيرة جداً من النفط والغاز، التي يُمكن استخدامها في الصناعات التحويلية وتصديرها لدول أمريكا الجنوبية لاستخدامها كمدخلات إنتاج في الصناعات الحديثة والمتقدمة، وفي المقابل تتمتع دول أمريكا الجنوبية بقاعدة اقتصادية متنوعة ومتطورة؛ ممّا يتيح فرصاً استثمارية كبيرة، وكذلك إمكانية فتح أسواق جديدة لصادرات الدول العربية، وذلك لما تمثله دول أمريكا الجنوبية من سوق استهلاكية كبيرة، بعدد سكان بلغ 386 مليون نسمة عام 2013م¹.

ثانياً: ما تمثله التجارب التنموية الناجحة لبعض دول أمريكا الجنوبية من نماذج جذّابة وملهمة للدول العربية؛ فقد سجلت تلك الدول خلال الفترة ما بين عامي 2004م - 2014م معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وأحرزت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية. إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا الجنوبية حوالي 4 تريليونات دولار عام 2014م. وتعدّ البرازيل أكبر قوة اقتصادية في أمريكا الجنوبية وسابع قوة اقتصادية في العالم، بناتج محلي إجمالي بلغ 2.24 تريليون دولار عام 2015م، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها 62 مليار دولار عام 2014م².

ثالثاً: إمكانية أن يساهم التعاون الاقتصادي بين الطرفين في تعزيز الحوار والتنسيق في المواقف والرؤى، بشأن بعض القضايا الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية، وأزمة أسعار النفط. وكذلك تعظيم القدرات التفاوضية لدول المنطقتين فيما يتعلق بقضايا تحرير التجارة العالمية؛ وذلك في إطار العضوية المشتركة لدول المنطقتين في بعض المنظمات الدولية، مثل مجموعة العشرين ومنظمة الأوبك وغيرها³.

1 طلعت بن زكي حافظ، "خارج الأقواس: قمة أسبا.. نحو تكتل عربي أميركي جنوبي" جريدة الرياض، 13 نوفمبر 2015.

<http://www.alriyadh.com/1100063>

2 البنك الدولي، "عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"،

<http://www.albankaldawli.org/ar/region/lac/overview>

3 معتز سلامة، "شراكة متنوعة: رؤية عربية للعلاقات مع أمريكا اللاتينية"، جريدة الأهرام، 10 نوفمبر 2015

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/452975.aspx>

رابعاً: يمكن أن تسهم دول أمريكا الجنوبية في دعم جهود بعض الدول العربية؛ لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير احتياجات مواطنيها من الغذاء، وذلك من خلال استيراد المواد الغذائية في ظل وفرة الثروات الطبيعية وتنوع المحاصيل الزراعية بدول أمريكا الجنوبية، فضلاً عن إمكانية تبادل المعارف والخبرات في المجالات التي حققت فيها بعض دول أمريكا الجنوبية تقدماً ملحوظاً، ومنها: الزراعة، ومكافحة الفقر، والصحة، والطاقة النظيفة، والطيران¹.

ثانياً: الإطار المؤسسي للعلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية

تتعدد المؤسسات المعنية بتطوير العلاقات بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، سواء على المستوى الجماعي والذي يتمثل في مؤسسة "قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية"، أو على المستوى الثنائي من خلال مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المعنية، مثل اللجان ومجالس رجال الأعمال المشتركة.

1- قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (أسبا)

تعتبر "قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" من أهم المؤسسات السياسية التي يمكن أن تسهم في تطوير العلاقات بين الطرفين. وتعدّ القمة ملتقى للتنسيق السياسي، وآلية للتعاون بين دول المنطقتين في مجالات الاقتصاد، والثقافة، والتربية والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، وحماية البيئة والسياحة، وغيرها من المجالات ذات الصلة؛ لتحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان، والمساهمة في تحقيق السلام العالمي.

ومن الجدير بالذكر أنّ قمة "أسبا" أنشئت في مايو 2005م بناء على اقتراح من الرئيس البرازيلي السابق "لولا دا سيلفا"، خلال المؤتمر الأول لقمة رؤساء الدول والحكومات العربية والأمريكية الجنوبية، الذي عقد في مدينة برازيليا، وتضم قادة ورؤساء وفود 34 دولة (22 دولة عربية، و12 دولة من أمريكا الجنوبية)، بالإضافة إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أوناسور) وجامعة الدول العربية².

ولعلّ تتابع عقد القمم ودوريتها دليلاً على جدية التعاون والرغبة المشتركة لدى دول الإقليم في إرساء شراكة حقيقية، بما يحقق تطلعات شعوبها ومصالحها المشتركة. حيث عقدت القمة الأولى في برازيليا بالبرازيل في مايو 2005م، والثانية في الدوحة بقطر في مارس 2009م. وكان من المقرر عقد مؤتمر القمة

1 Erick Viramontes, "The role of Latin America in the foreign policies of the GCC states",

https://www.academia.edu/1872421/The_role_of_Latin_America_in_the_foreign_policies_of_GCC_states, PP.8-9.

2 سالم حكمت ناصر، "العلاقات البرازيلية العربية: الواقع والمأمول"، مرجع سبق ذكره، ص125.

الثالث في ليما بيرو، في فبراير 2011م، لكن تم تأجيله بسبب ثورات الربيع العربي، ليعقد في 2 أكتوبر 2012م، وعقدت القمة الأخيرة في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 10-11 نوفمبر 2015م، وذلك بمشاركة خادم الحرمين الشريفين، والرئيس المصري، وأمير قطر، وملك البحرين، ونائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب رؤساء كل من العراق، والسودان، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، إضافة إلى رئيسي فنزويلا والإكوادور من الجانب الأمريكي الجنوبي. مما يعكس الحضور المكثف لقادة دول المنطقتين.

وبالنظر إلى البيانات الختامية للقمة الأربع، يتضح أنها جميعاً اهتمت بمعالجة مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين دول المجموعتين، والتي يأتي في مقدمتها: القضية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية. كذلك رفضت بيانات القمة الأربع الربط بين الإرهاب وبين أية ديانة أو عرق أو ثقافة، ودعت إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وكذلك في مجال البيئة والتغير المناخي والطاقة وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض القضايا الطارئة على جدول أعمال القمة السابقة. فعلى سبيل المثال، فرضت تطورات الأوضاع في سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق، في المنطقة العربية، وقضية النزاع الأرجنتيني البريطاني على جزر الفوكلاند، وقضية الديون السيادية في أمريكا الجنوبية نفسها بقوة على إعلان الرياض. هذا بالإضافة إلى تركيز القمة على مخاطر الإرهاب وسبل مكافحته، والحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وتعميق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية؛ لتفادي المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط¹.

2- الاجتماعات المشتركة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

خلال السنوات التي تلت القمة الأولى عام 2005م انعقد عدد كبير من الاجتماعات المشتركة بين دول الإقليمين على المستويات الوزارية القطاعية، وعلى مستوى الخبراء، واستمر التعاون بين الطرفين منذ ذلك الحين من خلال اجتماعات منتظمة على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين في المجالات التالية: العلوم والتكنولوجيا، البيئة (مع لجنة فرعية لمكافحة التصحر)، الثقافة والتعليم، الاقتصاد والتجارة، والقضايا الاجتماعية، وذلك من خلال اجتماعات اللجان الفنية وهي: لجنة التعاون الاجتماعي، لجنة التعاون

1 للمزيد من التفاصيل أنظر: "إعلان الرياض"، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية،

الاقتصادي، لجنة التعاون البيئي، لجنة التعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي، حيث ساهمت تلك الاجتماعات في تطوير مبادرات مهمة للتعاون المشترك¹.

ثالثاً: واقع العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية

المتتبع لمنحنى العلاقات العربية بدول أمريكا الجنوبية يلحظ حدوث عدة تطورات في مسار هذه العلاقات؛ ففيما يبدو أن الجوانب السياسية والحاجة إلى تنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، تكاد تكون الصفة الغالبة على العلاقات العربية - الأمريكية الجنوبية، فإن ملامح أخرى جديدة بدأت تظهر في السنوات الأخيرة؛ حيث اتسع نطاق العلاقات بين الطرفين لتتضمن أبعاداً اقتصادية، وكذلك اجتماعية وثقافية، فضلاً عن التعاون في قطاعات مهمة مثل الطاقة النظيفة، والبيئة، والتغير المناخي، وغيرها.

1- العلاقات السياسية

هناك مستويان للتنسيق بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بشأن القضايا الإقليمية والدولية، الأول، يتعلق بالتنسيق والحوار الذي يتم في إطار الأمم المتحدة. أما المستوى الثاني للتنسيق، فيتم بين التجمعات الإقليمية في المنطقتين، وذلك بين جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية، والميركوسور والأوناسور من ناحية أخرى. أما العلاقات السياسية الثنائية فيمكن رصدها على مستويات متعددة، منها: الزيارات المتبادلة، التمثيل الدبلوماسي، وكذلك الاتفاقيات السياسية.

(أ) الزيارات المتبادلة

يمكن رصد العلاقات السياسية من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بين دول المجموعتين، ومن الملاحظ ارتفاع عدد الوفود المرسلة من جانب المملكة العربية السعودية، المغرب، الإمارات، ومصر، ولكن هناك عدد أقل من الوفود المرسلة من قبل كل من البحرين، اليمن، تونس، والأردن. وتتفاوت الدول العربية فيما بينها فيما يتعلق بمستوى هذه الوفود، حيث كانت على مستوى رؤساء الدول (رئيس أو ملك

1 للمزيد من التفاصيل عن الاجتماعات المشتركة بين الوزراء وكبار المسؤولين في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، أنظر:

<http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/ArabicAmericanSummits.aspx?Style=5&imgLib=ArabAmericanSummit&RID=44&year=2013>

بالنسبة لقطر، الكويت، فلسطين، لبنان، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، وسوريا) أو ولي العهد بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أما السودان، عمان، وليبيا، فكانت ترسل وفوداً على مستوى الوزراء (الخارجية، المالية والاقتصاد، التعليم وغيرها). أما الإمارات فكانت ترسل بالإضافة إلى الوزراء، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وولي عهد أبو ظبي. وبصفة عامة، تتوجه الوفود العربية بالأساس إلى البرازيل، بل إن بعض الدول العربية لم ترسل أية وفود لأمريكا الجنوبية سوى إلى البرازيل، وهناك اهتمام كبير أيضاً من جانب الدول العربية لإرسال مسؤوليها؛ لزيارة بعض دول أمريكا الجنوبية الأخرى، وبالتحديد الأرجنتين وشيلي وفنزويلا.

وفي المقابل، فإن أكثر دول أمريكا الجنوبية التي تهتم بإيفاد مسؤوليها إلى الدول العربية هي: البرازيل، والأرجنتين، وفنزويلا، وشيلي، وهناك درجة أقل من الاهتمام بذلك توليها كل من باراجواي، وأوروغواي، وبيرو. ومن الملاحظ ارتفاع مستوى الوفود القادمة من أمريكا الجنوبية إلى الدول العربية؛ حيث تتراوح ما بين رؤساء الدول (البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، شيلي)، والوزراء (الخارجية، التجارة، المالية، الدفاع وغيرها) أو رئيس مجلس النواب أو مساعدي وزراء الخارجية ونوابهم أو مبعوث خاص لرئيس الدولة، كما يتم إيفاد وفود من لجان الصداقة أو رجال الأعمال؛ من أجل استشراف الفرص المتاحة للاستثمار والتجارة¹.

(ب) التمثيل الدبلوماسي

ترتبط دول المنطقتين بعلاقات دبلوماسية قوية، وهو ما يمكن رصده في عدد البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدة لدى دول أمريكا الجنوبية، وكذلك البعثات الدبلوماسية لدول أمريكا الجنوبية المعتمدة لدى بعض الدول العربية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هناك (10) دول من إجمالي دول أمريكا الجنوبية البالغ عددها (12) دولة - لها تمثيل دبلوماسي في الدول العربية وهي: البرازيل، وفنزويلا، والأرجنتين، وشيلي، وبيرو، وأوروغواي، وكولومبيا، وباراجواي، وبوليفيا، والإكوادور، كما أن هناك تفاوتاً في حجم التمثيل الدبلوماسي لدول أمريكا الجنوبية في الدول العربية، فكل من البرازيل، وفنزويلا، والأرجنتين لها أكبر تمثيل دبلوماسي في الدول العربية (16، 15، 12 سفارة على التوالي)، ويتركز هذا التمثيل الدبلوماسي في مجموعة من البلدان العربية، وهي: مصر، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، والأردن. أما باراجواي، والإكوادور، وبوليفيا، فلها أدنى تمثيل دبلوماسي في الدول العربية (3، 2، 1 سفارة على التوالي).

1 اعتمدت الباحثة في رصد الزيارات المتبادلة على الأخبار الصحفية والمواقع الإلكترونية للسفارات ووزارات الخارجية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

وفيما يتعلق بعدد الدول العربية التي لها تمثيل دبلوماسي في أمريكا الجنوبية، فيبلغ 17 دولة من إجمالي عدد الدول العربية البالغ 22 دولة، ولدى مصر وفلسطين ولبنان، وبدرجة أقل قطر والجزائر والمملكة العربية السعودية والمغرب أكبر عدد من السفارات في أمريكا الجنوبية. كما يلاحظ أنَّ محور اهتمام هذه الدول يتجه إلى: البرازيل، والأرجنتين، وفنزويلا، وشيلي، وبيرو¹.

(ج) الاتفاقيات السياسية

قامت الدول العربية بتوقيع عدد من الاتفاقيات السياسية مع دول أمريكا الجنوبية، وتقتصر هذه الاتفاقيات على إلغاء التأشيرات على جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة وجوازات الخدمة، وإنشاء آلية للتشاور السياسي والتعاون بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات، وإنشاء لجان مشتركة للتعاون. وتجدر الإشارة إلى وجود آلية للحوار الاستراتيجي بين البرازيل من ناحية، ومصر والجزائر من ناحية أخرى، والتي تهدف إلى إحداث تقييم شامل للعلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تبادل الآراء حول الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن الملاحظ أنَّ عدد اتفاقيات التعاون السياسي بين الطرفين، محدود للغاية، كما تتركز بين عدد محدود من الدول بما لا يتناسب مع أهمية الطرفين، فهناك 9 دول عربية (مصر، المغرب، تونس، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، الجزائر، والسودان) لديها اتفاقيات للتعاون السياسي مع أمريكا الجنوبية، وهناك 8 دول في أمريكا الجنوبية (البرازيل، الأرجنتين، شيلي، بيرو، الإكوادور، بوليفيا، فنزويلا، وأوروغواي)، لديها اتفاقيات للتعاون السياسي مع الدول العربية. بالإضافة إلى أنَّ مستوى الاتفاقيات الموقعة أدنى من المستوى المطلوب؛ إذ تتركز بشكل أساسي في مذكرات التفاهم والإعلانات والبروتوكولات².

2- العلاقات الاقتصادية

شهدت العلاقات بين دول المنطقتين نقلة نوعية في مجالات التعاون المختلفة وخاصة في المجال الاقتصادي؛ حيث انعقد اجتماعان لوزراء الاقتصاد والمال في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الأول في كيتو بالإكوادور عام 2006م، وصدر عنه "إعلان كيتو" الذي أكد على ضرورة تشجيع التجارة والاستثمار بين المنطقتين. كما انعقد الاجتماع الثاني في الرباط بالمغرب عام 2007م، وصدر عنه "إعلان الرباط" الذي أكَّد على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي لتنمية التعاون الاقتصادي بين المنطقتين، ومن المخطط عقد الاجتماع الثالث في بوليفيا خلال عام 2016م.

1 اعتمدت الباحثة في رصد التمثيل الدبلوماسي المتبادل على الأخبار الصحفية والمواقع الإلكترونية للسفارات ووزارات الخارجية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وكذلك موقع: <http://embassy.goabroad.com>

2 اعتمدت الباحثة في رصد الاتفاقيات السياسية على الأخبار الصحفية والمواقع الإلكترونية للسفارات ووزارات الخارجية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

(أ) الإطار القانوني

تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة ومذكرات التفاهم بين تجمع الميركوسور من ناحية، وبعض الدول العربية من ناحية أخرى. فضلاً عن مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية.

- اتفاقيات التجارة الحرة المشتركة:

ترتبط الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بعدد من اتفاقيات التجارة التي تستهدف توسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية بين الطرفين؛ ففي عام 2005م وقعت مصر اتفاقية للتجارة الحرة مع الميركوسور، وقد صدّق عليها مجلس الشيوخ البرازيلي، في 13 أكتوبر 2015م؛ لتكون البرازيل بذلك هي ثاني دولة تصدق على الاتفاقية بعد مصر.

وقامت دول مجلس التعاون الخليجي والميركوسور، في مايو 2005م، بالتوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون التجاري، والاقتصادي، والاستثماري، والفني، بين الطرفين، تمهد عبر موادها لإطلاق مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلين. هذا بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الميركوسور وتونس، ومذكرة التفاهم في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي بين الميركوسور ولبنان. وكذلك اتفاقية التجارة الحرة بين الميركوسور وفلسطين، وكذلك الاتفاقية الإطارية بين الميركوسور وكل من الأردن والمغرب وسوريا¹. وفي الإطار نفسه، وقعت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية إطارية مع بيرو في 2012م. وتعكس هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الرغبة في تقوية العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين الجانبين، إلا أن العديد منها لم يدخل بعد حيّز التنفيذ؛ لعدم التصديق عليها من جانب كافة الأطراف.

- اتفاقيات التعاون الاقتصادي الثنائية:

وبالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات التجارة الحرة بين الميركوسور وبعض الدول العربية، فهناك عدد كبير من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائية، بالإضافة إلى اتفاقات للتعاون في قطاعات محددة، مثل: السياحة، الزراعة، الخدمات الجوية، الخدمات المصرفية، والكهرباء والطاقة، وغيرها. كما قام عدد كبير من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع بعض دول أمريكا الجنوبية، من أهمها: مصر، المغرب، تونس، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، الجزائر، السودان، الأردن، سلطنة عمان، لبنان، سوريا، العراق، وليبيا. وكذلك البرازيل، الأرجنتين، شيلي، بيرو، الإكوادور، كولومبيا، فنزويلا، وأوروغواي، باراجواي في أمريكا الجنوبية. ومن الملاحظ تفاوت نتائج هذه الاتفاقات، حيث أسفر بعضها عن إنشاء لجنة عليا مشتركة ومجلس مشترك لرجال الأعمال، كذلك يتفاوت تأثير توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائية على حجم التجارة البينية².

1 "إعلان الرياض"، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره.

2 اعتمدت الباحثة في رصد اتفاقات التعاون الاقتصادي على الأخبار الصحفية والمواقع الإلكترونية للسفارات ووزارات

(ب) الإطار المؤسسي

هناك بعض المؤسسات المسؤولة عن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية؛ سواء على المستوى الجماعي أو على المستوى الثنائي. وتلعب الغرف التجارية المشتركة دوراً مهماً في هذا الإطار، وحتى الآن تم تأسيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية، وكذلك الغرفة التجارية العربية الأرجنتينية. بالإضافة إلى وجود عدد من اللجان المشتركة، وكذلك مجالس رجال الأعمال التي تستهدف دعم حركة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين دول المجموعتين، والتي تتركز أيضاً في عدد محدود من الدول في الجانبين.

وفي سبيل العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، تم عقد أربعة منتديات لرجال الأعمال في الدول العربية ونظرائهم في دول أمريكا الجنوبية، وذلك على هامش قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في البرازيل (2005)، وقطر (2009)، وبيرو (2012)، والسعودية (2015). إذ جرت العادة أن يسبق منتدى رجال الأعمال اجتماع القمة، حيث تُرفع توصياته ونتائجه للقيادات السياسية المشاركة في القمة لدعمها وإجازتها¹.

(ج) مؤشرات التعاون الاقتصادي

شهد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تطوراً ملموساً منذ انعقاد القمة العربية - الأمريكية الجنوبية الأولى في البرازيل في مايو 2005م، وذلك بالنسبة لحجم التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات.

- التبادل التجاري:

زاد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية مجتمعة من حوالي 6 مليارات دولار عام 2005م وهو تاريخ انطلاق أول قمة عربية مع دول أمريكا الجنوبية إلى أكثر من 30 مليار دولار عام 2014م، كما شهدت الفترة الأخيرة نمواً في الصادرات العربية لدول أمريكا اللاتينية بحوالي 17 بالمائة، بينما بلغ متوسط نمو الواردات 20 بالمائة.

ووفقاً لبيانات الغرفة التجارية العربية البرازيلية وصل إجمالي قيمة المنتجات البرازيلية المصدرة إلى الدول العربية إلى 12.12 مليار دولار خلال عام 2015م. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث

الخارجية والاقتصاد في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

1 "توصيات المنتدى الرابع لرجال الأعمال للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية للقمة العربية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية"، مجلس الغرف السعودية، الرياض، 8 نوفمبر 2015،

تمو الصادات البرازيلية، حيث شهدت الأسواق السعودية ارتفاعاً كبيراً في حجم المنتجات البرازيلية المستوردة بمعدل 8.19 بالمائة ليصل إلى 2.7 مليار دولار عام 2015م، مقارنةً بنحو 2.542 مليار دولار عام 2014م. واحتلت الإمارات المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع البرازيل في العام الماضي، بنحو 2.5 مليار دولار، تلتها مصر في المرتبة الثالثة بـ 2.05 مليار دولار¹.

يذكر أنّ حجم التبادل التجاري بين البرازيل والمغرب بلغ 1.8 مليار دولار عام 2014م، كذلك بلغ حجم التبادل التجاري بين البرازيل وقطر عام 2013م حوالي 915.2 مليون دولار أمريكي، ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إلى البحرين والكويت 309 ملايين و239.53 مليون دولار على التوالي.

وتشمل قائمة أبرز المنتجات البرازيلية المصدّرة إلى العالم العربي: المواد الكيماوية غير العضوية، العناصر الأرضية النادرة، الحبوب المصنّعة، البذور، الفاكهة والحبوب. وتأتي اللحوم والسكريات والخامات والمعادن والرماد والآلات والمعدات الثقيلة في مقدمة الصادرات البرازيلية التي شهدت طلباً كبيراً ضمن أسواق العالم العربي خلال العام الماضي. ومن ناحية أخرى، جاء في المراتب الثلاث الأولى ضمن قائمة المنتجات العربية المصدّرة إلى البرازيل خلال الفترة المذكورة، الوقود المعدني والنفط، تلتها الأسمدة، ثم المواد البلاستيكية².

- الاستثمارات المشتركة:

تأتي البرازيل في مقدمة دول أمريكا الجنوبية اتجاهاً نحو تعزيز التجارة والاستثمار مع الدول العربية يليها الأرجنتين، كما تعد كلتا الدولتين أكثر الأماكن جذباً لاستثمارات رجال الأعمال والشركات العربية في أمريكا الجنوبية. ووفقاً لتقرير مجلة الإيكونوميست حول تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية في 2014م، يتضح أن التدفقات التجارية بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية زادت من 3 مليارات دولار في 2003م إلى 17 مليار دولار في 2013م، وتأتي السعودية والإمارات في مقدمة الدول العربية توجهها نحو الاستثمار في أمريكا الجنوبية. وتتركز الاستثمارات الإماراتية في البرازيل في مجالات النفط والغاز، والألمنيوم، وأشباه الموصلات، والبنية التحتية، والموانئ، والعقارات، والطيران. وتمثل استثمارات موانئ دبي العالمية وحدها في البرازيل أكثر من 500 مليون دولار، وبلغ عدد الشركات التجارية البرازيلية في الإمارات 30 شركة لديها مكاتب تجارية، كما بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في بيرو نحو 1.7 مليار دولار منذ عام 2010م³. وحتى عام 2013م، كانت هناك 186 شركة شيلية تعمل في الإمارات. كذلك قامت قطر بشراء 5 بالمائة من بنك سانتاندر البرازيلي، وهو أكبر مؤسسة

1 "12 مليار دولار قيمة المنتجات البرازيلية المصدّرة إلى الأسواق العربية"،

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/885474>

2 المرجع السابق.

3 أبو ظبي تدخل قطاع الطاقة في البيرو، جريدة الحياة، 17 فبراير 2016،

<http://www.alhayat.com/Articles/14004638>

مالية في أمريكا اللاتينية. وهناك شركات زراعية سعودية خاصة تمتلك أراضي زراعية بهدف الزراعة والإنتاج الزراعي في الأرجنتين برأس مال بلغ 100 مليون دولار، ومن جانب آخر تبلغ استثمارات شركة أودبريشت البرازيلية للإنشاءات 1.25 مليار دولار في مجمع صُحار في عُمان، كما قامت الشركة بإنشاءات في مطار أبو ظبي¹.

3- العلاقات الثقافية والعلمية

على الرغم من أهمية البعدين الاقتصادي والسياسي في العلاقات العربية الأمريكية الجنوبية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعد أهمية البعد الثقافي. ويجمع دول أمريكا الجنوبية إرثاً تاريخياً مشتركاً، ويعود تاريخ هذه العلاقات إلى التواجد العربي في الأندلس، فضلاً عن الروابط الإنسانية والثقافية التي تجذرت منذ سنوات طويلة في الهجرات الأولى للأسر العربية إلى منطقة أمريكا الجنوبية من لبنان، وفلسطين، وسوريا، والمغرب وغيرها في نهاية القرن التاسع عشر، وهو ما يمثل عنصراً فاعلاً ومهما لتوثيق العلاقات الثقافية بين الجانبين.

ومن الجدير بالذكر أنّ حوالي 25 مليوناً من سكّان دول أمريكا الجنوبية من أصول عربية، كما أنّ عدداً من رؤساء دول وحكومات، وكذلك أعضاء برلمانات بعض دول أمريكا الجنوبية أصولهم عربية. كذلك استطاع العديد من المواطنين من ذوي الأصول العربية تقلّد مناصب أكاديمية رفيعة، وحقق الكثيرون نجاحات متعدّدة في عالم الاقتصاد والأعمال، والثقافة، والفن. وكان لهؤلاء مساهمات قيّمة في تحقيق التقدم في دول أمريكا الجنوبية، ونجحوا في الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، في ظل ما تتميز به شعوب أمريكا الجنوبية من انفتاح حضاري وثقافي مع مختلف شعوب العالم. وكان لذلك التلاقي الثقافي آثاره الواضحة على اللغة اليومية المستخدمة والتي تضم 500 مفردة عربية، وكذلك على الفنون والتراث².

(أ) اجتماعات وزراء الثقافة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

منذ عام 2005م، عقدت ثلاثة اجتماعات لوزراء الثقافة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، عقد الاجتماع الأول في الجزائر عام 2006م، بينما عقد الاجتماع الثاني في البرازيل عام 2009م. واستضافت المملكة العربية السعودية الاجتماع الثالث عام 2014م، الذي عقد تحت عنوان "الثقافة العربية

1 مجلة الإيكونوميست، "تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية"، <http://www.economistin-sights.com/sites/default/files/Arabic%20final.pdf>، ص 21-22.

2 Kevin Funk، "A Political Economy of Arab-Latin American Relations: Notes and Theoretical Reflections from within the "American Social Science" of IR"، FLACSO-ISA Joint International Conference، Buenos Aires، July 23-25، 2014، PP.11-18.

الأمريكية الجنوبية: الشراكة والمستقبل". وتناول الاجتماع محورين أساسيين هما: "الحضارة العربية الإسلامية في أمريكا الجنوبية ودورها في بناء جسور الحوار" و"مستقبل الحوار الثقافي العربي الأمريكي الجنوبي". وأطلقت السعودية خلال هذا الاجتماع مبادرة إنشاء "بوابة إلكترونية للثقافة العربية الأمريكية الجنوبية"، لنشر الأعمال الثقافية المشتركة¹.

(ب) التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي

حظيت قضية التعاون المشترك في مجال التعليم والبحوث العلمية باهتمام كبير من جانب الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وفي هذا الإطار، عقد الاجتماع الأول لوزراء التربية والتعليم في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في الكويت عام 2011م، بينما عقد الاجتماع الثاني في بيرو عام 2013م، والذي أكد على أهمية تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بسياسات التعليم التي تطبقها دول الإقليم. ومن المقرر أن تستضيف الكويت الاجتماع الثالث لوزراء التربية والتعليم خلال عام 2016م. واتفق وزراء التربية والتعليم في المنطقتين على أهمية تبادل المعلومات التعليمية والخبرات فيما يتعلق بتكنولوجيا التعليم، وإنشاء لجنة بحوث مشتركة بين الإقليمين، وتنظيم منتدى سنوي مشترك يجمع بين الباحثين والأكاديميين والتربويين من الجانبين. وكذلك عقد ندوات ودورات ومؤتمرات تربوية مشتركة، والترويج لزيادة حركة التبادل الطلابي والمنح الدراسية والعلمية بين دول الإقليمين².

(ج) الاتفاقات الموقعة في المجالات الثقافية، والعلمية، والفنية، والإعلامية

تنظم العلاقات الثقافية والفنية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية عدداً محدوداً من اتفاقات التعاون في المجالات الثقافية والفنية، وعدداً أقل من الاتفاقات الموقعة في المجال العلمي والتقني بوجه خاص. كما يلاحظ أنّ البرازيل، والأرجنتين، وبيرو، وشيلي، هي أهم دول أمريكا الجنوبية التي اهتمت بالتوقيع على اتفاقات تعاون ثقافي وفني مع الدول العربية، وخاصة مع لبنان، ومصر، وسوريا، والمغرب، والجزائر، والسعودية، والإمارات، والكويت.

1 "الثقافة العربية تتغلغل في تفاصيل المجتمعات اللاتينية"،

<http://www.al-jazirahonline.com/news/2015/20151110/66051#sthash.WHutuaUa.dpuf>

2 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية: التقرير النهائي"،

<http://qatarconferences.org/south/30-31jan2007.pdf>, PP.8-11.

رابعاً: مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية

بعد مضي أكثر من عقد على القمة الأولى بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لا يزال مستوى الإنجاز المتحقق محدوداً، حتى على المستوى الاقتصادي الذي يشكل أحد أبرز أهداف التعاون، إذ يُعدّ حجم التجارة الخارجية بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية منخفضاً نسبياً مقارنة بحجم التجارة الخارجية، لكلّ منهما على حده؛ فوفقاً للتقرير الاستراتيجي العربي الموحد لعام 2015م، لم تزد نسبة الصادرات العربية إلى أمريكا الجنوبية عن 0.6 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية. وقد تراوحت نسبة الواردات العربية من أمريكا الجنوبية من 2 بالمائة إلى 3 بالمائة من إجمالي الواردات العربية. كما أنّ توزيع حجم التبادل التجاري بين الطرفين ليس متوازناً؛ حيث تتركز معظم التجارة العربية مع دول أمريكا الجنوبية مع البرازيل، كشريك تجاري أساسي للدول العربية في أمريكا الجنوبية. وهو الأمر الذي يعني أنّ المكاسب الاقتصادية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين مازالت تتركز في عدد محدود من الدول، هذا إلى جانب ضعف الاستثمارات العربية في أمريكا الجنوبية، فليس هناك دولة عربية واحدة تقع ضمن قائمة الدول الأهم في مجال الاستثمارات الأجنبية في البرازيل¹.

وعلى المستوى السياسي والأمني، ليس هناك تمثيل دبلوماسي متبادل بين جميع الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، مع غياب الآليات الدائمة للحوار السياسي بين كافة دول المنطقتين. أضف إلى ذلك ضعف التمثيل العربي - بصفة عامة - في مؤتمرات القمة على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذلك ضعف الزيارات رفيعة المستوى من الجانب العربي بالتحديد على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات، حتى أنّ بعضهم لم يقيم زيارة أيّ من دول أمريكا الجنوبية منذ تسعينيات القرن العشرين، وأحياناً لم يزد عدد الزيارات التي قام بها أحد الملوك أو الرؤساء العرب لدول أمريكا الجنوبية عن زيارة واحدة.

ويقتصر التعاون على المستوى السياسي على مواقف التأييد التي تبديها دول أمريكا الجنوبية للقضايا العربية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، دون أن يتخطى ذلك لتعاون حقيقي، خاصة في المجال العسكري الذي تحتاجه المنطقة العربية، وهو الأمر الذي يتجلى في العدد المحدود من الاتفاقيات الأمنية، والتي تكاد تقتصر جميعها على التعاون في مجال الطاقة النووية واستخداماتها السلمية. كذلك ينحصر هذا التعاون في عدد محدود من دول المنطقتين، وهي: الأرجنتين بالتحديد إلى جانب البرازيل وشيلي من ناحية، ومصر، الجزائر، السعودية، والإمارات من ناحية أخرى².

1 سام حكمت ناصر، "العلاقات البرازيلية العربية: الواقع والمأمول"، مرجع سبق ذكره، ص 126.

2 قمة (أسبا).. أهداف طموحة ونتائج متوقعة"، شؤون خليجية، 16 نوفمبر 2015.

1- تحديات ومعوقات التعاون العربي الأمريكي الجنوبي

إجمالاً، تتعدد المعوقات والعقبات التي تحول دون توسيع نطاق التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية، وذلك على النحو التالي:

أ. استمرار الاختلاف في الرؤى حول العديد من القضايا الإقليمية ومنها: الأزمة السورية، حيث تبدو دول أمريكا الجنوبية أقل عداء لنظام الأسد، وأكثر تأكيداً على رفض أي تدخل خارجي في الأراضي السورية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في إطار التحالفات القديمة بين نظام الأسد ودول القارة، فضلاً عن دعم بعض دول أمريكا الجنوبية للبرنامج النووي الإيراني، وفي الوقت الذي افتتحت فيه إيران عدة سفارات في أمريكا الجنوبية، ظلت مكاتب تمثيل جامعة الدول العربية مقتصرة على البرازيل والأرجنتين، من دون باقي عواصم دول المنطقة الكبرى مثل فنزويلا وشيلي وغيرها.

ب. دور بعض القوى الإقليمية في المنطقة العربية وأمريكا الجنوبية المعرقل لتطور العلاقات بين الطرفين؛ فعلاقة إسرائيل القوية بـكولومبيا - على سبيل المثال - أدت إلى إضعاف علاقتها بالدول العربية، وهو ما يتضح في الضعف الشديد في مستوى مشاركتها في القمم والاجتماعات المشتركة، وفي مستوى الوفود وعدد الزيارات إلى الدول العربية، وكذلك في موقفها من القضية الفلسطينية. كما أنّ علاقة كل من البرازيل، وفنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، القوية بإيران كان لها تأثيرها على علاقتها بالدول العربية¹.

ت. ضعف - إلى جانب حادثة - آليات متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وكذلك ضعف آليات متابعة تنفيذ اتفاقات التعاون الثنائية؛ فهناك الكثير من الاتفاقيات الثنائية التي يتم التوصل إليها، ولا تدخل حيّز التنفيذ إلا بعد مضي عدة سنوات، فضلاً عن عدم التصديق على اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين بعض دول المنطقتين؛ وذلك بالرغم من أهمية ذلك في تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين. وكذلك عدم قيام معظم اللجان المشتركة ومجالس رجال الأعمال بالدور المطلوب؛ لتقوية العلاقات في المجالات ذات الاهتمام المشترك².

ث. غياب التنسيق الكامل والجماعي بين التجمّعات الإقليمية في المنطقة العربية وأمريكا الجنوبية؛ فبالرغم من وجود اجتماعات مشتركة بين جامعة الدول العربية من ناحية، وتجمّع الميركوسور والأوناسور من ناحية أخرى، فما زال هناك عدم اهتمام كافٍ من الجانب العربي بتعزيز التعاون مع تحالف المحيط الهادي (شيلي، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك) الذي تعدّ دوله بمثابة قاطرة النمو في أمريكا اللاتينية. إذ يتمّ التنسيق مع هذا التحالف بشكل قطري وليس جماعياً؛ فالمغرب هي الدولة العربية الوحيدة التي انضمت لهذا التجمع؛ باعتبارها عضواً غير مراقب عام 2014م.

1 فادي الأحمر، "مشقات التقارب بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية"، جريدة السفير، 11 أبريل 2015، <http://mobile.assafir.com/Article/456537>

2 أمل مختار، "التعاون الاقتصادي بين العالم العربي وأمريكا الجنوبية"، تقرير أمريكا اللاتينية 2015، ص 19، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، <http://www.marsadamericalatina.com>

ج. ساهم تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة العربية في عرقلة تطوير العلاقات مع أمريكا الجنوبية، وبخاصة مع قيام ثورات "الربيع العربي"، وسقوط أنظمة الحكم، واندلاع الحروب الأهلية في بعضها. كما أنَّ المشكلات الداخلية التي تواجه بعض دول أمريكا الجنوبية من شأنها التأثير على درجة اهتمام تلك الدول بتعزيز العلاقات مع الدول العربية؛ حيث إنها حالت دون مشاركة غالبية قادة دول أمريكا الجنوبية في قمة الرياض.

ح. على الرغم من التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته دول أمريكا الجنوبية، فما زالت تفتقر لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية الكافية؛ للتأثير بفاعلية على مجريات الأحداث على الساحة الدولية. لذلك، فدعم دول أمريكا الجنوبية للقضية الفلسطينية لم يؤدِّ إلى تغيير في الموقف الإسرائيلي المتشدد من الفلسطينيين، بل ما زالت تحتفظ بعلاقات قوية بإسرائيل. كما أنَّ المطالب البرازيلية بتمثيل دول الجنوب من خلال مقعد دائم في مجلس الأمن لم يحظَ بعد بالتأييد والدعم الدولي الكافي¹.

خ. أدَّى الإهمال التاريخي من جانب الدول العربية لتطوير العلاقات مع أمريكا الجنوبية، والتركيز على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة بصورة أساسية، وسيادة نظرة سلبية عربية لدول أمريكا الجنوبية؛ باعتبارها الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، أو ما يعرف بـ "جمهوريات الموز"، إلى ترسيخ الوجود التاريخي الأمريكي والأوروبي، ومؤخراً الآسيوي (الصيني تحديداً) داخل أمريكا الجنوبية. هذا بالإضافة إلى العلاقات المتنامية بين دول أمريكا الجنوبية وكل من إيران، وتركيا، وإسرائيل، على كافة المستويات².

د. اختلاف رؤى الدول العربية في المقاربة المثلى مع دول أمريكا الجنوبية؛ حيث يغلب الطابع الاقتصادي على العلاقات الخليجية بدول أمريكا الجنوبية، في حين تركز اهتمام بقية الدول العربية، وبخاصة مصر، ودول المشرق والمغرب العربي على التنسيق المشترك بشأن القضايا السياسية الإقليمية والدولية، وإن بدأ مؤخراً يتزايد الاهتمام بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا الجنوبية³.

ذ. يظل البعد الجغرافي هو أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام تعزيز التجارة البينية، مع الارتفاع الشديد في تكلفة النقل، وعدم كفاية وسائل النقل، والروابط اللوجيستية بين المنطقتين، في ظل قلة عدد الرحلات الجوية المباشرة، إلى جانب إهمال النقل البحري، كأحد وسائط النقل منخفضة التكلفة.

1 Giselle Datz and Joel Petersm, Brazil and the Israeli-Palestinian Conflict in the New Century: Between Ambition, Idealism, and Pragmatism, <http://www.israelcfr.com/documents/7-2/7-2-5-GiselleDatz-and-JoelPetersm.pdf>, PP.52-54.

2 إبراهيم السخاوي، "مصر وأمريكا اللاتينية .. آفاق واسعة للتعاون"، جريدة الأهرام، 14 يونيو 2014، <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/296909.aspx>

3 Erick Viramontes, "The role of Latin America in the foreign policies of the GCC states", Op.Cit, P.12.

ر. مازال العامل الثقافي واللغوي معرقلاً لتطوير العلاقات العربية مع أمريكا الجنوبية؛ فقلة من العرب تتقن اللغتين الإسبانية والبرتغالية، مقارنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية اللتين يتقنهما الملايين في الوطن العربي، كما لم تتم الاستفادة المثلّى من وجود العرب في أمريكا الجنوبية؛ باعتبارهم حلقة وصل بين دول المنطقتين.

2- سبل تطوير العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية

تتعدد الآليات والسبل التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون العربي الأمريكي الجنوبي، وذلك في مجالات عدّة، وذلك على النحو التالي:

1- إقامة حوار عربي أمريكي جنوبي غير رسمي، وتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية، وتقوية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والمراكز البحثية، وجمعيات الصداقة في ترسيخ التعاون بين الطرفين.

2- الالتزام بدورية انعقاد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، والاجتماعات الوزارية والقطاعية، وكذلك الالتزام بتنفيذ ما تتوصل إليه من قرارات. وتكثيف عقد الاجتماعات المشتركة بين الوزراء من الجانبين، مع توسيع نطاق هذه الاجتماعات؛ بحيث لا تنحصر في دول أو موضوعات دون غيرها.

3- إيجاد إطار قانوني مناسب ينظّم العلاقة بين جامعة الدول العربية من جهة والمنظمات الإقليمية المقابلة في أمريكا الجنوبية؛ بحيث لا يقتصر الأمر كما هو الحال الآن على مجرد حضور ممثل عن هذا التجمع أو ذاك، في اجتماعات المنظمات الإقليمية الأخرى، مع توسيع نطاق التعاون بين جامعة الدول العربية وغالبية المنظمات الإقليمية، في أمريكا الجنوبية.

4- تكثيف الزيارات الدورية بين كبار المسؤولين العرب لدول أمريكا الجنوبية، والتوسع في السفارات العربية في عواصم دول أمريكا الجنوبية، مع إمكانية الأخذ بنظام القناصل الفخريين في الدول التي ليس لها فيها تمثيل دبلوماسي مقيم، مع قيام جامعة الدول العربية بإنشاء بعثات دائمة لها في غالبية عواصم دول أمريكا الجنوبية.

5- تكثيف التعاون المشترك في المجال العسكري؛ سواء باستيراد معدّات عسكرية منها، أو من خلال تنسيق الجهود في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبخاصة مع البرازيل والأرجنتين، لما لهما من خبرة في هذا المجال.

6- تفعيل اتفاقيات التجارة الحرّة القائمة بين تجمّع الميركوسور والدول العربية، والتوسع في عقد هذه الاتفاقيات، وتفعيل دور مجالس الأعمال والغرف التجارية المشتركة والتوسع فيها، مع التنظيم الدوري لملتقيات ومنتديات رجال الأعمال، بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية في الإقليمين، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات الصادرة عنها.

7- تعزيز التعاون الثنائي والثلاثي كقاطرة لتقوية العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، مع الاهتمام بتقوية التعاون في المجالات القطاعية ذات الأولوية، مثل: البنية التحتية، الطاقة المتجددة، الزراعة والأمن الغذائي.

8- توسيع نطاق التشاور والتعاون حول القضايا الاقتصادية العالمية التي تهم المنطقتين، وخاصة قضايا الديون والنفاد إلى أسواق الدول المتقدمة، وبخاصة مع إشارة إعلان الرياض لمسألة إدارة الديون السيادية.

9- العمل على إزالة كافة المعوقات التي تحول دون تعزيز التجارة البينية وفتح الأسواق؛ ومنها الازدواج الضريبي وكافة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وكذلك تطوير الأطر القانونية للأنشطة الاقتصادية، وإنشاء نظم جذب الاستثمارات وتنفيذ المشروعات المشتركة.

10- تحسين كفاءة النقل وإنشاء خطوط نقل بحري وجوي مباشرة ومنظمة؛ لتسهيل انسياب التجارة والاستثمار، مع الالتزام بتنفيذ قرارات قمة الرياض والخاصة بتأسيس شركة مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

11- الاهتمام بتنشيط العلاقات الثقافية؛ وذلك من خلال تفعيل وتنفيذ البرامج والفعاليات الثقافية، وترجمة الأعمال الأدبية والعلمية بين كلا الثقافتين، والتوسع في أقسام تدريس اللغتين الإسبانية والبرتغالية في الجامعات العربية والعكس. وكذلك الارتقاء بمستوى البرامج الموجهة للمنطقة باللغتين الإسبانية والبرتغالية عن طريق الراديو، ودراسة توجيه قناة فضائية تليفزيونية باللغتين الإسبانية والبرتغالية، وكذلك العربية. بالإضافة إلى تنفيذ المشروعات المشتركة بين مراكز البحث العلمي، وتطوير نظم المنح الدراسية بين دول المنطقتين¹.

وختاماً، يمكن القول إنَّ تقوية أواصر التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لهو أمر تفرضه مقتضيات المرحلة الراهنة التي تمرُّ بها دول المنطقتين، بالنظر إلى عظم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها، لذا فإنه من الضروري العمل على الاستفادة من انتظام دورية عقد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، والمقرّر عقد قمته الخامسة في كراكاس بفرنزويلا عام 2018م، وترجمة الالتزام الذي تبديه القيادات السياسية في الجانبين إلى تحرّك استراتيجي وجماعي، وليس عبر تكتيكات مؤقتة، أو من خلال ردود الأفعال.

1 صدفه محمد محمود، "العلاقات العربية مع أمريكا الجنوبية وإمكاناتها"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، يناير 2016، ص 173-174.

ملف العدد

تأمين الطاقة النووية كخيار استراتيجي

تقديم الملف

السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية: رؤية استراتيجية في

منطقة الشرق الأوسط.

الدكتور عادل محمد أحمد

القدرات النووية العربية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر: الإمكانيات والمخاوف.

الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب

الأستاذ الدكتور ضو سعد مصباح

أمن الطاقة النووية والإشعاعية: الإطار التشريعي والرقابي.

عادل الرياحي

مع تزايد الحاجة للكهرباء وشحة المياه بالإضافة إلى النقص المتزايد في احتياطات النفط والغاز وتذبذب أسعارها يصبح اللجوء إلى خيار الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه خياراً استراتيجياً بالنسبة للعديد من الدول العربية مما يستلزم الإعداد له على المدى البعيد والمتوسط، والتعرف على المتطلبات والشروط الأساسية والالتزامات التشريعية والمالية والإدارية الأخرى التي تصاحب قرار الشروع في برنامج القدرة النووية. وقد أعلنت معظم الدول العربية رغبتها في إدراج خيار توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ضمن استراتيجياتها لتنويع مصادر الطاقة، واعتماد الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام 2020م، عبر بناء محطات نووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية وخاصة في توليد الكهرباء وإنتاج المياه، ودراسة واستكشاف القدرة النووية كخيار عربي استراتيجي لأمن الإمداد بالطاقة.

إنطلاقاً مما سبق، وإدراكاً من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة للأهمية الاستراتيجية للإستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد تم تخصيص ملف دورية "دراسات" لهذا العدد حول "تأمين الطاقة النووية كخيار استراتيجي"، وذلك من خلال ثلاث مساهمات:

المساهمة الأولى بقلم الدكتور عادل محمد أحمد، حول السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية: رؤية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

أما المساهمة الثانية فقدمها الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب، والأستاذ الدكتور ضو سعد مصباح، حول القدرات النووية العربية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر: الإمكانيات والمخاوف.

بينما تناولت **المساهمة الثالثة والأخيرة** والتي قدمها عادل الرياحي، حول أمن الطاقة النووية والإشعاعية: الإطار التشريعي والرقابي.

السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية: رؤية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط

الدكتور عادل محمد أحمد¹

ملخص:

تتناول الدراسة بالبحث والتحليل، السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية، من خلال طرح عدّة سيناريوهات محتملة، تتراوح بين استمرار أوضاع الطاقة النووية في المنطقة، كما هي عليه، بافتراض استمرار الاحتكار النووي الإسرائيلي للأسلحة النووية، وبقاء البرنامج النووي الإيراني عند مستواه التقني، واستمرار أوضاع البرامج النووية للدول العربية عند مستواها، وبين سيناريو تغيّر الأوضاع النووية، في المنطقة بأن تعلن إسرائيل عن قوتها النووية، خاصة وأنها غير راضية عن الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، أو قيام إيران - حال إثارة مشكلات في تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني- بالإعلان عن امتلاكها أسلحة نووية أو يورانيوم عالي الإثراء، يكفي لصنع الأسلحة النووية. وهذا سيناريو قليل الاحتمال؛ نظراً لتوافر المعلومات حالياً عن البرنامج النووي الإيراني، مروراً بسيناريو زيادة القدرات النووية بالمنطقة لدى عدة دول، على افتراض أنّ الظروف النووية في المنطقة قد تدفع الدول العربية إمّا إلى الانسحاب الجماعي من معاهدة منع الانتشار النووي مثلاً، والإعلان عن تقدّم في القدرات النووية مثل امتلاك معدّات إثراء اليورانيوم أو اليورانيوم المثرى، يكون قد تمّ امتلاكه في السابق، وهذا سيناريو قليل الاحتمال أيضاً؛ لتوافر المعلومات عن البرامج والقدرات النووية العربية، بشكل يصعب معه وجود مفاجآت بشأن هذه القدرات. وسيناريو أخير يتمثّل في انتشار البرامج النووية السلمية، بامتلاك محطات نووية لإنتاج الكهرباء، ودورة وقود نووي كاملة، وأنه تمّت بالفعل اختبارات ما قبل التشغيل للمحطة النووية الأولى بالإمارات العربية المتحدة. كما تخطّط مصر والمملكة العربية السعودية والأردن لإنشاء محطات نووية. كما ناقشت الدراسة أيضاً الرؤية الاستراتيجية للتعامل مع هذه السيناريوهات. فهناك الخيار السياسي الاستراتيجي المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو مقبول ومشروعٌ على الصعيد الدولي والإقليمي، ويدعمه امتلاك التكنولوجيا النووية، من خلال تعميق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بامتلاك المحطات النووية لتوليد الكهرباء، بالإضافة لدورة الوقود النووي.

1 أستاذ مشارك كلية العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

واستنتجت الدراسة أنه، وبالنظر إلى التأثيرات والانعكاسات الخطيرة المترتبة على بعض السيناريوهات، فإنّ الدول العربية عليها أن تتحرك عملياً للاستعداد جيداً للانعكاسات والتأثيرات المحتملة في حالة انفلات الأوضاع النووية في المنطقة، والالتفات بعناية كبيرة إلى ما يتصل بالقدرات العربية في المجال النووي، كجزء من الأوضاع الإقليمية الحالية والمستقبلية، لذلك، هناك ضرورة حتمية لأنّ تبادر الدول العربية بتنشيط برامجها النووية، وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بها. إنّ التعامل مع سياسات الانتشار النووي في المنطقة بفعالية ينبغي أن يقوم على توليفة بين كل من الخيار التكنولوجي والخيار الدبلوماسي، ولا ينبغي الارتكاز على خيار واحد، ويدعم من موقف الدول العربية أنها جميعاً منضمة لأغلب الاتفاقيات النووية الدولية.

مقدّمة

لقد شكّلت الطاقة النووية أهمّ مصادر التقدّم في القرن الماضي، وكانت محرّكاً لمعظم الأحداث الدولية. ومن خلال نظرة سريعة على الوضع العالمي للطاقة النووية وإنتاج الكهرباء، نجد أنّ الطاقة النووية تساهم في إنتاج 16% من الكهرباء على مستوى العالم¹. جدير بالإشارة أنّ الكهرباء المولّدة من المساقط المائية تبلغ نسبتها 17% من الكهرباء المنتجة في العالم، وأنّ النسبة الكبرى (66%) من إنتاج العالم من الكهرباء تأتي من الوقود الأحفوري (الفحم والبتروال والغاز)، وتساهم كلّ ما يطلق عليها الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وغيرها، بنسبة 1% من الكهرباء المنتجة على مستوى العالم.

وقد بلغ عدد المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء العاملة 434 مفاعلاً في 30 دولة حتى نهاية 2013م، كما إنّ هناك 72 مفاعلاً تحت الإنشاء، وهو أعلى رقم منذ عام 1989م، ومن هذه المفاعلات، يوجد 48 مفاعلاً، يتمّ إنشاؤها في قارة آسيا؛ باعتبار أنّ معظم بلدانها آخذة في النمو، ولم تستفد بعد من تلك الاستخدامات، على عكس الدول المتقدمة التي وصلت فيها استخدامات الطاقة النووية إلى أعلى استفادة، فتنتج أوروبا وحدها نسبة 29% من الإنتاج العالمي للكهرباء من الطاقة النووية²؛ لذلك يبدو أنّ بوصلة إنشاء تلك المحطات تتجه شرقاً، وهو أمر يتوافق مع كافة مؤشرات النمو الاقتصادي التي تتجه شرقاً أيضاً؛ ولذلك نجد أنّ هذه المحطات - قيد الإنشاء - تتركز في الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية.

هناك الآن أكثر من 30 دولة تعكف على دراسة إدخال المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء ضمن خليط الطاقة. وفي عام 2013م، قامت دولتان بتشديد أولى محطاتهما للقوى النووية؛ حيث صبّت الإمارات

1 التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2014 GC(58)/4 ص 5-1.

2 المرجع السابق، ص 6.

العربية المتحدة أول خرسانة للوحدة الثانية في موقع براكة، وبدأت بيلاروس تشييد الوحدة الأولى، وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الأردن وبنجلادش وتركيا وفيتنام تقدماً بشأن إنشاء المحطة الأولى¹.

ويتركز استخدام هذه المفاعلات في الدول المتقدمة؛ حيث يوجد نصف عدد المحطات النووية لتوليد الكهرباء تقريباً في أوروبا الغربية (146 مفاعلاً) وأمريكا الشمالية (118 مفاعلاً، منها 104 مفاعلات في الولايات المتحدة وحدها)، على حين يوجد 9% تقريباً (38 مفاعلاً) منها في الدول النامية، حيث تعتمد معظم الدول المتقدمة على إنتاج نسبة من الكهرباء بالطاقة النووية، حيث تبلغ تلك النسبة 73,3% في فرنسا، و 42,6% في السويد، وفي سلوفاكيا 54,4%، وألمانيا 15,4%، واليابان 1,7%، والولايات المتحدة 20%، وفي كندا 18,4%. وعلى العكس، تنتج بعض الدول النامية نسبة ضئيلة من الكهرباء بالطاقة النووية مثل الأرجنتين 7%، والبرازيل 4%، والهند 7,3% فقط، وجنوب أفريقيا 6,6%².

يتضح ممّا سبق أنّ الدول العربية لم تستفد بعد من الطاقة الذرية بشكل كامل، على الرغم من كونها جميعاً أطرافاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولم يقتحموا بعد مجال التكنولوجيا النووية السلمية في المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، على الرغم من بعض المحاولات العربية في ذلك، كما أنّ التوسع في استخدام المفاعلات البحثية، في أغراض البحوث والتعليم، وإنتاج النظائر والمصادر المشعة؛ لاستخداماتها الواسعة طبياً وزراعياً وصناعياً غير كافٍ؛ حيث إنّ المفاعلات الموجودة في العالم العربي توجد في مصر وليبيا والجزائر، وهناك مفاعل صغير في سوريا، وآخر في المغرب فقط، أمّا باقي المنطقة فهي خالية من المفاعلات النووية البحثية. هذا على الرغم من أهمية الطاقة النووية للدول العربية، خاصة في الاستخدامات العلمية والطبية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى حاجتها المتزايدة للطاقة النووية؛ لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر؛ نظراً لتزايد عدد السكّان وارتفاع مستوى المعيشة.

جدير بالذكر أنّ انتشار الطاقة النووية كان مرتبطاً دائماً بأسعار البترول، انخفاضاً وارتفاعاً؛ حيث تتأثر دراسات الجدوى الاقتصادية لمفاعلات الطاقة النووية بأسعار مصادر الطاقة الأخرى، وعلى رأسها البترول؛ حيث يعتبر من أهمّ نتائج حرب أكتوبر 1973م على المستوى الدولي في مجال الطاقة، ارتفاع أسعار البترول عالمياً، بحيث أصبح البديل النووي لتوليد الكهرباء هو الأكثر ملاءمة تجارياً؛ لذلك زاد الطلب على المحطات النووية لتوليد الكهرباء بعد هذا التاريخ. أمّا في فترات هبوط الأسعار، وخاصة بعد حادثة تشرنوبيل في أوكرانيا 1986م فقد قل الطلب على الطاقة النووية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يعتبر

1 التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2014 GC(58)/4 ص ص 1-5.

2 Nuclear Energy Data, OECD, Nuclear Energy Agency, 2014. 06 Feb 2015. Pp 11-16:

http://www.oecd-ilibrary.org/nuclear-energy-data-2014_5js6db5kqsf2.pdf?contentType=%2fns%2f-Book%2c%2fns%2fOECDBook%2c%2fns%2fStatisticalPublication&itemId=%2fcontent%2f-book%2fned-2014-en-fr&mimeType=application%2fpdf&containerItemId=%2fcontent%2fserial%2f19962932&accessItemIds= (18 March , 2016)

ارتفاع أسعار البترول عالمياً، أهم نتائج التطورات الدولية التى سادت فى مجال الطاقة النووية، بحيث أصبح البديل النووي لتوليد الكهرباء أكثر جدوى اقتصادية، وأكثر ملاءمة تجارياً؛ لذلك زاد الطلب على المحطات النووية لتوليد الكهرباء. ومما لا شك فيه أن تحسين اقتصاديات الطاقة النووية، وتوفيرها بأسعار مناسبة، مقارنة بأنواع الطاقة الأخرى، يؤثر فى مدى تبنى الدول لبرامج إنشاء محطات نووية خاصة بالنسبة للدول النامية، بما فيها الدول العربية، والتى تواجه تحديات تتعلق بعملية التنمية. ويدخل فى تقييم اقتصاديات مصادر الطاقة مدى تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن هذه الطاقة والضارة على الإنسان والبيئة.

فى ضوء هذه المتغيرات على المستوى الدولى للطاقة النووية، واتساع دورها فى مجالات التنمية فى الدول النامية التى قطعت شوطاً فيها، خاصة فى قارة آسيا، إضافة إلى متغيرات أخرى وطنية، الكثير منها يتعلق بزيادة استهلاك الكهرباء، وتزايد الاعتماد على البترول (الذى تقل احتياطياته محلياً)، أصبح من المهم للدول العربية إعادة حساباتها وفقاً للمعطيات الجديدة. ونتيجة لذلك، انجذبت الدول العربية للاتجاه العالمى الجديد نحو مصادر جديدة للطاقة، خاصة وأنها كلها منضمة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتطبق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك كانت هناك دول عربية قد أعلنت دراسة كافة بدائل الطاقة، بما فيها البديل النووى، كما أعلنت دول الخليج العربى دراسة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما أعلنت المغرب والجزائر عزمها بناء المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء، وأبلغت دول عربية أخرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتزامها إنشاء مفاعلات نووية.

وتشير هذه التطورات النووية الأخيرة فى البرامج النووية للدول العربية عدّة قضايا، منها ما يتعلق أولاً بمسألة أساليب نقل التكنولوجيا النووية، وما هى أنسبها؟ ومنها ما يرتبط ثانياً بمستقبل برامج الطاقة النووية فى العالم العربى، وما يمكن أن تفضي إليه، وثالثاً ما يتصل بإمكانيات التعاون النووى العربى فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ لتحقيق تكامل فى المجال النووى.

ومع انتشار الطاقة النووية، وفى ضوء بروز الإرهاب، وخاصة احتمالات أن يحدث بأسلحة الدمار الشامل، بشكل خطير فى العالم، تزايد القلق الدولى، وتزايد اهتمام مجلس الأمن بذلك، من خلال القرار (1373 / 2001) الذى ينص فى جملة أحكامه على أنه يجب على جميع الدول أن تجرّم تقديم المساعدة للأنشطة الإرهابية، وترفض توفير الدعم المالى والملاذ الآمن للإرهابيين، وتتبادل المعلومات بشأن الجماعات التى تخطط لشن هجمات إرهابية¹ ثم القرار رقم 1540 فى 2004/4/28 الذى يلزم الدول بالامتناع عن مساندة الكيانات التى تحاول امتلاك أو استخدام أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية ووسائل إيصالها².

1 Security Council resolution 1373, United Nations, New York (S/RES/1373 (2001):

[http://www.un.org/en/sc/ctc/specialmeetings/2012/docs/United%20Nations%20Security%20Council%20Resolution%201373%20\(2001\).pdf](http://www.un.org/en/sc/ctc/specialmeetings/2012/docs/United%20Nations%20Security%20Council%20Resolution%201373%20(2001).pdf). (22 March, 2016)

2 Security Council Resolution 1540 (2004):

وقد تعزّزت قيمة وأهمية هذا القرار (1540) في عام 2011م باعتماد مجلس الأمن للقرار 1977 الذي مدّد ولاية اللجنة المنشأة؛ عملاً بالقرار 1540 (لعام 2004م) لمدة عشر سنوات¹.

وتتبع أهمية دراسة سيناريوهات انتشار الطاقة النووية ووضع رؤية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط من عدة أسباب، تتمثل فيما يلي:

1- أن منطقة الشرق الأوسط كانت قد شهدت حالة فريدة لنزع أسلحة الدمار الشامل، ممّت في العراق بنظام تفتيش قسري (غير تعاوني) coercive inspection، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 687 (1991) بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق. وقد واجهت مشكلات عديدة حتى توقفت تحت الضربات العسكرية لعملية ثعلب الصحراء في 1998م، وتمّ استكمالها تحت قرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002)، وانتهى الأمر باحتلال العراق، ولكنها تركت ثروة علمية تكنولوجية متكاملة في الرصد، والتحقق، والتفتيش للسلاح النووي، والكيماوي، والبيولوجي، والصواريخ جديدة بالدراسة².

2- شهدت منطقة الشرق الأوسط حالة فريدة أخرى أيضاً، تمثّلت في المبادرة التي أعلنتها ليبيا في 19 ديسمبر 2003م بشأن التخلص تماماً من كلّ الأسلحة المحظورة دولياً. حيث أوضحت الخارجية الليبية آنذاك أنّ محادثات جرت بين خبراء من ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول أنشطة طرابلس في هذا المجال، وقرّرت على إثرها التخلص من جميع المواد والمعدّات والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة، وقبولها أية التزامات دولية في هذا المجال³.

3- منذ بدايات القرن الحالي، شهدت منطقة الشرق الأوسط انتشاراً لعدّة برامج نووية سلمية، تمثّلت في امتلاك محطات نووية لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى امتلاك دورة وقود نووي كاملة، لتصبح إيران أول دولة في المنطقة تمتلك تكنولوجيا إثراء اليورانيوم، بشكلٍ معلّن، بالإضافة إلى امتلاكها أول وأكبر مفاعل من حيث القدرة (1000 ميجاوات) لتوليد الكهرباء بالمنطقة.

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1540\(2004\)&referer=http://www.un.org/en/sc/1540/&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1540(2004)&referer=http://www.un.org/en/sc/1540/&Lang=A) (20 March , 2016).

1 Security Council resolution 1977, United Nations, New York (2011):

<http://www.un.org/press/en/2011/sc10228.doc.htm>. (22 March, 2016)

2 Fawzy Hammad and Adel Mohamed Ali: Principles of Establishment of Middle East Weapons Mass Destruction Free Zone (MEWMDFFZ) Monitoring and Verification System. In "Building A WMD Free Zone in Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences". (Geneva, United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), 2004). Pp 89-104. http://www.baselpieceoffice.org/sites/default/files/imce/menwzf/building_a_wmd_free_zone_in_the_mid-dle_east_unidir.pdf. (22 March, 2016).

3 مبادرة نزع أسلحة الدمار الشامل من ليبيا، الأهرام 20 / 12 / 2003

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية من خلال طرحها لعدة سيناريوهات محتملة، كما تحاول تقديم رؤية استراتيجية لأنسب الخيارات المتاحة، في منطقة الشرق الأوسط؛ للتعامل مع انتشار الطاقة النووية.

أولاً: السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية

قبل استعراض السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية ينبغي تحديد المقصود بسياسات انتشار الطاقة النووية، حيث تتعدّد المصطلحات المتعلقة بالطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، وتتداخل الكثير منها أحياناً، ويطلق بعضها على بعض أحياناً أخرى؛ لذلك يجب تحديد ما الذي تعنيه الدراسة بانتشار الطاقة النووية؟ هل هو انتشار الأسلحة النووية أم انتشار التكنولوجيا النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي من بينها توليد الكهرباء؟ ولذا سوف تحدّد الدراسة حدودها الموضوعية في البداية.

جدير بالذكر أنّ الانتشار النووي Nuclear proliferation يعرف بأنه زيادة عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي أو القدرة على إنتاجه أو حيازته، وهو ما يسمّى الانتشار الأفقي. أما زيادة عدد الأسلحة التي تمتلكها الدول النووية، فيعرف بالانتشار الرأسي¹. وتعرف فعالية سياسات منع الانتشار النووي بأنها مدى قدرة تلك السياسات على تحقيق أهدافها المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية لدى دول أخرى خلاف الدول النووية الخمس².

وتحدّد الدراسة المقصود بسياسات انتشار الطاقة النووية، بأنها التوجهات السياسية التي ترتبط بانتشار وامتلاك أو محاولة امتلاك الطاقة النووية، بأنواعها العسكرية والسلمية. لذلك سوف تركز الدراسة على انتشار الاستخدامات المختلفة للطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وتقدّم السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور سياسات انتشار الطاقة النووية، والتي تطرح بدورها تساؤلاً مهماً عن الانعكاسات والتداعيات المحتملة؛ نتيجة كل من تلك السيناريوهات. وأخيراً يأتي السؤال الأهمّ والمتعلق بماهيّة الرؤية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط التي ينبغي اتباعها- حالياً- وفي ظلّ الاحتمالات المستقبلية؟ وهذا ما سوف تجيب عليه الدراسة.

1 Ashok Kapur, International Nuclear Proliferation. (New York, Praeger Special Studies, 1979) p 35

والدكتور فوزي حماد، "منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة" مجلة السياسة الدولية، العدد 120، أبريل 1995، ص 35.
2 عادل محمد أحمد، فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط، كحالة دراسة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999 ص 29.

ويمكن تصوّر عدّة سيناريوهات محتملة لانتشار الطاقة النووية في المنطقة، تتراوح بين استمرار أوضاع الطاقة النووية، كما هي عليه في المنطقة من ناحية، وبين الإعلان عن امتلاك برامج أسلحة نووية في المنطقة من ناحية أخرى، أي تغيير الأوضاع النووية في المنطقة بالإعلان عن وجود أسلحة نووية، وكسر حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي، مروراً بسيناريو زيادة القدرات النووية بالمنطقة، واتساعها لدى عدّة دول، وسيناريو أخير يتمثل في انتشار البرامج النووية السلمية في المنطقة.

بحيث تقسّم الدراسة السيناريوهات المحتملة إلى أربعة سيناريوهات أساسية:

- 1- استمرار الوضع الراهن، وبقاء الأوضاع النووية الحالية بالمنطقة، كما هي عليه.
- 2- تغيير الأوضاع النووية في المنطقة، بالإعلان عن وجود أسلحة نووية، وكسر حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي.
- 3- تغيير الأوضاع النووية، بزيادة القدرات النووية وانتشارها لدى عدّة دول بالمنطقة.
- 4- انتشار البرامج النووية السلمية في المنطقة.

1- بقاء الأوضاع النووية الراهنة في المنطقة على ما هي عليه

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار الوضع النووي الحالي دون تغيير، أي استمرار الاحتكار النووي الإسرائيلي للأسلحة النووية، وبقاء البرنامج النووي الإيراني عند مستواه التقني وفقاً للاتفاق النووي الإيراني الغربي الذي تمّ التوصل إليه مؤخراً، واستمرار أوضاع البرامج النووية للدول العربية عند مستواها.

وبالنسبة لحالة الاحتكار النووي الإسرائيلي، فعلى الرغم من أنّ منطقة الشرق الأوسط قد شهدت عدّة تطورات بشأن منع الانتشار النووي مثل الإعلان عن خلوّ العراق من كافة أسلحة الدمار الشامل، وكذلك إخلاء ليبيا من أسلحة الدمار الشامل، وزيادة المعلومات حول برنامج إيران النووي، إلّا أنه مازال هناك برنامج نووي إسرائيلي، تؤكد كلّ التقارير أنه برنامج عسكري، مكنّ إسرائيل من امتلاك المئات من الرؤوس النووية. كما تستمر سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، وعدم الإعلان عن قدراتها النووية العسكرية، ويستمر رفضها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وعدم وضع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية¹.

1 مزيد من التفاصيل حول تطور البرنامج النووي الإسرائيلي، انظر: الدكتور فوزي حماد والدكتور عادل محمد أحمد، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007) ص 39-102

وبالنسبة لإيران، فإنها تزعم أنها تسعى لامتلاك المعرفة النووية know-how وليس الأسلحة النووية، باعتبار أن المعاهدة تحظر امتلاك السلاح النووي، ولا تحظر امتلاك المعرفة النووية، وإن إثراء اليورانيوم يدخل ضمن امتلاك المعرفة النووية لاستخدامها لأغراض سلمية، وتحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. انضمت إيران إلى أكثر من عشر دول تمتلك تكنولوجيا الإثراء لليورانيوم، فهناك الدول النووية الخمس، بالإضافة إلى الهند، وباكستان، واليابان، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، والشمالية، والأرجنتين، والبرازيل.

وعلى المستوى الإقليمي، غيّرت تلك الخطوة من ترتيب وهيكल القوى في المنطقة، فقد أصبحت إيران دولة ذات قدرات نووية، من المؤكد أنها تولد آثاراً استراتيجية على المنطقة ككل؛ فعلى المستوى النووي، أصبحت إيران أول دولة في المنطقة تمتلك تكنولوجيا الإثراء، بشكلٍ معلن، بالإضافة إلى امتلاكها أكبر مفاعلٍ من حيث القدرة (1000 ميجاوات)، وهو الأول أيضاً في المنطقة، كمفاعلٍ نووي لتوليد الكهرباء. إن إيران لديها الآن المعرفة بكافة أجزاء دورة الوقود النووي، مثلها مثل دول أخرى متقدمة في هذا الشأن، والانتقال من استخدام هذه التكنولوجيات في برنامج نووي سلمي، إلى أية برامج أخرى، يظل أمراً محتملاً¹.

أما بالنسبة للاوضاع النووية العربية فهو استمرارها عند مستواها الحالى المتمثل في وجود بعض مفاعلات البحوث، مع بعض الاستخدامات الإشعاعية، سواء في المجال الطبى أو الصناعى لدى بعض الدول العربية.

2- سيناريو تغيّر الأوضاع النووية في المنطقة؛ بانتشار الأسلحة النووية فيها، وكسر حالة الاحتكار النووى الإسرائيلى

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن إسرائيل تمتلك الأسلحة النووية، بشكلٍ غير معلن، ويمكن أن ترى أن الظروف مناسبة للإعلان عن قوتها النووية، خاصةً وأنها غير راضية عن الاتفاق النووى الإيراني مع الغرب. ويمكن أن يحدث هذا السيناريو - في حالة قيام مشكلات في تنفيذ الاتفاق النووى الإيراني، سواء بتغيير الإدارة الأمريكية بعد الانتخابات وتغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران و/ أو إلغاء الاتفاق النووى، أو إثارة مشكلات من جانب إيران، مما يدفع إيران إلى الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووى، والإعلان عن قدرات نووية جديدة، أو حتى إعلان امتلاكها أسلحة نووية، أو يورانيوم على الإثراء، يكفى لصنع الأسلحة النووية، وعندها يمكن أن تعلن إسرائيل نفسها دولة نووية. ففي اللحظة التى تقرّر فيها طهران التخلّى عن التزاماتها وفقاً للاتفاق النووى (لأي سبب كان)، فإن تحويل برنامجها النووى إلى الأغراض غير السلمية، تصبح مسألة وقت ومتطلبات لوجستية وحسب، في ظلّ امتلاك إيران برنامجاً نووياً متكاملًا ومكتفياً ذاتياً، وهذا الاحتمال بذاته له تبعاته السياسية؛ لذا، ستتسبب له كلّ الأطراف المعنية².

1 لمزيد من التفاصيل حول تطور البرنامج النووى الإيراني، أنظر: الدكتور عادل محمد أحمد، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. مرجع سبق ذكره، ص 124-137.

2 سامح راشد، الدعايات غير النووية للاتفاق النووى الإيراني. شؤون عربية، عدد 162، صيف 2015، ص 128-137.

3- سيناريو تغيير الأوضاع النووية بزيادة القدرات النووية وانتشارها لدى عدة دول بالمنطقة

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن الظروف النووية في المنطقة سواء احتكار الأسلحة النووية لدى إسرائيل أو القدرات النووية الإيرانية (حتى الآن وفقاً للاتفاق النووي الإيراني) قد يدفع الدول العربية إما إلى الانسحاب الجماعي من معاهدة منع الانتشار النووي مثلاً، و/ أو الإعلان عن خطوات متقدمة في القدرات النووية؛ لإظهار مستوى عالٍ من قدرات فنية معينة، مثل إعلانها امتلاك قدرات نووية ومعدات إثراء اليورانيوم، أو امتلاك اليورانيوم المثرى بدرجات عالية لدى بعض دول المنطقة، يكون قد تمّ امتلاكها في السابق، وإنّها قد اضطرت؛ نظراً للظروف الإقليمية، للكشف عنها. هذا سيناريو قليل الاحتمال أيضاً لتوافر المعلومات عن البرامج والقدرات النووية العربية، بشكل يصعب معه وجود مفاجآت بشأن القدرات النووية العربية. هذا السيناريو سوف يفاقم المشكلة القائمة أصلاً؛ حيث إنّ ظهور قدرات نووية أخرى بالمنطقة يضيف مشكلة أخرى، على مشكلة الأسلحة النووية الإسرائيلية، ومشكلة القدرات النووية الإيرانية.

4- انتشار برامج نووية سلمية في المنطقة

يقوم هذا السيناريو على افتراض انتشار للبرامج النووية السلمية في المنطقة. ولقد شهدت المنطقة بالفعل بدايات انتشار لعدة برامج نووية سلمية، تتمثل في امتلاك محطات نووية لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى امتلاك دورة وقود نووي كاملة في إيران. وعلى الجانب الآخر، فقد تمّ بالفعل إجراء اختبارات ما قبل التشغيل للمحطة النووية بالإمارات العربية المتحدة¹. كما تخطط دول أخرى بالمنطقة لإنشاء محطات نووية، سواء في مصر أو المملكة العربية السعودية، أو في الأردن².

1 مزيد من التفاصيل حول تطورات البرنامج النووي الإماراتي، انظر: السياسة النووية الإماراتية - ورقة بيضاء بشأن الطاقة النووية - 2008 / 4/1 .

<http://ar.enec.gov.ae/learn-about-nuclear-energy/nuclear-energy-in-the-uae/uae-nuclear-energy-policy/> (21 مارس 2016).

- تطورات البرنامج النووي لدولة الإمارات. رويترز 2009/12/27. أطلقت الإمارات العربية المتحدة برنامجاً مديناً للطاقة النووية، بمنح عقد بقيمة 40 مليار دولار لكونسورتيوم كوري جنوبي؛ لبناء مفاعلات نووية وتشغيلها بصورة مشتركة لمدة 60 عاماً.

كما تمّ إنشاء هيئتين نوويتين رئيسيتين ، وهما الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE5BQ0KB20091227?pageNumber=1&virtual-BrandChannel=0> (21 مارس 2016).

2 مزيد من التفاصيل حول امكانية التعاون النووي العربي، انظر: الدكتور عادل محمد احمد "العرب والتكنولوجيا النووية: التطورات الحديثة وآفاق التعاون المشترك". كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177 يوليو 2007.

وهناك مجموعة متنوعة من الدوافع وراء تزايد سعي الدول نحو امتلاك برامج نووية سلمية، وبعض هذه الدوافع يندرج في إطار المستجدات التي يشهدها العالم حالياً، وتعتبرها بعض الدول حافزاً قوياً للجوء إلى الطاقة النووية واستخدامها. ويمكن الإشارة إلى الدوافع والاعتبارات التالية:

أ. تأمين الإمداد بالطاقة

لقد أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة مفهوم الأمن الشامل¹. وتسعى جميع الدول حالياً (خاصة الدول المستهلكة) إلى تأمين حصولها على الطاقة، وتوفير احتياطي استراتيجي لديها، من هذه الإمدادات لفترات طويلة. وتنطلق دول كثيرة حالياً في التعامل مع موضوع الطاقة النووية من هذه الرؤية، من خلال اللجوء إلى البديل النووي، كمصدر من مصادر الطاقة؛ ومن أجل تنويع المصادر كوسيلة من وسائل تأمين الإمداد، خاصة في ظل تزايد نسبة الاستهلاك للكهرباء الحالية، والتي تبلغ نسبة 10% سنوياً تقريباً، في بعض الدول العربية.

ب- الحد من المشاكل البيئية

في إطار المشاكل البيئية الحالية وتزايد الانبعاثات الحرارية، فإن أفضل المصادر لتوفير الطاقة الكهربائية مع الحفاظ على البيئة هو استخدام محطات نووية؛ نظراً للآثار الضارة بالبيئة؛ نتيجة استخدام الطاقة التقليدية (البترول والفحم).

ت- تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة عدم استنزاف الاحتياطيات المؤكدة من مصادر الطاقة، سواء البترول أو الغاز، وذلك للحفاظ على مخزون اقتصادي للأجيال القادمة، من هنا يمثل الاعتماد على الطاقة النووية أحد الحلول المهمة؛ للحفاظ على مصادر الطاقة التقليدية، وتجنب استنفاد الاحتياطي المتوفر منها. وهو ما يمكن ملاحظته في سياسات الطاقة، التي تتبعها الدول المتقدمة، بما فيها تلك التي تمتلك مصادر طاقة تقليدية كبيرة، وأبرز تلك الأمثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

1 مزيد من التفاصيل حول مفهوم أمن الطاقة وتطوره منذ الحرب العالمية الأولى من أمن العرض security of supply بتوافر الإنتاج الكافي من الطاقة، خاصة النفط، وبأسعار في متناول الجميع، إلى تطور المفهوم؛ ليشمل بالنسبة للأمن مفاهيم أمن الفرد، وليس الدولة فقط، مثل الأمن الإنساني الاقتصادي والمجتمعي. وبالنسبة للطاقة لم يعد أمن العرض فقط، بل أمن العرض والطلب، أي المنتجين والمستهلكين للطاقة، انظر: الدكتور خديجة عرفة، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية. (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014) ص 52-64.

في ظلّ هذه الاعتبارات قد ترى دول عديدة بالمنطقة أنّ اللجوء إلى الخيار النووي يوفر لها ضمانات قوية، بتأمين الإمداد بالطاقة، كما يحقق لها البعد الخاص، بالتنمية المستدامة مع الحفاظ النسبي على البيئة، فضلاً عن امتلاك التكنولوجيا المتقدمة. يشجع على هذا، العروض من منتجي المفاعلات النووية، خاصة وأنّ هذا البيزنس بمليارات الدولارات، ومن الملاحظ أنّ هذه العروض لا تتضمن توريد تكنولوجيا إنتاج الوقود النووي اللازم؛ بحيث يخضع الوقود النووي لكامل سيطرتهم¹. وبالتالي فإقدام الدول العربية على الطاقة النووية يتعيّن أن يتمّ بالتمسك بحقّ إنتاج الوقود اللازم للمحطات النووية.

وفي 2006م، أعادت مصر دراسة بدائل الطاقة، بما فيها البديل النووي، وفي 29/10/2007م أعلنت مصر بدء إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء. وقامت بدراسة المواقع الملائمة لإنشاء المحطات النووية، واتخذت قراراً بشأن موقع المحطة النووية الأولى في الضبعة على الساحل الشمالي، وصدر القرار لبدء إنشاء المحطة النووية الأولى في منطقة الضبعة. وتمّ إصدار القانون النووي المعروف بقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية² ثمّ توالى الأحداث إلى أن أعيد طرح الموضوع مرّة ثانية في 2015م، وتمّ توقيع اتفاقات في هذا الشأن مع روسيا الاتحادية³.

كما أعلنت الجزائر في مطلع يناير 2007م، أنها بصدد الإعداد لمشروعين علميين هامين، يتعلق أحدهما بإنتاج الكهرباء النووية، والثاني بتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية. وكانت تونس قد أعلنت في العام 2007م خططاً لبناء أول محطة للطاقة النووية بحلول عام 2020م، بطاقة 900 ميجاوات أو 20 في المائة من احتياجات البلاد للطاقة الكهربائية، وذلك للمساعدة في تعويض تناقص الإنتاج من النفط، كما وقّعت اتفاقية للتعاون مع فرنسا في ديسمبر 2008م، بشأن الطاقة النووية وتحلية المياه.

كانت دول الخليج العربي أيضاً قد تحدّثت عن إمكانية الدخول في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ضمن البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 9 - 10 ديسمبر 2006م. ونوّد التأكيد بداية على أنه رغم أنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي دول رئيسية في مجال إنتاج وتصدير النفط والغاز، فإنّ هذا لا ينفي حقّها وحاجتها إلى إنتاج الطاقة النووية، في إطار استعدادها لمرحلة ما بعد النفط؛ حيث تعتمد بشكل رئيسي على مصدر واحد للطاقة، وهو النفط، في إنتاج الكهرباء وتحلية

1 مزيد من التفاصيل حول تدويل دورة الوقود النووي، انظر: الدكتور عادل محمد أحمد "مبادرات تدويل دورة الوقود النووي: دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الوطني". بحث مقبول للنشر في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة - 2015.

2 مزيد من التفاصيل، انظر: قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية. الجريدة الرسمية، العدد 12 مكرر(أ) السنة الثالثة والخمسون 30 مارس 2010.

3 مزيد من التفاصيل حول البرنامج النووي المصري وتطورات، انظر: الدكتور عادل محمد أحمد. "مصر وبرنامج المحطات النووية: التطورات والاتجاهات المستقبلية". كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 156 فبراير 2006.

المياه، وهما قضيتا وجود وأمن قومي أساسيتين بالنسبة لها، وبالتالي لا بدّ من التخطيط طويل الأمد، وعدم الارتهان إلى مورد واحد ناضب مثل النفط، وهذا ما يفسّر اتجاه بعض الدول البترولية، مثل روسيا على سبيل المثال، إلى التوسع في بناء محطات الوقود النووي، وتوفير البترول لغرض التصدير.

وفي الفترة الأخيرة، اهتمت القمم العربية الأخيرة بالتعاون العربي في المجال النووي، حيث إنّ إعلان القمة العربية في الدورة الثامنة عشرة - الخرطوم 28-29 مارس 2006م تضمّن على قرار لدعم البحث العلمي والتكنولوجي، وتخصيص الإمكانيات المالية اللازمة، وزيادة الموارد المخصصة له، والعمل على تطوير برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهو قرار هام، يضاف للمرة الأولى في قرارات القمة. وقد أقرّ مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في دورته العادية التاسعة عشرة التي عقدت في الرياض بتاريخ 28 - 29/3/2007م قراران هامان يتعلّقان بالمسألة النووية. فقد قرّر أن يقوم بأنشطة تعاون عربي مشترك لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا المتصلة بها، وأن يضع برنامجاً عملياً يتضمن، من بين أشياء أخرى، مشروعات مشتركة لتنمية تطبيقات تكنولوجيا نووية، في مجالات تنموية مختلفة. كما طالب القرار الآخر من الأمين العام للجامعة العربية تشكيل مجموعة من الخبراء والمتخصصين، وبمشاركة الهيئة العربية للطاقة الذرية؛ للنظر في الوسائل والسبل لقيام مثل هذا التعاون في إطار عربي متكامل¹.

ثانياً: رؤية استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

يمكن تصوّر الرؤية الاستراتيجية من واقع الخبرة الدولية؛ للتعامل مع سيناريوهات انتشار الطاقة النووية، سواء على المستوى السياسي والاستراتيجي، أو المستوى الفني. هناك الخيار السياسي الاستراتيجي المتمثل في المبادرات الإقليمية المتعلقة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية، من أسلحة الدمار الشامل². ويتميز بكونه خياراً مقبولاً ومشروعاً على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ حيث إنّ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وخبرتها التاريخية توضح أنها حظيت بقبول دولي وإقليمي في المناطق المختلفة؛ لكونها ترتبط بمنع امتلاك الأسلحة النووية مستقبلاً. ويدعم الخيار السياسي الاستراتيجي بخيار امتلاك التكنولوجيا النووية، حيث يقوم على السعي إلى امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية؛ الأمر الذي يوفر قدرات فنية وبشرية تعمق هذا الخيار. وهذا الخيار ليس سهلاً أيضاً؛ إذ إنه قد يواجه صعوبات مختلفة، سواء داخلية أو

1 قرارات القمة العربية التاسعة عشرة. جريدة الشرق الأوسط العدد رقم 10350 بتاريخ 31 مارس 2007 ص1.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10350&article=412966>

انظر أيضاً موقع جامعة الدول العربية

www.arableagueonline.org

2 مزيد من التفاصيل حول المناطق الخالية من الأسلحة النووية، انظر: الدكتور فوزي حماد والدكتور عادل محمد أحمد، المناطق الخالية من الأسلحة النووية: دراسة تحليلية مقارنة. (الإمارات العربية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003).

خارجية؛ حيث تتحدد السياسة النووية للدولة بمحددات مختلفة داخلية، أي الموقف الداخلي، إضافة إلى المحددات الخارجية، وهي نابعة من المستويين الدولي والإقليمي. ويمكن أن نلاحظ مجموعة من الحدود والضوابط الداخلية والخارجية التي تحكم السياسة النووية، وهي:

أولاً: محدّدات استراتيجية: تتمثل في موقع تلك الدولة وما يعطيها من ميزة استراتيجية أو ضعف استراتيجي، أي الأصول الاستراتيجية للدولة Strategic Assets. والبيئة الاستراتيجية الأمنية المحيطة بها، سواء كانت منطقة صراع أو تعاون.

ثانياً: محدّدات اقتصادية: تشمل مدى التطور الاقتصادي للدولة، سواء اقتصاد متطور، أم اقتصاد نام، حيث يؤثر ذلك على مدى ما توجهه الدولة لأنشطة الطاقة النووية، خاصة وأنّ تكنولوجياتها مرتفعة التكلفة.

ثالثاً: المحدّدات السياسية وتنقسم إلى:

أ- المحدّدات السياسية الداخلية: ترتبط بالموقف الداخلي وأثره على الرأي العام، وبالتالي السياسة النووية، فقد تتفق المواقف تجاه الطاقة النووية واستخداماتها بأبعادها المختلفة، وقد تتباين، ويؤثر ذلك على صناعة القرار النووي. ويتعلق بذلك أيضاً مدى توافر الإطار المؤسسي للسياسة النووية، بمعنى إنشاء المؤسسات النووية القادرة على تولي مسؤولية المشاركة في صنع وتنفيذ القرار النووي، وكذلك المؤسسات التشريعية النووية القادرة على إعداد وإصدار التشريعات النووية الوطنية¹.

ب- المحدّدات السياسية الخارجية: وهي مجموعة المؤثرات الخارجية التي تؤثر على صانع القرار في السياسة النووية للدولة، وتتضمن مؤثرات إقليمية أو دولية، تؤثر في سياسة ومواقف الدولة تجاه القضايا المرتبطة بها مثل موقف الدولة من المعاهدات الدولية، والقيود المفروضة المتصلة بذلك.

ومن هنا، فإنّ صنع السياسة النووية للدولة يتمّ في إطار عدّة مؤثرات داخلية وخارجية، وتتطلب دراسة السياسة النووية تحديد تلك المؤثرات ودور كل منها، وأي منها له الدور الحاسم في صنع السياسة النووية. وبالنظر إلى التأثيرات والانعكاسات المهمّة بل الخطيرة المترتبة على بعض السيناريوهات المحتملة، فإنّ الدول العربية لا تملك رفاهية الانتظار، وإنما عليها أن تتحرك عملياً، وبصفة عاجلة للعمل أولاً على أن تستعد جيداً، وبأعلى درجات الاهتمام، للانعكاسات والتأثيرات المحتملة في حالة انفلات الأوضاع النووية في المنطقة،

1 مزيد من التفاصيل حول صياغة التشريعات النووية، انظر تحليل قانوني وسياسي أثناء الإعداد للقانون رقم 7 لسنة 2010 الصادر بعد ذلك بالجريدة الرسمية، العدد 12 مكرّر (أ) السنة الثالثة والخمسون 30 مارس 2010 في: الدكتور عادل محمد أحمد، دراسة مشروع قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية. (القاهرة، مركز الدراسات البرلمانية بمجلس الشعب المصري، 2009).

والالتفات بعناية كبيرة إلى الوضع العربي، خصوصاً ما يتصل بالقدرات العربية في المجال النووي، كجزء من الأوضاع الإقليمية الحالية والمستقبلية، فقد أصبح في حكم المؤكد أن تنتهي وضعية الاحتكار النووي الأحادي في المنطقة، سواء وفقاً للسيناريو الثاني أو الثالث، وما لم تبادر الدول العربية إلى اقتناص الفرصة المتاحة الآن بالدخول جدياً وبقوة إلى المجال النووي السلمي، فإنّ مرحلة "السيولة النووية" التي تمرّ بها المنطقة سرعان ما سوف تتجمد بشكل، ربما يكون نهائياً، وعندها سواء كان الاحتكار النووي أحادياً ممثلاً في إسرائيل، أو ثنائياً بانضمام إيران إلى النادي النووي أو استمرار امتلاكها للقدرات النووية، فإنّ المحصلة في الحالتين هي خسارة عربية، قد لا تكون قابلة للتعويض.

لذلك، هناك ضرورة حتمية لأن تبادر الدول العربية بتنشيط برامجها النووية، وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بها، بحيث يمكنها الاستفادة من هذه القدرات كقاطرة للتنمية والتقدم في العالم العربي، وأيضاً باعتبارها أدوات للردع والتوازن، في حالة انفلات الأوضاع النووية على الساحة الإقليمية. ومن الخطوات الأساسية في هذا السياق بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء في دول عربية، فمن شأن تلك الخطوة أن تفتح الباب أمام تقدم حقيقي في المجال النووي، وتكفل تشجيع وتنشيط مختلف مراحل البرامج النووية السلمية، وبصفة خاصة في مجال بناء ودعم القدرات البشرية التي تملك المعرفة الفنية، ويمكن أن تمثل رادعاً تكنولوجياً في وضع إقليمي شديد الحساسية، توجد فيه قوة تملك بالفعل أسلحة نووية (إسرائيل)، وأخرى تسعى بقوة لامتلاك تلك الأسلحة، بعد امتلاك القدرات (إيران). وفي هذه الأجواء المضطربة يصبح بناء برنامج نووي سلمي متقدّم خطوة مصيرية، ليس فقط بدافع الحفاظ على الأمن الوطني لكل الدول العربية، لكن أيضاً إعمالاً لحقّ قانونيّ متاح بالمعاهدة؛ للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويعتبر أهمّ تطورات سياسات انتشار الطاقة النووية حالياً هو سهولة الوصول إلى التكنولوجيا النووية. لقد أوضح اكتشاف مجموعة العالم الباكستاني عبد القدير خان والتي قامت بتهريب ونقل التكنولوجيا النووية الخاصة بإثراء اليورانيوم باستخدام طريقة الطرد المركزي، إلى عدّة دول، واعترافه شخصياً بذلك. إنّ الوصول إلى التكنولوجيا النووية أصبح أكثر يسراً عن ذي قبل، وأنه لا يكفي لمنع انتشارها وجود آليات للرقابة على توريد التكنولوجيا النووية، مادامت دوافع انتشار الطاقة النووية مستمرة. وهذا ما أشار إليه البعض بسهولة الوصول إلى تكنولوجيا الأسلحة النووية من السوق السوداء¹. ومن أهمّ التطورات الأخيرة في منع انتشار الأسلحة النووية أيضاً هو محاولات تقييد حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث رأت الدول غير النووية ضرورة التمسك بهذا الحق طبقاً للمادة 4 من المعاهدة، وأنّ اللجوء إلى فرض تدابير؛ لإعاقة ذلك الاستخدام يشكّل انتهاكاً للمعاهدة، إلّا أنّ الدول النووية سعت إلى تشديد القيود على نقل التكنولوجيا النووية السلمية، وخاصة تكنولوجيا إثراء اليورانيوم أو إعادة

1 IAEA Director General Dr. Mohamed ElBaradi and Joseph Rotblat, Time Is Ripe to Act On Middle East Weapons. Financial Times 3 February 2004

المعالجة، في ظل تصاعد المخاوف من حصول الدول عليها. فهناك ثمة اتجاه دولي بوجود ثغرات في المعاهدة يمكن استغلالها للتلاعب بها من قبل الدول الطامحة للحصول على الأسلحة النووية، على الرغم من أنه حتى الآن لا توجد دولة كانت عضواً في المعاهدة، وامتلكت الأسلحة النووية، لكن الدول التي امتلكت السلاح النووي هي دول، كانت ومازالت خارج المعاهدة، وهناك عدّة دول تمتلك برامج نووية متقدّمة مثل اليابان، وألمانيا، والبرازيل، والأرجنتين، وغيرها، ولكنها تطبّق الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالعبرة بتطبيق الضمانات النووية الشاملة على البرامج النووية للدول، وليس من الصحيح إطلاقاً، اعتبار إتاحة حق الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، ثغرة في المعاهدة؛ لأنه حق أصيل وغير قابل للتصرّف، وهو التعهد الرئيسي الثاني في المعاهدة، وفي مقابلة تنازل الدول غير النووية عن حقها في امتلاك الأسلحة النووية، وأنّ الإخلال بهذا الأساس، يمسّ التوازن القائم في المعاهدة؛ الأمر الذي يمكن أن يؤثر على بقائها ذاته.

إنّ التعامل مع سياسات الانتشار النووي في المنطقة بفعالية، ينبغي أن يقوم على توليفة بين كل من الخيار التكنولوجي والخيار الدبلوماسي، ولا ينبغي الارتكاز على خيار واحد. ويدعم من موقف الدول العربية أنها منضّمة لأغلب الاتفاقيات النووية الدولية على النحو التالي:

- 1- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية¹ واتفاقيات الضمانات² كافة الدول العربية منضّمة لهما، وبالنسبة للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات فإنّ معظم الدول العربية منضّمة له³.
- 2- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية⁴. بلغ عدد الدول الأطراف فيها 152 دولة حتى 19 يناير 2015م، منها 14 دولة عربية (العراق، تونس، الجزائر، البحرين، الإمارات، قطر، ليبيا، الأردن، موريتانيا، لبنان، الكويت، اليمن، المغرب، عمان)، بالإضافة إلى 44 دولة موقّعة عليها⁵.
- 3- تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 2005م⁶، حتى 18 فبراير 2015م، تمّت الموافقة عليها من قبل 84 دولة فقط، ولذا؛ لم تدخل حيّز التنفيذ. جدير بالذكر أنّ هناك 10 دول عربية

1 Treaty on the Non-Proliferation on Nuclear Weapons, INFCIRC/140, IAEA, Vienna (1970).

2 The Structure and Control of Agreements between the Agency and States Required in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, INFCIR/153 (corrected), IAEA, Vienna (1972).

3 Model Protect Additional to the Agreements between States and the IAEA-18 for the Application of Safeguards, INFCIRC/540, IAEA, Vienna (1997).

4 Physical Protection of Nuclear Material, IAEA INFCIRC/255/Revision 5(2010)

5 The last statues of Physical Protection of Nuclear Material and Nuclear Facilities, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (2014).

6 International Regime on the convention on Physical Protection of Nuclear Material and the amendment to the convention on Physical Protection of Nuclear Material, Nuclear law bulletin No. 75, 2005.pp31-48.

(السعودية، تونس، الجزائر، البحرين، الإمارات، قطر، ليبيا، الأردن، موريتانيا، جيبوتي) قد صادقت على التعديلات¹. فوفقاً للمادة 20 (فقرة 2)، سوف يدخل التعديل حيز التنفيذ بعد أن يوافق ثلثا الدول الأطراف، ومع عضوية الاتفاقية الحالية التي تصل إلى 151 دولة، يتطلب نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية موافقة 100 دولة طرف على التعديل.

4- اتفاقية التبليغ المبكر عن الحوادث النووية، التي تمّ التوقيع عليها في 1986/9/26م من جانب ما يزيد عن 50 دولة². هناك 119 صادقت على الاتفاقية حتى 2014/9/22م، منها 17 دولة عربية (مصر، العراق، تونس، الجزائر، البحرين، الإمارات، قطر، ليبيا، الأردن، موريتانيا، لبنان، الكويت، السعودية، المغرب، عمان، السودان، سوريا)، هذا بالإضافة إلى 69 دولة موقعة عليها³.

5- اتفاقية تقديم المساعدة الفنية في حالات الحوادث النووية والطوارئ الإشعاعية (1986)⁴. حتى 2014/9/22م كان هناك 112 صادقت على الاتفاقية، منها 16 دولة عربية (مصر، العراق، تونس، الجزائر، الإمارات، قطر، ليبيا، الأردن، موريتانيا، لبنان، الكويت، السعودية، المغرب، عمان، السودان، سوريا)، هذا بالإضافة إلى 68 دولة موقعة عليها⁵.

6- الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك، وأمان التصرف في النفايات المشعة (1997)⁶. وحتى 2013/10/9م كان عدد الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية 69، منها 5 دول عربية (الإمارات، السعودية، المغرب، موريتانيا، عمان)، ومنها أيضاً 27 دولة لديها محطات نووية لتوليد الكهرباء، بالإضافة إلى 42 دولة موقعة، منها لبنان فقط، كدولة عربية⁷.

7- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي- أبريل عام 2005م (اتفاقية الإرهاب النووي). وبحلول نهاية عام 2005م كانت 97 دولة قد وقّعت على هذه الاتفاقية⁸. وحتى 2015/3/7م

1 The last statues of Amendment to the convention on Physical Protection of Nuclear Material, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (13 March 2015).

2 Convention on Early Notification in the Case of a Nuclear Accident or Radiological Emergency, INFCIRC/336, IAEA, Vienna (1986).

3 The last statues of Convention on Early Notification in the Case of a Nuclear Accident or Radiological Emergency, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (10 Feb. 2015).

4 Convention on Assistance in the Case of a Nuclear Accident or Radiological Emergency, INF-CIRC/336, IAEA, Vienna (1986).

5 The last statues of Convention on Assistance in the Case of a Nuclear Accident or Radiological Emergency, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (29 August 2014).

6 Joint Convention on the Safety of Spent Fuel Management and on the Safety of Radioactive Waste Management, INFCIR/546, January 1998 IAEA, Vienna,

7 The last statues of Joint Convention on the Safety of Spent Fuel Management and on the Safety of Radioactive Waste Management, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (10 Feb. 2015).

8 International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, United Nations, New

يوجد 99 دولة صادقت على الاتفاقية، إضافة إلى 16 دولة موقعة على الاتفاقية فقط. وبلغ عدد الدول العربية المنضمة للاتفاقية 15 دولة عربية (العراق، تونس، الجزائر، البحرين، الإمارات، قطر، ليبيا، موريتانيا، لبنان، الكويت، السعودية، اليمن، المغرب، جزر القمر، جيبوتي)، بالإضافة إلى توقيع مصر، وسوريا، والأردن¹.

جدير بالإشارة أنّ اللجوء إلى الخيار السياسي الاستراتيجي في التعامل مع المسألة النووية تبنته الدول العربية مبكراً، رغم أنّ هذا الخيار قد أصبح واضحاً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م. ففي أعقاب حرب أكتوبر 1973م التي كانت لها أبعاد نووية، فقد تحرّكت الدول العربية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والستين، التي عقدت بالقاهرة في سبتمبر 1974م، قراراً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط²، وكان هذا هو أساس مشروع القرار الذي تقدّمت به إيران ومصر بعد ذلك، في أواخر سبتمبر عام 1974م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأقرته منذ ذلك العام. وفي إبريل 1990م تطوّر ليشمل كافة أسلحة الدمار الشامل عقب مبادرة مصر³. لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط⁴. ظلّ هذا القرار يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة كلّ عام، ويصدر بالأغلبية حتى عام 1980م، وهو العام الذي قبلت فيه إسرائيل القرار بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر، في عام 1979م. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن والقرار يصدر سنوياً، بتوافق الآراء، وذلك بعد انضمام إسرائيل إلى تأييد القرار، على أن يتم ذلك، عن طريق التفاوض المباشر، بين جميع الأطراف.

وهكذا فإنّ تأخير تصديق بعض الدول العربية على معاهدة منع الانتشار النووي (مصر حتى فبراير 1981م والإمارات والجزائر واليمن حتى عام 1995م)، لم يكن من أجل الدخول في الخيار العسكري، وإنما كان الهدف الأساسي منه ممارسة الضغط السياسي على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة، ثمّ كان تصديق كافة الدول العربية على المعاهدة إعلاناً رسمياً نهائياً بتفضيل الخيار الدبلوماسي، وإغلاقاً للخيار العسكري.

إنّ عملية الدخول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحكمها عدّة أطر، منها نظام الضمانات النووية من جهة وقضايا منع الانتشار النووي، ومعايير الأمن والأمان من جهة أخرى، ولذلك يتطلب هذا الدخول جهوداً مكثفة لبناء القدرات، في مختلف المجالات، سواء القدرات العلمية وثقافة إدارة هذه المنشآت

York (2005).

1 The last statues of International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, IAEA web site www.iaea.org, Vienna (7 March. 2015).

2 مصر ومعاهدة منع الانتشار النووي، كتاب أبيض - وزارة الخارجية المصرية (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات، 1981) ص 17.

3 Mohamed Nabil Fahmy, "Egypt's Disarmament Initiative" The Bulletin of Atomic Scientists, November 1990. PP 9-10

4 الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تقرير مجلس الشورى ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وتطوير نظم أمان وأمن عالية، وهذا سوف يتم بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالشفاية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية. وفيما يتعلق بمسألة التعاون العربي، هناك مجالات يمكن التعاون العربي- العربي فيها، ولكن قد يكون أهمّ مجالين للتعاون العربي، هما دراسة حقيقية عربية لمشروع مشترك لمنشأة نووية إقليمية متعدّدة الأطراف لدورة الوقود النووي وإثراء اليورانيوم، تضمن إمدادات الوقود عربياً. وهناك عدّة معوقات أمام الدخول بجديّة في هذا المشروع، منها الوضع الدولي الذي تحكمه المصالح، حيث خرج الحوار الدولي عن المفاهيم الأصلية لمعاهدات نووية، فهناك دول كبرى تتحدث الآن عن Good Proliferators and Bad Proliferators، وهناك دول تقول إنّ الخطر ليس في السلاح النووي، وإثماً في الدول، وبالتالي فإنّ دولة مثل إسرائيل لا تمثّل خطراً على العالم، بينما دول أخرى تمثّل خطراً حال امتلاكها السلاح النووي. كما أنّ هناك إعادة تفسير reinterpretation لبعض فقرات المعاهدات الدولية. الاتجاه الآن مطالبة الدول أو ما يسمّى بالقادّمين الجدد، بعدم الدخول في الإثراء لليورانيوم enrichment والتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات النووية، وربط هذا التوقيع بتسهيل الاستخدامات السلمية¹. وبالتالي عند دخول الدول العربية في هذا المجال، لا بدّ أن يكون لديها بديل تفاوضي، مع التمسك الصارم بالحقّ الأصيل للدول، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقاً لنصوص معاهدة منع الانتشار النووي، ولا يجب القبول بالتزامات إضافية على التزاماتنا الأصلية الواردة في المعاهدات النووية.

وفي هذا الإطار، طرحت أكثر من ثلاث عشرة مبادرة دولية على المستوى الدولي؛ لإنشاء مراكز دولية لإثراء اليورانيوم، تضمن الإمداد بالوقود النووي للدول، التي ترغب في إنشاء محطات نووية؛ لتوليد الكهرباء أو مفاعلات بحوث². بالإضافة إلى بعض الاقتراحات التي قدّمت لكنسورتيوم لإثراء اليورانيوم كحلّ للأزمة النووية الإيرانية³. وفي الحقيقة، إنّ القلق يتمثّل في أنّ هذه المبادرات للإمداد بالوقود المقترحة، يمكن أن تؤدّي إلى خلق مواقف من التبعية بالأمر الواقع، وإلى خلق نظام رقابة على الصادرات المعنيّة، لذا؛ يجب أن يكون التركيز على اختبار احتمالية "أقلّمة" دورة الوقود النووي؛ لتحقيق تطبيق مناسب لها في العالم العربي. ويتضمن المفهوم جميع الجهود الموجودة في الدول العربية والتي تضمّ - من حيث المبدأ- 22 دولة عربية أعضاء في جامعة الدول العربية، أو بشكل عمليّ تضم 12 دولة عربية، الأطراف في الهيئة العربية للطاقة الذرية، وهي حتى الآن (مصر ، ليبيا ، السودان ، تونس ، الأردن ،

1 وائل الأسد، التعاون النووي السلمي العربي في ضوء قرارات قمة الرياض 2007. في الدكتور عادل محمد أحمد (محرّر)، السياسة الخارجية المصرية والبرنامج النووي المصري، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده المجلس المصري للشئون الخارجية، القاهرة، 2007، ص 190.

2 مزيد من التفاصيل، انظر الدكتور عادل محمد أحمد "مبادرات تدويل دورة الوقود النووي: دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الوطني". مرجع سبق ذكره.

3 Dr Adel M Ali, The Nuclear Energy Development and the International Nuclear Consortium in The Middle East Proposal. (Conference on Nuclear Supply Initiative, Egyptian council for foreign affairs and Landua network Centro Volta(LNCV), Como, Italy, Cairo, March 8-9, 2008).

العراق ، الكويت ، لبنان ، السعودية ، سوريا ، فلسطين واليمن). ويمكن لمجموعة من هذه الدول أن تضم جهودها بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشكل تدريجي، يمكن بناء منشآت دورة وقود نووي إقليمية في المنطقة. وقد قدّم سعادة الخبير الدولي في هذا المجال السفير محمد شاكر في مؤتمر بالقاهرة دفعة إضافية لهذه الفكرة، طارحاً ضرورة عمل محاولة لتطوير "مركز دورة وقود نووي عربي (م د و ن ع)"، والذي يتضمن الدول العربية فقط، ويمكن أن تكون إحدى الجهات التابعة للهيئة العربية للطاقة الذرية¹.

خاتمة

من استعراض سيناريوهات سياسات انتشار الطاقة النووية وتطورها، ووفقاً لافتراضات كل سيناريو، يصعب توقع أحد تلك السيناريوهات بشكل قطعي، كما يصعب الجزم بحدوث سيناريو واحد فقط حتى النهاية، فمن الوارد تماماً أن يؤدي أحد السيناريوهات وطريقة تعامل الأطراف معه، إلى الانتقال منه إلى سيناريو آخر، وفقاً لحسابات وتقديرات كل طرف. أما عن التداعيات التي ستنتج عن تلك السيناريوهات على المنطقة، فمن اللافت للنظر أنّ المخاطر والأضرار المحتملة تتفاوت من سيناريو إلى آخر، خصوصاً بعد اتضاح مستوى تقدّم القدرات النووية الإيرانية التي فرضت أمراً واقعاً جديداً على المنطقة، فضلاً عما يمكن أن تصل إليه تلك القدرات مستقبلاً، سواء من ناحية التطوير، أو من جهة الاستخدام والتوظيف.

إنّ انتشار القدرات النووية السلمية هو أفضل السيناريوهات من منظور المصالح العربية والدولية، لما يتضمنه ذلك من تجنب المنطقة أيّ تداعيات للسيناريوهات الأخرى، أمّا سيناريو تغيير الأوضاع النووية في المنطقة بانتشار الأسلحة النووية فيها، وكسر حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي، أو سيناريو تغيير الأوضاع النووية في المنطقة، بزيادة القدرات النووية واتساعها لدى عدة دول بالمنطقة، فكلهما يحمل مخاطر جسيمة؛ لما سينجم عنهما من تصعيد، قد يؤدي إلى إشعال مواجهة عسكرية خطيرة، على امتداد الشرق الأوسط، ولما يعنيه القبول بإيران نووية، من نشوب سباق تسلّح نووي، على المستوى الإقليمي، بدلاً من إخلاء الشرق الأوسط تماماً من السلاح النووي، ومن كافة أسلحة الدمار الشامل.

ينبغي على الدول العربية أن لا تنتظر ما ستسفر عنه الأوضاع النووية وتطوراتها، بل عليها أن تتعامل مع

1 الدكتور محمد إبراهيم شاكر، دويل دورة الوقود النووي : منظور عربي. ورقة قدّمت في الاجتماع السابع لمجموعة "العمل الدولية حول التعاون العالمي للطاقة النووية" والذي نظّمته الأمانة التنفيذية لمجموعة العمل الدولية في شبكة لاندو - سنترفولتا 28 - 29 مايو 2007 كومو-إيطاليا - ثم قدّمت أيضاً في :

مؤتمر ضمانات الإمداد بالوقود النووي. المجلس المصري للشئون الخارجية وشبكة لاندو - سنترفولتا ، كومو-إيطاليا، القاهرة، 8-9 مارس 3008.

التطورات من خلال التحسب لمختلف السيناريوهات وتداعياتها المستقبلية. لذا، يجب أن تكون الدول العربية مستعدة جيداً، سواء لـ "إيران النووية"، أو حتى إيران "ذات القدرات النووية"، وأنه مهما تكن سيناريوهات انتشار الطاقة النووية فإنها لا تعني إنهاء قدرات إيران النووية، أو الأسلحة النووية الإسرائيلية، وبالتالي هناك مجموعة من القضايا يجب أن تكون محلّ دراسة؛ تمهيداً لوضع بدائل واتخاذ قرارات.

لقد شرعت بعض الدول العربية في الاهتمام بالمجال النووي السلمي، سواء بتفعيل برامج كانت مجمّدة في الدول التي كان لها بدايات سابقة (مصر)، أو بالدخول إلى المجال النووي لأول مرة، وتدشين برامج مستحدثة في دول عربية أخرى (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والأردن)، كما أن تجربة الإمارات العربية في بناء أول مفاعل نووي عربي لتوليد الكهرباء تقدم خبرة جديدة لباقي الدول العربية. إلّا أنّ مستقبل منطقة الشرق الأوسط في النطاق النووي، يستحق مزيداً من الاهتمام والتنسيق في هذا الخصوص، فلا تزال فكرة التعاون العربي في المجال النووي، بعيدة عن الترجمة الفعلية، على أرض الواقع، رغم جهود الهيئة العربية للطاقة الذرية في ذلك.

وفيما يتعلق بالخريطة النووية الإقليمية التي يجري تشكيلها ورسمها حالياً، فهناك علاقة مباشرة بين الأوضاع النووية للشرق الأوسط والأمن القومي العربي، وإنّ تحديد قرار أو موقف واضح، بهذا الشأن أمر هام. وفي هذا الإطار، فإنّ قبول إيران، وإسرائيل، وكافة دول المنطقة، والقوى الكبرى، والمجتمع الدولي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، يحقق مصالح الأطراف جميعاً. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إحياء طرح انعقاد المؤتمر الدولي، بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي كان متوقعاً انعقاده في فنلندا، في عام 2012م، بعد أن تمّ تعيين الدبلوماسي الفنلندي جاكو لاجافا؛ ليكون ميسراً له، إلّا أنّه تمّ تأجيله إلى أجل غير محدّد.

ويوضح ذلك وجود فرصة للدول الإقليمية الكبرى المعنية بهذه المسألة، لاسيما مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛ لإثارة مسألة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، خاصة بعد تسوية الأزمة النووية الإيرانية، مع القوى الكبرى، بالطرق السلمية، إذ حرّمت تلك التسوية السلمية إسرائيل من إحدى الذرائع المهمّة، التي تبرّر بها رفض التفاوض بشأن قدراتها النووية.

القدرات النووية العربية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر:

الإمكانات والمخاوف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب¹

الأستاذ الدكتور ضو سعد مصباح²

ملخص:

مع تزايد الحاجة للكهرباء وشحّة المياه في المنطقة العربية والنقص المتزايد في احتياطات النفط والغاز، يصبح خيار اللجوء إلى الطاقة النووية - كمصدرٍ لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر - خياراً استراتيجياً، يجب الوقوف عنده، والإعداد له، على المديين، البعيد والمتوسط.

أعلنت أخيراً العديد من الدول العربية رغبتها في إدراج خيار توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ضمن استراتيجياً؛ لتنويع مصادر الطاقة، وهي مقبلة على الشروع في بناء أول محطاتها النووية، وستشهد المنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنشاء العديد من المحطات النووية. كما أنّ للهيئة العربية للطاقة الذرية مشروعاً استراتيجياً مستمراً حتى العام 2020 معنون بـ "تعزيز البنية الأساسية للدول العربية؛ من أجل إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء"، والدول العربية في حاجة ماسة إلى تأسيس بنية تحتية قوية، تمكّنها من الشروع في بناء أول محطة نووية؛ لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، ويعتبر تقييم عناصر البنية التحتية الأساسية لمشاريع محطات القوى النووية؛ لضمان توفير أسباب النجاح، واكتشاف نقاط الضعف في البرنامج النووي، وترتيب الأولويات، والتحسين المستمر.

هناك أربع دول عربية لديها مشاريع واضحة للشروع في بناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر، وهي: الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية. الإمارات شرعت في بناء 4 مفاعلات قوى بسعة 1400 ميغا وات لكل منها، وتخطّط لإنشاء 10 محطات نووية أخرى، في حين مصر قد استكملت التخطيط لبناء مفاعلين نوويين، وتقترح إنشاء مفاعلين آخرين. الأردن استكملت التخطيط لمفاعلي قوى بسعة 1000 ميغا وات كهربائي، والسعودية تقترح إنشاء 16 مفاعل قوى بسعة إجمالية 17000 ميغا وات كهربائي.

1 المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية - تونس

2 مدير إدارة الشؤون العلمية بالهيئة العربية للطاقة الذرية - تونس

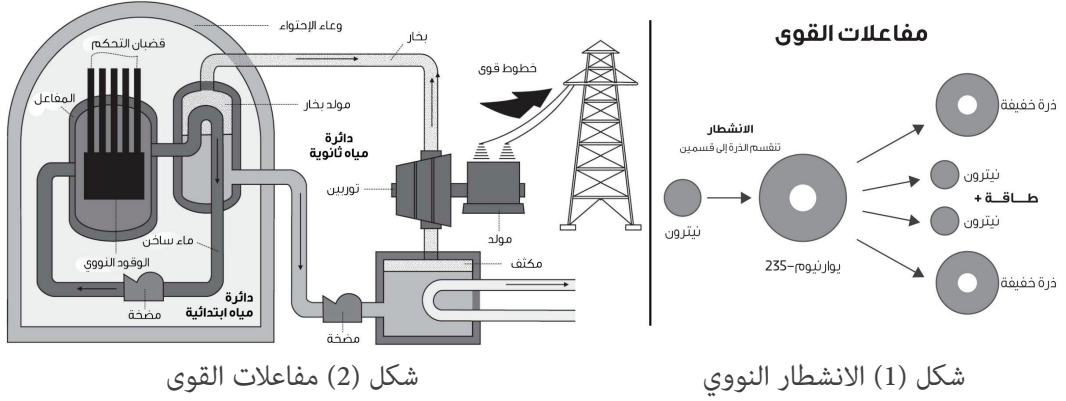
تقديم:

لقد استخدمت التقنية النووية للطاقة المنطلقة من انشطار أنوية بعض العناصر، بُعِد اكتشافها في أربعينيات القرن الماضي، في الأغراض العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية. ولكن في بداية الخمسينيات، وبعد انتهاء الحرب انتبه العالم إلى الاستخدام السلمي للانشطار النووي، وبالتحديد في توليد الطاقة الكهربائية؛ حيث أنشئت مفاعلات القوى لأغراض توليد الكهرباء. والآن أصبح العالم ينتج من الكهرباء من الطاقة النووية، بما يعادل مجموع الطاقة الكهربائية المتحصل عليها من جميع المصادر مجتمعة في سنة 1960م. والطاقة النووية الآن تولد حوالي 11.5% من كهرباء العالم، بواسطة 440 مفاعل قوى في 30 بلداً. وهناك حوالي 17 بلداً، تعتمد على الطاقة النووية، في توليد أكثر من ربع حاجتها من الكهرباء، ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ فرنسا تولد 77% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية. والطاقة النووية - كمصدر للكهرباء - تعتبر الأسرع نمواً بين مصادر الطاقة الرئيسية الأخرى؛ حيث يوجد هناك حوالي 66 مفاعل قوى - تحت الإنشاء - ومخطط لإنشاء 158 مفاعلاً آخر، وتزداد كفاءتها وأمانها يوماً بعد يوم. ومن خلال النقاش المحتدم بين مؤيدي توليد الكهرباء من الطاقة النووية ومعارضيهما، الذين يتحفظون على قضايا خاصة بإدارة النفايات النووية، واقتصاديات الكهرباء النووية وأمانها، بالمقارنة مع غيرها من المصادر، وعلاقتها المحتملة بالأسلحة النووية، وموقف الجمهور منها، أصبحت الكفة تميل بشكل واضح لصالح المؤيدين؛ نتيجة للجهود الجبارة والحلول المبتكرة؛ لحل هذه التساؤلات. وفي استطاعتنا القول إنّ الطاقة النووية هي المصدر المستقبلي الأكثر ضماناً.

ومع تزايد الحاجة للكهرباء، وشحّة المياه في المنطقة العربية، والنقص المتزايد في احتياطات النفط والغاز، يصبح خيار اللجوء إلى الطاقة النووية - كمصدر لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر - خياراً استراتيجياً، يجب الوقوف عنده، والإعداد له على المديين، البعيد والمتوسط.

1- المحطات النووية لتوليد الطاقة:

المحطة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية تشتغل بشكل أساسي بنفس طريقة المحطات المشتغلة بالوقود الأحفوري، ولكن بفارق وحيد هو مصدر الحرارة؛ حيث إنّ عملية إنتاج الحرارة في المحطات النووية تكون عن طريق انشطار ذرة اليورانيوم إلى ذرتين أخفّ بواسطة النيوترونات، وتنطلق من هذه العملية طاقة حرارية هائلة ونيوترونات (شكل 1).



شكل (2) مفاعلات القوى

شكل (1) الانشطار النووي

النيوترونات الخارجة من هذا التفاعل يتم تهدئتها، وتقوم بشرط ذرة يورانيوم أخرى، وهكذا تتكرر العملية وهذا ما يسمّى بالتفاعل المتسلسل. والمفاعل النووي هو ذلك الوعاء الذي يحوي، ويتحكّم في التفاعل المتسلسل.

والحرارة التي تنطلق من قلب المفاعل تقوم بغلي الماء، ثمّ يتولّد عنه بخار يدور، بدوره، توربيناً، وبالتالي تتولّد الكهرباء (شكل 2)، كما في محطات الوقود الأحفوري، وهذا النوع من المفاعلات يسمّى مفاعلات القوى، في حين أنّ مفاعلات الأبحاث توظف النيوترونات بدل الطاقة الحرارية. وهناك عدّة مكوّنات شائعة، في معظم أنواع المفاعلات، وهي: الوقود، والمهدّئ، وقضبان التحكّم، والمبرّد، ووعاء وأنابيب الضغط، ومولّد البخار، ووعاء الاحتواء.

2- التطوّر في صناعة المفاعلات :

هناك عدّة أجيال من المفاعلات؛ الجيل الأول، وهو الذي طوّر في الفترة 1950 - 1960م، والقليل منها مازال يشتغل حتى الآن، وهي في العموم تستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، والغرافيت كمهدّئ. الجيل الثاني هو الذي يستخدم اليورانيوم المخصّب كوقود، والماء كمبرّد ومهدّئ، ومعظم مفاعلات القوى العاملة في الولايات المتحدة من هذا النوع. أمّا الجيل الثالث فهو ما يطلق عليه المفاعلات المتقدّمة،

ولقد تمّ تشغيل أول ثلاثة منها في اليابان، وهناك أخريات تحت الإنشاء، أو التجهيز للشغل. وهي تطوير للجيل الثاني، مع زيادة في إجراءات السلامة.

أمّا الجيل الرابع فلا زال تحت التصميم، ومن المقدر له أن يشتغل بعد عام 2020م، ويفترض أن تكون له دورة وقود مغلقة، ويحرق معظم المواد المشعّة ذات عمر النصف الطويل من ضمن الوقود، وهذا الجيل سيكون في الغالب من المفاعلات السريعة.

بعد حادثة تشرنوبيل 1986م والذي كان بسبب تصدّعات في التصميم - بالإضافة إلى أخطاء جدية ارتكبتها المشغلون - حدثت ثورة في مجال تصميم المفاعلات، وتكاتف خبراء العالم؛ من أجل ابتكار واستنباط تقانات مفاعلات جديدة متطوّرة، ودورة وقودها، وكان للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA دور الريادة في هذا المضمار، عن طريق مشروعها الرائد INPRO (المشروع الدولي للتصاميم المبتكرة للمفاعلات ودورة الوقود) الذي يضمّ 20 دولة، ويعتبر مكملاً للمشروع العالمي الآخر GIF (الندوة العالمية لمفاعلات الجيل الرابع). هذه المشاريع تركّز على معالجة المشاكل المتعلقة بالأمن والأمان النووي، والسلامة، والانتشار، وتوليد النفايات، مع مراعاة أن يكون توليد الكهرباء بأسعار منافسة، وتصميم مرافق يتيح تخفيض أزمّة البناء، وتقليل تكاليف التشغيل. وتولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً اهتماماً متزايداً بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة التي توفر انسجاماً أفضل مع قدرة الشبكة الكهربائية العامة في البلدان النامية، بالإضافة إلى تكيفها مع تطبيقات عديدة مثل تدفئة المناطق، أو إزالة ملوحة مياه البحر، أو تصنيع وقود كيميائي.

3- الوقود:

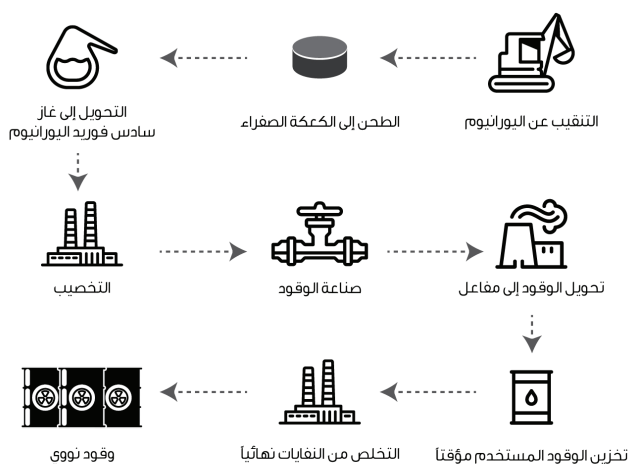
يعتبر نظير اليورانيوم -235 من أكثر النظائر القابلة للانشطار شيوعاً، وهو الوقود المستخدم في معظم المفاعلات الحالية، وعلى الرغم من وفرة اليورانيوم في الطبيعة (100 مرة أكثر من الفضة ومساوٍ للقصدير والزنك)، إلّا أنّ نظيره القابل للانشطار نادرٌ جداً. ولذلك فإنّ اليورانيوم -235 الذي نسبته في اليورانيوم الطبيعي تساوي 0.7% يحتاج إلى تثريّة - أي زيادة نسبته - إلى أكثر من ذلك حتى يصلح كوقود لمعظم مفاعلات القوى. وتصل الطاقة المتحصلة من كيلو غرام من اليورانيوم إلى أكثر من ثلاثة ملايين مرّة من مثلها من الفحم والنفط. والحقيقة إنّ انشطار ذرّة واحدة من اليورانيوم تنطلق منها طاقة تقدّر بـ 10 ملايين مرّة ضعف الطاقة الناتجة من احتراق ذرّة كربون من الفحم.

ومثل باقي أنواع الوقود التقليدية فإنّ اليورانيوم - كمصدر للطاقة - يجب أن يمرّ بسلسلة من المراحل؛ حتى يكون وقوداً قابلاً لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهذه المراحل تسمّى بـ "دورة الوقود النووي". ويمكن تلخيص دورة الوقود النووي في شكل 3، وبين جدول رقم 1 مصادر اليورانيوم المعروفة اليوم [2].

جدول رقم 1: مصادر اليورانيوم في العالم

الدولة	طن من اليورانيوم	النسبة المئوية من العالم
أستراليا	863,000	28%
كازاخستان	472,000	15%
كندا	437,000	14%
جنوب أفريقيا	298,000	10%
ناميبيا	235,000	8%
البرازيل	197,000	6%
روسيا	131,000	4%
الولايات المتحدة	104,000	3%
ازبكستان	103,000	3%
	3,107,000	

دورة الوقود النووي



شكل 3: مخطط توضيحي لدورة الوقود النووي

4- الوضع الحالي لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية في العالم:

إنه من المحتمل جداً أن يكون العالم بين خيارين، إما قرار التوسع في استخدام الطاقة النووية، وإما تقليل مستوى المعيشة. ولا شك أن العالم سيذهب بقوة -عاجلاً أم آجلاً- إلى الطاقة النووية. ولمعرفة الوضع الحالي المفصل لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، يمكننا الرجوع إلى الجدول رقم 3 الذي يبين حالة الدول التي لها القدرة على إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية؛ الوضع سنة 2014م مقدراً بالتيرا (10¹²) وات ساعة، والنسبة المئوية لمساهمة الطاقة النووية بين مصادر الطاقة الأخرى، والوضع حتى يناير 2016م، من حيث عدد المفاعلات العاملة، والتي تحت الإنشاء، والمخطط لها، وقدرة كل منها بالميجا وات كهربائي، وحاجتها من اليورانيوم[1].

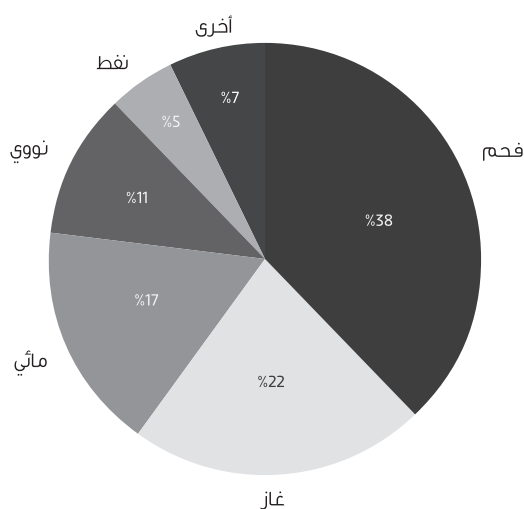
جدول رقم 2: بيان لإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية والمفاعلات العاملة والتي تحت الإنشاء والمخطط لها في العالم [1]

الدولة	توليد الكهرباء النووية 2014	المفاعلات العاملة يناير 2016	مفاعلات تحت الإنشاء يناير 2016	مفاعلات مخطط لها يناير 2016	مفاعلات مقترحة يناير 2016	اليورانيوم المطلوب 2015
طن من اليورانيوم	ت و س	% ك	عدد	م و ك	عدد	م و ك
الأرجنتين	5.3	4.0	3	1627	1	27
أرمينيا	2.3	30.7	1	376	0	0
بنغلاديش	0	0	0	0	0	0
روسيا البيضاء	0	0	0	0	2	2388
بلجيكا	32.1	47.5	7	5943	0	0
البرازيل	14.5	2.9	2	1901	1	1405
بلغاريا	15.0	31.8	2	1926	0	0
كندا	98.6	16.8	19	13553	0	0
تشيلي	0	0	0	0	0	0
الصين	123.8	2.4	30	26849	24	26885
تشيك	28.6	35.8	6	3904	0	0

0	2400	2	2400	2	0	0	0	0	0	0	مصر
751	1500	1	1200	1	1700	1	2741	4	34.6	22.6	فنلندا
9230	1750	1	0	0	1750	1	63130	58	76.9	418.0	فرنسا
1889	0	0	0	0	0	0	10728	8	15.8	91.8	ألمانيا
357	0	0	2400	2	0	0	1889	4	53.6	14.8	المجر
1579	41600	36	23900	24	4300	6	5302	21	3.5	33.2	الهند
0	4000	4	30	1	0	0	0	0	0	0	إندونيسيا
176	6300	7	2000	2	0	0	915	1	1.5	3.7	إيران
0	1200	1	0	0	0	0	0	0	0	0	”إسرائيل“
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إيطاليا
2549	4145	3	12947	9	3036	3	40480	43	0	0	اليابان
0			2000	2	0	0	0	0	0	0	الأردن
0	600	2	600	2	0	0	0	0	0	0	كازاخستان
0	950	1	0	0	0	0	0	0	0	0	كوريا الشمالية
5022	0	0	11600	8	5600	4	21677	24	30.4	149.2	كوريا الجنوبية
0	0	0	1350	1	0	0	0	0	0	0	ليثوانيا
0	2000	2	0	0	0	0	0	0	0	0	ماليزيا
270	2000	2	0	0	0	0	1600	2	5.6	9.3	المكسيك
103	1000	1	0	0	0	0	485	1	4.0	3.9	هولندا
101	0	0	2300	2	680	2	725	3	4.3	4.6	باكستان
0	0	0	6000	6	0	0	0	0	0	0	بولاندا
179	655	1	1440	2	0	0	1310	2	18.5	10.8	رومانيا
4206	22800	23	27755	25	7104	8	26053	35	18.6	169.1	روسيا
0	17000	16	0	0	0	0	0	0	0	0	السعودية
466	1200	1	0	0	942	2	1816	4	56.8	14.4	سلوفاكيا
137	1000	1	0	0	0	0	696	1	37.2	6.1	سلوفينيا

305	9600	8	0	0	0	0	1830	2	6.2	14.8	جنوب أفريقيا
1274	0	0	0	0	0	0	7002	7	20.4	54.9	أسبانيا
1516	0	0	0	0	0	0	8849	9	41.5	62.3	السويد
521	4000	3	0	0	0	0	3333	5	37.9	26.5	سويسرا
0	5000	5	0	0	0	0	0	0	0	0	تايلاند
0	4500	4	4800	4	0	0	0	0	0	0	تركيا
2366	12000	11	1900	2	0	0	13107	15	49.4	83.1	أوكرانيا
0	14400	10	0	0	5600	4	0	0	0	0	الإمارات
1738	11220	9	6680	4	0	0	8883	15	17.2	57.9	بريطانيا
18692	26000	17	6263	5	6218	5	98990	99	19.5	798.6	الولايات المتحدة
0	6700	6	4800	4	0	0	0	0	0	0	فيتنام
66,883	375,620	330	179,215	158	70,335	66	382,547	439	11.5	2,411	العالم

ومن الجدول يتضح أنَّ هناك 439 مفاعل قوى عامل في 30 بلداً بقدرة كهربية إجمالية 383,547 ميغا وات كهربائي وتنتج الطاقة النووية 11.5% من كهرباء العالم وتزداد هذه النسبة باستمرار. وربما تكون العلامة الفارقة هي النمو السريع في استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في كل من الصين والهند.



ويبين شكل 4 مصادر الطاقة الكهربائية في العالم ونسبة مساهمتها في إنتاجها سنة 2014م.

5- **إقتصاديات الطاقة النووية:** تعتبر الطاقة النووية كمصدر للكهرباء منافسة جداً لباقي المصادر. في التسعينات من القرن الماضي انخفضت أسعار الوقود الأحفوري إلى درجات قياسية؛ ممّا كاد أن يسلب الطاقة النووية بعض مميزاتها، ولكن ارتفاع أسعار النفط قد قلب الميزان لصالح التكلفة الاقتصادية للطاقة النووية. وهناك جملة من الأسباب تدعو إلى التفاؤل باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء منها:

أ. إنّ الطاقة المنتجة بالنسبة للمادة المستهلكة كوقود هي الأعلى بين المصادر الأخرى.

ب. التكلفة منافسة للفحم المصدر التقليدي الرئيسي لتوليد الكهرباء في العالم.

ت. وفرة اليورانيوم كمادة لوقود المفاعلات والبلوتونيوم كناتج ثانوي من استخدام اليورانيوم.

ث. كمية النفايات المنتجة نووياً هي الأقل من أي عملية أخرى لتوليد الكهرباء.

ج. الطاقة النووية لها منافع أخرى غير توليد الكهرباء.

وتعتمد التكلفة النسبية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية على موقع هذه المحطة وقربها من مصادر الوقود، فمثلاً سيظلّ الفحم ذا أفضليّة اقتصادية بالنسبة لدول مثل: الصين، والولايات المتحدة، وأستراليا حيث وفرة الفحم محلياً، وسهولة الحصول عليه، وعدم وجود قيود على انبعاث الكربون. وكذلك الغاز يعتبر منافساً في بعض الأماكن، خاصة إذا أقيمت المحطة على مصدر الغاز نفسه؛ ولكن ارتفاع أسعار الغاز أزال هذه الميزة. والطاقة النووية في أماكن عديدة تعتبر منافسة لمحطات الوقود الأحفوري على الرغم من ارتفاع الكلفة الكلية لإنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء، خاصة إذا أضيفت تكاليف التخلص من النفايات والتفكيك إليها. وبنفس القدر إذا أضيفت التكاليف الصحية والبيئية إلى محطات الوقود الأحفوري، فإنّ خيار استخدام الطاقة النووية يكون هو الأفضل.

ومفاعلات القوى، بشكل عام، باهظة تكاليف الإنشاء، ولكن تكاليف التشغيل نسبياً قليلة، والمنافسة الاقتصادية تعتمد على عدّة عوامل؛ منها بناء المحطة في الوقت المحدّد - والسرعة المطلوبة وتشغيلها بساعات عالية، على فترات طويلة من الزمن؛ وبالمقابل فإنّ محطات الغاز والنفط رخيصة، وسريعة البناء، ولكن تشغيلها مكلف؛ نتيجة كلفة وقودها. وأيضاً من العوامل التي تؤثر على التكلفة؛ وبالتالي أسعار الكهرباء المنتجة بالطاقة النووية هي أوقات التوقف للصيانة، وهي شهر في السنة أو السنتين تقريباً وكذلك عمر المحطة (حوالي 60 سنة) وفي بداية إنشاء المحطة تكون أسعار الكهرباء المنتجة مرتفعة نسبياً، ولكن بعد تسديد كل الديون المستحقة عليها، يبدأ السعر في الانخفاض، ومعظم محطات الطاقة النووية العاملة الآن تعتبر مستوفية الديون؛ ولذلك فإنّ أسعار الكهرباء بالنسبة لها، هي الأقل على الإطلاق. فمثلاً بمقارنة بسيطة لسعر الكيلو وات ساعة - بالسنت - في الولايات المتحدة فإنّ متوسط تكلفة توليد الكهرباء بالطاقة النووية سنة 2012م بالسنت لكل كيلو وات ساعة هي 2.4 ، بالفحم 3.27، الغاز الطبيعي 3.4 ، والنفط فاق ال 20 سنت/ك.و.س.

والمصدر النووي للطاقة الكهربائية سيظل منافساً اقتصادياً قوياً لمصادر الوقود الأحفوري، على مدى العقود المقبلة، إلا في حالة قرب المحطات من مصادر الوقود المنخفضة السعر، مثل أستراليا فإن محطات الفحم قريبة من المناجم والتجمعات البشرية، وكذلك توجد كميات كبيرة من الغاز متوفرة بسعر منخفض.

6- الطاقة النووية وإزالة ملوحة المياه:

معظم محطات إزالة ملوحة مياه البحر العاملة اليوم في العالم، تستعمل الوقود الأحفوري؛ مما يساهم في زيادة انبعاث الغازات الدفيئة. وكمية المياه المنتجة بإزالة ملوحة مياه البحر على مستوى العالم تُقدَّر بـ 30 مليون متر مكعب، كل يوم من المياه الصالحة للشرب في 12500 محطة، ما يقارب من نصفها في الدول العربية.

والتقنيات الرئيسية المعروفة لإزالة الملوحة هي تقنية التبخير الوميضي متعدّد المراحل (MSF)، والتناضح العكسي (RO)، والطريقة الأولى تعطي مياهًا أنقى، ولكن الثانية تتفوق في الكمية. طريقة التناضح العكسي تحتاج إلى 6 ك.و.س. من الكهرباء لكل متر مكعب، بينما تقنية التبخير الوميضي متعدّد المراحل تحتاج إلى حرارة عند 70-130 درجة مئوية و 25-200 ك.و.س، ومصادر الحرارة والكهرباء تختلف حسب نوع المحطات المستخدمة ووقودها. والمفاعلات النووية صغيرة ومتوسطة الحجم قد تكون مناسبة لإزالة الملوحة بالكهرباء المولّدة بواسطة البخار منخفض الضغط من التوربين، وماء البحر الساخن الداخل عبر دوائر التبريد النهائية.

7- الطاقة النووية والبيئة:

لقد أعطت الطاقة الذرية كمصدر لتوليد الطاقة الذرية فوائد جمة للبيئة، وبالتحديد فإن الطاقة النووية لا تساهم في رفع درجة حرارة الأرض، عن طريق انبعاث الغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون. وكذلك فإنها لا تنتج أيّاً من أكاسيد الكبريت، أو النيتروجين، أو الجسيمات الملوثة للبيئة. فعندما تنتج الكهرباء بالطاقة النووية، فلا شيء يحترق بالطريقة التقليدية؛ فالحرارة تنتج بطريقة الإنشطار لا الأكسدة. في حين نجد في حالة محطات الوقود الأحفوري انبعاث كميات هائلة من الغازات الملوثة للبيئة؛ نتيجة احتراق الوقود، كما يبقى أطنان من الرماد. ويمكننا تصوّر أنّ الـ 16% من كهرباء العالم المنتجة بالطاقة النووية توفّر على العالم إنتاج 1.8 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، المسبّب في دفيئة العالم، ويمكن تجنّب المزيد منه، ببناء محطات نووية جديدة، أو ترقية المحطات القائمة، وإطالة عمرها. وفي أوروبا وحدها يتمّ توفير نصف مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يكافئ انبعاثه من 75% من كل سيارات أوروبا. والمحطات الكهرونووية نفاياتها صلبة، ومشعة، وصغيرة الحجم

والكتلة، مقارنة بالكهرباء المنتجة، وهذه النفايات متحكّم فيها منذ البداية إلى حين التخلص منها نهائياً، على خلاف محطات الوقود الأحفوري التي لا يتحكم في نفاياتها، وتنطلق مباشرة إلى الجو، والمحطّات الأحفورية إذا زوّدت بأجهزة أو إجراءات تتحكّم في التلوّث، لا شكّ أنّ كلفة بنائها وإدارتها ستزيد على المالك والمستفيد، على حدّ سواء. ويعتبر الهمّ الأساسي في توليد الكهرباء هو انبعاث ثاني أكسيد الكربون العنصر الأساسي في تأثير الصوبة الزجاجية، الذي يسبّب الدفينة الكونية، وثاني أكسيد الكبريت المسبّب لنزول الأمطار الحمضية، وأكاسيد النيتروجين ذو التأثير السلبي على طبقة الأوزون.

إنّ قضية ما إذا كانت الطاقة النووية تمثّل مكسباً إيجابياً للبيئة، بالمقارنة بغيرها، تعتمد على القيمة الموضوعية للتصرف في النفايات التي ينتجها كل نوع من الوقود، وكميّة الملوثات المنبعثة منها. الطاقة النووية تمثل فائدة عظيمة للبيئة؛ من حيث إنّها تقلص بشكل نهائيّ الملوثات الجوية، كما قدّرت وكالة حماية البيئة متوسط مستوى انبعاث بعض الغازات لكلّ ميجا وات ساعة.

انبعاث بعض الغازات لكل ميجا وات ساعة بالرطل:

غاز طبيعي	نفط	فحم	نووية
ثاني أكسيد الكربون	1135	1672	2249
ثاني أكسيد الكبريت	0.1	12	13
أكاسيد النيتروجين	1.7	4	6

وممّا لا شكّ فيه إنّ إحلال الطاقة النووية - شيئاً فشيئاً - محلّ باقي المصادر، وخاصّة الفحم سيخفّض بشكل جوهري انبعاث الغازات الدفينة، والحمضية، والعناصر الجسيمية الملوثة للبيئة. ولكن الصرف على تقنية التحكّم في الملوثات البيئية في محطات الوقود الأحفوري، قد يكون خياراً آخر أيضاً. ويقدر انبعاث ثاني أكسيد الكربون من محطّات الوقود الأحفوري بـ 25 مليار طن في السنة، حوالي 40% منها تنبعث من الفحم وحده، و43 من النفط والغاز، والباقي من مصادر الطاقة الأخرى. وهذه النسب توضح مدى حاجة العالم الماسّة لاستخدام الطاقة النووية، أو يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك؛ لنقول إنّ العالم قد يبقى أمام خيار وحيد؛ من أجل تجنّب الأثر الكارثي على الحياة؛ جرّاء انبعاث غازات الدفينة، فكلّ 22 طناً من اليورانيوم تستخدم كوقود، توفّر على العالم مليون طنّ من ثاني أكسيد الكربون.

8- الطاقة النووية في الوطن العربي

إذا ما توقّعنا زيادة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، في الدول العربية، في العقود المقبلة، وكذلك تضاعف عدد السكان بحلول 2030م، لا بدّ أن نتوقع أيضاً زيادة الحاجة إلى الطاقة، وبزيادة الحاجة للطاقة يصبح التفكير في تنويع مصادرها أمراً ضرورياً. ومن استعراضنا للطاقة النووية - كمصدر من مصادر الطاقة - يتبين لنا الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية في المستقبل؛ لمساعدة العالم للحصول على طاقة نظيفة دون الإضرار بالبيئة. وبالنظر أيضاً إلى الوضع الحالي للطاقة الكهربائية واستهلاكها في العالم، تتضح الهوة بيننا وبين العالم المتقدّم؛ فإجمالي استهلاك جميع الدول العربية من الكهرباء يقارن باستهلاك دولة واحدة هي كوريا الجنوبية.

والمنطقة العربية تقع في حزام صحراوي يمتد شرقاً من العراق، والشام، والجزيرة العربية، مروراً بمصر، والسودان، والمغرب العربي، وفي هذه المساحة الشاسعة تندر مصادر المياه؛ فبعض الدول العربية يوجد بها أنهار لا تكفي احتياجات الدول التي تمرّ بها، أمّا الدول الأخرى فتعتمد على المياه الجوفية، والأمطار التي لا تغطّي إلا الجزء القليل من احتياجاتها.

ويمكننا في هذا الصدد أن نتوقع أن تتضاعف الاحتياجات المائية من مياه للشرب، وللزراعة، والصناعة، والاستخدام المنزلي، وبالتالي لا بدّ من تطوير المصادر الحالية، وإيجاد مصادر أخرى للمياه، ولا سيما إزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية، وإلا أصبح أمننا المائي مهدّداً. والاعتماد على النفط والغاز وحدهما لتوليد الكهرباء - في ظل الزيادة المضطّرة للحاجة للكهرباء - قد يعتبر خطراً استراتيجياً على مستوى العالم العربي. ومن المعلوم أنّ دولاً عربية عديدة تنتج مياه البحر مزالة الملوحة بكميات كبيرة، مستخدمة النفط والغاز كمصدرٍ للكهرباء.

ولزيادة تغطية احتياجات الدول العربية من الكهرباء والماء في السنين المقبلة من هذا القرن، لا بدّ من التفكير جدّياً في بناء محطات نووية مزدوجة الأغراض؛ لتوليد الكهرباء، وإزالة ملوحة المياه معاً.

حيث أعلنت أخيراً العديد من الدول العربية رغبتها في إدراج خيار توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ضمن استراتيجياتها؛ لتنويع مصادر الطاقة، وهي مقبلة على الشروع في بناء أول محطاتها النووية، وستشهد المنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنشاء العديد من المحطات النووية. وقد طلبت بعض الدول العربية دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تنمية وتطوير البنية التحتية لبرامجها، للشروع في بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء. كما أنّ للهيئة العربية للطاقة الذرية مشروعاً استراتيجياً مستمراً حتى العام 2020م معنوناً بـ "تعزيز البنية الأساسية للدول العربية من أجل إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء [3]."

والدول العربية في حاجة ماسة إلى تأسيس بنية تحتية قوية، تمكّنها من الشروع في بناء أول محطة نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. ويعتبر تقييم عناصر البنية التحتية الأساسية لمشاريع محطات القوى

النوعية لضمان توفير أسباب النجاح، واكتشاف نقاط الضعف في البرنامج النووي، وترتيب الأولويات، والتحسين المستمر. أجرت بعض الدول العربية، خلال العقود السابقة، دراسات جدوى من أجل تأسيس برنامج للقوة النووية. ومع ذلك ففي أغلب الحالات لم تستمر الأنشطة، ولم يتم الحفاظ على المعرفة التي تم اكتسابها من خلال تلك الأنشطة، بما في ذلك القدرة البشرية التي تم بناؤها، وها هي معظم الدول العربية الآن تدرس إمكانية إدراج خيار توليد الكهرباء بالطاقة النووية ضمن استراتيجياتها الوطنية لخليط الطاقة، وتطلب المساعدة الفنية من الوكالة الدولية للطاقة والهيئة العربية للطاقة الذرية.

وتدرك الهيئة العربية للطاقة الذرية ضرورة دراسة واستكشاف القدرة النووية، كخيار عربي استراتيجي لأمن الإمداد بالطاقة. وتأمل في إبراز فهم أفضل للمظاهر الرئيسية اللازمة لتخطيط برنامج قدرة نووية عربية، بما يشمله من التقييم الشامل. وتقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بدور محوري في زيادة الاستعداد العربي لبناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وذلك بالمساعدة في تأسيس البنية التحتية الأساسية لإنشاء محطات نووية، وعلى الخصوص من حيث الهيكلية التشريعية والرقابية، والموارد البشرية، وشروط اختيار الموقع الأمثل، والأمان، والقبول الجماهيري. وقد باشرت الهيئة بالفعل منذ اعتماد الاستراتيجية بتحقيق أهداف هذا المشروع التي أصبحت ملموسة لدى معظم الدول العربية.

9- أنشطة الدول العربية في إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية [4]

يتبين من الجدول رقم (2) أن هناك أربع دول عربية لديها مشاريع واضحة للشروع في بناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر، وهي: الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية. الجدول أدناه يبين أن الإمارات شرعت في بناء 4 مفاعلات قوى بسعة 1400 ميغا وات، لكل منها، وتخطط لإنشاء 10 محطات نووية أخرى، في حين أن مصر قد استكملت التخطيط لبناء مفاعلين نوويين، وتقتصر إنشاء مفاعلين آخرين. الأردن استكملت التخطيط لمفاعلي قوى بسعة 1000 ميغا وات كهربائي، والسعودية تقتصر إنشاء 16 مفاعل قوى بسعة إجمالية 17000 ميغا وات كهربائي.

الدولة	مفاعلات تحت الإنشاء يناير 2016		مفاعلات مخطط لها يناير 2016		مفاعلات مقترحة يناير 2016	
	عدد	م و ك	عدد	م و ك	عدد	م و ك
الإمارات	4	5600	0	0	10	14400
مصر	0	0	2	2400	2	2400
الأردن	0	0	2	2000		
السعودية	0	0	0	0	16	17000

وفيما يلي نتطرق بشيء من التفصيل للمشاريع النووية لهذه الدول [4]:

- الإمارات العربية المتحدة:

نشرت دولة الإمارات العربية المتحدة - بشكل مستقل - في أبريل 2008م سياستها الشاملة بشأن القدرة النووية؛ حيث من المتوقع تصاعد الطلب على الكهرباء من 15.5 جيجا وات كهربائي في 2008م إلى أكثر من 40 جيجا وات كهربائي في عام 2020م، مع إمدادات الغاز الطبيعي تكفي فقط لنصف هذا المقدار. وتمّ استبعاد الفحم - كخيار - بسبب التداعيات البيئية وأمن الطاقة. وبرزت الطاقة النووية كخيار ثبت أنه واعدٌ بيئياً، ومنافسٌ تجارياً، ويمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في الحمل الأساسي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ومستقبل أمن الطاقة. ومن المتوقع الحصول على 20 جيجا وات كهربائي نووية من حوالي 14 محطة نووية، ربع هذه المحطات تشغل بحلول عام 2020م في موقع البركة بين أبوظبي وقطر، وربما في الفجيرة على ساحل المحيط الهندي. ولقد تمّ الحصول على ترخيص بناء الوحدتين الأولى والثانية في سنة 2012م، وتمّ بالفعل المباشرة في البناء، حيث تكون الوحدتان جاهزتين للتشغيل في سنة 2018م، والوحدتان الثالثة والرابعة بحلول 2020م.

أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة بناءً على ذلك، وعلى النحو الموصى به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الهيئة التنفيذية لبرامج الطاقة النووية (NEPIO) التي أسست الهيئة الإماراتية للطاقة النووية (ENEC)، ككيانٍ عام، مؤلت في البداية بـ 100 مليون دولار؛ لتقييم وتنفيذ خطط القدرة النووية في الإمارات العربية المتحدة.

وفي أكتوبر 2009م تمّ وضع القانون الاتحادي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية حيّز التنفيذ، والذي يتضمن نظاماً للترخيص، ومراقبة المواد النووية، فضلاً عن إنشاء الهيئة الاتحادية المستقلة للرقابة النووية (FANR)؛ للإشراف على قطاع الطاقة النووية الإماراتية كلّها، والقانون أيضاً يجعل من غير القانوني تطوير، أو بناء، أو تشغيل منشآت؛ لتثريّة اليورانيوم، أو معالجة الوقود المستهلك داخل حدود البلاد. دعت دولة الإمارات العربية المتحدة تسع شركات مختصة لبناء أول محطة للطاقة النووية. وقامت هيئة الطاقة النووية الإماراتية بتخفيض عدد الشركات إلى قائمة قصيرة من ثلاثة، وسعت إلى قبول العطاءات بحلول منتصف 2009م. وكان مقدّمو العروض الثلاثة على القائمة القصيرة هم أريفا، مع سويس وتوتال واقترح المفاعل الأوربي بالماء المضغوط (EPR)، شركة جنرال إلكتريك هيتاشي اقترح مفاعل الماء المغلي المتقدّم (ABWR)، واتحاد الشركات الكورية واقترح تكنولوجيا مفاعل الماء المضغوط. PWR APR- 1400، ويقود المجموعة الأخيرة الشركة الكورية للكهرباء (KEPCO)، مع سامسونج، وهيونداي، ودوسان، وكذلك ويستنغهاوس. وقد أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن وجود نيّة لتوحيد التكنولوجيا.

في ديسمبر 2009م أعلنت هيئة الطاقة النووية الإماراتية أنها اختارت عرضاً من كونسورتيوم، تقوده KEPCO لأربعة مفاعلات APR-1400. قيمة العقد لبناء وتركيب وتحميل الوقود لأربع وحدات يبلغ حوالي 20 مليار دولار. والكونسورتيوم يتوقع أيضاً كسب 20 مليار دولار أخرى، من خلال التشغيل المشترك للمفاعلات لمدة 60 عاماً.

وقّعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية اتفاقات للتعاون الثنائي في مجال الطاقة النووية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في يناير ويونيو 2009م. وقد وقّعت المملكة المتحدة واليابان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة النووية مع الإمارات العربية المتحدة. وفرنسا أيضاً لديها اتفاق تعاون نووي مع الإمارات العربية المتحدة.

- جمهورية مصر العربية

تأسست هيئة الطاقة الذرية المصرية عام 1955م، وأصبحت مسؤولة عن منح التراخيص والرقابة على استخدام المواد المشعة. وفي عام 1964م تمّ اقتراح إنشاء مفاعل نووي بقدرة 150 ميغاوات كهربائي؛ من أجل إزالة ملوحة 20000 متر مكعب من مياه البحر، ثمّ في عام 1974م تمّ اقتراح مفاعل قدرة 600 ميغاوات كهربائي لسيدى كير قرب الاسكندرية. ثمّ تمّ إنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء في عام 1976م، وفي 1978م وضعت خطط لبناء عشرة مفاعلات بحلول عام 1999م، بقدرة 7200 ميغاوات كهربائي، في سيدى كير، العريش، القاهرة، وصعيد مصر. ولم تفضّ المحادثات بعد ذلك مع السلطات الفرنسية، والألمانية، والنمساوية، وكذلك وستنغهاوس إلى أي شيء.

في عام 1983م تمّ اختيار موقع الضبعة على ساحل البحر المتوسط، على بعد 250 كم غرب الاسكندرية، والزعفرانة على خليج السويس؛ لبناء محطات نووية. قدّمت كل من شركات KWU الألمانية، Fram-atome وويستنغهاوس؛ لتوفير مفاعلات الضبعة. كما وافقت أستراليا والنيجر لتوريد اليورانيوم. وتمّ التخلي عن هذه الخطة بعد حادث تشيرنوبل. وبعد عام 1999م أجرت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء المصرية دراسة جدوى لإقامة مفاعل مشترك لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، واستكملت الدراسة في عام 2003م. تمّ توقيع اتفاقات جديدة للتعاون النووي مع روسيا في 2004 و 2008م، وإحياء خطط مصر للطاقة النووية، ومحطة لتحلية المياه، بدعم من شركة روساتوم. وفي 2006م تمّ التوصل إلى اتفاق للتعاون النووي مع الصين.

وعلى أساس دراسة جدوى لإقامة مصنع التوليد المشترك للكهرباء وإزالة ملوحة المياه الصالحة للشرب في الضبعة، تمّ الإعلان في أكتوبر 2006م عن أنه سيتم بناء مفاعل 1000 ميغاوات كهربائي، بحلول عام 2017م هناك. وفتّح المشروع الذي يكلف في حدود 2 مليار دولار أمام المشاركة الأجنبية.

وفي ديسمبر 2008م، بعد مناقصة دولية، منحت وزارة الطاقة والكهرباء عقداً بقيمة 180 مليون دولار لشركة بيكتل لاختيار التكنولوجيا مفاعل، واختيار موقع للمفاعل، وتدريب كادر التشغيل، وتوفير الخدمات الفنية على مدى نحو عشر سنوات. في مايو 2009م نقلت الحكومة هذا العقد لشركة ورلي بارسونز، الذي وقّعت عليه في يونيو مع هيئة المحطات النووية بقيمة 160 مليون دولار، على مدى 8 سنوات؛ لدعم إنشاء مفاعل بقدرة 1200 ميغاوات كهربائي؛ بهدف البدء في توليد الكهرباء بالطاقة النووية في 2017م، في واحدٍ من خمسة مواقع محتملة. ولكن في أوائل عام 2010م توسّع الاقتراح إلى بناء أربعة مفاعلات، بحلول عام 2025م، ويكون الأول على الشبكة في 2019م. أمّا في مارس 2010م فقد تمّ وضع إطار تشريعي لتنظيم المنشآت والأنشطة النووية؛ لضمان حماية المنشآت والأفراد والممتلكات ليصبح نافذاً. ومن المتوقع أنّ أول وحدة ستكلف نحو 4 مليارات دولار أمريكي. فضلاً عن معالجة إمدادات الطاقة، وتوقع هيئة المحطات النووية أن يكون هناك أربع محطات تحلية للمياه عاملة بالطاقة النووية بحلول عام 2025م.

في أكتوبر 2013م أحييت وزارة الكهرباء المصرية المشروع النووي، وتمّ إعلان موقع الضبعة، كمُلكٍ لهيئة المحطات النووية، وفي يناير 2014م أعلن عن عطاء لإنشاء محطتين نوويتين بقدرة 900 و 1650 ميغا وات كهربائي، على أن تموّل الشركة الفائزة المشروع، يتبع ذلك بناء 4 محطات أخرى، حيث إنّ موقع الضبعة يسع 8 مفاعلات قوى. في أبريل 2013م طلبت مصر من روسيا الاتحادية تجديد اتفاقية التعاون بينهما، مع التركيز على بناء مفاعلات قوى في الضبعة، وتطوير استغلال خام اليورانيوم. وفي فبراير 2015م تمّ توقيع اتفاق بين شركة روساتوم الروسية ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية، على الشروع في إنشاء محطتين نوويتين بسعة 1200 ميغا وات للوحدة، في محطة الضبعة، واقتراح محطتين أخريين في نفس الموقع.

وتملك مصر مفاعل أبحاث روسي الصنع، بقدرة 2 ميغاواط في "أنشاص"، تمّ إنشاؤه سنة 1961م، ومفاعل بحثٍ أرجنتيني بقدرة 22 ميغاوات، مدعوماً جزئياً من روسيا، بدأ العمل في عام 1997م. وقّعت مصر على معاهدة حظر الانتشار النووي في عام 1968م، ولكن حتى 1981م رفضت التصديق عليها، إلا إذا فعلت إسرائيل ذلك.

- المملكة الأردنية الهاشمية

تمّ إنشاء اللجنة الأردنية للاستراتيجية النووية في 2007م التي وضعت برنامجاً للطاقة النووية؛ لتوفير 30% من الكهرباء بحلول عام 2030م أو 2040م. كما تمّ تعديل القانون النووي في 2007م، وتأسيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية (JAEC)، وهيئة تنظيم العمل النووي والإشعاعي، وتشمل وظائف هيئة الطاقة الذرية الأمان والأمن، والعلوم، والتكنولوجيا النووية، والضمانات والتحقّق. ويتمثّل دورها أيضاً في تحويل الأردن من

بلدٍ مستوردٍ للطاقة إلى بلد مصدّر للكهرباء، بحلول عام 2030م؛ لدعم النمو الاقتصادي بتكلفة منخفضة، وإنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتشمل استراتيجيات الهيئة استغلال اليورانيوم المحلي.

في منتصف عام 2008م تمّ الاتفاق بين الهيئة الأردنية للطاقة الذرية وشركة الطاقة الذرية الكندية المحدودة (AECL) مع SNC-Lavalin حول إجراء دراسة جدوى لمدة 3 سنوات، على بناء مفاعل 740 ميغا وات كهربائي من نوع Candu - 6 AECL المحسّن، باستخدام وقود اليورانيوم الطبيعي؛ لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة المياه. وفي أغسطس 2008م درست الحكومة إمكانية الحصول على مفاعل من أريفا الفرنسية بقدرة 1100 ميغا وات كهربائي.

في ديسمبر 2008م وقّعت هيئة الطاقة الذرية الأردنية مذكرة تفاهم مع الشركة الكورية للطاقة الكهربائية KEPCO؛ للاضطلاع باختيار الموقع، ودراسة الجدوى، بشأن مشروع المحطة النووية، وإزالة ملوحة المياه. وخيارات اختيار موقع المحطة محدودة ومحصورة في 30 كيلومتراً من ساحل البحر الأحمر، بالقرب من العقبة. في سبتمبر 2009م تعاقدت الهيئة الأردنية مع شركة Tractabel - Engineering، لإجراء دراسة لمدة عامين لتحديد موقع المحطة النووية الجديد إلى الجنوب من العقبة. أعلنت الهيئة الأردنية للطاقة الذرية في أكتوبر إطلاق دراسة الجدوى على 12 كيلومتراً إلى الشرق من موقع ساحل خليج العقبة. وقد تمّ مناقشة الجوانب البيئية مع دول الجوار.

في سنة 2010م تمّ اختيار موقع مجدل شمال محافظة المفرق 40 كلم من عمان، يبرد المفاعل فيها بمياه الصرف الصحي لبلدية خربة السمرا، على غرار مفاعل باولو فيردي في ولاية أريزونا الأمريكية.

في نوفمبر 2009م وقّعت الهيئة الأردنية اتفاقاً بقيمة 11.3 مليون دولار مع شركة ورلي بارسونز للمرحلة ما قبل بناء المحطة 1000 ميغاوات كهربائي للطاقة النووية. الشركة تقوم باختيار التكنولوجيا، وإعداد المناقصة، وتقييم العروض، فضلاً عن المساعدة في هندسة دورة الوقود وإدارة النفايات في المحطة. وسوف تساعد أيضاً في تأسيس شركة المرافق، ويتوقع أن تكون هناك شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ لامتلاك وتشغيل المحطة.

في 2009م قيّمت الهيئة الأردنية سبعة عروض من أربع شركات بائعة لمفاعلات القوى: كيكو، أريفا ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة، و AECL أتوم ستروي إكسبورت الروسية؛ للحصول على خيارات تكنولوجية مختلفة لمفاعلات القوى. وتمّ اختصار القائمة في مايو 2010م على ثلاثة بائعين ومصممين: Areva-MHI - Atmea - 1 و EC6 - AES-92، من أتوم ستروي إكسبورت. والهيئة الأردنية وورلي بارسونز يناقشان التصميم الفعلية لأول مفاعل قوى وطريقة الدعم والتمويل والتنظيم التي يقدّمها البائع خلال فترة تشغيل المحطة. في أكتوبر 2013م أعلنت الهيئة الأردنية للطاقة الذرية بأن شركة روساتوم الروسية قد تكون هي المزود لبناء المحطتين النوويّتين.

تتوقَّع الهيئة الأردنية البدء في بناء محطة نووية بقدرة 750-1100 ميغاوات كهربائي في عام 2017م، يتم تشغيلها بحلول عام 2020م، وأخرى يتم تشغيلها بحلول عام 2025م. وعلى المدى الطويل يخطط لإنشاء أربعة مفاعلات قوى نووية، تشمل أيضاً مشاريع نووية أخرى؛ لإزالة ملوحة المياه. وفي سنة 2013م فازت شركة روزاتوم النووية الروسية ببناء المحطة.

في ديسمبر 2009م اختارت الهيئة الأردنية للطاقة الذرية كونسورتيوم برئاسة المعهد الكوري لأبحاث الطاقة الذرية (KAERI)، مع شركة دايو لبناء مفاعل أبحاث بقدرة 5 ميغاوات في جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا، بحلول عام 2016م، والذي سيكون له دورٌ رئيسي في تعليم وتدريب أجيال المستقبل من المهندسين والعلماء النوويين، وكذلك إنتاج النظائر المشعة؛ لاستخدامها في الصناعة والطب والزراعة.

والأردن لديها موارد اليورانيوم المنخفض التكاليف، تبلغ حوالي 140000 طن، بالإضافة إلى 59000 طن أخرى من رواسب الفوسفات. وهناك خطط للتنقيب ودراسة جدوى حول استخلاص اليورانيوم، كمنتج ثانوي لإنتاج الفوسفات.

- المملكة العربية السعودية

تقوم مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة بدعم ورعاية نشاطات البحث والتطوير العلمي، وتوطين التقنية في مجالات اختصاصاتها، وتحديد وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في هذا المجال، وكذلك تحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال الطاقة الذرية والمتجددة، ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة؛ لتنفيذها واقتراح الأنظمة واللوائح ذات الصلة.

ومن الاعتبارات التي أُخذ بها في إطار تنفيذ برنامج الطاقة النووية بالمملكة : (شبكة الكهرباء - تنمية الموارد البشرية - دراسة متطلبات ومعايير مواقع المحطات النووية - حماية البيئة - تفعيل ثقافة السلامة والأمان النووي - وضع الاستراتيجية الوطنية لدورة الوقود، ومعالجة قضايا عدم الانتشار - خطة إدارة النفايات المشعة - توطيد التقنيات النووية، بوضع السياسة العامة لتوريد التقنية النووية).

وبناء على ما تقدّم، فقد قامت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة بعمل عدد من الدراسات الاستشارية الموسّعة؛ لتقييم البنية التحتية لبرنامج الطاقة النووية بالمملكة، ومعرفة مدى جاهزية المملكة لتحقيق أهداف المعلمين الأساسيين الأول والثاني، من نموذج خطة تطوير قطاع الطاقة النووية القياسي (بناء على توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، إلى جانب تقديم خطة عمل تحدّد القرارات الحاسمة والإجراءات اللازمة، على نطاق زمني أمثل لتحقيقها، بهدف التطوير السريع لعناصر البنية التحتية التسعة عشر، في نموذج خطة التطوير القياسية الموحد بها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتسعى المدينة إلى إكمال إنشاء وتعزيز قدرات الجهاز التنظيمي للسلامة النووية والإشعاعية، بالتعاون مع هيئة السلامة النووية الفنلندية (STUK)، ومن ناحية أخرى، فقد تم إعداد نظامين بهذا الخصوص، الأول نظام المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والثاني نظام السلامة النووية والإشعاعية السعودي، وكلا النظامين سيقدّمان إلى مجلس الوزراء السعودي؛ لاعتمادهما، ويجري العمل حالياً لإنجاز اللوائح التنظيمية المتعلقة بهما.

كما تعمل المدينة في تنفيذ برنامجها النووي وفق خطة عمل زمنية؛ لتعجيل استكمال جاهزية البنية التحتية، ووصولاً إلى المعلمين الأول والثاني من خارطة الطريق القياسية، لطرح المواصفات الفنية ضمن طلب عطاءات لبناء المحطة النووية الأولى، فور توقّر الإجماع الوطني على الاستراتيجية في شأن مزيج الطاقة، وهذا يمثل الحد الأدنى من المسار الحرج لهذا المعلم في إنجاز دراسات كافية للتوصيف الفني والتقييم البيئي للمواقع المرشحة للمحطة النووية الأولى، وذلك لكون نتائجها جزءاً من مدخلات المواصفات الفنية، في أي طرح مستقبلي، لطلب عطاءات بناء المحطة النووية.

10- البرامج العربية النووية، إلى أين؟

إنّ شروع أي بلد في برنامج بناء محطات نووية ونجاح تنفيذه على المديين القريب والبعيد، يعتمد اعتماداً جوهرياً على منظومة البنية التحتية الوطنية، التي تشمل نطاقاً واسعاً من النشاطات والقدرات. ومجالات البنية التحتية تتضمن الأطر التشريعية، والرقابية، والأمان والأمن النوويين، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، والمرافق المادية، والتمويل، وتنمية الموارد البشرية، بالتعليم والتدريب، ناهيك عن إعلام الجمهور، القبول الشعبي، واختيار المواقع.

والنشاطات التي تشملها البنية التحتية تشمل تخطيط وإدارة وتنظيم برنامج القوى النووي؛ تشغيل نظام توليد، ونقل وتوزيع كهربائي، بكفاءة وموثوقية؛ تجهيز المؤسسات الحكومية، وخاصة الهيئة الرقابية، والصناعة، بما يلزم من العمالة الماهرة في كلّ المراحل.

إنّ هذا الطيف الواسع من البنية التحتية يتطلب جهوداً وأموالاً كبيرة، قد تنوء بحملها الدولة الواحدة. وقد ترفض بعض الدول الولوج في البرنامج النووي، والحرمان من منافع الطاقة النووية؛ نتيجة هذا الاستثمار باهظ التكاليف الذي يرهق الاقتصاد الوطني، في القطر الواحد.

ويمكن تخفيض عبء تأسيس البنية التحتية، لأيّ بلدٍ، بشكلٍ كبيرٍ، إذا تقاسمت مجموعة من البلدان الأعباء والتكاليف، وكوّنت شراكة على المستوى الإقليمي. وتشمل الشراكة في المرافق المادية، والبرامج المشتركة، والمعرفة؛ ممّا تنعكس كفوائد اقتصادية مباشرة. وتساهم الشراكة في المعلومات والبنى التحتية أيضاً، في مواءمة، وتوحيد المعايير والأطر الرقابية والتشريعية، والتغلب على معظم المشاكل التي قد تطرأ أثناء التخطيط، والتنفيذ، والتشغيل للمحطة النووية.

إنّ هناك فرصاً واحتمالاتٍ عديدة للمشاركة أو تقاسم البنية التحتية النووية، بين الدول العربية، إذا أرادت التعاون فيما بينها، خلال مراحل برنامج بناء المحطّات النووية المختلفة. ومن المعلوم أنّ بناء المحطّات النووية يستغرق وقتاً طويلاً، قد يصل من بداية اتخاذ القرار إلى التشغيل حوالي الخمس عشرة سنة، ولكن هذه المدّة تُضغَط في حال المشاركة التي توفّر، بشكلٍ معتبر، الجهد، والوقت، والموارد.

أكّد القادة العرب على الحقّ الأصيل للدول العربية الموقّعة على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، دون تقييد لهذه الحقوق تحت أيّ مبرّر.

ونظراً إلى أنّ معظم الدول العربية - في الوقت الحاضر - تطمح لإدخال الخيار النووي ضمن استراتيجياتها الوطنية لتنويع مصادر الطاقة، فإنّ العمل على وضع معالم لتصوّر عربي حول التزوّد بالوقود النووي، والتخلّص من الوقود المستخدم، من الأهميّة بمكان؛ لضمان استمرار التزوّد بالطاقة الكهربائية، باستخدام الطاقة النووية، كمصدر يمكن الاعتماد عليه، والوثوق به. ولقد فرضت الطبيعة الحسّاسة لتقنيات إثراء اليورانيوم، ومعالجة الوقود المستخدم، صعوبة تداولهما، من حيث إمكانية استخدامهما في الحصول على مادتين نوويتين، تصلحان في صنع أسلحة نووية، وهما اليورانيوم عالي الإثراء والبلوتونيوم. ورغم أنّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنصّ في مادتها الرابعة على حقّ جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتطوير البحث؛ لإنتاج القدرة النووية، واستخدامها في الأغراض السلمية، بدون أن تستثني التوصل إلى تقنيات الإثراء ومعالجة الوقود المستخدم، بالغة الحساسية.

ولكن المجتمع الدولي بدأ بوضع إجراءات صارمة؛ لضبط انتشار التقانات النووية الحسّاسة، وأصبحت هناك مبادرات عديدة، الهدف الأساسي منها هو ضمان التزوّد بالوقود والتخلّص منه لأغراض سدّ حاجات الدول المهتمة من الطاقة، وتأمين وصولها إلى منتجات دورة الوقود النووي والخدمات المرافقة؛ لمواجهة الطلب المتزايد عليها، والمشاركة في التنمية المستدامة، وفي ذات الوقت الحرص على تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا الغرض تأسست مجموعة الدول المزوّدة للطاقة النووية NSG في سنة 1975م، وتلتها أفكار ومناقشات عديدة، ومقاربات متعدّدة الأطراف حول دورة الوقود النووي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكازاخستان قد وقّعتا اتفاقاً في أغسطس 2015م، بخصوص إنشاء بنك لليورانيوم منخفض التخصيب، يعتبر كاحتياطي عالمي تزوّد به الدول الأعضاء في الوكالة ذات المشاريع النووية.

وفي هذا الإطار تسعى الدول العربية إلى تبني نظام منصف، يتيح لها التزوّد بالوقود النووي؛ لتشغيل مفاعلاتها المخطّط لها لإنتاج الكهرباء، وكذلك اقتناء تقانات دورة الوقود النووي المختلفة، مع مراعاة معايير متّفق عليها حيال عدم الانتشار النووي. وكلّما كان الموقف العربي موحداً، وواضحاً تكون النتائج المتوخّاة أكثر إيجابية.

لا بدّ من التأكيد على أنه لا مناص من التعاون والتآزر العربي في ميدان الطاقة الذرية. هذا ما تمّ إدراكه عربياً، على المستويين الشعبي والرسمي، وهذا ما توصي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أصّلت للتعاون الإقليمي والدولي، وهذا ما تفرضه المصلحة العربية العليا.

فكلّ القوانين والأعراف الدولية تتيح للعرب امتلاك واستخدام التقنيات النووية، في التنمية والتطوير، بما يضمن رفاه وخير شعوبها. والسؤال الجدير بالطرح في هذا المقام هو هل يمكن للعرب فرادى أو مجتمعين، من امتلاك برامج نووية ناجحة، وبناء محطّات قوى لتوليد الكهرباء وتحلية المياه؛ خدمة لأمنها القومي ؟.

إنّ الأمن القومي العربي يتعرّض الآن لتهديد وجودي، لم يتعرّض له طوال تاريخه، وهذا التحديّ يحتمّ على العرب تغيير آلياتهم؛ لتحقيق أهدافهم - وعلى وجه الخصوص جامعة الدول العربية لتحقيق الأهداف القريبة، والمتوسطة، والبعيدة.

وبانطلاق البرنامج العربي النووي لإنتاج الكهرباء في الإمارات، ومصر، والأردن، والذي سيشهد تدشين أول مفاعل قوى خلال السنة المقبلة، فإنّه لا بدّ من التأكيد - من جديد - على حقّ العرب في امتلاك هذه التقنية؛ من أجل تنمية شعوبهم، والتأكيد أيضاً على مؤازرة ومساندة الدول التي ولجت هذا الطريق، بموقفٍ عربيٍّ موّحد، في أيّ تفاوض دوليٍّ أو إقليميٍّ، يضمن حقّها في استدامة برامجها النووية، وسبل تزوّدها بالوقود، بما في ذلك حقّها في امتلاك تقانات التثريّة.

- 1- <http://www.world-nuclear.org/information-library/facts-and-figures/world-nuclear-power-reactors-and-uranium-requireme.aspx>
- 2- ضو. مصباح، مستقبل توليد الكهرباء بالطاقة النووية، منشورات الهيئة العربية للطاقة الذرية، 2006م.
- 3- الإستراتيجية العربية للطاقة الذرية حتى العام 2020م، منشورات الهيئة العربية للطاقة الذرية، 2009م.
- 4- <http://www.world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/emerging-nuclear-energy-countries.aspx>

أمن الطاقة النووية والإشعاعية: الإطار التشريعي والرقابي

عادل الرياحي¹

ملخص

للطاقة النووية والإشعاعية فوائد ثابتة، تساهم بقوة في التنمية والازدهار البشري، إلا أنها تبقى صعبة المراس؛ من حيث تحقيق التوازن المنشود بين منافعها ومضارها. وهي من جهة أخرى ضحية أول استخدام لها سنة 1945م؛ حيث كان هذا الاستخدام تدميراً في مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين؛ ولأجل ذلك بقيت دوماً تحت أنظار المجتمع الدولي. وتسبب من جهة أخرى حوادثها حالة من الفزع على النطاق الدولي، على الرغم من أن عدد ضحاياها منخفض جداً، بالمقارنة لحوادث استخدام الطاقات الأخرى. وقد زاد واقع استخدامات هذه الطاقة تعقيداً بعد تنامي ظاهرة الإرهاب، وورود تقارير حول مخاطر الإرهاب النووي؛ مما تحتمت معه ضرورة الردّ عبر مقتضيات الأمن النووي، حيث أصبح للأمن النووي قرارات ملزمة صادرة عن مجلس الأمن الدولي، وتحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات دولية؛ لمواجهته وتوسيع نطاق ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ لتشمل الأمن النووي.

وانطلاقاً من سنة 2010م أصبح للأمن النووي قمة دولية، تعقد مرة كل سنتين، ومشاركة كبار قادة العالم، حيث أصبح الحديث يدور مؤخراً عن خطر امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة نووية. ويخشى أن تتطور الأمور مستقبلاً إلى فرض قيود جديدة، على استخدامات الطاقة النووية والإشعاعية، ذلك أنه بعد أن كان توفير الضمانات بعدم استخدام الطاقة النووية لأغراض غير سلمية شرطاً وحيداً؛ للتمكّن من استخدام الدول للطاقة والتقنيات النووية؛ فقد تتطور الأمور في المستقبل إلى إضافة شرطين آخرين، وهما ضمان الأمان والأمن النوويين. وهو ما يبرز أهمية أمن الطاقة النووية والإشعاعية، والإطار التشريعي والرقابي، الكفيل بضمان استمرارية الاستفادة من فوائدها، مع الوقاية من مضارها، والذي تمّت دراسته من خلال هذه الدراسة.

1 مدير مكلف بالالتزامات الدولية والضمانات - رئيس فريق الخبراء الوطني المكلف بإعداد منظومة تشريعية ورقابية للأنشطة النووية، بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية - الجمهورية التونسية.

للطاقة النووية والإشعاعية فوائد عديدة اقتصادية، واجتماعية، وصحية، وسياسية. وتستخدم لإنتاج الكهرباء، وتحلية المياه، بصورة مستدامة واقتصادية، بعيداً عن تقلبات الأسواق العالمية لمصادر الطاقة التقليدية. كما أنّ السيطرة على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تعني بالضرورة تقدماً علمياً وتكنولوجياً، يمكّن من تطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فمعظم الدول النووية هي دول متقدّمة في مختلف المجالات.

أمّا بخصوص استخدامات المصادر المشعّة فهي عديدة؛ حيث تستعمل في الميدان الطبي في مصالح الطب النووي للتشخيص المبكر للأمراض، وكذلك في مداواة ومكافحة أمراض السرطان، بالإضافة إلى التصوير الطبي بمختلف أنواعه. وكذلك الشأن بالنسبة للتطبيقات الصناعية، والزراعية، والبحثية، والأمنية، وفي علوم الفضاء، وفي استكشاف وحفظ التراث الإنساني، وغير ذلك من المجالات والفوائد، التي ساهمت، ولا تزال في التطوّر البشري.

وللطاقة النووية والإشعاعية وجهان، أحدهما سلمي يحقق الازدهار، أمّا الآخر فهو عسكري تفجيري، يهدّد بفساد البشرية جمعاء. وحيث لا يمكن الحديث عن منافع للتطبيقات التفجيرية، فإنّ للتطبيقات السلمية منافع، ومضارّ، ومخاطر، والحكمة تكمن في تحقيق التوازن المنشود بينها. ومن هنا تبرز خصوصية الطاقة النووية والإشعاعية، وهو ما يدفعنا للاطلاع على واقع تطبيقاتها؛ بقصد فهم مخاطرها، خاصة من حيث تأمّينها. ووسائل تحقيق هذا الهدف - سواء على النطاق الدولي عبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبقية آليات القانون الدولي، (ومن ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بأمن الطاقة النووية والإشعاعية)، أو على الصعيد الوطني، وذلك عبر إطار تشريعي ورقابي مناسب.

العنوان الأول: واقع تطبيقات الطاقة النووية والإشعاعية

وفقاً لآخر إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد بلغ عدد مفاعلات القوى النووية المستخدمة، خاصة إنتاج الكهرباء، والتي هي قيد التشغيل حالياً 444 مفاعلاً، موزعة في مختلف مناطق العالم، وتتواصل عمليات بناء 64 مفاعلاً آخر، في حين عبّرت 30 دولة عن نيّتها استخدام الطاقة النووية مستقبلاً. كما تمّ من جهة أخرى توقيف 157 مفاعلاً للقوى النووية عن العمل، بصورة دائمة دون مباشرة عمليات الإخراج من الخدمة¹.

1 <https://www.iaea.org/PRIS/WorldStatistics/OperationalReactorsByCountry.aspx>

وفي خصوص مفاعلات البحوث، يتم حالياً استغلال 243 مفاعلاً، ويوجد 153 بحالة إيقاف عن العمل بصورة مؤقتة أو دائمة. كما يجري بناء 7 مفاعلات جديدة¹. وبطبيعة الحال تتواجد بمختلف هذه المفاعلات كميات كبيرة من المواد النووية عالية الإشعاع والتخصيب. كما تتوزع من جهة أخرى 300 منشأة نووية، تنشط في إطار دورة الوقود النووي، انطلاقاً من تركيز وتخصيب اليورانيوم، وصولاً إلى إعادة المعالجة.

ولا تشمل هذه الإحصائيات المنشآت النووية المستخدمة للأغراض العسكرية، بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، وهي الخمس دول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي، والمتمتعة بحق النقض، والحائزة على أسلحة نووية، بصورة قانونية، وفقاً لمنطوق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1970م².

ويضاف إلى ذلك المنشآت النووية العسكرية، لكل من إسرائيل، وباكستان، والهند، والتي لم تنضم لهذه المعاهدة، وهي غير ملزمة بأحكامها، ولا بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنبثق عن هذه المعاهدة. وبطبيعة الحال تمتلك هذه الدول - بالإضافة إلى كوريا الشمالية والتي انسحلت عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وذلك بإجرائها أول تجربة نووية عام 2006م - عدداً غير محدد من الأسلحة النووية، بمختلف أنواعها، وتقدر أعدادها بعدة آلاف، ولا توجد إحصائيات موثوق بصحتها، في هذا الإطار.

كما تمتلك معظم هذه الدول غواصات تشتغل بالطاقة النووية، بالإضافة إلى حملها لرؤوس حربية نووية، تجوب مختلف البحار والمحيطات، بالإضافة إلى حاملات الطائرات المعتمدة على المفاعلات النووية، كمصدر للطاقة، وتنفرد روسيا بامتلاك كاسحات الجليد النووية.

كما يتم، من جهة أخرى وعبر مختلف دول العالم، استخدام المنشآت الإشعاعية والمصادر المشعة، على نطاق واسع، حيث تشير بعض الأرقام التي يتم تداولها في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وجود حوالي مائة ألف مصدر مشع، من الدرجتين الأولى والثانية، ومليون مصدر مشع، من الدرجة الثالثة.

1 <https://nucleus.iaea.org/RRDB/RR/ReactorSearch.aspx?rf=1>

2 نصت الفقرة 3 من المادة التاسعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "لأغراض هذه المعاهدة، يقصد بتعبير الدولة الحائزة على أسلحة نووية، كل دولة صنعت أو فجرت أي سلاح نووي، أو أي جهاز متفجر نووي آخر قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967".

المبحث الأول: البعد الدولي للطاقة النووية والإشعاعية

1- **الحماية من مخاطر الأشعة:** توصل أوائل العلماء الذين عملوا على اكتشاف وتطوير مختلف أنواع الأشعة المؤينة، والمواد النووية، وبعد سلسلة من الحوادث إلى قناعة مفادها أن الاستفادة من الأشعة والذرة، بصورة عامة، تتطلب تضافر جهود العلماء والباحثين، ليس فقط على المستوى الوطني، بل على المستوى الدولي، وأن تحقيق التوازن المنشود، بين منافع الطاقة والتقنيات النووية ومضارها ومخاطرها، هدف يصعب تحقيقه، بالإمكانات الوطنية، بل يقتضي الأمر تعاوناً دولياً واسع النطاق. وللغرض فقد تقرر عام 1928م إنشاء اللجنة الدولية للحماية من الأشعة¹، وهي تتكوّن من خبراء، مشهود لهم بكفاءتهم وخبرتهم، في ميادين الحماية من المخاطر الإشعاعية، وتتولى منذ ذلك التاريخ سنّ قواعد النظام الدولي للحماية الإشعاعية، في شكل توجيهات، تشكّل المرجع الأساسي للوائح عديد من المنظمات الدولية ذات الصلة، خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية.

2- الحوادث النووية وتأثيراتها الدولية

2.1- حوادث المفاعلات النووية

منذ انطلاق استغلال المفاعلات النووية للأغراض السلمية فقد شكّل حادث مفاعل ثري مايلس إسland بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية يوم 28-3-1979م أول تجربة قاسية، يعيشها القطاع، وكان أول تحذير جدّي لخطورة هذه المنشآت، إن لم يتم استغلالها وفقاً لقواعد أمان موثوقة.

وتلى ذلك حادث مفاعل تشيرنوبيل سنة 1986م بالاتحاد السوفيتي، وهو أول حادث خطير في منشأة نووية مدنية، مثّلت نتائجه في ذوبان قلب المفاعل، وانبعث كميات هامة من المواد المشعّة، شملت سحبها مناطق شاسعة من قارة أوروبا الشرقية والغربية، هذا بالإضافة إلى تلوث مساحات كبيرة حول الموقع النووي، وانعدام الحياة بها، وقد نتج بسبب أخطاء بشرية، وعدم توفر نظم أمان فعّالة في المفاعل².

أمّا حادث مفاعل فوكوشيما داييتشي عام 2011م في اليابان، فكان بالأساس نتيجة عوامل طبيعية قاهرة، وهو حادث استثنائي، غير أنّه لا يمكن إقصاء العوامل البشرية التي ساهمت أيضاً في حدوثه، كما تبين من تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2015م³.

1 <http://www.icrp.org>

2 <http://www.irs.fr/EN/publications/thematic-safety/chernobyl/Pages/overview.aspx>

3 <https://www.iaea.org/newscenter/news/iaea-releases-director-generals-report-on-fukushima-daiichi-accident>

2.2- حوادث المصادر المشعّة العرضية

تسببت المصادر المشعّة غير المؤمّنة، أو المتروكة، أو اليتيمة التي قد تخلّى عنها مالكيها، أو المسروقة من طرف أشخاص، يجهلون مخاطرها أو أساليب تأمينها، في عدّة حالات وفاة، أو جروح بليغة، بالإضافة إلى الإصابة بمرض السرطان، في مختلف مناطق العالم. كما تسبّب المصادر المشعّة الخارجة عن السيطرة الرقابية في خسائر إقتصادية هامة، حيث تتسبب في بعض الحالات الموثقة في تلويث كميات هائلة من المواد المعاد تدويرها، خاصة منها مادة الحديد. وقد أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقارير في أهمّ حوادث المصادر المشعّة¹.

2.3- حوادث الأسلحة والغوّاصات النووية

يكتسي هذا الموضوع طابعاً سرياً؛ حيث يتمّ التعتيم على مثل هذه الحوادث. وعلى الرغم من ذلك فقد ثبتت حوادث فقدان وغرق غوّاصات نووية. كما تمّ تداول تقارير غير مؤكدة عن حوادث سقوط قنابل نووية في المحيطات من قاذفات. وما يهمّ في هذا الإطار أنّ لا شيء يمنع من وقوع مثل تلك الحوادث؛ لأنه لا يمكن تحقيق مستوى إقصاء كامل، لأي خطأ بشري أو تقني؛ حيث إنّ المعرفة العلمية هي أساساً معرفة نسبية، تتقدم وتتطور عن طريق اكتشاف الأخطاء. وتشترك مختلف الحوادث الخطيرة المعروفة، التي سبق بيان بعضها، أنّ للخطأ البشري تأثيراً مباشراً، على حدوثها، رغم اختلاف الأسباب والظروف، هذا بالإضافة إلى حالات خلل، أو عطب فني، أو قصور في الإطار التشريعي والرقابي، وهو ما توصّلت إليه التحقيقات اللاحقة. ويتبيّن من خلال ما سبق، أنّ الحوادث النووية أو الإشعاعية - أي المرتبطة بالمصادر المشعّة - وقعت، ويمكن أن تقع عن طريق الخطأ البشري غير المتعمّد. وتتضافر الجهود، سواء على النطاق الدولي، أو الوطني؛ لمنع تكرارها.

المبحث الثاني: أمن الطاقة النووية والإشعاعية على الصعيد الدولي،

"من الضمانات والحماية المادية للمواد النووية إلى الأمن النووي بمفهومه الشامل"

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر من سنة 2001م الإرهابية، كانت الفرضيات وآليات القانون الدولي القائمة تقتصر على التركيز على منع سرقة، أو تحويل المواد النووية، التي يمكن استعمالها في صناعة الأسلحة النووية، سواء من داخل المنشآت التي تستخدم، أو تنتج، أو تخزّن بها، أو أثناء نقلها، وذلك في إطار منظومة النظام الدولي للضمانات النووية، عبر إقرار وجوب مسك الدول لنظام وطني لحساب،

1 http://www-pub.iaea.org/books/IAEABooks/Publications_on_Accident_Response

ولمراقبة المواد النووية، وهو ما تضمنه اتفاق الضمانات الشاملة بين الدولة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية¹ (الوثيقة INFCIRC 153)، وهو نموذج موحد لاتفاق الضمانات، لكل الدول غير الحائزة على أسلحة نووية.

كما تمّ من جهة أخرى سنة 1979م إتمام منظومة الضمانات النووية، بمنظومة الحماية المادية للمواد النووية، وذلك عبر اعتماد اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية² (الوثيقة INFCIRC 274). وهي الاتفاقية الدولية الوحيدة الملزمة، في مجال الحماية المادية للمواد النووية، وتنطبق هذه الاتفاقية، وفقاً لمنطوق المادة 2 منها "على المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية، أثناء استعمالها، تخزينها، ونقلها، وعلى المرافق النووية المستخدمة في الأغراض السلمية، وفي منع ومكافحة الجرائم المتعلقة بتلك المواد".

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكنتيجة مباشرة لتنامي ظاهرة الإرهاب وانتشارها، على نطاق واسع، عملت كافة الأطراف المعنية بموضوع الأمن النووي، من مجتمع دولي، ومنظمة الأمم المتحدة، وبقية المنظمات الدولية المتخصصة، خاصة منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومختلف الهيئات الرقابية الوطنية، على توسيع دائرة المخاطر؛ لتشمل الإرهاب النووي.

وكنتيجة مباشرة لذلك، برز مفهوم الأمن النووي بقوة، ولم يعد الأمر يقتصر على حماية المواد النووية من السرقة، أو التحويل لأغراض غير سلمية. وتمّ افتراض مخاطر جديدة، أهمّها خطر تمكّن مجموعات إرهابية من استغلال المواد والمنشآت النووية في تفجيرات إرهابية، تكون لها نتائج مشابهة لنتائج الحوادث النووية، المرتبطة بالأمان النووي، أو القيام بتفجير مصادر مشعّة؛ بقصد تلوّث مناطق شاسعة بالمواد المشعّة، وإحداث أضرار جسيمة، بالأشخاص، والمجتمع، والبيئة.

كما تمّ من جهة أخرى اعتماد فرضيّة الحادث النووي، أو الإشعاعي المقصود أو المتعمّد، من طرف داخلي، أي الأعمال التخريبية الداخلية، من طرف الأشخاص الذين يعملون داخل المنشآت النووية، أو الإشعاعية.

ونظراً لبروز قضية التداول غير المشروع للمواد النووية، بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي، في بداية تسعينيات القرن الماضي، وتعاظم المخاوف من تأثيراته على النظام الدولي للضمانات النووية، فقد تمّ توسيع دائرة التوقّي؛ لتشمل كل تداول غير مرخّص له لكافة أنواع المواد النووية أو المشعّة بصورة عامة. وتمّ تركيز قاعدة بيانات دولية لهذا الغرض، بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفتح باب الانضمام الطوعي لكافة الدول الأعضاء بالوكالة. وتتولّى كل دولة إرسال تقرير طوعي، عن كل حادث تداول غير مشروع، يتمّ اكتشافه للوكالة؛ لتضمينه بقاعدة البيانات المفتوحة، لكافة الدول المشتركة بها؛ وذلك بقصد أخذ العلم، وللتوقّي، وللدراس المستفادة المترتبة عن ذلك.

1 <https://www.iaea.org/publications/documents/infircs/structure-and-content-agreements-between-agency-and-states-required-connection-treaty-non-proliferation-nuclear-weapons>

2 https://www.iaea.org/publications/documents/infircs?field_infirc_number_value=274&field_infirc_date_value%5Bvalue%5D%5Bdate%5D=

وبالنظر إلى الثورات الهائلة التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات، ظهر أيضاً خطر الهجمات الإلكترونية على المنشآت النووية؛ بقصد تخريب نظم التحكم والقيادة داخلها، أو محاولة تجاوز نظم الدفاع في العمق؛ لتعطيل نظم الأمان، والتسبب في حادث نووي.

وكنتيجة مباشرة لمختلف هذه التحوّلات- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001- ارتقى مفهوم الأمن النووي ليتشابه مع مفهوم الأمان والضمانات النووية. فبعد أن كانت الجهود الدولية للوكالة، وخلفها المجتمع الدولي، مقتصرة على تعزيز الأمان النووي داخل المنشآت النووية، بعد أحداث تشرنوبيل وتعزيز فعالية نظام الضمانات النووية والتي توجت عام 1997م باعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المعقود بين الدولة والوكالة الدولية للطاقة الذرية¹ (الوثيقة INFCIRC / 540 Corrected)، أصبحت تولي - ومعها المجتمع الدولي - الأمن النووي أهمية بالغة. فاختلال الأمن أو الأمان النووي، أو الضمانات، لها تقريباً نفس النتائج السلبية؛ إذ إنّ اختلال أحد هذه المجالات يؤدي إلى اختلال الآخرين. فالأمان النووي يهدف إلى تفادي الحوادث النووية داخل المنشآت النووية، وبالتالي تفادي الأضرار الناتجة عن التسرب الإشعاعي النووي، الذي أصبح له شكل آخر، يتمثل في الأمن النووي، والذي يرمي إلى ضمان عدم تمكّن مجموعات إرهابية من استغلال المواد والمنشآت النووية، أو المصادر المشعّة في تفجيرات إرهابية تكون لها نتائج مشابهة لنتائج الحوادث النووية المرتبطة بالأمان النووي. وهي تقريباً نفس نتائج اختلال نظام الضمانات؛ نظراً للنتائج التفجيرية المترتبة عن تحويل وجهة المواد النووية والأنشطة النووية للأغراض العسكرية؛ ولأجل ذلك سنّت الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة عدّة آليات تهدف إلى دعم الأمن النووي، من ذلك:

أ. قرار مجلس الأمن رقم 1373 المعتمد بتاريخ 28-9-2001م المتعلق بمكافحة الإرهاب.

ب. قرار مجلس الأمن رقم 1540 المعتمد بتاريخ 28-4-2004م الهادف إلى منع الكيانات غير الحكومية، من امتلاك أسلحة نووية (إشعاعية)، أو كيميائية، أو بيولوجية.

ت. إصدار مدونة السلوك الخاصة بأمان وأمن المصادر المشعّة، من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2004م؛ حيث تضمّنت المبادئ الأساسية لأمن وأمان المصادر المشعّة والإرشادات التكميلية، بشأن استيراد وتصدير المصادر المشعّة².

ث. تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية عام 2005م؛ لتتلاءم أحكامها مع التحديات القائمة، وهي تنطبق على المواد النووية أثناء الاستعمال، والنقل، والتخزين، والمنشآت النووية. وسوف يدخل هذا التعديل حيّز التنفيذ يوم 8-5-2016م، وفقاً لما أفادت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ باعتبار مديرتها العام وديعاً لهذه الاتفاقية³.

1 <https://www.iaea.org/publications/documents/infircs/model-protocol-additional-agreements-between-states-and-international-atomic-energy-agency-application-safeguards>

2 <http://www-ns.iaea.org/tech-areas/radiation-safety/code-of-conduct.asp?s=3&l=22>

3 <https://www.iaea.org/newscenter/news/key-nuclear-security-agreement-to-enter-into-force-on-8-may>

ج. اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين عام 2005م الاتفاقية الدولية؛ لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ بقصد تجريم مختلف أعمال الإرهاب النووي.

ومن جهة أخرى، عزّزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهودها في مختلف مجالات الأمن النووي، من خلال توسيع نطاق ولايتها بنظامها الأساسي، وذلك عبر سلسلة من التدابير التي اتخذها مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة؛ استجابة لتنامي مخاطر الإرهاب النووي، وقامت بتطوير هيكلتها؛ لتشمل الأمن النووي، بمفهومه الحالي؛ ليصبح قسم الأمن النووي أحد أهم أقسام الوكالة، ويسيرُه المدير العام المساعد المكلف بالأمان والأمن النووي¹.

وبمقتضى هذا التطور الهام الذي شهدته الوكالة؛ من حيث تعزيز دورها في ميدان الأمن النووي، بالإضافة إلى رصد اعتمادات مالية هامة، وعدد هام من البرامج، والمساعدات الفنية للدول الأعضاء، فقد تولّت الوكالة تعزيز منظومة آليات القانون الدولي المعنية بالأمن النووي، وذلك بإصدارها لسلسلة من معايير الأمن النووي، بلغت إلى حدود هذا التاريخ 26 منشوراً للأمن النووي، تتوزع على النحو التالي وفقاً لترتيبها الهرمي:

منشور واحد حول أساسيات الأمن النووي، وتحتوي على أهداف الأمن النووي، ومفاهيمه، ومبادئه، وتوفر الأساس للتوصيات الأمنية، وثلاثة إصدارات كتوصيات، و14 أدلة تنفيذ، و8 منشورات للتوجيه التقني².

العنوان الثاني: أهمّ مكوّنات الإطار التشريعي والرقابي لإدارة استخدامات الطاقة النووية والمصادر المشعّة، وفقاً لمعايير الأمن النووي الدولية.

وفقاً لمنشور أساسيات الأمن النووي، والذي يمثّل دستور معايير الأمن الدولية، فإنّ العناصر الأساسية لمنظومة الأمن النووي الخاصة بالدولة تتوزع على 12 عنصراً أساسياً، أهمّها مسؤولية الدولة في ميدان الأمن النووي، وضرورة تحديد مسؤوليات الأمن النووي، وتعريفها والمكوّنات الأساسية للإطار التشريعي والرقابي، والجرائم والعقوبات المنطوية على التجريم، وإبراز أهمية التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي³. كما يتوجب من جهة أخرى التأسيس ضمن الإطار التشريعي والرقابي لأمن الطاقة النووية والإشعاعية؛ لتنفيذ التعهدات الدولية ذات الصلة، والتي تكون الدولة طرفاً، بها أو الملزمة لها، بمقتضى القانون الدولي، كقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالإرهاب النووي، والتي تمّ اعتمادها تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تجريم مختلف أعمال الإرهاب النووي.

1 <http://www-ns.iaea.org/default.asp>

2 <http://www-ns.iaea.org/security/nss-publications.asp?s=5&l=35>

3 http://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/Pub1590a_web.pdf

ويُتّضح ممّا سبق، أنّ أهمّ مكوّنات الإطار التشريعي والرقابي لأمن الطاقة النووية، والإشعاعية تستند أساساً إلى القانون الدولي.

المبحث الأول: أهداف الإطار التشريعي الرقابي لأمن الطاقة النووية والإشعاعية

عند إعداد تشريعات وطنية ملائمة - تشكّل الإطار التشريعي والرقابي لأمن الطاقة النووية والإشعاعية - فإنّه يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحوادث المرتبطة بأمن المواد النووية، والإشعاعية، ومنشآتها، يمكن أن تقع، وذلك بغضّ النظر عن واقع استخدامات الطاقة النووية والإشعاعية، لأيّ دولة.

وعلى سبيل المثال، وبالنسبة للدول العربية - من المحيط إلى الخليج - فإنّها جميعها تقع بالقرب من منشآت نووية، بجنوب القارة الأوروبية، وفي إيران وإسرائيل ومنشآتها وأسلحتها النووية. كما تجوب بحار هذه المناطق سفن وغوّاصات نووية، وأخرى تنقل مواد نووية وإشعاعية. ومن جهة أخرى، فإنّ الحوادث المرتبطة بالأمن النووي تقع أيضاً بواسطة مواد نووية أو إشعاعية خارج إطار السيطرة الرقابية، أي غير مرصّصة، ويمكن أن يكون مصدرها من خارج حدود الدولة.

كما أنّ مخاطر الاعتداءات الإرهابية باستخدام مواد مشعّة، أو ما اصطلح على تسميته بالقنابل القذرة، لم تعد مجرد فرضية، بل توجد معطيات تدعو للاعتقاد أنّ مثل هذه الاعتداءات ممكنة الحصول، ويتعيّن التوقّي منها.

ولهذه الأسباب، فإنّ منظومة الأمن النووي المنشودة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر التداول غير المشروع للمواد النووية، والإشعاعية، ومخاطر الإرهاب النووي، بمختلف فرضياته؛ بهدف حماية الأشخاص، والمجتمع، والبيئة.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي

يتكوّن الإطار التشريعي من مجموعة القواعد والمبادئ التي تحكم أمن استخدامات الطاقة النووية والمصادر المشعّة، وهي مترابطة، ومتكاملة، ومتناسقة، مع بقية الأطر والنظم القانونية المطبّقة في الدول، وذلك عبر:

1- إخضاع الأنشطة المرتبطة بالطاقة النووية والمصادر المشعّة إلى جملة من المعايير المناسبة لغرض تحقيق الأمن النووي والإشعاعي، وحمايتها مادياً، عبر إقرار مبدأ منع أي استخدام للطاقة النووية والإشعاعية، إلّا بعد الحصول على ترخيص مسبق من هيئة رقابية مختصة، تعيّن الدولة لهذا الغرض، بعد استيفاء كافة الشروط القانونية - وعند الاقتضاء - التعليمات الرقابية الإضافية.

2- إسناد المسؤولية الأساسية للأمن النووي أو الإشعاعي لصاحب الترخيص، مع مراجعة مؤهلاته، وإمكانية التزامه بتنفيذ كافة المقتضيات التشريعية والرقابية ذات الطابع الأمني.

3- تجريم مختلف أعمال الإرهاب النووي، أو تعاطي نشاط نووي أو إشعاعي، بمختلف أنواعه، بدون الحصول على ترخيص من السلطة الرقابية، أو التخلي عن المواد النووية، أو الإشعاعية، أو تعريض أمنها، أو أمن أي منها لمخاطر أثناء الاستعمال، أو النقل، أو التخزين، وبصورة عامة عدم الامتثال للمقتضيات التشريعية، والرقابية للأمن النووي والإشعاعي؛ عملاً بالمبدأ القانوني القاضي بأن لا جريمة، ولا عقاب، إلا بنص قانوني سابق الوضع، مع مراعاة مبدأ تناسب الجريمة مع العقاب.

4- إقرار نظام للتوقي من مخاطر الإخلال بالأمن النووي والإشعاعي، وذلك عبر تعيين سلطات وطنية مختصة بمواضيع الأمن، بصورة عامة، بالإضافة إلى الهيئة الرقابية؛ لتتولى تحديد المخاطر المرجعية التي تهدد أمن الطاقة النووية والإشعاعية، والتي على أساسها تبنى تدابير ومستلزمات وخطط تأمينها، مع الحفاظ على الطابع السري المطلق، لما يتم التوصل إليه، ومراجعة هذه التهديدات المرجعية، وإعادة تقييم الخطط بصورة دورية، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، وتكليف الهيئة الرقابية بالسهر على تنفيذها، في إطار مقتضيات نظام التراخيص، أو استعادة السيطرة الرقابية.

5- إقرار نظام لاستكشاف، أو استشعار أي مخالفة للمقتضيات التشريعية، والرقابية المتعلقة بأمن الطاقة النووية، أو الإشعاعية، وذلك ليس فقط من طرف السلطة الرقابية المعنية بالتراخيص، بل يتم أيضاً إشراك السلطات الوطنية الأخرى المعنية بمراقبة الحدود، وتفتيش الصادرات والواردات، وبقية الأجهزة الأمنية والدفاعية الأخرى، المعنية بتعقب المجرمين، والتصدي للتنظيمات الإجرامية، والإرهابية، مع الانخراط في قنوات التعاون الدولي المتوفرة في إطار النظام الدولي، للأمن النووي وآليات القانون الدولي، ضمن مساعي استباق الحدث قصد إجهاضه.

6- إقرار نظام للرد على أي أحداث ذات صلة بأمن الطاقة النووية والإشعاعية، وتوزيع المسؤوليات بكل دقة، وفقاً لفرضيات سابقة الإعداد، في إطار مخطط؛ لمجابهة الطوارئ النووية والإشعاعية، والذي يمكن تقسيمه إلى مخططات إقليمية، أو وطنية، مع وجوب تحديد المسؤوليات والإمكانات المطلوبة. وتضطلع الهيئة الرقابية بدور رئيسي في مجابهة حالات الطوارئ النووية والإشعاعية، ويتعين أن يضبط مخطط الطوارئ الإقليمي، أو الوطني دور مختلف المتدخلين. كما أن لصاحب الترخيص دور أساسي في الاستعداد، وفي مجابهة حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية، وذلك بالعمل على الحد قدر الإمكان من آثار الحوادث المرتبطة بالمنشآت النووية، أو المصادر المشعة.

7- الحرص ضمن الإطار التشريعي على تحقيق التناسق بين الأحكام المتعلقة بالأمن والأمان النووي، والضمانات النووية، في إطار المنظومة الوطنية التشريعية والرقابية للأنشطة النووية والإشعاعية، بصورة

عامة؛ لأنّ هذه العناصر لا يمكن تجزئتها، كما هو الحال بالنسبة للقانون الدولي، أو معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فهي مترابطة، وأي إخلال بأحدها، يؤدّي لنفس النتائج، وهي الإضرار بالأشخاص، والمجتمع، والبيئة¹.

المبحث الثالث: الإطار الرقابي

ويقوم أساساً على تعيين الدولة لسلطة رقابية، في إطار الفصل بين المهام الرقابية، التي تضطلع بها السلطة الرقابية، والمهام التنموية، التي تضطلع بها الهياكل الأخرى².

وتختصّ السلطة الرقابية بالمهام الرقابية، التي تؤمن الإلتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية، وتتولى إنفاذ الأحكام القانونية المتعلقة خاصة بإسناد مختلف أنواع تراخيص استخدامات المنشآت النووية أو المصادر المشعة، أو سحبها أو تعديلها، كما تتولّى مراقبة مدى تقيّد الأشخاص المرخص لهم بالأحكام القانونية المعمول بها، وعند الاقتضاء الشروط الخاصة للترخيص، حيث تتولى - خاصة - اقرار ومراقبة:

أ. تعليمات التصرف المتعلقة خاصة بوضع الإجراءات والطرق الملائمة لمراقبة المصادر المشعة، والمواد النووية انطلاقاً من إنتاجها حتى تخزينها نهائياً.

ب. إجراءات أمنية لمنع سرقة أو ضياع أو الاستعمال أو الرفع غير المرخص فيه للمصادر المشعة والمواد النووية في جميع مراحل التصرف، وذلك لحمايتها ولضمان تعقبها بسرعة.

ت. تعليمات متعلّقة بالتثبت من الأمن، عن طريق تقييمه، وبالمراقبة، وبالتثبت من احترام اللاتزامات، ومسك الملفّات الملائمة.

ث. إدارة النظام الوطني لمراقبة، ولحساب المواد النووية، ومسك السجلّ الوطني للمصادر المشعة.

أولاً- مسؤوليات السلطة الرقابية

يفضّل أن تتولى سلطة رقابية موحّدة مسؤولية الأمان النووي، والإشعاعي، والضمانات، وجميع الجوانب المتعلقة باستخدامات المنشآت النووية أو المصادر المشعة، خاصة منها أمنها وأمانها، وحمايتها مادياً، وتوفير الضمانات، وحسن التصرف في النفايات المشعة، التي تترتب عنها، غير أنه يمكن أن توزّع هذه المهام بصورة عامة على عدة هياكل مثل تلك المكلفة بالأمن، والدفاع، والنقل، والجمارك وغير ذلك، أخذاً بعين الاعتبار خصوصية كل دولة.

1 مجموعة آليات القانون الدولي للأمن النووي، ومدونة قواعد السلوك بشأن أمن وأمان المصادر المشعة، وإرشاداتها التكميلية.

2 اتفاقية الأمان النووي، ومدونة قواعد السلوك المبيّنة أعلاه، ومعايير الأمن والأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً- توزيع المسؤوليات

يتعيّن أن تتضمن القوانين تحديداً مدقّقاً لسلطات ومسؤوليات السلطة الرقابية، يسمح بتفادي الفراغ في مجال الأمن النووي والإشعاعي، والحدّ من تداخل المشمولات أو الاختصاصات وتجنب المطالب المتضاربة بين السلطات المختلفة، وتمكين المستعملين للمصادر المشعّة، والمواد النووية، من تحديد السلطة الرقابية المختصة في مجال نشاطهم. كما يتعيّن على السلطات المختصة تركيز نظام اتصال بينها، وإجراءات عمل واضحة؛ لضمان التنسيق والتعاون في مجال إدارة أمن استخدامات المواد، والمنشآت النووية، والمصادر المشعّة، ويتعيّن على الهيئة الرقابية التعاون مع بقية السلطات المختصة المعنية، وتقديم النصح لها، في كلّ ما يتعلق بالأمن والأمان النووي والإشعاعي، وغير ذلك.

ثالثاً- استقلالية السلطة الرقابية

يتعيّن أن تضمن الدولة استقلالية السلطة الرقابية؛ وذلك بتمكينها من الصلاحيات الضرورية؛ للاضطلاع بمهامّها، بمعزلٍ عن أية ضغوطات، وأن يتمّ تمكينها من الموارد المالية والبشرية، الكفيلة، اللازمة؛ لتنفيذ مهامها. والتحدّث بموجب قانون، يضمن استقلاليتها؛ وذلك بتمكينها من مسؤوليات مختلفة عن بقية المتدخلين، وضمان استقلالية مهامّها، عن مهامّ بقية الهيئات الحكومية، وخاصة منها تلك المختصة في تنمية استخدامات الطاقة، والتقنيات النووية. كما يتعيّن الفصل بين السلطة الرقابية وبقية الهيئات الخاضعة لوجوب المراقبة (الأشخاص المرخص لهم، المنتجين، المزوّدين)، مع ضرورة تفادي الدخول في علاقات مع المستخدمين، تتعلّق بأنشطة، يمكن أن تمسّ باستقلالية السلطة الرقابية، من ذلك تقديم خدمات استشارية، أو اتفاقات مالية، أو مساعدة.

غير أنه يمكن - بصورة استثنائية، وبعد التأكد من عدم تضارب صلاحيات السلطة الرقابية - تمكينها من القيام بمهامّ إضافية كالتحليل، وقياسات ضمان الجودة، وتقديم خدمات قياس الجرعات الشخصية، والنصح لتركيز برنامج أمن وأمان إشعاعي لأنشطة البحث التنموي.

وتتولّى السلطة الرقابية - من جهة أخرى - القيام بمهامها الأساسية، والمتمثلة في وضع مبادئ ومعايير للأمن والأمان النووي الإشعاعي، وإعداد لوائح وتوجيهات، وإلزام المستعملين بالقيام بالتقييم لمستلزمات الأمن والأمان النووي، والإشعاعي، وعند الاقتضاء إعادة عملية التقييم.

وأخيراً تؤهل السلطة الرقابية إلزام المستعملين بتقديم المعلومات الضرورية، وكذلك إسداء، وتعديل، وتعليق وسحب التراخيص، والدخول إلى أي موقع أو منشأة، في أي وقت، للقيام بعملية تفتيش، وتطبيق المقتضيات القانونية وخاصة التواصل مباشرة مع السلطات الحكومية، والحصول على الوثائق الضرورية، من بقية المؤسسات أو الهيئات. كما تتولّى إعلام الهيئات الحكومية، وعند الاقتضاء الدولية، والمواطنين، بالحوادث النووية أو الإشعاعية ذات العلاقة، خاصة بالأمن والأمان النووي.

الخلاصة:

إنّ استخدام الأمن للطاقة النووية والإشعاعية يقتضي توفير الإطار التشريعي والرقابي، الكفيل بضمان أمنها. ويتعيّن أن يأخذ بعين الاعتبار بقيّة مكوّنات المنظومة التشريعية والرقابية، للأنشطة النووية والإشعاعية. وتتّضح أهميّة إرساء نظام تشريعي موحد، يضبط المستلزمات التشريعية والرقابية للأمن والأمان النووي، والضمانات النووية، في أنّ موضوعها واحد؛ فهي نفس المواد النووية، أو المشعّة، واختلال أحدها يؤدّي بالضرورة لاختلال البقيّة، وهو ما يؤثّر سلباً على الأشخاص، والمجتمع، والبيئة. ونظراً لكون الأمن النووي موضوع اهتمامٍ دوليّ، خاصة مع انطلاق آليّة القمّة الدولية للأمن النووي، لقادة كبرى دول العالم، إلّا أنّ الأمان النووي، وضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت أيضاً -ولاتزال - محلّ اهتمامٍ دوليّ. ويبقى الخطر الحقيقيّ الذي يتهدّد الإنسانية ترسانة الأسلحة النووية، الكفيلة بإبادة البشريّة جمعاء.

القضايا الإقليمية

التحديات الأمنية الإقليمية

تقديم

دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجديد

الدكتور يحيى بن مفرح الزهراني

الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى

الدكتور موفق مصطفى الخزرجي

يستهدف هذا القسم تناول أهم التطورات الإقليمية الراهنة والتي تلقي بتداعياتها على أمن دول مجلس التعاون وذلك من خلال مساهمتين **المساهمة الأولى** للدكتور يحيى بن مفرح الزهراني بعنوان "دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجديد" والتي يحاول فيها إلقاء الضوء على العوامل الإقليمية وخاصة تطورات الأوضاع في كل من سوريا واليمن وتأثير تلك التحولات على أمن المملكة العربية السعودية تحديداً ودول مجلس التعاون عموماً، ويرى الباحث أن المملكة قد واجهت تلك التحديات من خلال جهود عديدة لعل أبرزها الإعلان عن تأسيس التحالف العسكري الإسلامي للتصدي لظاهرة الإرهاب وهو ما سوف يعزز من دور المملكة على الساحتين الإقليمية والدولية، على المستويين الدبلوماسي والعسكري، حيث يتضمن أدوات صلبة وأخرى ناعمة في الوقت ذاته للتصدي للإرهاب الجديد. أما **المساهمة الثانية** فهي للدكتور موفق مصطفى الخزرجي بعنوان "الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى" والتي يتناول فيها تلك الأزمة ولكن من منظور جديد يتمثل في تحليل كيفية تأثير تلك الأزمة على طبيعة النظام العالمي الراهن بما يمكن معه القول إن الأزمة قد عكست وبوضوح حالة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة التي تقود النظام العالمي والدول الكبرى الأخرى الساعية لمشاركة الولايات المتحدة في قيادة هذا النظام ومنها روسيا والصين، وذلك من خلال استخدام حق الفيتو غير ذي مرة في مجلس الأمن بشأن القرارات التي تبنتها الولايات المتحدة والدول الغربية حول الأزمة السورية. ويلاحظ أن هذا الصراع بين الدول الكبرى كانت له تداعيات إقليمية من خلال ظهور المحاور الإقليمية سواء تلك التي لاتزال تساند النظام السوري أو التي تدعم المعارضة، وهو ما يعني أن المعضلة الأساسية في الأزمة السورية لا تكمن في «تدويلها» فحسب، وإنما في كونها كانت فرصة سانحة للدول الكبرى لتوظيفها ضمن صراعها سواء داخل منطقة الشرق الأوسط أو خارجها.

دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجديد

الدكتور يحيى بن مفرح الزهراني¹

ملخص:

أعلنت المملكة العربية السعودية، ممثلة بوليّ وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود، تأسيس التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب، ذلك الإعلان الذي يعتبر نقلة نوعيّة جديدة لسياسة المملكة، وذراعاً عسكرياً ودبلوماسياً آخرًا يعزّز من وجود المملكة على الساحتين الإقليمية و الدولية، كفاعلٍ مؤثّر، ويمثّل ذلك التحالف استكمالاً لدعوة العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز - رحمه الله - لتأسيس مركزٍ دوليٍّ لمكافحة الإرهاب، وإنّ هذا التحالف سيكون بمثابة أداة هامة تعمل بشكلٍ صلبٍ وناغمٍ في آنٍ واحد.

وانطلاقاً مما سبق يسعى الباحث لتوصيف ظاهرة الإرهاب وتعريفها، والوقوف على التحولات الإقليمية الراهنة والتي ترتب عليها مخاطر أمنية عديدة للمملكة ودول مجلس التعاون عموماً وأنتجت ما يحاول الباحث تسميته "بالإرهاب الجديد" وذلك بأساليب مختلفة، وطرقٍ متجدّدة.

ويحاول الباحث تحليل الأحداث الإرهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية تحديداً، والخليج العربي بصفة عامة، في محاولة لربط ما يحدث إقليمياً وتأثيره داخلياً، وضمن ذلك الإطار يطرح الباحث عدداً من التساؤلات التي تستهدف اختبار نظرية المؤمن الصادق لإيريك هوفر.

ويطرح الباحث بعض الاقتراحات التي يمكن أن توجّه الظاهرة، على المستوى الإقليمي منها ضرورة اهتمام دول الجوار بالتشريعات الإقليمية من ناحية؛ لضمان توفير غطاء ودعم إقليمي ودولي في مواجهة الإرهاب، ليس فقط قانونياً، بل يذهب الباحث إلى ما يسمّيه التبلوماسية العسكرية، في مفهوم يجمع ما بين القوة بشطريها الناعمة والصلبة والقانون، والتدخل العسكري.

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب الجديد - التبلوماسية العسكرية - التجنيد - داعش - التشريعات الوطنية والإقليمية - الأمن الشامل.

1 الأستاذ المساعد بكلية العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - المملكة العربية السعودية.

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى التنسيق الدائم في شتى المجالات التي تعزّز وحدتها، ولا شكّ إنّ المجال الأمني والعسكري من أهمّ المجالات التي أصبحت ذات أولوية، في وقتنا الحاضر، مع كلّ ما يشهده العالم من تغيّرات، ومع الاتفاقيات والتنسيق الأمني والتحالفات التي تجمع تلك الدول، وضمن هذا الإطار أعلن وليّ وليّ العهد السعودي عن تأسيس تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب، يضم أربعاً وثلاثين دولة إسلامية¹.

وواقع الأمر أن منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تواجه تحديات أمنية غير مسبقة، وفي هذا السياق يرى هنري كسنجر أنّ منطقة الشرق الأوسط تعد من أصعب المناطق في العالم ويصفها بأنها عالم مليء بالاضطرابات، حيث مرّت المنطقة بتجارب تاريخية عدّة، و شهدت حروباً وسيطرة أجنبية، وتواجه المنطقة كلّ ذلك الإرث في رحلة البحث عن استتباب الأمن والنظام فيها².

من ناحية ثانية أشار صامويل هنتنجتون في أطروحته حول صدام الحضارات إلى أنّ المواجهة الآن أصبحت صداماً، وأنّ الإسلام هو إحدى الحضارات التي سيتحتم عليها المواجهة، بل ويؤكد "لقد انتهى الآن توسّع العرب وامتدادهم، وبدأت المواجهة مع الغرب، خصوصاً بعد أن ضعفت قوة الحضارة العربية نسبياً، بالقياس إلى الحضارات الأخرى- على حد وصفه في هذا الشأن- ومن هنا فإنّ خريطة العالم عام 1990م تختلف عما كانت عليه تلك الخريطة عام 1920م"³. ومع بروز العمليات الإرهابية الجديدة أصبحت هنالك خرائط جديدة لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تحولات جوهرية منذ عام 2011 وحتى الآن لاسيما فيما يتعلق بالتحديات غير المسبوقة التي تواجهها العديد من الدول وفي مقدمتها ظهور الجماعات دون الدول التي أضحت تمثل تحدياً يواجه الدولة الوطنية الموحدة.

ويربط الكاتب المصري يوسف زيدان بين جدلية الدين والسياسة والعنف، والعلاقة الجدلية بينهم، ولغة الخطاب والدلالة لا سيما في تعريف قيم الدولة، أو بين الأصالة والحداثة، ولذلك نجد لكل عمل إرهابي، خطابه وتأصيله ودلالاته المبنية على أسس فكرية، دفعت مرتكب هذه الجريمة إلى ارتكابها.

وفي هذا السياق يقول زيدان "نظراً للآثار المدمّرة لحركة الجدل الثلاثي الدائر بين "الدين-العنف-السياسة" خاصة في زمننا الحالي، الذي يزخر فيه العالم بدوامات عنف شديدة.... تغذّي على نحو مباشر عجلة "العنف" العالمي، وهو ما يدعو بالحاح لتهدئة العنصر الفعّال"، وذكر نقاطاً هي الفهم والتفهم، والإظهار بديلاً من الاستتار، والضبط المتوازن، والتعاون الدولي⁴.

1 <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/12/16>

2 Henry Kissinger, World order, penguin press. HC.2014

3 http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/Islam_and_West/Must_Civilizations_Clash.htm

4 يوسف زيدان، اللاعوت العربي وأصول العنف، دار الشروق، القاهرة، 2013 (الطبعة السابعة) ص 218 - 224

ولقد ولدت الأحداث في كل من سوريا والعراق، وأخيراً اليمن، مع الخطر الإيراني المتمثل في التهديد الذي تشكّله على أمن دول الخليج العربي، ساحة خصبة لتعزيز القابلية للعمليات الإرهابية.

وضمن هذا الإطار شهدت المملكة العربية السعودية العام 2015 عدة هجمات إرهابية، وتمّ القبض على أكثر من 300 فرد ينتمون لجماعات إرهابية، وما زال التجنيد، مستمراً على مواقع التواصل الاجتماعي، في شكلٍ مختلف وجديد، وبأساليب مختلفة، الأمر الذي يدل على أن الإطار الإقليمي غير المستقر يرتب انعكاسات سلبية على الأمن الداخلي للمملكة ودول مجلس التعاون.

ومن هنا دعت الحاجة إلى تحليل هذه الظاهرة، وكذلك تحليل الهجمات، مع ربط ذلك بالوضع الخارجي، واقتراح عددٍ من التوصيات الخاصة بأساليب منهجية لمكافحة الإرهاب الجديد.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسي مؤداه: كيف يمكن التعامل مع ظاهرة الإرهاب من خلال استراتيجية متكاملة تجمع بين عنصري القوة الناعمة والصلبة في آن واحد مما يؤدي إلى تصفير تلك الظاهرة في خضم التحولات الإقليمية الراهنة والتي تلقي بتداعياتها على أمن المملكة ودول مجلس التعاون؟

وتطرح الورقة فكرة مفادها أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة لها تأثير كبير على الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون، وبالتالي فإن التصدي لظاهرة الإرهاب يتعين أن يبدأ من خلال إنهاء الأزمات الإقليمية وذلك بتصفير تلك المشكلات والمبادرة المسماة "بالتربلوماسية العسكرية"

أهداف الدراسة:

1. الوقوف على تعريف الإرهاب وملاحظة تطوّره وأساليبه الجديدة.
2. دراسة ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الإقليمي.
3. دراسة دور التشريعات الإقليمية والوطنية من جهة، ودور القوة الناعمة والصلبة لمكافحة الإرهاب الجديد.

أهمية الدراسة:

تواجه منطقة الخليج العربي، والمملكة العربية السعودية، تحديات كثيرة، فمع التغيرات في النظام الإقليمي على المستوى الجيوبوليتيكي، وبروز فاعلين غير حكوميين أبرزهم تنظيم داعش، وكذلك مع التغيرات الاقتصادية الدولية، أثّرت هذه المنظومة وتؤثر في الإرهاب تأثير "ماكرو إلى ميكرو"، وبالتالي تداخل مفهوم الأمن الإقليمي مع الداخلي.

وقد تمّ إعادة إحياء الإرهاب مرّة أخرى، ولكن بشكل جديد يندمج فيه عمل تنظيم "داعش" كفاعل غير حكومي، وكونها تعرف ذاتها «دولة» ويمثّل هذا نمطاً جديداً وسلوكاً جديداً للإرهاب في تبني عدد من المغرّر بهم هجمات إرهابية، طالت دول مجلس التعاون والمملكة العربية السعودية تحديداً، ومن هنا تتجلى أهمية البحث في محاولة تحليل الظاهرة، وكذلك اقتراح عدد من المبادرات الداخلية والخارجية لمواجهة الإرهاب، والتي تجمع ما بين التشريعات القانونية الداخلية أو الإقليمية، المصحوبة بالقوة بمظهرها الناعمة والصلبة.

مفاهيم الدراسة:

الإرهاب الجديد: ينطوي الإرهاب على الاستخدام غير القانوني للعنف من قبل أطراف غير حكومية، وذلك لبثّ الرعب بين صفوف المدنيين، ومن ثمّ الضغط على الحكومات، واستخدام العنف غير القانوني.

ويشير كذلك إلى الهجمات على أفراد الأجهزة الأمنية من قبل جهات غير حكومية، و يستهدف تحديداً أطرافاً غير مسلّحين. ونقصد هنا بالإرهاب الجديد هو تطوّر تلك الجماعات التي تستخدم العنف إلى دول، تحاول تغيير المعادلات الجيوبوليتيكية وجغرافية المنطقة، وانتهاك سيادات الدول من خلال توسيع رقعة العمليات عبر تجنيد الشباب من نفس تلك الدول.

التربلوماسية: والذي نقصد به هنا توظيف المؤسسات العسكرية، بأشكالها المختلفة، داخل الدولة نفسها؛ بهدف إحداث تغيير في البنية الداخلية للدول أو الفاعلين غير الحكوميين التي تتفاعل معها في الإقليم، على نحو يضمن تصفير خطرهما. وقد تناول هذا المصطلح العديد من العلماء و وكذلك المدارس الفكرية ومنها مدرسة فليتشر والتي ترى أنّ التربلوماسي "triple" يأتي عبر ثلاثية الأمن والطاقة والبيئة. بينما نشير نحن إلى التدخل العسكري والديني (التربلوماسية العسكرية).

التشريعات الإقليمية: هي تلك القوانين المبنية على الاتفاقيات الإقليمية، والهادفة لمكافحة الإرهاب، بشتّى الطرق، وتشمل اتفاقية التعاون الأمني الخليجي، اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

منهج الدراسة:

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تتناول بالوصف والتحليل، الإرهاب، وأساليبه الإقليمية ومحاولة معرفة أسبابه والعوامل التي تلعب دوراً في نقل الإرهاب الإقليمي إلى الداخل في دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً.

ولعلّ استخدام هذا المنهج يسهم في التعرّف على نقاط الضعف في السبل التقليدية، لمواجهة الإرهاب الجديد الذي يستخدم أساليب جديدة للتجنيد والاختراق، مما يمكننا من اقتراح الحلول لمعالجة ذلك القصور والإضافة على مواطن القوة؛ لتعظيمها في الجوانب القانونية وجوانب القوة بشقيها الناعم والصلب.

المفهوم والتطور:

الإرهاب مفهوم ذو معانٍ متعدّدة، ويمكن استخدامه وتسليعه "جعله سلعة" لخدمة العديد من الأغراض الدينية والطائفية.

وبلا شك إنّ الاعتداء على المدنيين غير الحربيين العزل يعدّ أحد أنواع جرائم الإرهاب، سواء كان مرتكبه جماعة أو فرداً أو دولة.

في عام 1937م عُرفّ الإرهاب في وثائق عصبة الأمم لمنع الإرهاب وجاء فيه "الأفعال الجنائية ضد دولة ما، ويكون غرضها أو نيتها إشاعة الرعب والذعر لدى شخصيات أو جماعات معيّنة، أو لدى عموم الجمهور".

ودولياً شكّلت مكافحة الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة، فميثاق الأمم المتحدة يحدّد مقاصد المنظمة، التي تضم صون السلام والأمن الدوليين، واتخاذ تدابير جماعية لمنع التهديدات للسلام، ولقمع العدوان، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية. وبحسب الأمم المتحدة "منذ عام 1963م، وضع المجتمع الدولي 13 صكاً قانونياً عالمياً؛ لمنع الأعمال الإرهابية. وتلك الصكوك أعدت تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وباب الاشتراك فيها مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء. وفي عام 2005م أدخل المجتمع الدولي أيضاً تغييرات جوهرية على ثلاثة من تلك الصكوك العالمية للمحاسبة تحديداً، على التهديد الذي يمثله الإرهاب؛ وفي 8 يوليو من ذلك العام اعتمدت الدول تعديلات لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وفي 14 أكتوبر وافقت على كل من بروتوكول عام 2005م الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول عام 2005م الملحق ببروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة المنصّات الثابتة الموجودة على الجرف القاري"¹.

1 <http://www.un.org/arabic/terrorism/instruments.shtml>

وعلى مستوى دول مجلس التعاون كذلك كانت هنالك جهود على بارزة حيث أقرت دول المجلس "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصاحب بالإرهاب في عام 2002م"، وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب. كما وقعت دول المجلس في العام 2004م على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب. كما تمّ في العام 2006م تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكلٍ دوري (سنوي) كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة¹.

لقد تطوّر الإرهاب من مرحلة إرهاب الجماعات القومية بعد الحرب العالمية الثانية واتخاذ العنف كبديلٍ لحلّ الصراعات. ثمّ انتقل بعد ذلك المفهوم ليصبح الدين وسيلة ودافعاً لبعض الجماعات الإرهابية ومنطلقاً أيديولوجياً².

ويتخذ الإرهاب في المملكة العربية السعودية منحى آخرًا، ويضرب ويهاجم بلا مراعاة لأي قدسية أو عرف أو دين، وتتزايد تلك العمليات شكلاً ونوعاً؛ ممّا يجعلنا نطرح عدداً من التساؤلات حول شكل العمليات الإرهابية؟ ونوعها؟ ونوع الهدف؟ ومضمون الرسالة المراد إرسالها؟

كما إنّ مواجهة الفكر بالفكر هي أفضل طريقة، وبوجه عام فإنّ التنظير فحسب يبقى تنظيراً في عالم يتسارع فيه الاتصال الإلكتروني والمعلوماتي في فضاء رقمي غير مسبوق، وتجدد الإشارة إلى أن عدد السكان في المملكة العربية السعودية يبلغ ما يزيد على ثلاثين مليوناً وسبعمائة ألف نسمة³، ما يقارب الخمسة والستين حتى السبعين بالمائة من هؤلاء السكان في مرحلة الشباب، ومن هنا تبرز أهمية استغلال الطاقات الشبابية في مجالات الرياضة والفنون، ودعم هؤلاء الشباب للانخراط في تلك الأنشطة.

لقد فكّكت الضربات الموجعة للجماعات الإرهابية، من قبَل التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، البنية التحتية الهرمية التقليدية لهذه الجماعات؛ ليتحوّل مؤيدوها أو أعضاؤها إلى حالة فوضوية. وشكّل الإنترنت مجالاً خصباً، كبديل عن البناء العمودي التقليدي للجماعات الإرهابية؛ وفي ظلّ التحوّلات الإقليمية والدولية، والحروب الأهلية، بدأ الشباب في الانخراط في الجماعات الإرهابية، ولذلك كوّن الإنترنت بيئة خصبة للاستقطاب والتجنيد عن طريق البريد الإلكتروني والرسائل المشفرة، وشبكات التواصل الاجتماعي، وصور الفيديو القبلية التي يتّجه إليها زوّار وأنصار الجماعات الإرهابية.

وهما أنّ شبكة الإنترنت تتميز بكونها وسيطاً غير هرمي؛ وغير منظمّ في الكثير من الأحوال، ويمكن كسر الحجب في بعض المناطق، فقد التقت لا هرمية الجماعات الإرهابية الجديدة مع لا هرمية شبكة الاتصال الجديدة مَجَسَّدة في الإنترنت، كما تستغل الجماعات الإرهابية الشبكة لصياغة مضامين عاطفية للتجنيد، وأخرى تهديدية لزرع ثقافة الخوف والتوحش والرعب، ونشر صور وأفلام فيديو لمختطفين ومحتجزين؛

1 <https://www.gcc-sg.org/indexd2c3-2.html?action=Sec-Show&ID=351>

2 فايز الدويري، الأمن الوطني، دار وائل، عمان، 2013، ص 137

3 <http://www.cdsi.gov.sa/>

وهي عمليات تهدف إلى شنّ حرب نفسية ضدّ العدو، سلاحها الإعلام والاتصال الإلكترونيان.¹

لقد تطوّرت عمليات الإرهاب من اغتيال مجموعة أو تفجير إلى اغتيال شخصيات أو استهداف موقع استراتيجي، ومن استخدام أسلحة تقليدية أو غير تقليدية، إلى استخدام أي شيء كسلاح مثل السيارة، أو الطائرة، أو حتى سفينة، لتنفيذ أجندة استراتيجية، تهدف إلى إيصال عدد من الرسائل علاوة على الخسائر البشرية، والمادية، والنفسية. وترهيب الآمنين، وقد عانت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون من الإرهاب في عدد من الأحداث والتي امتدت من التفجيرات والاختطافات حتى وصلت مؤخراً إلى تفجير المساجد، بل وتفجير المساجد الخاصة بقوّات الأمن.

تحليل الهجمات الإرهابية الموجهة ضد المملكة:

عند تحليل تلك الهجمات نستطيع الوصول إلى عدد من الرسائل لا سيما إذا ما تمّ تقسيم العمل الإرهابي إلى ثلاثة أقسام (الإعداد - العملية - ما بعد العملية).

الرسالة الأولى أنّ التجنيد أصبح سهلاً بفعل وسائل التقنية الحديثة من جهة، كأداة تحاول التضليل والتركيز على الإقناع والمشاعر أكثر من التفكير، علاوة على تضليل الحقائق، وما تفعله من تشويش، وتجنيد الشباب، ناهيك عن الخلل الدلالي في تقديمهم للانتحار كجهاد، والانعزال والابتعاد كهجرة.

ويعني ذلك أنّ المملكة ودول مجلس التعاون مستهدفة بشكلٍ منهجيٍّ مخطّط له، وأنّ هنالك نسقاً، بل نمطاً تحكمه فترة زمنية ومكان وترابية، ويوجد أجندة ورسائل موجهة ذات تواقيت مختارة لأهداف استراتيجية.

ويأتي هذا تأكيداً لمقولة "الإرهاب لا يبحث كثيراً في عدد الضحايا؛ بل يبحث أكثر في أن يسمع الناس به، ويعلموا عنه".²

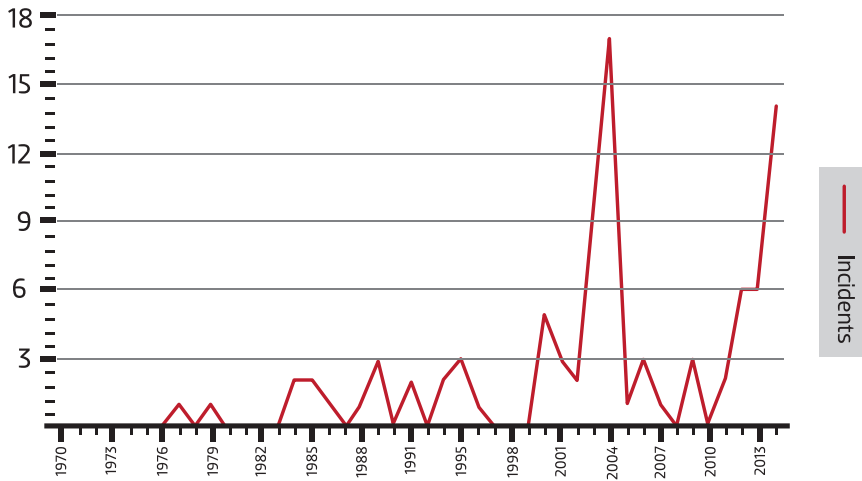
لا شكّ أنّ العقلية الميكافيلية قد تجلّت في تلك العقلية، أي الغاية تبرّر الوسيلة، بمعنى أنه لا يهم أن تكون العملية ضد مصليّين أو في مسجد، بما أنها ستحقق الهدف، ناهيك عن تبسيط الجرم، بحجّة لا بأس أن تكون بمسجد قوات الأمن الخاصة، بما أنها ستلحق الضرر بقوات الأمن الخاصة.

ومنذ عام 1977 وحتى الآن تمّت مهاجمة المملكة العربية السعودية بأكثر من تسعين هجوماً إرهابياً، بحسب قاعدة بيانات الإرهاب، ويوضح الجدول أدناه الارتفاع الذي شهدته الهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة كما يلي:³

1 <http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/08/20158581840388469.htm>

2 Huyghe, François-Bernard, "Terrorisme et medias", Visited on 5 July 2015

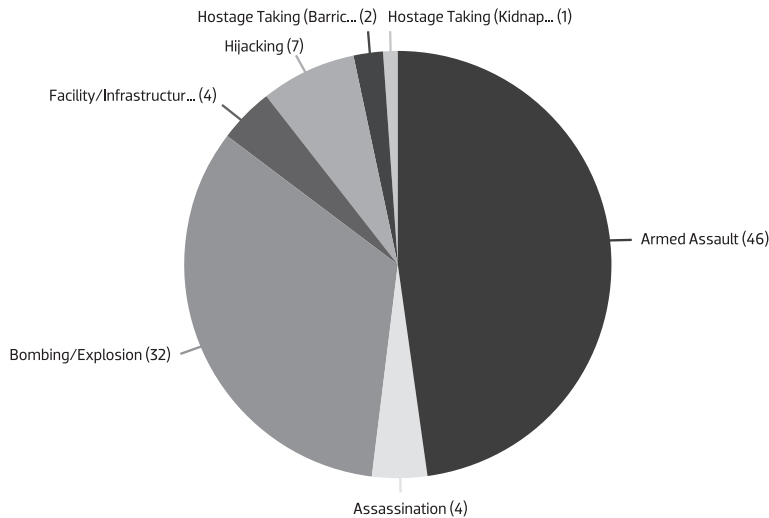
3 http://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?page=1&casualties_type=&casualties_max=&country=173&count=100&charttype=line&chart=overtime&ob=GTDID&od=desc&expanded=no#re-



شكل (1) عدد الهجمات الإرهابية على المملكة منذ عام 1977

ونلاحظ من الشكل أعلاه أنَّ ما بين عامي 1998 م و 2005 م كان هنالك عددٌ كبير من الهجمات الإرهابية على المملكة، وخلال العام 2015 م وبحسب موقع السكينة التابع لوزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة أعلنت وزارة الداخلية السعودية إحباط أربعة محاولات إرهابية قبل وقوعها في مناطق مختلفة من المملكة، وتمكّنها من الإطاحة بخلايا إرهابية عنقودية مرتبطة بتنظيم داعش، يبلغ عدد أفرادها 431 شخصاً من جنسيات مختلفة¹.

من ناحية أخرى تعدّدت طرق الهجوم والأسلحة المستخدمة، وكما تشير قاعدة البيانات في الشكل أدناه.



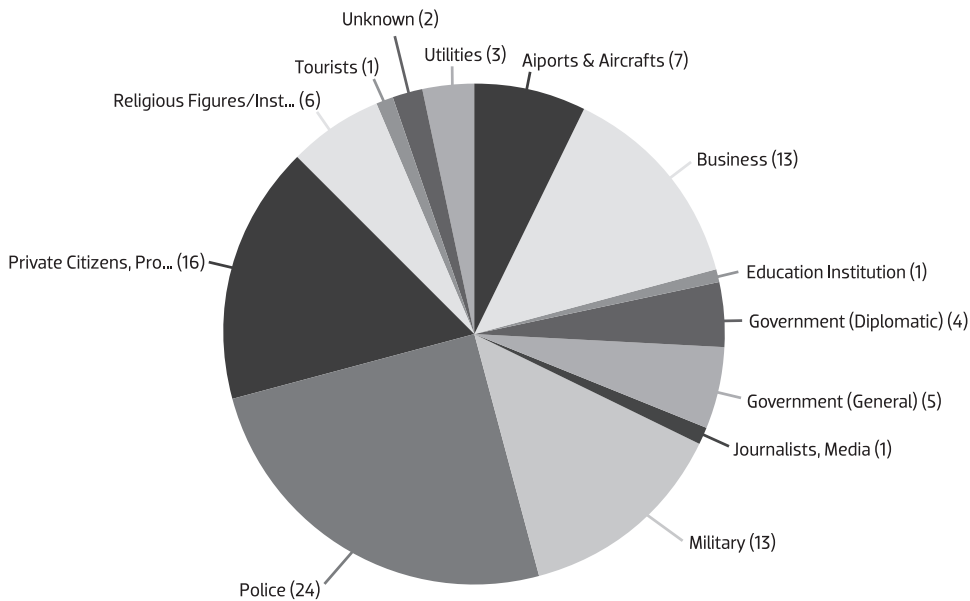
شكل (2) الأسلحة المستخدمة ونوع الهجمات الإرهابية على المملكة منذ عام 1977 م

sults-table

1 <http://www.assakina.com/news/news1/73974.html#ixzz3j056jAnC>

نلاحظ من الشكل أعلاه أنَّ الهجوم المسلَّح يأتي على رأس القائمة بمقدار أربعة وستين هجمة، وتأتي الاغتيالات ثانياً، ثمَّ المتفجرات، ولقد شهدت الأحداث في منطقة العوامية، ومسجد قوات الطوارئ، علاوة على الهجوم الإرهابي في دولة الكويت استخدام المتفجرات، بل وأشارت بعض المصادر إلى إنها كذلك من نفس النوع، وهذا يدلُّ على وجود تنسيق من جهة، وتعاون بين تلك الفئات، وبين القدرة على الحصول على المواد المتفجرة وتهريبها من جهة أخرى.¹

أمَّا من ناحية الأهداف فقد تنوَّعت، وتوضح الأهداف انعكاسات أهمَّها نوع الرسالة، والهدف نفسه، ونفسيَّة المهاجم وخلفيته، وتوجَّهاته السياسية والعسكرية.



شكل (3) أنواع الأهداف التي تمَّ استهدافها إرهابياً منذ عام 1977م

ونلاحظ من الشكل أعلاه أنَّ أكثر ما تمَّ استهدافه هو مراكز الشرطة بعدد 27 هجمة، ثمَّ الأشخاص والأفراد، وكذلك هنالك الأهداف العسكرية وأماكن العبادة، وقد كانت الهجمات الإرهابية التي شهدتها المملكة جمعت ما بين أماكن العبادة، وكذلك مركز لقوات الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية. ومن هنا نستنتج أنَّ الكثير من الهجمات الإرهابية تركَّز على مهاجمة وزارة الداخلية، ممَّا يحدِّث التركيز على أمن المنشآت وتطويره، لاسيما فيما يتعلق بالمساجد في تلك المجمَّعات العسكرية والأمنيَّة.

1 <http://www.alriyadh.com/1063215>

دوافع قيام التحالف الإسلامي العسكري لمكافة الإرهاب:

أدت العديد من الضربات الإرهابية في دول مختلفة ومنها الضربات الإرهابية التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس والتي سميت "بالجمعة السوداء"¹، إلى زيادة الكراهية للجاليات الإسلامية في العديد من دول العالم وقد أسهمت بعض وسائل الإعلام والتصريحات التي أطلقها مرشح الرئاسة الأمريكي دونالد ترامب، والذي نادى بشكل علني وصريح بمنع المسلمين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم الكشف عن ماذا يحدث، أسهمت في زيادة تلك الكراهية².

إنّ مثل هذه الأحداث لهي من الدوافع المهمة التي تحثّ على الدول الإسلامية، القيام بعمل متكامل، فكري، وعسكري، ودبلوماسي، من داخل الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب ومنها العراق واليمن .

إنّ الإرهاب بسلوكه المعقّد حالياً يشير إلى أسباب معقّدة، وهي نماذج عن نظام واضح للاضطراب وسلوكه غير المتوقع أو المنفّت، لذا يجب التدخل للسيطرة عليه بواسطة السيطرة على مجموعة كبيرة من مكوّناته، حيث أن تركه سوف تعبث به المؤامرات الخارجية العشوائية أو المخططة³.

وينبغي التأكيد على أن تنظيم داعش يستخدم طرق استقطاب غير مسبقة، فمن الجهاد للجاء، وصولاً للجنة، وهو الأمر الذي يتطلب الاهتمام بفئات الشباب التي يسعى ذلك التنظيم لتجنيدها.

من ناحية أخرى فإنّ التعاطف الديني من جهة، والجهل من جهة أخرى، قد أصبح عاملاً يغري بالشباب في دول مجلس التعاون لارتكاب بعض الجرائم باسم الدين والتي يظنّون أنها من الجهاد ضد الدولة وأنهم سوف ينالون أجراً من الله على ذلك.

إنّ استخدام وسائل التقنية مثل التجنيد الإلكتروني، والبثّ التسجيلي للعمليات، من شأنه إحداث تأثير سلبيّ، بالتأكيد على الأهداف، وهو يتطلب وجود رؤية جديدة، وإعادة تعريف لخريطة مكافة الإرهاب داخلياً وخارجياً، وتجفيف منابع دعمه الاقتصادي، وكذلك التفاعل مع المشروع الديني الجهادي الموجود.

عوامل التغيير

لاشك أن تسارع الأحداث على المستوى الإقليمي والتغيرات السياسية والعسكرية، وسرعة تحولات المجتمع والنمو الديموغرافي والفكري، كذلك ما يتعلق بتمدد تنظيم داعش، وحرّبا في سوريا والعراق،

1 <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15>

2 http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/12/151107_donald_trump_us_ban_muslim

3 جايّمس غليك، نظرية الفوضى، دارس الساقى، بيروت، 2008، ص 359

هذه التغيرات سريعة للغاية، ولا يمكن أحياناً التنبؤ بتطوراتها وتأثيرها على عمل تلك الجماعات الأمر الذي يدعو لرصد أنشطة الجماعات الإرهابية وتحليلها والتنبؤ بها.

وعلى المستوى الداخلي، أصبح الإعلام الجديد لا سيما "تويتر" منتدى مفتوحاً، فيه من كل الآراء على كل الصعد وأصبح مجالاً سيبرياً، تتم فيه مناقشة أبرز القضايا الوطنية في معلومة تنتشر أسرع من أي وقت مضى، وتؤثر على طرق استسقاء المعلومة الحديثة؛ وبالتالي أصبحت هنالك تساؤلات كثيرة حول الأمن، والوطن، والهوية، والولاء.

عوامل التكيف

إنّ هنالك جهوداً مبذولة من الدولة تسعى لدرء الفجوة ما بين نقاط الضعف والتهديدات، لعلّ من أهمّها ما بدّاهه العاهل السعودي الراحل -المغفور له -الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أهم مشروع تعليمي على مستوى المملكة العربية السعودية والمتمثل في ابتعاث الطلاب للخارج للدراسة.

هنالك كذلك عدد من المبادرات الوطنية فيما يتعلّق بالإسكان، والرياضة والشباب، لا سيما الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

كما أنّ هنالك محاولات لخلق الوعي بين الإنسان والمكان، وإعادة التعارف مع الحضارة الموجودة في الجزيرة لربط الانسان بالارض، والتي قام بها الدكتور عيد اليحي في برنامج على خطى العرب والذي يقوم بتاريخ أنثروبولوجي جيولوجي لجزيرة العرب من خلال زيارة تلك الأماكن، وإعادة إحياء التراث لا سيما المحفوظ منه بالقصائد العربية الشهيرة "المعلّقات"، ويعد هذا في مشروع أحد عوامل التكيف الدافعة نحو سدّ فجوة التغيير.

العوامل الخارجية وتأثيرها على عمل الجماعات الإرهابية:

ننتقل إلى العامل الخارجي، حيث تؤدي الأزمات التي تشهدها دول الجوار الإقليمي إلى زيادة احتمالية حدوث العمليات الإرهابية، وزيادة إمكانية نقل السلاح والمتفجرات والتجارة غير المشروعة ومنها تجارة المخدرات.

من جهة أخرى يمكن لدول مجلس التعاون العمل على زيادة التعاون العسكري الأمني البيني، وتغيير عقيدته من دفاعية إلى هجومية، لا سيما مع ما يدور حولها من أحداث لتدخل أساليب جديدة في العمل، وتحتاج المنطقة الآن إلى تفعيل ما يمكن تسميته "التربلماسي العسكري"، وهو يعني أنه إلى جانب الحلول العسكرية للأزمات يتعين أن تكون هناك حلول سياسية بالتوازي وهو بالفعل ما تشهده

الأزمة اليمنية في الوقت الراهن إضافة إلى عاصفة الحزم تستضيف دولة الكويت محادثات السلام اليمنية لإيجاد حلول شاملة لتلك الأزمة وهو ما يعيد التأكيد على الدور دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص في تلك الأزمة.

التبلماسية العسكرية:

أصبح العالم اليوم أكثر تعقيداً لاسيما مع ظهور صعود الفاعلين من غير الدول في قضايا الأمن الإقليمي، بل وتقوم بعض الدول بدعم هؤلاء الفاعلين ضمن مشروعها الإقليمي.

إن انخراط الدولة في أنماط تفاعل يومية ومتواصلة مع الكيانات الأخرى، سواء حكومات أو غير حكومات، يؤدي إلى خلخلة متصلة في بناه الأساسية، وتوسّع قد تتحوّل إلى فوضى، وتصبح مهمّة هذا الكيان لا منع الخلخلة والتوسع الزائد في أنساقه الفرعية الدائمة التي يتشكل منها، بل جعل تلك الخلخلة، تدور في حدود مقبولة، تحول دون انهيار الدولة¹.

إذاً، كلّ هذا يعني أنه أصبح من الصعب على نحو متزايد عمل الدبلوماسية التقليدية، ونذكر مثلاً مجلس الدفاع المشترك للجامعة العربية والتي أنشئت بموجب شروط معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)؛ لتنسيق دفاع مشترك لجامعة الدول العربية، بيد أنّ قوة الدفاع العربي المشتركة يتعين تحديد أهدافها في ظل التحديات الجديدة التي تواجه العالم العربي في الوقت حالياً ومستقبلاً²، حيث أضى الإرهاب هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول العربية.

وثمة آليتين مقترحتين لمواجهة تلك الظاهرة

الأولى: التدخل العسكري

والثانية: الخطاب الأيديولوجي

ومع تطوّر أدوات الدولة وتسارع الأحداث الدولية وتعقيدها، داخل الدولة الواحدة، والذي هدد ما يسمّى مفهوم السيادة الوطنية، لتصبح المنظومة الدولية في نسق جديد يسمح لبعض الدول الولوج، ليس فقط عبر القنوات الرسمية الحكومية، بل عبر أدوات أخرى داخلية سارعت في بزوغ مصطلح جديد في العلاقات الدولية يسمى triplomacy "التبلماسي"، والذي نقصد به هنا توظيف المؤسسات العسكرية، بأشكالها المختلفة، داخل الدولة نفسها؛ بهدف إحداث تغيير في البنية الداخلية للدول أو

1 وليد عبدالحى، النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي، تحولات جيوسراتيجية في سياق الثورات العربية (المركز العربي لدراسة السياسات والأبحاث، الدوحة، 2012).

2 <http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/3/28>

الفاعلين غير الحكوميين الذين تتفاعل معهم في الإقليم، على نحو يضمن تصفير خطرهما. وقد تحدّث عن هذا المصطلح عدد من العلماء والمدارس مثل مدرسة فليتشر، والتي ترى أنّ التربلوماسي "triple" يأتي عبر ثلاثية الأمن، والطاقة، والبيئة. بينما نشير نحن إلى التدخل العسكري والديني (التربلوماسية العسكرية)¹.

لا بدّ إذاً أنّ هذا التعقيد والذي يؤثر على بنية النظام الدولي، قد يؤطّر إلى أفول النظام الدولي القديم، وقد تدخل معايير كثيرة، يمكن من خلالها تحديد التوجه المستقبلي، والذي يتفاعل مع مفهوم التربلوماسية العسكرية، ويتداخل معه في منظومة معقّدة، تشمل عناصر جوهرية ومعايير من أهمّها: الفاعلون الرئيسيون، صناعة القرار الدولي، طبيعة العلاقات الدولية، الفاعلين غير الحكوميين، الإرهاب، والسيادة القومية، والعلاقة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول².

وكان لدول مجلس التعاون جهود عديدة في مجال الدفاع متمثلاً في قوات درع الجزيرة- والتي أنشئت عام 1982م- إلا أنّ عدم تطور تلك القوات لتصبح تنظيمًا فوقياً ذا سيادة، وضع عائقاً أمامه، علاوة على عدم تحقيق الردع، باستثناء دور تلك القوات في التصدي للتهديدات التي واجهتها مملكة البحرين عام 2011م انطلاقاً من أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ³، فضلاً عن التحالف العسكري الإسلامي حيث أصبح ذلك التحالف الذي دعت إليه المملكة وسيلة لجمع هذه الدول والمقدّر عددها أربعاً وثلاثين دولة قابلة للزيادة، وذراعاً عسكرياً يخدم مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية والتي أصبحت فاعلة في المنطقة، معززاً بذلك منظومة التعاون الخليجي، وجعله أمودجاً ونواة لجهد أكبر، يحقّق من خلاله مفهوم الردع "تقديم أدلة للخصم لا يمكن تجاهلها بشأن توافر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بعنف عند أي محاولة من جانبه؛ لإثارة الحرب لتحقيق مكاسب معيّنة على حساب الدولة الرادعة"⁴.

دور التشريعات الوطنية في الحدّ من ظاهرة الإرهاب:

طرح أيريك هوفر في كتابه المؤمن الصادق سؤالاً مهماً، وهو ما الذي يجعل الإنسان ينضمّ للجماعات الإرهابية؟ وما الذي يدفعه عند دخول هذه الجماعات إلى التفجير الانتحاري؟ وتضمن هذا الكتاب فكرتين رئيسيتين الأولى حول الفرد، والثانية حول الجماعة. أمّا عن الفرد فتناول أولاً أنّ مثل هذه

1 للمزيد انظر: يحيى الزهراني، التربلوماسي، صعود دور المؤسسات غير الحكومية في دائرة العلاقات الدولية، مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة، أبو ظبي، 2014، ص 14-16

2 جمال السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 107

3 أشرف كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، المنامة، 2014

4 أشرف كشك، تطوّر الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير حلف الناتو: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012

الجماعات تبدأ بفكرة، وتصور ورفض الآخر، ثم بعد ولادة الفكرة ونضوجها، يتمّ البحث عن المتطرفين، عن أصحاب السلوك المتطرف، وهم من ينفذون دون أن يفكروا، دون أن يسألوا، عليهم فقط أن يؤمنوا بالفكرة، وأن يموتوا من أجلها، وهذا يشكّل دورة حياة الجماعة الإرهابية.

وننتقل إلى الجماعة، فتحدّث أنها عندما تقوم من المنظرين والمفكرين، ثمّ إلى المتطرفين، ننتقل إلى مرحلة أخرى، وهي مرحلة التنفيذيين من خلال تجنيد العقول التي تهدف إلى إبقاء هذه المنظمة على قيد الحياة.

وبالنظر إلى كون فئة الشباب هي المكون الأكبر ضمن سكان المملكة العربية السعودية فإن هناك أهمية للمزيد من الاهتمام بهذه الفئة من خلال الاهتمام بقطاعات عديدة ثقافية ورياضية.

دور التشريعات الإقليمية الخليجية في مواجهة الإرهاب

تشارك دول مجلس التعاون في وحدة المصير، حيث تعتبر كياناً جغرافياً تاريخياً واحداً، وكذلك تشترك في هوية الإنسان العربي «ابن الجزيرة»، ويعد أيّ خطر يصيب أي دولة من دول مجلس التعاون خطراً يواجه تلك الدول جميعاً ومن ذلك الهجمات الإرهابية التي طالت كل من مملكة البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

وهناك بعض العوامل الأخرى والتي يمكن تسميتها بالعوامل المتغيرة، وهي في طريقة استيعاب تلك الظواهر، أمنيّة واجتماعية وتشريعية وقانونية، وأنّ تعزيز التكامل التشريعي البيني الخليجي- لا سيما في مجال الأمن القومي الشامل - يشمل التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مع اهتمام مباشر بقضايا الشباب.

الخاتمة والتوصيات

نستنتج ممّا سبق أنّ دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية خاصة تقع ضمن منطقة جغرافية معقّدة، تشهد أحداثاً، تؤثر عليها، لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في كل من سوريا والعراق واليمن، فضلاً عن تحدي انخفاض أسعار النفط، تلك التغيّرات الإقليمية تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن الداخلي، وعليه، فإنّ تعزيز الأمن والجبهة الداخلية يبدأ من تعزيز أمن الإقليم.

هذه التغيّرات الجيوبوليتيكية والاقتصادية من ناحية، يتوازى معها عامل آخر، وهو ظهور جماعات دون الدول تسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة، واستقطاب الشباب الخليجي والسعودي عبر عدد من الأساليب، مستغلة فئة الشباب تحديداً، ومحاولة إقصاء الآخر.

وبالتالي أصبح لزاماً اتخاذ عدد من التدابير التي تضمن التفاعل مع هذه الظواهر الجديدة، والتي نوردّها في التالي:

1. تعزيز التحالف العسكري الاسلامي وتعزيز القوة الصلبة والناعمة فيه.
2. التوسع في عمل مراكز الدراسات والفكر الخليجية والعربية والإسلامية، كجزء من المنظومة الفكرية للتحالف.
3. تعزيز القوانين والتشريعات التي تدعم الدمج الخليجي على المستوى العسكري والاستخباري والتنموي.
4. العمل على تشكيل الإطار التشريعي إقليمياً، وتجديده فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب بالقوة الناعمة، والصلبة، والمعتمدة على تطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك.
5. إنشاء قوات للتدخل السريع قادرة للولوج إلى داخل عمق التجمّعات الإرهابية، وتقديم الدعم المعلوماتي والحربي.
6. إنشاء مجموعات متنوّعة قادرة على التأثير من الداخل على المجموعات الإرهابية، والأماكن القابلة للتجنيد.
7. العمل على إعداد استراتيجيّة وطنية لحماية المنشآت الحيوية، يتمّ من خلالها إدماج إدارة الأزمات فيها وتعزيز التكنولوجيا والاتصال، واستخدام منظومة متكاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب على المستويات كافة.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1. أشرف كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، 2015م).
2. أشرف كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير حلف الناتو: (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م).
3. أيريك هوفر، ترجمة غازي القصيبي، المؤمن الصادق أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية، (الرياض: العبيكان، 2010م).
4. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009م).
5. جيمس غليك، نظرية الفوضى، (بيروت: دار الساقى، 2008م).
6. جمال السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م).
7. فايز الدويري، الأمن الوطني، (عمان: دار وائل، 2013م).
8. هاليداي فريد، الأمة والدين في الشرق الأوسط، (بيروت: دار الساقى، 2000م).
9. يحيى الزهراني، التبرلوماسي، صعود دور المؤسسات غير الحكومية في إدارة العلاقات الدولية، مفاهيم المستقبل، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014م).
10. يوسف زيدان، اللاعوت العربي وأصول العنف (القاهرة: دار الشروق، الطبعة السابعة، 2013م).

الندوات والمؤتمرات

1. عزمي بشارة، ورقة بعنوان الاستبداد يؤجج الطائفية، في مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات"، (الأردن، 13 سبتمبر، 2014م).
2. وليد عبدالحى، ورقة بعنوان النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي، تحولات جيوسياسية في سياق الثورات العربية (المركز العربي لدراسة السياسات والأبحاث، الدوحة، 2012م).

1. Anthony Cordesman, Securing the Gulf: Key Threats and Options for Enhanced Co-operation. Center for Strategic and International Studies. New York. 2013
2. Huyghe, François-Bernard, "Terrorisme et medias", Visited on 5 July 2015

الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى

الدكتور موفق مصطفى الخزرجي

ملخص:

بدأت الأزمة السورية كثورة سلمية؛ من أجل الحرية والكرامة ضد نظام استبدادي، اضهد أغلبية الشعب السوري، بيد أن قوات النظام السوري واجهت تلك الثورة بالعنف والقمع، فتحوّلت إلى حرب أهلية أدت إلى قتل الآلاف من السوريين وتهجير الملايين منهم إلى دول الجوار والعالم، وخلال تلك الأزمة برز الدور الروسي الذي قدّم الدعم السياسي للنظام في مجلس الأمن، واستخدم حقّ الاعتراض "الفيتو"؛ للحيلولة دون إدانة النظام المتحالف معه، كما قدّمت روسيا الدعم العسكري للنظام السوري، وسلّحت قواته ودربتها، وأرسلت الخبراء العسكريين بعد تقهقر قواته وتراجعها، كما تحالفت مع النظام الإيراني الذي قدّم دعماً كبيراً للنظام السوري مالياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وسهّل وصول المليشيات الطائفية للقتال مع قواته العسكرية، وظهر محور روسيا وإيران والعراق وسوريا وحزب الله في لبنان، في مقابل دعم تركيا وبعض دول مجلس التعاون للمعارضة السورية، ولا شك أن السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية كانت تحكمها - وبشكل كبير - التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . وبوجه عام يلاحظ أن اللاعبين الدوليين هم الأكثر تأثيراً في مسار هذه الأزمة، في ظل عدم قدرة الجامعة العربية على إيجاد حل لها، وفي ظل التداخل الشديد بين دوائر الأزمة الثلاث، المحلية، والإقليمية، والدولية، فإن أي تسوية مستقبلية لهذه الأزمة ستكون انعكاساً واضحاً لهذا التداخل.

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد، واستقطبت اهتماماً عالمياً، وأثارت مخاوف لدى دول المنطقة؛ حيث تضافرت عدّة عوامل داخلية وإقليمية ودولية أدّت إلى تطوّر الأزمة على النحو الحالي، والتي استغرقت أكثر من أربع سنوات، رتبت مأساة إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية¹ وتحوّلت من انتفاضة شعبية للتحرر من الحكم الشمولي الطائفي إلى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى. فروسيا والصين ترفضان استمرار النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، وتنشدان إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب، ولا تريدان البقاء منعزلتين في حدودهما؛ الأمر الذي يفسر الاتفاق بين الدولتين في يونيو 2011 على مواجهة تلك السياسة الأمريكية، ومن ذلك الفيتو الروسي الصيني تجاه قرارات أممية بشأن الأزمة السورية، وعرقلة تبني مجلس الأمن قراراً بوقف القتال والحرب الأهلية²؛ وهو الأمر الذي أدّى إلى تفاقم المأساة الإنسانية التي تشهدها سوريا.

هدف الدراسة:

تحديد أسباب الأزمة السورية ومحاولة تفسير تبني كل من روسيا والصين حقّ الاعتراض "الفيتو" في مجلس الأمن مرّات ثلاث، وآثاره التي أدّت إلى انقسام مجلس الأمن وعدم قدرته على الاضطلاع بمهمّته، التي تتمثّل في حفظ السلم والأمن، وما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة، التي رتبت تداعيات بالغة الخطورة، ليس فقط على الداخل السوري، بل على دول الجوار الإقليمي.

1 قال الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة الخاص في سوريا أمام مجلس الأمن عن الانتفاضة السورية في يناير 2013م: المدن تبدو مثل برلين عام 1945م، وشجب قتل 60000 شخص (as dated) والمجازر المرتكبة والـ 700000 لاجئ، ويمكن أن يرتفع إلى مليون في شهور قليلة، وأكثر من مليوني نازح داخل البلاد وعشرات الآلاف من المعتقلين. وحذّر من انهيار دول مجاورة من ضمنها الأردن ولبنان تحت وطأة تدفق المزيد من اللاجئين. وأضاف: أنا أسف إن كنت أبدو كمسجل قديم مهترئ، ولكنني فعلاً لا أدري أين يمكن أن يبدأ المرء أو ينتهي عدا أن يقول: الأمور سيئة، وهي تزداد سوءاً، إنّ البلاد تنهار أمام أعين الجميع، ليس هناك من حلّ عسكري لهذا الصراع، فقط المجتمع الدولي يمكن أن يمدّ يد المساعدة، روجر كوهين، أوان التدخل في سوريا - نيويورك تايمز 2013/02/4 .

2 A Civil War is a war between organized groups within the same nation state or republic, or , less commonly , between two countries created from a formerly united nation state . The aim of one side May be to take control of the country or a region, to achieve independence for a region, or to change government policies James Fearon, "Iraq's Civil War " in Foreign Affairs March/ April 2007

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل مؤداه هل تستخدم الدول دأمة العضوية في مجلس الأمن "حق الفيتو" بشكل حيادي؟ أم أنه يتم توظيف ذلك الحق؛ لتحقيق مصالح تلك الدول؟

وللإجابة على ذلك التساؤل اعتمد الباحث على الوصف والاستنتاج والتحليل، من خلال تحديد أسباب الأزمة وتطوراتها، ومواقف الدول الكبرى تجاهها، من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: أسباب الأزمة¹

أ) العوامل الداخلية

كان الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد موجهاً، وبوصول نجله بشار إلى السلطة من خلال التوريث، أقر اقتصاد السوق؛ فحصل بعده إهمالاً للقطاع العام؛ مما أدى إلى تضرر الطبقة الوسطى، وتراجع دعم الدولة، وتفشي الفساد، والسيطرة على الأراضي والمال العام، وبقيت حالة الطوارئ، واستمر غياب الحريات العامة في المجتمع، وتعرض المواطنون للاضطهاد، فوفقاً للدستور لا يوجد فصل بين السلطات، وتهيمن السلطة التنفيذية على بقية السلطات، ويصادق مجلس الشعب على مشاريع قوانين الحكومة، ولا يراقب أعمالها². وقد سعى النظام إلى تعزيز ولاء الأقليات كالعلويين والمسيحيين والدروز، وضمن دعم رجال الأعمال في الاقتصاد، وضاعف من قدرات الأجهزة الأمنية، وشيد بنية اتصالات متطورة، ووسّع حجم القوات المسلحة.

وقد مارست الحكومة السورية أعمال القمع ضد المعارضة؛ فتحوّلت انتفاضتها السلمية إلى مواجهة عسكرية بينهما، خلفت خسائر فادحة بالمدنيين³، وقد بلغت المواجهات مداها في 21 أغسطس 2013م عندما تمّ استخدام السلاح الكيميائي على منطقة الغوطة شرق دمشق، راح ضحيته المئات من سكّان المنطقة؛ بسبب استنشاقهم لغازات سامة ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب، وقد تبادل كل من النظام والمعارضة المسلحة الاتهامات بالمسؤولية عن تلك المجزرة، وأجرت الأمم المتحدة تحقيقاً بواسطة لجنة أرسلتها إلى سوريا، وأصدرت تقريرها في 16 أيلول، تضمن أنّ الهجوم حدث في ساعة محدّدة بدقّة؛ لضمان إصابة أو مقتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص⁴.

1 الأزمة (Crises) في الفكر اليوناني القديم تعني نقطة تحوّل في الأمراض الخطيرة والقاتلة، ويمكن وصفها في السياسة بالاقتراب من خروج الأمور عن التحكم والسيطرة، وأنّ تطوّر المواقف قد يؤدي إلى نزاع مسلح مباشر؛ لذا فإنّ مواجهتها ينبغي أن تتمّ بسرعة، وبطرق ذكيّة وإجراءات رشيدة؛ لكي تنتهي بتسوية سلمية بدلاً من الحرب، إدريس لكروني - إدارة الأزمات الدولية في عالم متحوّل - 7 (أكتوبر 2006) ص 1 و2.

2 جان حبش - مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. hem.bredband.net/cdpps/repdccc.jan.htm. وانظر تفاصيل عن الدستور السوري في محمد أنس قاسم جعفر وعبد المجيد سليمان، مبادئ القانون الدستوري (طبعة خاصة بسوريا 2002 مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ص 175).

3 د. أحمد قنديل - مستويات متعدّدة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية - السياسة الدولية العدد 190 أكتوبر 2012.

4 ويكيبيديا، قال الأمين العام للأمم المتحدة "هذه جريمة خطيرة، ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت

ب) العوامل الإقليمية:

نتيجة على ما اصطلح على تسميته «بثورات الربيع العربي» كانت بدايات الثورة السورية من مدينة درعا في 2011/3/15، وأعلنت أهداف سلمية في بدايتها، ولكن ما لبثت أن تصاعدت مع الاستخدام المفرط للقوة من جانب النظام السوري ضد المحتجين، ويُلاحظ أنَّ التطورات الإقليمية، وخاصة في كل من تونس ومصر، كانت حافزاً للثورة السورية، إلا أنَّ التركيبة الطائفية في سوريا كانت مصدر اختلاف مهم بين الحالة السورية والدول الأخرى التي شهدت تطورات مماثلة.

ج) العوامل الدولية:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية - وخاصة من جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا- قد جعلها أكثر تعقيداً في ظل تباين وجهتي نظر الجانبين حول حلِّ تلك الأزمة من ناحية، والفرصة السانحة التي مثلتها تلك الأزمة لروسيا من ناحية ثانية؛ لتعزيز تواجدتها في منطقة الشرق الأوسط مجدداً ضمن صراعها مع الغرب عموماً، والولايات المتحدة على نحو خاص من ناحية ثانية.

أمَّا الصين فقد أعلنت تبريرها لاستخدام حق الفيتو من خلال معارضة استخدام القوة، ولمنع تدخل عسكري غربي في سوريا، بدعوى أنَّ ذلك التدخل قد أخفق في كل من أفغانستان والعراق، وبوجه عام لدى الصين حساسية إزاء التدخل والعقوبات؛ لمعاناتها من التدخل الأجنبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاً عن منعها من إشغال مقعدها الدائم في مجلس الأمن لربع قرن تقريباً¹.

ويعدُّ تحالفها مع روسيا أولى المحاولات لتفعيل دبلوماسيتها في العالم، ولاسيما بعد ظهور فكرة تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في عام 2001م، وفي يونيو 2002م اجتمع رؤساء دول تلك المنظمة، وهي كل من روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، ووقعوا على نظام المنظمة وإعلانها المتضمن العمل على تطوير الأفكار؛ للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي، عادل وعقلاني متوازن². أمَّا بالنسبة لمصالح الصين في سوريا فهي تجارية في المقام

ممکن"، وكان بان قد قال "إنَّ الأسد ارتكب كثيراً من الجرائم ضد الإنسانية، ويجب أن يحاسب على جرائمه"، رويترز، 2013. خبراء الأمم المتحدة يؤكدون استخدام غاز السارين في سوريا. تاريخ 8 أيلول 2013. وقدّمت الاستخبارات الألمانية تقريراً يشير إلى أنَّ السلاح الكيميائي قد يكون استعمل بدون علم الرئيس السوري بشار الأسد أو تفويض منه، وأنه كان قد رفض استخدام قواته للسلاح الكيميائي ضد المعارضة في مرّات سابقة [، صحيفة "بيلد أم سونتاج": الكيميائي استخدم بدون تفويض من الأسد تاريخ الولوج 8 أيلول 2013.

1 الدكتور سموحي فوق العادة - القانون الدولي العام - مطبعة الإنشاء - دمشق 1960، ص 605، الصين ومنغوليا الخارجية تعتبر من الدول غير المرغوب في انضمامها إلى الأمم المتحدة أو يعتبر انضمامها سابقاً لأوانه (وقد اعترضت الكتلة الإنكلوسكسونية على قبولها).

2 وفي منظمة شنغهاي للتعاون جرى التركيز على الهدف المباشر، وهو مواجهة الإرهاب، وحركات الانفصال في بعض أقاليمها، والتطرف الديني أو الاثني، ومحاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر حدودها وفق آلية مشتركة بينها، وتحضر الاجتماعات

الأول؛ حيث تعدّ سوريا سوفاً كبيراً للبضائع الصينية؛ إذ يبلغ ما تستورده سوريا من البضائع الصينية قرابة المليار دولار سنوياً، وفق مكتب الإحصاءات السوري. وبالتالي ربّما رأت الصين أنّ الولايات المتحدة تسعى لحرمانها من الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، إضافة إلى إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن مراجعة دفاعية تحوّل تركيز القوات الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ليعمّق الاعتقاد بقيام سياسة مناهضة للصين، وهو ما يفسر استخدام الصين لحق الفيتو تجاه القرارات الأممية بشأن الأزمة السورية، فضلاً عن معارضة الصين اقتراح الولايات المتحدة فرض حظر على استيراد النفط الإيراني، ومطالبتها بتحقيق تعاون في إدارة الشؤون الدولية. وكانت النتيجة هي إخفاق المساعي الغربية والأمريكية في استصدار قرار أممي يدين النظام السوري؛ بسبب فيتو روسيا والصين اللتين تريان فيه مقدّمة لغطاء تدخّل في سوريا وتكراراً للتجربة الليبية عام 2011، وفي الواقع فإنّ دعم روسيا والصين لسوريا ليس سوى دعم لإيران؛ إذ تدركان أنّ مصالحهما ومصالح إيران ستتضرّر في حال انهيار نظام الأسد¹.

المبحث الثاني: أساس نظر مجلس الأمن في الأزمة السورية

منح المجلس صلاحيّات واسعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فالمجلس يعمل نيابة عن أعضاء المنظمة ومنح المسؤولية الأولى؛ لحفظ السلم والأمن الدوليين وتعهّد أعضاء المنظمة بقبول قراراته وتنفيذها؛ لكي يكون المجلس الذراع الأقوى في المنظمة، وللحيلولة دون تلاعب أي دولة بميزان القوى الدولي، بما فيها الدول الخمس الكبرى نفسها. وقد نظّم الفصل السادس اختصاصات مجلس الأمن بحلّ المنازعات سلمياً وإصدار التوصيات Recommendations²، وهي غير ملزمة، وتناول الفصل السابع التدابير اللازمة في حالات تهديد السلم أو الإخلال به، أو وقوع العدوان لحفظ الأمن الدولي، أو إعادته إلى نصابه، وللمجلس في ذلك سلطة إصدار القرارات الملزمة Decisions³، فتولّى مجلس الأمن النظر

السنوية كل من الهند وإيران ومنغوليا وباكستان، بصفة مراقب. أحمد علو - عميد متقاعد - بين تحالف المصالح وصراع الحضارات حلف جديد أم دفاع قلب العالم عن نفسه، مجلة الجيش اللبناني العدد 293 - تشرين الثاني 2009 .

1 الأهرام 2011/10/22 مصدر سبق ذكره.

2 The term "Recommendation" is most often used to describe non-binding suggestions of international organs. Other terms are "opinion" or "advice". Henry G. Schermers -International Institutional Law-SIJTHOF&NOORDHOFF1980, P598. See also Werner J. Feld and Robert S. Jordan with Leon Hurwitz - INTERNATIONAL ORGANIZATIONS (A Comparative Approach) P 143, A recommendation, Which is normally nonbinding , is a method through which an IGO can move things forward, especially if the same recommendation is passed again . In particular, if a recommendation is approved by an important body such as the U.N. General Assembly, it can have a decisive effect on world public opinion.

3 محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي (الجماعة الدولية - الأمم المتحدة) منشأة المعارف بالإسكندرية 2000 ص-113 116

في الأزمة السورية؛ لكونها أصبحت تشكّل تهديداً للسلام والأمن العالميين؛ حيث تفاقمت الأزمة في كل المناطق السورية، وتحوّلت إلى مواجهات عسكرية مع القوّات المسلّحة للنظام السوري، ومجلس الأمن مخوّل وفقاً للمادة 39 من الميثاق بتقرير وجود أيّ تهديد للسلام أو انتهاك له، أو أيّ عمل من أعمال العدوان، وله أن يوصي أو يتخذ الإجراءات لصيانة السلم والأمن الدوليين أو إعادته، ووفقاً لبيان قَمّة مجلس الأمن في 1993/01/31م أصبح المجلس يتدخل في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والانتخابات ومكافحة الإرهاب والمجالات الإنسانية والاجئين.... إلخ.

وانطلاقاً من التطورات التي شهدتها العالم، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى توسيع مجلس الأمن وجعله مرآة عاكسة للوقائع العالمية القائمة، وليس صورة عن وقائع 1945م، حيث انعكس نفوذ دول الحلفاء على هيكل الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فأعطت لنفسها وضعاً متميزاً فتملكت المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن، واحتكرت حقّ الاعتراض "الفيتو" على مشروعات القرارات الهامة فيه، إلّا أنّ مقترحاته كانت محلّ خلاف بين الدول الكبرى¹، وبعد انتهاء الحرب الباردة برز الخلل الحاد في التوازن بين سلطات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة؛ حيث استأثر مجلس الأمن بدور كبير على حساب الجمعية العامة.

وتقضي قاعدة الإجماع² في التصويت بأن تصدر قرارات التنظيم الدولي وتوصياته حين تنال أصوات كافة الدول الأعضاء³، ومن ثمّ يكفي اعتراض أحد أعضاء المنظمة على مشروع القرار حتى كأن لم يكن، بل إنّ المفهوم المطلق لاصطلاح الإجماع يوحي أنه إذا امتنع عضو عن التصويت استحالت عندئذ صدور القرار⁴.

1 فلا عجب إن اعترضت الصين على عضوية اليابان لمجلس الأمن، ووصفت هذا الترشيح بالخطوة الخطرة، ومنعت إيطاليا في عضوية ألمانيا، وأنكرت الباكستان انضمام الهند، بينما تؤيد واشنطن حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن، ولا تجبّد العاصمة الأمريكية زيادة عدد الأعضاء ذوي حق الفيتو في المجلس؛ خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى (ازدحام) المجلس ومناقشاته وقراراته. آخر الأخبار - التغيير: مقترحات إصلاح مجلس الأمن قد يضرب بها عرض الحائط - 19 يونيو 2005.

2 In some cases where decisions are taken by majority vote, the majority must include some specified Members. For these Members, the decision-making process is the same as when unanimity is required, while for the others decision-making is simply by majority. By giving a right of veto to the States whose co-operation is essential, the advantages of decision-making by unanimity can partly be combined with those of decision-making by majority vote. The best known example of a right of veto is offered by the Security Council of the UN (UN Charter, Art27, para.3.) All-important decisions of this organ need the approval of each of the five principal Powers of 1945, which are permanent members. (H. G. Shermers Ibid P.404).

3 د. بطرس غالي، التصويت في المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع عشر 1961، ص 21.

4 The Unanimity gives all member states the possibility to block unwelcome proposals, therewith leading to paralysis of the organization and more generally arresting the development of international law. A side-effect, moreover, is that insistence on unanimity often invites recourse to other, legally nebulous, means of pushing developments: by informal instruments, informal amendments, authoritative interpretations and the like. See Jan Klabbbers, An Introduction to International Institutional Law 2nd Edition, Cambridge University Press, 2009, P 207.

ولم تتبع الأمم المتحدة قاعدة إجماع باستثناء جزئي فقط، فيما يخص مجلس الأمن، ويقصد به أن تصدر قرارات المجلس بموافقة تسعة من أعضائه، ومن ضمنها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة في المسائل الموضوعية. وقد أدى تواتر العمل في مجلس الأمن إلى تعديل عرفي على قاعدة الإجماع؛ إذ لم يعد امتناع العضو الدائم عن التصويت أو غيابه عن جلسة التصويت حائلاً دون صدور القرار متى توافرت الأغلبية المطلوبة لإصداره.¹

وفي الحقيقة، فإن عمل مجلس الأمن بقاعدة الإجماع في التصويت يؤثر في مسار تقدّم المجلس، وتقدّم الحرب الباردة أمثلة عديدة بهذا الشأن، وبشأن الأزمة السورية فقد استخدمت كل من روسيا والصين للفيتو ثلاث مرّات. وذلك انطلاقاً من حالة عدم الثقة بين هاتين الدولتين والدول الغربية التي ارتكزت على قراري الأمم المتحدة رقمي 1970 و1973 لعام 2011 بشأن ليبيا، للقيام بعمليات عسكرية بما يخالف مضمون القرارين بشكل محدّد²، وحق النقض "الفيتو" هو السلطة التي خولها ميثاق الأمم المتحدة إلى الدول الدائمة الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، فكل القرارات المهمة في المسائل الموضوعية تحتاج إلى موافقة كل دولة من هذه الدول الخمس الرئيسة منذ عام 1945م، حيث كانت مكوّنة للتحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية³، وبرّرت الامتيازات بالاعتبارات الواقعية لها، وأنّ أكبر خطر يتعرض له الأمن والسلم الدوليّان ناتج عن منازعاتها بحكم ما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية وسياسية، فالسلم والأمن الدوليّان يستدعيان أن تكون الكلمة النهائية فيهما للدول الكبرى⁴، أمّا الآن فإنّ تطور المجتمع الدولي وتغيير موازين القوى قد كشف عن وجود دول أو تكتلات دولية، لها أثرها الكبير على توجيه العلاقات الدولية، كما فقد بعض من الدول الكبرى وزنها المؤثر الذي كان لها من قبل. أمّا

1 الدكتور أحمد عبد الله أبو العلا ، تطوّر دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، دار الكتب القانونية ، مصر - المحلة الكبرى، 2005، ص 20 .

2 Veto means The power given to any permanent member of the Security Council of the United Nations to refuse to agree to any nonprocedural proposal and thereby defeat it . Oxford Dictionary of Law, Oxford University Press, 7 edition 2009, P577.

3 كانت مشكلة التصويت بمجلس الأمن من بين المشاكل الدقيقة التي واجهت الأمم المتحدة عند إعداد الميثاق، ففي مؤتمر دومبارتون أوكس قام الخلاف على إجراءات التصويت في المسائل الأخرى، عدا اتخاذ قرار في أعمال القس، ولم يتم الاتفاق على حلّ لها، وبقيت حتى مؤتمر يالطا في فبراير 1945، عندما اقترح الرئيس روزفلت فكرة حقّ الفيتو، وأقرّه ستالين وتشرشل، وقبلته الصين بعد ذلك، بهدف تخويل الدول الكبرى بمسؤوليات أكبر بشأن سلطات الأمن الجماعي، وحتى يقنع الكونجرس الأمريكي بأنّ انضمام أمريكا إلى المنظمة لا يرتب عليها التزاماً، بقبول قرارات أو تحمّل مسؤوليات لم توافق عليها، وقد تمسكت الدول الكبرى، بالصيغة التي أقرتها في مؤتمر يالطا، وأكدت أثناء المناقشة أنّها في استعمالها لحقوقها في التصويت سيحدوها الإحساس دائماً بتبعاتها نحو الدول الصغرى، وأنها لن تستعمل حقّ الاعتراض إلّا في أضيق حدوده. راجع المصدر السابق. نقلاً عن الدكتور محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم ص619، د مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ط3، ص302 . وانظر الدكتور علي صادق أبو هيف - القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص522، 1955، حيث اضطرت الدول في مؤتمر سان فرانسيسكو في نهاية الأمر إلى قبول هذا الوضع على علّاته؛ رغبة منها في الاتفاق وعدم إقامة العوائق في سبيل المنظمة الجديدة، نقلاً عن تقرير وزارة الخارجية المصرية عن أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو 1945ص29 وما بعدها .

4 مصطفى كامل السيد - الفيتو في مجلس الأمن - السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - أبريل 1969.

المسائل الإجرائية في أعمال المجلس فإنها لا تخضع لحق الاعتراض. وتشير الإحصائيات إلى استعمال 263 فيتو منذ عام 1946م، وهو العام الذي تلى تصديق ميثاق الأمم المتحدة، وتعدّ روسيا الاتحادية أكثر الأعضاء الدائمين استخداماً للفيتو فمنعت 93 مشروع قرار عن الصدور كلياً، و29 فيتو كانت اعتراضات على فقرات محدّدة أو تعديلات، وأغلبية هذه الاعتراضات كانت قبل عام 1991م عندما كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو 79 مرة، أكثر من 40 مرة تعلّقت بالنزاع العربي الإسرائيلي¹. أمّا المملكة المتحدة فإنها استخدمته 31 مرة، وفرنسا استخدمته 17 مرة، واستخدمته الصين الشعبية 9 مرات منذ 2005².

وقد أثبتت التجارب أنّ الفيتو كان الأداة التي أعاقَت الكثير من مبادرات مجلس الأمن؛ لأنّ الأعضاء الدائمين لم يتردّدوا عن استخدامه عندما وجدوا أنّ مصالحهم الحيوية تواجه مخاطر، وقد استخدمت كل من روسيا والصين هذا الحق ضمن مصالحهما، وليس ضمن المسؤوليات التي نصّ عليها الميثاق للدول دائمة العضوية، وبالتأكيد فإنّ تاريخ الولايات المتحدة حافل بمواقف مشابهة لذلك، وبرأينا فالحاجة أضحت ضرورية لتحديد استخدام ذلك الحق وفقاً لنصّ الميثاق وروحه³، ولزيادة عدد أعضائه بعد ما طرأ على موازين القوى في العالم من تغيّرات؛ فصعدت قوى جديدة وتضاءل تأثير أخرى.

لقد صرّح الأمين العام للأمم المتحدة بإخفاق مجلس الأمن في حلّ الأزمة السورية، بل إنّ الفيتو المزدوج الثالث لروسيا والصين قد حوّل المجلس إلى هيئة لا صلة لها بهذه الأزمة، ممّا دفع إدارة أوباما إلى تبني سياسة العمل خارج مجلس الأمن، وليس من خلاله⁴

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الفيتو الروسي الصيني

قاطعت كل من روسيا والصين اجتماعاً على مستوى الخبراء في مجلس الأمن لبحث مشروع يدين قمع الشعب السوري في يونيو 2011⁵، ثم جاء الفيتو الروسي الصيني في أكتوبر 2011 والفيتو الثاني في فبراير 2012م، واستخدمت روسيا والصين حقّ النقض (الفيتو) للمرة الثالثة تجاه مشروع قدّمته بريطانيا

1 اعترضت أمريكا على أكثر من 40 قراراً يدين إسرائيل منذ يونيو - حزيران يونيو 1967 وحتى 13/07/2006
http://www.ebnmisr.com

2 United Nations Research Guides & Resources , UN Documentation : Security Council , Veto List (Dag Hammarskjöld Library) 10/13/13 , www.un.org/depts/dhl/resguide/scact_veto_en_shtml.

3 D.W.Bowett - The Law of International Institutions - 4th Edition - Stevens & Sons London, 1982 -P 31. This power, the power of veto, has been the instrument whereby much of the efficacy of the Council has been destroyed and the permanent members have not hesitated to use the veto when they felt their vital interests were at stake.

4 أنظر صحيفة البيان الإماراتية في 2013/03/19 - العدد 11962.

5 صحيفة الاتحاد الإماراتية - مصدر سبق ذكره.

وفرنسا يفرض عقوبات على سوريا وفق الفصل السابع من الميثاق، إذا لم يسحب النظام الأسلحة الثقيلة من المناطق السكنية، ووضع خطة الوسيط الدولي كوفي عنان تحت المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق. وأيدته 11 دولة في مجلس الأمن، فيما اعترضت دولتان وامتنعت دولتان عن التصويت. وذهبتا أبعد من ذلك بتبني الفيتو ضد مشروع قرار تحت الفصل السادس من الميثاق، ورفضتا أي تهديد عسكري أو عقوبات اقتصادية ضد سوريا.

الولايات المتحدة: وصفت سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة الفيتو بأنه "مُخزٍ"، وأن روسيا والصين تهدفان إلى "بيع الشعب السوري وحماية طاغية جبان"، وحملت الدولتين مسؤولية إراقة المزيد من الدماء، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون- آنذاك- إن الفيتو سوف يزيد من احتمالات نشوب حرب أهلية¹. وعموماً انتقدت الولايات المتحدة الإخفاق الكامل لمجلس الأمن في إيجاد حلٍّ للأزمة السورية، وقالت الخارجية الأمريكية في بيان لها إن "الأمم المتحدة ليست إلا جزءاً من استراتيجيتنا بشأن سوريا"². وبرأينا فإن المقصود من بيان الخارجية الأمريكية هو أن الاستراتيجية الأمريكية أوسع من نطاق الأمم المتحدة، ولديها بدائل غير المنظمة الدولية، ومن ذلك تنسيقها مع بريطانيا وفرنسا وحلفائها³.

والواقع أن الولايات المتحدة لا تريد أن تستدرج إلى صراع شرق أوسطي مستعصٍ آخر؛ بسبب الخسائر التي مُنيت بها خلال حربي أفغانستان والعراق، وخاصة الاقتصادية منها.

فرنسا: شجب الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي استخدام حق النقض، وقال إن بلاده لن تألو جهداً في محاولة الوصول إلى حلٍّ، وإن المأساة السورية يجب أن تتوقف، وأضاف إن باريس تتشاور مع دول عربية وأوروبية؛ من أجل تشكيل مجموعة اتصال تحمل اسم "مجموعة أصدقاء الشعب السوري"⁴؛ للتوصل لحلٍّ للأزمة الراهنة. وباعتقادنا فإن هذا التحرك ينسجم مع دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى تكثيف الجهود خارج مجلس الأمن مع من وصفتهم بـ«الشركاء والحلفاء» الذين يدعمون حق الشعب السوري.

1 افتتاحية صحيفة الوطن العمانية العدد (10424) 2012/02/19 بعنوان : ما الفرق بين الفيتو الروسي - الصيني والفيتو الأمريكي فيما يخص قضايانا العادلة ؟ .

2 عمر نجيب - المواجهة حول سوريا تهدد العالم بحرب ثالثة - ميدل إيست أونلاين 2012/07/28 .

3 المصدر السابق نفسه.

4 وأصدرت مجموعة أصدقاء سوريا بياناً لمؤتمر المجموعة، وأبرز ما تضمنه تأكيدها الوصول إلى حلٍّ سلمي للأزمة والإعراب عن القلق إزاء الأقليات الدينية والعرقية في سوريا، وأكدت دعمها لمبادرة الجامعة العربية؛ لتسهيل عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، وتسليم الرئيس السلطة لנائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات تحت مراقبة دولية. وتلتزم المجموعة بالضغط على النظام السوري لوقف العنف، وتطبيق العقوبات عليه وعلى مؤيديه، كحظر السفر على أعضاء النظام، وتجميد أرصدتهم، ووقف شراء النفط السوري، ومقاطعة سوريا دبلوماسياً، وغيرها من القرارات .. مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية نقلاً عن صحيفة السفير اللبنانية ، مصدر سبق ذكره.

بريطانيا قال مندوب بريطانيا في مجلس الأمن إن موسكو وبكين أخفقتا في تحمّل مسؤوليتهما، وفي دعم مهمة عنان، واتهمهما بإعاقة عمل الأغلبية في مجلس الأمن، وأضاف إن موقفهما يرمي إلى حماية النظام الفئّاك، وإنّ الفيتو سيزيد من سفك الدماء¹.

الأمين العام للأمم المتحدة ندّد بان كي مون بالفيتو الروسي الصيني؛ معتبراً أنه يقوّض الأمم المتحدة، معرباً عن أسفه في إخفاق مجلس الأمن في الاتفاق على قرار حول سورية². ودعا في افتتاح أعمال الجمعية العامة حول الأزمة السورية الدول الكبرى إلى تجاوز خلافاتها، والتوصل إلى هامش توافق لإيجاد حلّ ينهي النزاع الدامي في سوريا، وقال ينبغي تغليب المصالح الفورية للشعب السوري على الخلافات أو الصراعات؛ من أجل النفوذ، موضحاً أنّ المجازر التي أشارت إليها الأنباء الواردة من حلب - أكبر مدينة سورية - تعادل جرائم ضدّ الإنسانية، وأكد أنّ "حلب باتت مركزاً لمعركة ضارية بين الحكومة السورية ومن يريدون إبدالها"³.

المعارضة السورية: قالت إنّ حقّ النقض الروسي الصيني يمنح الحكومة السورية تفويضاً بالقتل.

روسيا: صرّح مندوبها لدى مجلس الأمن بأنّ مشروع القرار حول سورية "لم يكن متوازناً"، وأنه يدعو لتغيير النظام، ومشجّعاً للمعارضة على السيطرة على السلطة.

إيران: أشاد وزير الخارجية علي أكبر صالحى - آنذاك - بموقف روسيا والصين باستخدام الفيتو في الأزمة السورية، وحذّر من مغبة التدخل العسكري في سورية، وقال إنّ من شأن ذلك أن يفجّر الأوضاع في المنطقة برمّتها، ونفى دعم إيران عسكرياً لسوريا.

تركيا: انتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مجلس الأمن، واتهمه بتكرار الأخطاء التي أدّت إلى مذابح البوسنة في التسعينات، وقال إنّ "مجلس الأمن لم يتدخّل في المأساة الإنسانية المستمرة في سوريا منذ عشرين شهراً، برغم جهودنا جميعاً. هناك اتجاه يشجّع ويعطي الضوء الأخضر للأسد؛ لكي يقتل عشرات أو مئات الأشخاص كل يوم"⁴.

1 الجزيرة

2 عبد الله العبادي و ماذا بعد الفيتو الروسي الصيني 2012-06-20؟

3 العربية.نت 15 رمضان 1433 هـ - 03 أغسطس 2012 Alarabiya.net

4 صحيفة البيان الإماراتية - الأحد 14 أكتوبر 2012 العدد 11806 .

المملكة العربية السعودية: انتقد المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الفيتو الروسي الصيني، معبراً عن خيبة أمل بلاده، واهتزاز ثقة العالم في مصداقية الأمم المتحدة¹، واستهجت السعودية اتهامات روسيا، بدعم المجموعات الإرهابية في سوريا² ورفضتها، كاشفة على لسان وزير الخارجية في 2012/3/5م أنّ المملكة تحرص على التعامل مع الأزمة السورية وفق قواعد الشرعية الدولية، وعبر مجلس الأمن، فضلاً عن اتصال خادم الحرمين الشريفين بالرئيس الأسد ثلاث مرّات، حدّره من خطورة مساره، وطالبه بالتخلّي عن السلطة إذا عجز عن الإصلاح. ولاستمرار النظام في القتل في سوريا، وقد أعلن خادم الحرمين الشريفين في 2012/2/25م أنه لا جدوى من الحوار مع رئيسها، ويعني هذا برأينا قطع الاتصالات مع النظام السوري.

وبتاريخ 2013/10/18م أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن بعد انتخابها كعضو غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين، علماً بأنّ مجلس الأمن مؤلف من 15 عضواً، 5 منهم دائمون، و10 أعضاء غير دائمين، ويجدد المجلس خمسة غير دائمين كلّ سنة، وينتخبون على أساس مناطقي لمدة عامين، ويتوجب أن تحصل الدولة المرشحة على 129 صوتاً على الأقل، من مجموع الأعضاء الـ 193، وأرجعت المملكة أسباب اعتذارها إلى ازدواجية المعايير في مجلس الأمن، وإخفاقه في حلّ القضية الفلسطينية لمدة 65 عاماً، والنزاع السوري، وجعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل.. وقد رحّبت المعارضة السورية بقرار المملكة، لعدم قدرة مجلس الأمن الاضطلاع بمهمته تجاه الأزمة السورية، أمّا ممثّل النظام السوري في الأمم المتحدة فقد انتقد الموقف السعودي، بينما وصفته روسيا "بالموقف الغريب"، واتهمت السعودية بأنها تنأى عن الجهود المشتركة في مجلس الأمن للحفاظ على السلم الدولي، وحاولت الخارجية الأمريكية التقليل من أهميته، وقالت إنّ الرفض السعودي يعود إليهم، ونتفهم أن يكون للبلدان ردود أفعال مختلفة³. أمّا تركيا فقد انتقدت قصور الأمم المتحدة في الأزمة السورية، وقالت إنّ قرار السعودية يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها، وقال الرئيس التركي إنّ قرار المملكة يهدف إلى لفت نظر المجتمع الدولي إلى هذه الحالة، وينبغي احترام قرارها. هذا، وكانت تركيا سبّاقة في طرح موضوع "إصلاح آليّة القرار" في مجلس الأمن؛ ممّا أعطى القرار السعودي صداه الإقليمي⁴.

ولا شكّ أنّ القرار السعودي يعبر عن إخفاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين في قضايا مهمّة، وهو ما تدركه العديد من دول العالم الثالث.

1 الدستور المصرية 2012/2/24.

2 مونت كارلو، 2012/3/8.

3 سكاى نيوز عربية 2013/10/19 وكذلك اليوم السابع 2013/10/19.

4 مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية – زهير سالم : الإعتذار السعودي عن مقعد مجلس الأمن .. خطوة على الطريق الصحيح – 2013/10/23.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة السورية على دول المنطقة

لبنان: اقتصادياً تراجع النمو فيه مع استمرار الأزمة، فانخفضت السياحة، والإنفاق والإيرادات والاستثمارات¹. وسياسياً ازداد التوتر الطائفي، وعادت الاغتيالات، والاختطاف، ودعم حزب الله النظام السوري بقواته، رغم إعلان حكومة نجيب ميقاتي النأي بلبنان عن الصراع السوري²، وتقديم المجموعات السنية المساعدات للمعارضة السورية، وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الى لبنان 880.063³ لاجئاً؛ الأمر الذي يهدّد بزعزعة التوازن الداخلي في لبنان⁴.

الأردن: تمثّلت آثار الأزمة السورية على الأردن في استقباله أكثر من نصف مليون لاجئ⁵، وانخفضت نسبة تجارته مع سوريا 44%، وأثّرت على تجارة الترانزيت التي توقّفت كلياً إلى تركيا ولبنان، وقد أسهم وجود اللاجئين في زيادة الاستثمارات والتي قدّرت بمليار دولار في عام 2012م، حيث سجّلت 388 شركة جديدة⁶ وتتفاقم المخاطر الأمنية بوجود مقاتلي حزب الله وجبهة النصرة مع آلاف اللاجئين.

العراق: أدّى استمرار الأزمة إلى التقارب بين المعارضة السورية والعرب السنة في العراق، فقدّموا لها الدعم المالي والسلاح أخذاً في الاعتبار العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران، وبوجه عام فإنّ ما سوف تؤوّل إليه الأزمة السورية سيكون له انعكاسات كبيرة على العراق. والجدير بالذكر أنّ العراق أكّد دعمه للمبادرة الروسية بشأن إخضاع السلاح الكيماوي السوري للرقابة الدولية، وطالب العراق منذ بداية الأزمة بحلّ سياسي.

تركيا: بدأ التوتر في العلاقات التركية السورية في أكتوبر 2011 بعد حملة قمع عنيفة ضد المتظاهرين في حماة، فانتقد أردوغان الأسد، وحضّه على الاستقالة، وقد أسقطت وسائل الدفاع الجوي السورية طائرة تركية مقاتلة في المياه الإقليمية في 2012/06/22م.

وتلعب تركيا دوراً نشطاً في دعم المعارضة السورية لتنظيم صفوفها، واستقبلت آلاف اللاجئين السوريين، وقدمت لهم الخدمات الإنسانية، وتضطلع منظمات غير حكومية مثل "مؤسسة حقوق الإنسان والحريات

- 1 جريدة الزمان - خبراء في الأسكوا يناقشون آثار الأزمة السورية على اقتصاد لبنان والأردن 10-07-2013.
- 2 برأينا فإنّ مصر حزب الله سيعتمد على نتيجة الأزمة السورية، فإذا هزمت المعارضة النظام السوري فسيكون على الحزب إعادة النظر في خياراته السياسية والاستراتيجية، أما إذا بقي النظام السوري فسوف تتعزّز قوة الحزب.
- 3 بيروت- (يو بي اي) صحيفة الاتحاد الإماراتية 19 يناير 2014.
- 4 بول سالم، لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، 11-12-2012، مركز كارنغن للشرق الأوسط.
- 5 وكالة الأنباء الأردنية - 18-07-2013 رئيس الوزراء يضع النواب بصورة الأزمة السورية وأثرها على الأردن.
- 6 وكالة جراسا الإخبارية.

والإغاثة الإنسانية"، ومنظمة "مازلومدر" ونيابة عن الحكومة التركية بمسؤولية الوساطة وجهود التعاون مع المعارضة واللاجئين السوريين¹، وتسعى تركيا إلى لعب دور إقليمي، وأن تظهر نفسها كنظام إسلامي علماني معتدل، حقق تنمية اقتصادية مشهودة ومقبولة دولياً؛ لتبنيها الدول العربية والإسلامية؛ فتميل إلى عدم التصعيد العسكري؛ حفظاً على مظهرها كنموذج للديمقراطية. مع أخذ الحيطة والحذر من تدهور الأوضاع في سوريا، وتفتيتها اثنيّاً ودينياً، وتدخل قوى أجنبية في صراعها، ويزداد قلقها على المسألة الكردية، فتصبح سوريا قاعدة لهجمات حزب العمال الكردستاني على نطاق واسع، وازدياد أعداد اللاجئين فيها.

إيران: تقوم إيران بتوظيف المذهب الشيعي ضمن سياستها الإقليمية لأجل التوسع، فامتد نفوذها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وخاصة العراق واليمن، من خلال أذرعها سواء حزب الله أو حركة حماس²، كما أنّ النظام السوري الذي يهيمن عليه العلويون هو محور سياستها في المنطقة، ويساعدها على إنفاذ مشروعها الإقليمي، لذا فإنّ إيران وسوريا شكلتا حلفاً استراتيجياً قوياً في المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الآن، ولم تقف سوريا ضد إيران أثناء حربها مع العراق بل كانت سوريا تؤيد إيران سياسياً وعسكرياً في انتهاك لالتزاماتها في الجامعة العربية، وتعزّزت تلك العلاقات - بعد تولّي الرئيس الإيراني أحمددي نجاد نظام الحكم - بين بلديهما؛ لذا، برز الدعم السياسي والمالي والعسكري الإيراني للنظام السوري، ولموازنة الدعم الأمريكي والغربي والتركي والعربي للمعارضة السورية.

إنّ استمرار الحرب الأهلية في سوريا لفترة طويلة قد مثّل تحدياً للمشروع الإقليمي لإيران، وأجبرها على إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة، فالأزمة السورية أضعفت إيران اقتصادياً، وزادت عزلتها إقليمياً.

إسرائيل: التركيز الإسرائيلي على الأزمة السورية يتمثّل في ثلاثة جوانب: الأول هو مستقبل نظام بشار الأسد؛ أو للنظام المتوقع بعد الإطاحة به، من خلال الدور السوري في الصراع مع إسرائيل، والقبول بشروطها في التسوية، والثاني في الدور المتوقع للجيش السوري، وتهتم بحجمه وتكوينه وتسليحه وبكونه متشعباً بروح العداء لها، والثالث في تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية والمحلية في لبنان وفلسطين³. ويبدو أنّ إسرائيل هي المستفيد الأول من الأوضاع في سورية؛ فحالة الاستنزاف تضعف المجتمع والنظام والجيش، فلم تعد سوريا تشكّل خطراً عليها، والجدير بالذكر أنه في 30/1/2013م هاجمت طائرات إسرائيلية هدفين داخل الأراضي السورية، الأول بالقرب من الحدود اللبنانية، حيث دمرت قافلة شاحنات تحمل صواريخ مضادة للطائرات في طريقها إلى حزب الله، والثاني مركز أبحاث عسكرية في جمرانيا بريف دمشق.

1 albyan.co.uk/article.aspx?=1795 .

2 أنظر كونداليزا رايس -سوريا والانخراط الأمريكي في المنطقة، الاتحاد الإماراتية، مصدر سبق ذكره.

3 على بدوان - الأزمة السورية بالعين الإسرائيلية - رحماء، اتحاد طلاب العالم الإسلامي - 18-9-2013. ويعتقد الإسرائيليون حسب ما كشف أفرايم هاليفي المدير الأسبق لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي - الموساد أنّ سوريا هي نقطة ضعف إيران أو هي (كعب أخيل Achilles heel) إيران، حيث إنّ إجبار إيران على الخروج من (محوها الإقليمية) في دمشق سيعزلها عن وكلائها في المنطقة، في إشارة إلى حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة، كما سينال من هيبتها، ويرغم النظام في طهران على تعليق سياسته النووية، د. محمد السعيد أدریس، الأهرام الرقمي، 09\02\2012.

الجامعة العربية: لأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في المحافظة على الأمن والسلام في مناطقها، نصّ ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات أو وكالات إقليمية، تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما يكون العمل اقليمياً صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"، وأنه "على مجلس الأمن أن يشجّع على الاستكثار من الحلّ السلمي للمنازعات المحلية بطريق هذه المنظمات الإقليمية"¹.

وقد وضعت جامعة الدول العربية خطة لحل الأزمة السورية، تضمنت سحب الجيش السوري من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين، وإجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال 15 يوماً، كحدّ أقصى، وافق النظام السوري دون تحفّظ عليها². وبعد انتهاء المدّة، ولعدم تنفيذ خطتها اتخذت الجامعة قراراً بأغلبية ساحقة، يقضي بتجميد عضوية سوريا فيها، ومنح النظام السوري مهلة لمدة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول³ إرسال مراقبين عرب إلى سوريا، وهو ما أدّى إلى استهداف قوات النظام سفارات قطر والسعودية في دمشق، والقنصليتين التركية والفرنسية في حلب واللاذقية، وبعد ذلك فرضت الجامعة عقوبات اقتصادية على سوريا⁴، وفي 19 كانون الأول 2011م وافق النظام السوري على توقيع البروتوكول، ووصلت طلائع المراقبين في 22 ديسمبر 2011م⁵. وبعد ثلاثة أسابيع من بدء مهمّتهم، قرّرت الجامعة العربية تعليق أعمال المراقبين، وعدم إرسال المزيد منهم.

وفي شهر يناير 2012م طرحت الجامعة مبادرة جديدة، منحت فيها الحكومة السورية أسبوعين؛ لإجراء حوار سياسي مع المعارضة؛ لغرض تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين، وطالبت الخطة الرئيس بشار الأسد بتفويض نائبه للتفاوض مع الحكومة الوطنية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وكلّفت الجامعة أمينها العام بمتابعة سير هذه العملية مع الحكومة السورية، وتوجّهت الجامعة إلى مجلس الأمن الدولي لطلب دعم المبادرة الجديدة، وأكّدت على رفضها التدخل العسكري في الأزمة السورية. وقد رحب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، وأيدتها تركيا، وأبدت دعمها لها، وكذلك فعلت فرنسا وبريطانيا، أمّا روسيا فقد عارضتها، وعارضت بشدّة مقترح تأييد مجلس الأمن⁶.

1 مواد ميثاق الأمم المتحدة 52-54.

2 أنظر الجزيرة نت 2011-11-03.

3 The term "protocol" is sometimes used to refer to a summary of a treaty negotiation, but more properly is now reserved for a supplementary document to a treaty instrument, recording compliance of a party, or extending the scope and interpretation of the treaty. D. P. O'CONNELL, LL.D (Cantab.) International Law 2nd Edition, Volume One, London Stevens & Sons 1970, P197.

ويستخدم مصطلح (البروتوكول) أحياناً ليشير إلى موجز مفاوضات معاهدة، ولكن الآن ينصّ عليه كوثيقة متممة لمعاهدة، أو تسجيل إذعان طرف، أو تفسير معاهدة وتمديد نطاقها.

4 أنظر بي بي سي العربية 2011-11-27.

5 الإذاعة الهولندية العالمية 2011-12-23.

6 تحت عنوان "جهد عربي غربي لحلّ أمني بسوريا" انظر الجزيرة نت 2012-01-26. وانظر أيضاً العالم العربي (ص 8 من هذا البحث).

وفي مؤتمر قمة الدوحة في مارس 2013م تولى الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية شغل مقعد سوريا في الجامعة العربية، واعتبر النظام السوري الجامعة العربية طرفاً في الأزمة السورية، وذلك رداً على قرار القمة العربية. وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان لها إن "سورية ترفض؛ لأن يكون لجامعة الدول العربية في ظل سياساتها المنحازة والسلبية أي دور أو تمثيل، في أي جهود دولية؛ لحل الأزمة سلمياً في سورية"، وأن قرار الجامعة "يعطى لطرف محدد في المعارضة السورية (...) مقعد سورية في الجامعة"، يعتبر "إمعاناً في خرق ميثاقها، والخروج على نظامها الداخلي ومبادئها وغاياتها". ودعا وزراء الخارجية العرب بالقاهرة "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" إلى تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها، ووضع حدّ لانتهاكات وجرائم الإبادة التي يقوم بها النظام السوري منذ عامين¹.

وأكد مجلس الجامعة العربية في ختام اجتماع طارئ على مستوى المندوبين أنه يأمل في تنفيذ الإجراءات اللازمة لنجاح المبادرة الروسية، بشأن الأسلحة الكيماوية للنظام السوري، وعبر عن الأمل في نجاحها، والعمل على إخضاع الأسلحة الكيماوية لرقابة المجتمع الدولي في إطار ضمانات ملزمة، وقابلة للتحقق بإشراف الأمم المتحدة، وأكد د. نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية أهمية المبادرة الروسية، معتبراً أنها تشكّل تطوراً مهماً في مسار معالجة الأزمة. وقال العربي: لا بدّ من التعامل مع المبادرة الروسية بجدية. وأضاف: إن هذه المبادرة لا بدّ أن تتضمن معاقبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية في 2013/08/21 م والتي لا يمكن اعتبارها جريمة تسقط بالتقادم².

المبحث الخامس: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

حوّل الميثاق الجمعية العامة اختصاصاً عاماً شاملاً، يحيط بكل ما يدخل في دائرة نشاط الأمم المتحدة من أمور وفق المادة 10، فهي جهاز تداول وتوصية لأعضاء المنظمة أو مجلس الأمن، أو كليهما بما تراه مناسباً، وهي الفرع العام الذي تشترك في عضويته الدول أعضاء المنظمة جميعها³. وقراراتها توصيات غير ملزمة، ولكنها معنوياً تشكّل ضغطاً دولياً على الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان وكرامته⁴.

قدّمت الدول العربية مشروعاً إلى الجمعية العامة لإدانة جرائم النظام السوري التي راح ضحيتها أكثر من مائتي ألف سوري، بعد إعلان كوفي عنان استحالة إقناع نظام الأسد بوقف القتل، صوّتت الجمعية العامة بالموافقة عليه بتأييد 133 دولة، من بينها العراق، ومعارضة 12 دولة، وامتناع 31 دولة عن

1 صحيفة الاتحاد الإماراتية - 2013/09/12 العدد 13946.

2 المصدر السابق نفسه.

3 محمد سامي عبد الحميد - التنظيم الدولي - مصدر سبق ذكره ص 145.

4 أنظر الهامش رقم (11) من هذا البحث.

التصويت، من بينها لبنان والجزائر. وطالب القرار بانتقال سلمي للسلطة ورحيل الأسد¹. وشدّد مندوب المملكة العربية السعودية على أنّ الوقت قد حان لبدء عملية انتقال سلمي للسلطة في سوريا.

وفي قرار آخر أدانت الجمعية العامة انتهاكات النظام لحقوق الإنسان في سوريا، ودعت إلى تشكيل حكومة انتقالية تضطلع بصلاحيات تنفيذية كاملة، ولم يشر القرار إلى موافقة الجامعة العربية على حقّ الدول العربية الأعضاء فيها إرسال دعم عسكري إلى المعارضة السورية، وأعربت الجمعية العامة عن قلقها حيال احتمال استخدام أسلحة كيميائية في النزاع، ولكنها لم تحسم موقفها بشأن من استخدم هذه الأسلحة، وصوّتت مع القرار 107، واعتضت 12 دولة، وامتنعت عن التصويت 59².

الاستنتاجات:

1. أدّت الأزمة السورية إلى ظهور تحالفات إقليمية وأخرى دولية، منها التقارب الروسي الصيني الذي وجد تلك الأزمة فرصة سانحة للحدّ من انفراد الولايات المتحدة بالنظام العالمي³؛ وبالتالي فإنّ لجوءهما لاستخدام حقّ الفيتو عدّة مرّات في الأزمة السورية، يعكس رغبتهما لإقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب بدلاً من هيمنة القطب الواحد، رفضاً للضغوط الدولية، رغم أنّ الأزمة جعلت من سوريا ساحة للمواجهة مع الغرب والولايات المتحدة.
2. وفقاً لوجهة نظر الباحث فقد استخدمت كل من روسيا والصين حقّ الفيتو بطريقة مصلحية وانتقائية في الأزمة السورية، وتكرّر ذلك عدّة مرّات، وفي وقت قصير، وأزمة واحدة؛ فعجز مجلس الأمن عن حلّها عدّة سنوات، وانقسم إلى فريقين.
3. في ظل الصراع الذي شهدته المنظمة الدولية خلال التصويت على القرارات الخاصة بسوريا فقد ظهرت مطالبات بإصلاح عمل تلك المنظمة، ومن ذلك اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول عضوية مجلس الأمن؛ وهو الأمر الذي لقي تأييداً من جانب كل من فرنسا، وتركيا، ومصر، وجامعة الدول العربية، ومنظّمات إقليمية أخرى.
4. لا يزال النظام السوري متماسكاً، رغم دخول الأزمة عامها الخامس؛ بسبب هيمنة العلويين على مفاصل الحزب، والجيش، والأمن، ورجال الأعمال، وتمسّك الرئيس الأسد بمنصبه دون أي اعتبار لأوضاع الشعب السوري ومعاناته، وبالمقابل برز عجز المعارضة عن التوحّد في تجمع واحد، فكان سبب تأخّر حسم الأزمة ميدانياً.

1 الدورة السادسة والستون - البند 34 من جدول الأعمال - منع نشوب النزاعات المسلحة 2012 / 02 / 14.

2 سبريانيز: 2013/03/15.

3 ليزلي جيلب، وديمتري سيميس، صحيفة الاتحاد الإماراتية 10-07-2013 العدد 13884.

5. أدّت الأزمة السورية إلى تنامي الدور الإقليمي لإيران، خشية من سقوط حليفها "النظام السوري"؛ إذ سيؤدّي إلى انكفاء المحور الشيعي، بامتداده عبر العراق، وسوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في غزة، فزاد دعمها للنظام مالياً، وعسكرياً، وسياسياً.

6. برز دور تركيا قوياً في الأزمة السورية، فدعّمت المعارضة سياسياً، وفتحت حدودها لآلاف اللاجئين، وتحملت عبء نفقاتهم، واصطفت مع الشعب السوري ضدّ قمع النظام، ونشرت الدروع الصاروخية على أراضيها، وتمّ تشغيلها؛ ممّا أثار حفيظة روسيا التي هدّدت بنصب صواريخ في ستراسبج؛ لتهديد أمن أوروبا.

7. أمّا إسرائيل فهي الراح الأكر من استمرار الأزمة السورية، فلم تعد سورية قوة عسكرية، يمكن أن تهدّد أمن إسرائيل على مدى سنوات قادمة.

8. في ظل إخفاق الجهود العربية لحل تلك الأزمة برز دور دول مجلس التعاون تجاه الأزمة والتي أعلنت بعضها عن استعدادها لإرسال قوات برية إلى سوريا.

الخاتمة

إنّ استخدام حقّ الفيتو في مجلس الأمن يعكس بوضوح صراع المصالح الدولية بغض النظر عن مدى تعارض ذلك مع هدف المحافظة على السّلم والأمن الدوليين من عدمه، و ينبغي التأكيد على أن بعض القرارات التي صدرت بشأن الأزمة السورية تعكس توافقاً بين الأطراف الدولية، مما يعني في النهاية أنّ الأزمة السورية تمّ تدويلها بامتياز، وخرجت عن النطاق الإقليمي، وهو ما يتعيّن أن يؤخذ بعين الاعتبار عند توقّع المسارات المستقبلية لتلك الأزمة.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط
منى عبداللطيف
2. الطاقة النفطية والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل
عبدالعزیز الدوسري

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

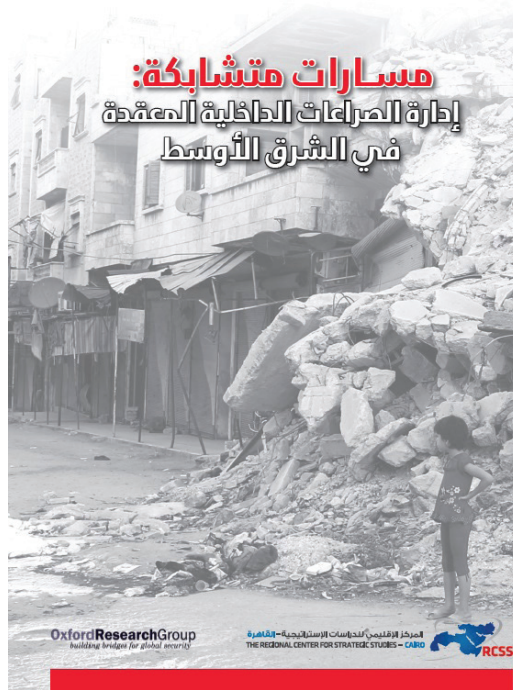
1. مؤتمر صناعة التطرف: تدابير المواجهة الفكرية، (مكتبة الإسكندرية، 3 - 5 يناير 2016م)
هيئة تحرير الدورية
2. ندوة الأزمة السورية: محرّكات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية، (الاثنين 28 ديسمبر 2015م)
هيئة تحرير الدورية

ثالثاً: الوثائق:

1. البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإعلان الرياض، (الرياض في 10 ديسمبر 2015م)
2. إعلان المنامة للاجتماع الوزاري الأول لمُنْتَدَى التعاون العربي الهندي، (المنامة في 24 يناير 2016م)
3. البيان الختامي للمؤتمر الثاني لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي: منظومة حقوق الإنسان .. والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية، (المنامة في 23 يناير 2016م)
4. كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، افتتاح الدورة، كلمة مملكة البحرين، وإعلان تونس لمكافحة الإرهاب، اجتماع الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، (تونس في 2 مارس 2016م)
5. البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي "الإسلام ومحاربة الإرهاب"، (مكة المكرمة في الفترة من 22-25 فبراير 2015م)

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية، فقد لوحظ مدى إنعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها تلك المراكز والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على انتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمة المرتبطة في غالبيتها بملف العدد، بالإضافة إلى التركيز على الاختيار الدقيق للوثائق ذات الصلة بتلك التطورات ومملكة البحرين بشكل خاص والتي تتكامل فيما بينها لتقديم معلومات مهمة تكون ذات فائدة لذوي الاختصاص.



مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط

الناشر: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مجموعة أوكسفورد للأبحاث

عرض: منى عبداللطيف¹

1 محلّل بوحدة الدعم المعلوماتي بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

صدر عن المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، بالتعاون مع مجموعة أوكسفورد للأبحاث كتاب بعنوان "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط" في ديسمبر 2015م. الكتاب عبارة عن مجموعة من الأوراق البحثية تمّ عرضها في حلقة نقاشية نظمها المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ومجموعة أوكسفورد للأبحاث، وتناولت الأوراق - التي اعتمدت معظمها على المنهج الاستقرائي- الأبعاد الجديدة للصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية، وكيفية إدارة هذه الصراعات في مرحلة ما بعد الثورات. كما تطرّقت الأوراق إلى تقييم جهود القوى الإقليمية، والدولية، والأممية، وتأثير الفواعل غير الرسمية، وآليات التعامل مع الصراعات الداخلية.

ناقشت الورقة البحثية الأولى "تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط" التي أعدها الدكتور محمد عزّ العرب، القضايا الرئيسية المتصلة بالصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط، والتي بلغ عددها 71 صراعاً، أغلبها تصنف كصراعات داخل الدولة. تشير الورقة إلى أنّ معادلة الصراع تغيّرت، وصارت الدول تواجه معضلات متزامنة كالحدود السائلة اللامركزية، والهياكل الموازية والسيادة المتعدّدة. وقد تمّ تحديد أمّاط الصراعات المسلحة داخل الدول العربية؛ استناداً إلى إطار عام بسيط يعتمد على اختيار الصراعات المسلحة الرئيسية، بحسب القضية الجوهرية. كما تصنف الورقة أطراف الصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط إلى خمسة تنظيمات، ثم تنتقل إلى تحولات الصراعات الداخلية المسلحة في دول الشرق الأوسط، والتي اتسمت بانشطار في الصراعات الفرعية داخل الصراع الرئيسي المسلّح، والتحول إلى النطاقات الإقليمية، والاتجاه نحو "تدويل" والصعود في أدوار الفواعل المسلحة، وانتشار الصراعات الهجينة، وتبلور اقتصادات غير رسمية للصراعات الداخلية المسلحة. ويختم الباحث ورقته بطرح آليات إنهاء الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط وهي: الحسم، والجمود، أي استمرار الصراع، كالحرب الأهلية السورية والليبية، وأخيراً التسوية، وهي إدراك أطراف الصراع عدم قدرتهم على حسم الصراع العسكري لصالح أي طرف.

أمّا الورقة الثانية فحملت عنوان "تحولات الصراع الداخلي المسلّح في سوريا" للدكتور محمد الزيات، وتعرّض المشهد السياسي والعسكري والأمني للصراع السوري والمواقف الإقليمية والدولية من هذا الصراع. حيث تصنف الورقة المعارضة إلى معارضة الخارج ومعارضة الداخل، وتذكر أسباب ضعف المعارضة وفشلها في بناء مؤسسات قوية، وما ترتب على ذلك. تعرض الورقة أيضاً للسياسات الاقتصادية التي تمارسها أطراف الصراع الرئيسية في سوريا والواقع الميداني العسكري. كما تبين المواقف الإقليمية والدولية من الصراع السوري، منها موقف إيران وحزب الله والموقف التركي، إضافة إلى روسيا التي ترى أنّ أيّ تسوية تتجاوز النظام السوري تعدّ هزيمة لها، بينما الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية تمكين المعارضة، والإعداد لمرحلة ما بعد الأسد. وفي ختام الورقة يرى الكاتب بأنّ هذه التحولات تشير إلى أنّ الانتصارات الأخيرة التي حققتها المعارضة قضت على فرص تعويم النظام السوري وتحويله إلى شريك دولي في محاربة تنظيم داعش، ولا يمكنه فرض تسوية وفقاً لشروطه؛ ممّا يجعله مرناً تجاه المبادرات المطروحة للحل السياسي.

بينما تعرض الورقة الثالثة "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن" للدكتور حمود القديمي تطور الصراع السياسي في اليمن منذ بدء ثورة الشباب في 2011م التي اتخذت منحىً آخر بعد انشقاق الجيش وتأييده للثورة. كما تشير إلى محاولة مجلس التعاون الخليجي في احتواء الثورة وتسلم عبدربه منصور السلطة، وهذا ما يسمّى بالفترة الانتقالية. ويعرض الكاتب الجهود الإقليمية والدولية لحل أزمة اليمن، كجهود مجلس التعاون الخليجي، بطرح المبادرة وتعيين ممثل خاص، حتى وصل الأمر إلى تدخّل مباشر من خلال "عاصفة الحزم"، بينما تقدّم إيران الدعم السياسي، والمالي، والعسكري للحوثي. وتصنّف الورقة أسباب فشل محاولة تسوية الصراع إلى أسباب داخلية، كفشل المبادرة الخليجية، وانتقام صالح، والغضب الشعبي، وأخرى خارجية مثل نظرة الولايات المتحدة والغرب للمكون السنيّ، بأنه وراء الجماعات الإرهابية. وتختتم الورقة بأربعة سيناريوهات للأزمة، وهي استكمال العملية السياسية، من خلال الحوار، وتسليم السلطة لهيئة متفق عليها، بخروج الرئيس هادي والرئيس السابق على عبدالله صالح من المشهد السياسي، وسيناريو استمرار عملية "عاصفة الحزم"، وسيناريو تدخل بري من الشمال والجنوب مع استمرار الحصار الجوي والبحري؛ ممّا يساهم في إضعاف الجماعة وهزيمتها، والسيناريو الأخير تدخّل بري من الجنوب فقط، بهدف إعادة السلطة إلى عدن.

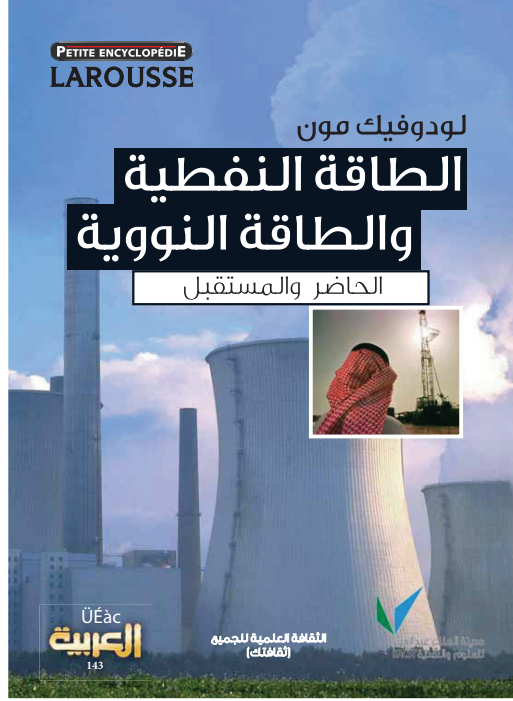
وتتطرّق الورقة الرابعة إلى "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، تناول فيها الدكتور خالد حنفي الصراع في ليبيا الذي يتسم بظاهرتين، وهي توزّع سيادة الدولة على الجغرافية الليبية، والثانية الاصطفافات العابرة لحدود الدولة. وقد تناول الصراع الليبي من خلال منهج "حساسية الصراع"؛ حيث إنّ الصراع ممتد رأسيّاً في البنى المجتمعية، ومتشابك من الناحية الجيوسياسية؛ لذلك كان التدخل الدولي أكبر. كما عزّجت الورقة على المراحل المفصلية في تطور الصراع الليبي والعوامل المحركة له، وقامت بتصنيف أطراف الصراع إلى صراع بين حكومة طبرق والمليشيات الجهادية، وصراع على العاصمة طرابلس في الغرب، وصراع على التجارة غير الشرعية في الجنوب. ويرى الكاتب إنه لإنجاح الحوار الوطني لا بدّ أن تتوافق القوى الإقليمية والدولية على الحد الأدنى من مصالحها، إضافة إلى ضرورة حسم القضايا التي تتعلق ببنية الدولة الليبية والنظام السياسي، والأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع الموارد وتعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ سيادة القانون، وبناء شراكة متوازنة ولا مركزية.

أمّا الورقة الخامسة فكانت بعنوان "أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط"، وهي صادرة عن وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وقد تناولت مهام المبعوثين الدوليين في الحدّ من الأزمات الإقليمية، وتناقش أسباب فشل جهودهم في معظم أزمات المنطقة. وكيفية مواجهتهم لاتهامات بالانحياز، إضافة إلى تصاعد حدّة التدخل الخارجي والتنافس الإقليمي. وتخلص الورقة إلى العوامل التي يمكنها مساعدة المبعوثين الدوليين في القيام بمهامهم، مثل الحل السياسي الذي اتبعته الولايات المتحدة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، حيث يرى الكاتب أنّ ظهور مؤشرات التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا بعد توقيع الاتفاق قد يتيح دعم بعض المبادرات

الجادة للوصول إلى تسوية لبعض الأزمات، كالأزمة السورية، وأيضاً السماح للمبعوثين الدوليين بالاطلاع على الأوضاع الديمغرافية، والسياسية، والأمنية، في الدول التي تواجه أزمات داخلية مستعصية.

كما أُلقت الورقة السادسة الضوء على "سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية"، وقد أعدتها نيتا يوانارجا. وحاولت الورقة الإجابة عن تساؤل لماذا يُعد الوصول لوقف إطلاق النار من الأمور الصعبة؟ وناقشت الورقة "من هو المستفيد من إنهاء النزاع" و"توقيت وقف إطلاق النار وتأثير استمراريته" و"العلاقة بين وقف إطلاق النار والتسوية السلمية". وترى الورقة بأنّ عمليات وقف إطلاق النار دائماً تعتبر نقطة البداية في عمليات السلام، وأنّ فشلها قد يعود بعملية السلام للوراء، وتصبح معه جهود الوساطة مستحيلة، كما أنّ هناك حاجة إلى مزيد من البحث الأكاديمي في أهمية وقف إطلاق النار وتسوية النزاعات.

وقد اعتمدت معظم الأوراق البحثية على استقراء الواقع السياسي، ودراسة الحقائق؛ بهدف الحصول على نتائج ووضوح تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها. ويعدّ هذا الكتاب قراءة مفصلة لواقع الشرق الأوسط بعد أحداث ثورات الربيع العربي، والتي أدّت إلى سقوط بعض الأنظمة الحاكمة، وتغيرات في موازين القوى، وانهيار التحالفات القديمة، وظهور تحالفات جديدة. كما أدّت أيضاً إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة، عابرة للحدود غدّتها الصراعات المختلفة. واتفقت جميع الأوراق البحثية على مدى صعوبة وتشابك الصراعات في المنطقة، وأنّ مكافحة الإرهاب بأشكاله المختلفة تعدّ أول الحلول لهذه الأزمات، يليها رغبة الأطراف الداخلية المتنازعة في إنجاح المصالحة الوطنية والحوار، وتوافق القوى الإقليمية والدولية على الحد الأدنى من مصالحها.



الطاقة النفطية والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل

الناشر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

تأليف: لودوفيك مون

عرض: عبدالعزيز الدوسري¹

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

أصدرت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية كتاباً مترجماً بعنوان "الطاقة النفطية والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل"، وهو من تأليف لودوفيك مون. صدر الكتاب لأول مرة عام 2011م، وتمت ترجمته لاحقاً في عام 2014م إلى اللغة العربية. أخذ الكتاب نمط العرض الموسوعي المختصر لقضايا الطاقة حول العالم. وتعددت فصوله بدءاً من تعريف مفاهيم الطاقة الأساسية وجغرافيا الطاقة حول العالم، مروراً بتحديات الطاقة الجيوسياسية، ووصولاً إلى آفاق الطاقة في المستقبل.

تعتبر قضايا الطاقة من الموضوعات المتشابكة والمعقدة، ولفهم قضايا الطاقة بشكل شمولي يحتاج المراقب إلى خلفية علمية في مجالات متعددة كالهندسة، والاقتصاد، والشؤون الدولية. يهدف هذا الكتاب إلى تبسيط قضايا الطاقة وطرحها بأسلوب سهل على غير المختصين فيه فهم أبعاد قضايا الطاقة حول العالم، بشكل علمي ومدعوم بالأرقام والتحليلات الموضوعية.

الكتاب من ناحية البيانات والأرقام يعتبر جيداً في رسم خارطة ذهنية حول التوزيع الجغرافي للطاقة ومستقبل استهلاك الطاقة حول العالم. على سبيل المثال، يسهل على قارئ الكتاب فهم حيثيات التحول من الغرب إلى الشرق في استهلاك الطاقة، وذلك عن طريق ربطها بالتباطؤ في معدلات نمو الاستهلاك الأوروبي وازدياد هذه المعدلات في الهند والصين. ويقدم الكتاب أيضاً خلفية تاريخية حول أحداث مهمة تتعلق بقطاعات الطاقة المتنوعة، كإزمات النفط وحوادث المفاعلات النووية وغيرها.

ونتيجة لذلك، نجد أن تحليلات الكتاب في تلك الفترة ترسم ملامح مغايرة جداً للواقع الذي نعيشه. فعلى سبيل المثال، بسبب عدم إدراك الكاتب شؤون آفاق صناعة النفط والغاز الصخري، تنبأ حول شراكة حتمية بين الولايات المتحدة وروسيا في مجال الغاز الطبيعي، وأن الولايات المتحدة ستكون ملزمة باستيراد الغاز من روسيا في المستقبل، بينما نحن اليوم نشهد طفرة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. بل بدأت الولايات المتحدة بتصدير بعض شحنات الغاز المسال؛ نظراً لوفrته في الأسواق المحلية الأمريكية.

واعتبر الكاتب أيضاً أن سعر برميل النفط سيظل مستقراً فوق 100 دولار بشكل دائم. وكان الاعتقاد السائد حين إصدار الكتاب أن ارتفاع أسعار النفط يعود إلى عدم اكتشاف احتياطات نفطية جديدة، وتواصل نمط نمو الاستهلاك. وهذا الاعتقاد قاد الكاتب إلى توقع ازدهار وسرعة تبني المصادر البديلة للطاقة، في ظل ارتفاع أسعار النفط على المدى البعيد. لكن الوضع الحالي ينبئ ببقاء الأسعار دون 60 دولاراً للخمس سنوات القادمة على الأقل؛ مما يعني تقليل فرص تطور ونمو الطاقة البديلة بالسرعة التي توقعها الكاتب.

وعند تناول الكتاب لسياسة أوبك السابقة يظهر عدم ملاءمة تحليلاته لدور المنظمة في الأسواق الدولية في الوقت الحالي. حيث وضعت تحليلات مبنية على السياسة القديمة التي أعلنت عنها منظمة أوبك، باستهداف نطاق لسعر النفط يتراوح بين 22 و 28 دولاراً للبرميل، وسقف إنتاج عند 26 مليون برميل

يوميًا. بينما سياسة المنظمة الآن تختلف كليًا من ناحية سقف الإنتاج والتركيز على الحصص السوقية؛ من أجل تجاوز فترة انخفاض الأسعار.

إنّ ديناميكية قطاع الطاقة تجعل من تغير التحليلات أمراً غير مستغرب. فقطاع حيوي واستراتيجي كقطاع الطاقة دائماً ما يشهد تطوراتٍ وأحداثاً مستجدة، تجعل من عملية التنبؤ بالآفاق المستقبلية مهمة صعبة للغاية. ولعلّ من الأفضل عدم أخذ مواقف جازمة عند تحليل قضايا الطاقة التي تتعلق بالمستقبل، والاكتفاء بطرح سيناريوهات وخطوط عريضة مستقبلية يتم مراجعتها كل 2-3 سنوات، كما تفعل بعض الهيئات الحكومية والدولية المختصة بشؤون الطاقة.

ومن النقاط المهمة التي أثارها الكتاب هي قضية أمن الطاقة واستراتيجية الدول حول تدارك المخاطر المتعلقة بإمدادات الطاقة. ففي ظل عدم نضج الطاقة المتجددة وتراجع معدلات بناء المفاعلات النووية، حتى قبل حادثة فوكوشيما، تبدو السياسة الوحيدة المتاحة حالياً هي تنويع مصادر إمدادات الطاقة. لكن هذه السياسة لا تعالج مخاطر إغلاق طرق الإمدادات كالمضائق البحرية أو حتى التغيرات المفاجئة في أسعار الطاقة. ويبدو أنّ على الدول المستوردة للطاقة الاستثمار وبذل جهود أكبر؛ لدعم مصادر محلية للطاقة البديلة (متجددة وغيرها)؛ من أجل تقليل التعرض لمخاطر أمن الطاقة.

أعتقد أنّ كتاب "الطاقة النفطية والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل" يعدّ من المراجع المهمة للراغبين بالاطلاع على مبادئ وأسس قطاع الطاقة حول العالم. حيث يتضمّن بعض الأرقام والبيانات المتعلقة بالطاقة، ومعلومات أساسية حول دور الطاقة في التنمية والعلاقات الدولية.

مؤتمر صناعة التطرف: تدابير المواجهة الفكرية

مكتبة الإسكندرية، 3-5 يناير 2016م

عرض: هيئة تحرير الدورية

نظمت مكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية مؤتمر "صناعة التطرف: تدابير المواجهة الفكرية" في الفترة من 3 - 5 يناير 2016م، بمشاركة أكثر من 250 مثقفاً ومفكراً وخبيراً من 18 دولة عربية في مجالات التطرف والإرهاب وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والإسلامية، حيث ناقشوا على مدار ثلاثة أيام سبل المواجهة الفكرية للتطرف والإرهاب، من خلال عدة محاور، منها بنية حركات التطرف، مقارنة العلوم الاجتماعية للتطرف، نقد خطابات التطرف، الإعلام والتعليم ومواجهة التطرف، الأمن القومي، الفضاء الرقمي والتطرف، والإرهاب الداخلي في أوروبا.

وقد أكد الدكتور أسامة نبيل المستشار الإعلامي لمشيخة الأزهر على جهود الأزهر الشريف في نشر وسطية الإسلام، وخدمة المسلمين وغير المسلمين من خلال نشر ثقافة الإسلام والتأكيد على قيم المواطنة والتعايش السلمي ورفض التمييز والعنف، وأن الأزهر يكرس كل قطاعاته لتطبيق هذه المبادرات على أرض الواقع، وتنظيم العلاقة بين الأفراد والشعوب، في إطار القيم الدينية والإنسانية. وقال إن الأزهر وإمامه قد اتخذوا موقفاً واضحاً لمكافحة كافة التيارات الفكرية المخالفة، ورفض وإدانة كل أشكال الإرهاب، كما أن الأزهر قد وضع ملامح خطته لمكافحة الإرهاب منذ أواخر عام 2014م في أول مؤتمر عالمي لمواجهة الإرهاب، وأكد في الختام أن الأزهر مستمر في دوره ومساعدته؛ لنشر قيم الإسلام السمحاء.

ولفت الدكتور إسماعيل سراج الدين؛ مدير مكتبة الإسكندرية، إلى أن المؤتمر قد أوصى في دورته السابقة بعقد هذا المؤتمر بصورة دورية؛ ليجمع المثقفين العرب، ويناقش ويبحث ويتابع ظاهرة التطرف التي تجتاح العالم العربي، وقد استجابت المكتبة لهذه التوصية، وأوفت بوعدها، وعقدت ثاني مؤتمراتها في هذا الخصوص. وأضاف إن المكتبة نظمت خلال العام المنصرم العديد من الأنشطة والفعاليات التي تسعى إلى توسيع الاهتمام بهذه الظاهرة المدمرة، وقد أكد سراج الدين أن التطرف بوصفه غلواً في الدين أو الفكر أو المذهب، ومجازرة الاعتدال في الأمر، رفضه المسلمون الأوائل، وعلمائنا منذ قرون يرون في القول المخالف للشرع والفعل المخالف للشرع تطرفاً؛ لأنه يعبر عن فهم للنصوص الشرعية بعيد جداً عن مقصود الشرع وروح الإسلام. وأكد سراج الدين أن الفكر لا يحارب إلا بالفكر، وأنه لا مجال لأحادية

الرأي والمذهب والفكر، فهي وقود التطرف والغلو، وهو ما يتعارض أيضاً مع النسيج الثقافي والاجتماعي في المجتمعات العربية التي تقوم على قاعدة التنوع والتعددية، لافتاً إلى أن الخطاب الديني المعاصر يجب أن يكون له صفات خاصة، من أهم عناصرها الابتعاد عن التهيب والانتقال إلى الترغيب والتبشير.

وفي كلمته، قال الدكتور أحمد العبادي؛ الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، إن التطرف أصبح صناعة لها هندستها، وروافدها، وأنسقتها، وثمارها البغيضة، ولفت إلى أن تحليل خطابات داعش يبين هذه الأفكار التي يعتنقونها؛ فهم يرون أن تدينهم يتميز بالصفاء عكس تدين الآخرين، وأنهم هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة. وشدد على أن المعركة الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في محاربة أفكار التطرف هي معركة "النص"، فيجب تنسيق الجهود لوضع النص في سياقاته الصحيحة؛ لمنع التأويل الذي لا يضع اعتباراً للمأل.

وفي كلمتها، قالت الدكتورة أم العز الفارسي؛ الأكاديمية والسياسية الليبية، إننا يجب أن نقوم بقراءة موضوعية للواقع، وما حدث في بلادنا، ففي الوقت الذي قمنا فيه بالثورات كانوا هم يؤسسون المعسكرات ويشهرون أسلحتهم في وجوهنا. وأكدت أن التيار المدني العربي لم يكن مزوداً باللازم لإدارة معركة يكون فيها بديلاً عن التطرف في أذهانهم. وأوضحت أن هؤلاء المتطرفين هم أبناء الوطن العربي، ولم يأتوا من الخارج، ومن هنا يجب أن نفهم أسباب ما آلت إليه الأمور. وطرحت عدداً من التساؤلات التي يجب الإجابة عليها لتكوين منهج عقلي واقعي للعمل عليه في المرحلة المقبلة؛ وهي: هل يكفينا قبضة عسكرية وأمنية للقضاء على التطرف أم هناك جدلية تقول بأهمية التعليم والثقافة والأدب والفنون؛ للخروج بعقل قادر أن يستوعب، لا يحتوي أفكار الآخرين؟ هل من الممكن أن يصبح للنخبة المدنية دور حقيقي في الشارع؟ هل نستطيع أن ننتج خطاباً جديداً لمواجهة هذه الأزمة بدلاً من الدخول في صراعات واستخدام القوة المفرطة والعنف الشديد؟

من جانبه، أكد السيد نبيل بن يعقوب الحمر؛ مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام، أن هذا المؤتمر يعد من أهم الفعاليات الفكرية التي تسعى لبلورة المواقف والاستراتيجيات؛ لمواجهة التحديات في مجال التطرف والإرهاب، لافتاً إلى أن عنوان المؤتمر يعكس حجم التحديات التي تواجه منطقة تموج بالصراعات والحروب وانتشار الفوضى والإرهاب. وأكد أن الإعلام منذ ظهوره قد قام بدور كبير، ليس فقط في إبراز الاتجاهات الدينية والسياسية والاقتصادية، بل في صنع هذه الاتجاهات. وأضاف أن الإعلام هو منبر تنويري يصل صوته لملايين البشر، ولذلك يجب أن يكون محوراً رئيسياً في مواجهة الفكرية للتطرف؛ لما له من تأثير. ولفت إلى أن المؤسسة الإعلامية لها دور كبير في رسم ملامح المجتمعات، وقدرة هائلة للوصول بشكل أسرع وأكثر جاذبية، وهناك من استغل هذا التأثير بشكل إيجابي، وهناك من استغله بشكل سلبي للتأثير على اتجاهات الأجيال الجديدة وتخريب المجتمع. وقال إن حركات التطرف، خاصة الديني، نبتت في مجتمعاتنا كالفطر في محاولات لفرض قواعد غريبة عن الأديان، فنحن نتواجه

مع حالة فكرية احتكارية للحقيقة تستخدم الإرهاب أداة لها. وشدد على أهمية العمل على تجفيف مصادر الإرهاب ماليًا بنفس المثابرة على تجفيف مصادره الثقافية والتربوية والفكرية.

وفي كلمتها، أكدت الدكتورة بدرة قعلول؛ مدير المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في تونس، على أننا لا يمكننا أن نتعافى من التطرف والإرهاب في عالمنا العربي إلا بالفكر، مشددة على أهمية فهم آليات عملية الاستقطاب التي تقوم بها المنظمات المتطرفة لجذب الشباب، وأن الشباب العربي يعاني من حالة من الإحباط وفقدان الأمل ورغبة في التغيير؛ ومن هنا يقع فريسة لتلك التنظيمات. ولفتت قعلول إلى أن الدراسات التي قام بها المركز توضح أن الشباب المنخرطين في داعش هم شباب مهمشون اجتماعيًا.

وفي جلسة تحت عنوان "الإرهاب الداخلي في أوروبا"، قال الدكتور سعيد شحاته، المتخصص في شئون الحركات الإسلامية، إن مصادر التطرف الديني في أوروبا - ومنها بريطانيا - بعض المساجد التي تنشر فكر وفتاوى التطرف، والمدارس الإسلامية والقنوات التلفزيونية التي تنشر الكراهية للدول الأوروبية، ووسائل التواصل الاجتماعي، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من العقبات التي تعرقل مساعي بريطانيا في مواجهة التطرف والإرهاب، ومنها الأئمة المتطرفون. ودعا الأزهر لدحض كل الأسس التي تقوم عليها الجماعات التكفيرية مثل داعش والقاعدة، وضرورة استخدام وسائل التواصل والاتصال بصورة أكثر فاعلية، وتسليط الضوء من خلال الإعلام على المبادرات الناجحة في مجال مواجهة الفكر المتطرف.

من جانبه، أشار الدكتور افتخار مالك، الأستاذ بجامعة باث بإنجلترا والباحث بالمعهد الملكي بالتاريخ، وعضو بكلية ويلسون بجامعة أكسفورد، إلى أن الإسلام يعتبر أحد الموضوعات الهامة التي يتناولها الإعلام البريطاني والأوروبي، حيث إنه كل 7 دقائق هناك موضوع يُنشر، أو يتحدث فيه عن الإسلام. وأكد "مالك" أن المسلمين ليسوا - كما يعتقد البعض - وافدين جددًا على أوروبا.

من جانبها، حملت الدكتورة فرانسيسكا بيانكانا، أستاذة التاريخ من إيطاليا، الإعلام الإيطالي والمثقفين مسؤولية دعم وصناعة التطرف ضد الإسلام، مشيرة إلى أن هناك العديد من المثقفين الذين يسهمون في تشكيل الرأي العام تمّ منعهم؛ مما أدى إلى شعور الآلاف من الأشخاص بالتهميش والتمييز ضدهم؛ بسبب تحميلهم مسؤولية العنف الذي يحدث، على الرغم من احترام هؤلاء للقيم والثقافة المدنية والإيطالية؛ وذلك بسبب الاعتقاد الخاطئ والسائد بوجود منطقة رمادية بين المسلمين في أوروبا وداعش.

وفي نفس السياق قال الدكتور حميد شهاب، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بغداد من العراق، في جلسة تحت عنوان "التعليم والتطرف": إن التخلف والجهل يؤديان إلى التعصب بمختلف أشكاله، سواء كان عرقيًا أو دينيًا أو طائفيًا، أو عصبياً، وأن التجارب أثبتت ودلت على أن التخلف والجهل والعصبية التي تتصف بها أي نخبة حاكمة هي أسوأ بكثير من الدكتاتورية، من حيث الانعكاسات أو المردودات السلبية على المجتمع. وشدد "شهاب" على أهمية أن تتضمن مناهجنا التعليمية الأفكار والقيم الإنسانية

إبراز هذه القيم من خلال القيم المشتركة لجميع الأديان السماوية والدينية، كما أن تتضمن هذه المناهج قبول بعضنا للبعض الآخر، بغض النظر عن الانتماء الديني أو الطائفي أو العرقي.

وأكد الدكتور كمال مغيث، الباحث بالمركز القومي للبحوث، أن الخطاب الديني بدأ يتسرب للمناهج، ووضع النصوص الدينية في المناهج، وبعض المدارس بدأت في رفض تحية العلم، وهيمنة الأفكار الإسلامية على التعليم، وأصبحت المدارس ذات طابع ديني، وهو ما سمح بخروج عدد من الشخصيات ذات الأفكار الإسلامية، تتلقفها الجماعات الإسلامية بالخارج، ليصبح هناك مواطنون ضد الحداثة، يرفضون الآخر، متمسكين بالأفكار الجهادية..

وبدورها أكدت الدكتورة سلوى الدغيلي، أستاذة القانون الدستوري بجامعة بني غازي من ليبيا، أن الحملات الأمنية ضرورية لمكافحة خطر الإرهاب المتزايد في مصر، مضيفاً أن التعليم والتنمية يمثلان أداتان لتنشئة جيل سليم وقادر على محاربة الأفكار المتطرفة السائدة في الدولة العربية الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وأن التطرف يأتي في الغالب نتاجاً للتعليم غير الصحيح، جنباً إلى جنب مع عدم وجود قنوات مناسبة للشباب لتفريغ طاقاتهم والمشاركة، بشكل إيجابي، في مجتمعاتهم، سواء من خلال الأنشطة السياسية أو الثقافية أو غيرها.

وعقدت جلسة نقاشية حول الإرهاب والأمن القومي، ترأسها الخبير الاستراتيجي اللواء محمد مجاهد الزيات، وتحدث فيها اللواء مختار بن ناصر اللواء المتقاعد والمتحدث السابق باسم الجيش التونسي، واللواء محمد إبراهيم مسؤول الملف الفلسطيني الإسرائيلي السابق بالمخابرات العامة المصرية، والدكتور أنور عشقي مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الدولية والقانونية بالملكة العربية السعودية. وارتكزت الجلسة حول تداعيات صعود الحركات الإرهابية في العالم العربي على الأمن القومي للدول العربية. وفي بداية الجلسة، أشار اللواء الزيات إلى أن العالم العربي يحفل بتطورات خطيرة على أمنه القومي؛ حيث أصبحت العديد من الدول الوطنية على شفير التقسيم، كما هو الحال في سوريا والعراق وليبيا، في إطار تصارع النظام الإقليمي. وأضاف أن الحركات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية يلعب دوراً حيوياً في عملية التقسيم هذه، موضحاً أن هذا التنظيم لا يختلف في جوهر أفكاره عن التنظيم الأم القاعدة، في غير درجة التوحش والإسراع إلى إعلان الخلافة، متنبئاً بأننا في الفترة القادمة سنتحدث عن العائدين من سوريا والعراق كعناصر خطيرة على أمن الدول، وهو ما يعززه فشل التحالف الدولي في القضاء على التنظيم، وهو ما يعني أن ظهوره سستمر في السنوات القادمة على الأرجح.

وركّز اللواء محمد إبراهيم في كلمته على الإرهاب في شبه جزيرة سيناء على الأمن القومي المصري، وأشار إلى أن تاريخ الحركات الإرهابية، في هذه المنطقة، لا يتعدى العقد، غير أنها شهدت عمليات مكثفة وخطيرة من حيث الكم والكيف، اشتملت على تفجيرات واعتداءات. وأوضح أن دراسة الإرهاب في سيناء يجب أن تتم في محددات تتمثل في أن المؤسسات المصرية لم تثبت نفسها بعد زوال الاحتلال

الإسرائيلي الذي دام 15 عامًا، وأنه لم يتم إدماج سيناء اقتصاديًا في المنظومة الاقتصادية للدولة المصرية، كما أن المنطقة شهدت منذ سنوات قليلة صعودًا في التوجهات المتطرفة بين الشباب، ولم تعمل الدولة ولا القبائل التقليدية على التصدي لها.

وتحدّث في جلسة "الإعلام ومواجهة التطرف" كل من الدكتور محمد إسحاق من موريتانيا، الأستاذ سمير عمر؛ مدير مكتب قناة سكاي نيوز عربية بالقاهرة، والكاتب الصحفي السعودي خالد بن حمد المالك. وأدارت الجلسة الكاتبة المغربية وفاء الصندي. وتحدّث الأستاذ خالد بن حمد المالك عن قيام بعض الكيانات بتغذية الإرهاب ورعايته، مبيّنًا أن الإعلام والتعليم والخطاب الديني كلها عوامل لها دور في العمليات الإرهابية، لكن بنسب متفاوتة، وتظل المسؤولية الكبرى واقعة على الدول الراعية للإرهاب. وتناول الدكتور محمد إسحاق تجربة موريتانيا في محاربة التطرف والإرهاب. وقال إنه في عام 2008م وضعت السلطة مواجهة الإرهاب ضمن أبرز أولوياتها، وفي نفس الوقت أدرك المسئولون أهمية تعزيز الحريات العامة، لا القضاء عليها، فتم تحرير المجال الصحفي، كما دعمت الدولة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات.

وتحدّث الأستاذ سمير عمر عن سبع حقائق في مجال الإعلام والتطرف. أولها أن تعريف الإرهاب يرتبط بالجهة التي تطلق هذا التعريف أو المصطلح. أما الحقيقة الثانية فهي أن الإرهابيين أنفسهم يدركون أهمية الإعلام، فكل المنظمات الإرهابية تؤمن بأهمية العمل الإعلامي في تصدير صورة ذهنية عن نفسها للمتلقي. وأضاف أن علاقة الجماعات الإرهابية بالإعلام تعتمد على فكرة تصدير المصطلحات الخاصة بهم، كما أن الجهد الإعلامي ليس مقصورًا على إمكانات الجهات الإرهابية، وإنما هناك قوى كبرى وأجهزة مخابرات ترعى هذه التنظيمات. وقال إن الحقيقة الخامسة هي أن هناك بعض وسائل الإعلام التي تعتبر نفسها نظريًا أداة تواجه الإرهاب، إلا أنها في بعض الأحيان تقدم خدمات جليلة لتلك التنظيمات. وأشار إلى وجود إخفاق كبير من جانب بعض وسائل الإعلام في مجابهة الإرهاب، كما أنه في بعض الأحيان تكون المصلحة بين الإعلام والإرهاب مشتركة. وأكّد على أهمية أن يكون هناك جهد جماعي لتقديم نموذج صحفي وإعلامي عربي، يواجه التطرف، ويجرّم الإرهاب، ولا يستضيف رموزه أو يروج لهم.

وفي نفس الإطار، عُقدت جلسة "نقد الخطاب الديني"، والتي أدارها الدكتور صباح ياسين؛ أستاذ الإعلام بجامعة البتراء بالعراق، وتحدّث فيها كلّ من الدكتور رفعت السعيد؛ رئيس المجلس الاستشاري لحزب التجمع، والشيخ أحمد تركي؛ مدير عام التدريب بوزارة الأوقاف، والدكتورة سميرة فيطاني؛ الباحثة بمركز الملك فيصل في السعودية، والدكتور عبد السلام الطويل؛ الأستاذ الزائر بجامعة الملك محمد الخامس في المغرب.

وأكد الدكتور رفعت السعيد في بداية حديثه على رفضه لاستخدام مصطلح "التطرف الديني" واستخدام مصطلح "التطرف المتأسلم" بدلاً منه؛ لأن التطرف هو الوصول بالشيء إلى منتهاه. فالتطرف الديني هو الوصول إلى مرحلة الإيمان الشديد، ولذا فإنه يجب استخدام مصطلح "التطرف المتأسلم". وشدد على أننا جميعاً مطالبون بإعادة صورة وجوهر الإسلام الحقيقية إلى ذهن العالم، وذلك لن يتم إلا عن طريق الحرية، ثم الحرية، ثم العدل. فالحق في التأويل هو الذي يكفل الحق والحرية للمفكر والمواطن، أن يؤول دون خوف من أن يتم تكفيره، وأنه إذا تم كبت الرأي، فلن يكون هناك تجديد في الفكر، وبالتالي في الخطاب الديني.

من جانبه، قال الشيخ أحمد تري في بداية حديثه: ليس كل تطرف في الدين يؤدي إلى الإرهاب، ولكنه مذموم أيضاً. وأشار إلى أن هناك جماعات هي التي أهلت الشباب للانضمام لتنظيم داعش، وذلك عن طريق فكرها وأيديولوجيتها وتربيتها وتعاليمها. كما أكد على أن ليس هناك في الإسلام جماعة، فالإسلام آخى بين الناس في الإنسانية، وأن إنشاء جماعة داخل المجتمع هو جريمة في الإسلام، وهذا هو بداية التطرف والإرهاب. وأضاف: إن هناك تطوراً في المداخل الفكرية لهذه الجماعات، تختلف عن مداخل الجماعات الإرهابية قديماً، وإنها أصبحت تعتمد على توظيف القرآن والسنة، عن طريق الاستدلال الانتقائي؛ من أجل تبرير الأعمال الإجرامية التي تقوم بها، كذلك تعمل على اجتذاب الشباب عن طريق مغازلتهم بأحلام إقامة دولة الخلافة، ولكن الشيخ أوضح أن الخلافة ما هي إلا نظام ظهر في مرحلة معينة؛ ليواكب ظروفها وأوضاعها.

وتحدث في الختام الدكتور عبد السلام الطويل الذي قال في مستهل كلمته إن ظاهرة التطرف وما يتصل بها من ظاهرة الإرهاب لا يمكن اشتقاقها مباشرة من النص الديني، بل في ظل محددات أخرى سياسية، وتاريخية، واقتصادية، وسيكولوجية، واجتماعية، وخارجية، ولكن هذا لا يمنع من أن الصراع الحالي هو صراع تأويل النص الديني. وأن المنظومة التعليمية في الدول العربية لا يمكنها مواجهة التطرف، بل على العكس فإنها تساعد على خلقه؛ بسبب المركزية الشديدة التي تركز نظام الطائفية، إلى جانب أنها منظومة تلقينية تلغي أعمال العقل.

أكد الدكتور محمد أبو حمور، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، على دور الفكر الحر والمستنير في دراسة أسباب ظواهر التطرف والإرهاب التي تشهدها أجزاء متعددة من العالم العربي، وقال إن عزل الفكر ولو جزئياً عن إمكانات أداء دوره المفترض في بلورة المشروع النهضوي العربي المستقبلي، سيحد من المناعة إزاء ما تحمله الأجندات الخاصة الداخلية والخارجية من مخاطر على مستقبل الأمة، وأن الدور الذي تلعبه جماعات التطرف والعنف والإرهاب بات مكشوفاً تماماً في خدمة أجندات استعلاء الإسلام، وضرب شرعيات الدول وتقسيمها، واستلاب الثروات المادية والبشرية لشعوب المنطقة، بوسائل لا تقرها الشرائع السماوية ولا الوضعية. وأضاف الدكتور أبو حمور إن هذه الأجندات استفادت من أوضاع

الضعف والفشل تنموياً لبعض الأنظمة، وما ترتب عليها من ازدياد غربة الشعوب، لتفجر مكامن التطرف والتعصب داخلها، فضلاً عن بعض الممارسات الغربية في سياسة الكيل بمكيالين، وأضاف إن جماعات التطرف والإرهاب استغلت معاناة الشباب العربي من مأزق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحيرة، وافتقاد أفق الوحدة، لتسوق أفكارها وتسرق أحلامه بمسميات ومفاهيم جذابة، وتقحم الدين في السياسة، وتشوه الدين الحنيف بممارساتها المرفوضة دينياً وأخلاقياً وحضارياً، ودون التفات إلى ميزة الإسلام الكبرى في مراعاة مصلحة الناس، وحكم العقل، والخبرة الإنسانية، وعمو المعرفة العلمية، وفي سياق تحليله لتأثيرات التطرف على الفكر، أوضح الدكتور أبو حمور أن أحادية الرؤية ذات النهج الاستبدادي للتيارات المتصارعة على الساحة العربية أوجدت أحاديات مقابلة مضادة، تفاعلت بدورها لتنتج أشكالاً من الصراع الفكري الذي استغرق طاقات العقول في مجادلات عقيمة؛ مما شتت الجهود، وأثار الخلافات والتعصب، وأفقر الفكر، ودفع به أحياناً لأن يصبح مجرد سلوك عدواني، يرفض الحوار، وحق الاختلاف، وفكرة التسامح، بل ساعد ذلك على ظواهر احتكار الحقيقة، وإقامة أسوار عازلة، للفكر المستنير واجتهاداته.

وفي ختام المؤتمر، خلصت المناقشات إلى عدّة توصيات، من أهمها أن الفكر لا يحارب إلا بالفكر، وأن التاريخ يشهد أن الرأي هو الذي يتغير بالكلمة، والتأكيد على أهمية التسليح بالعلم في مواجهة التطرف والفكر الظلامي، وبهدف صناعة التقدم وتحقيق التنمية، إضافة إلى أهمية الفهم المعاصر للدين، وضرورة الرجوع إلى كتابات رواد الفكر الإسلامي الإصلاحية، واستعمال المنهج المتجدد من خلال أدوات البحث المعاصر والانفتاح على الآخر، وأن مواجهة التطرف غير منفصلة عن تحديث المجتمع ككل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأهمية محاربة التهميش والاهتمام بجواب الحكم الرشيد، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، وأن مواجهة التطرف ليست قضية عابرة أو موسمية، لكنها حيّة وممتدة.

الأزمة السورية: محرّكات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الاثنين 28 ديسمبر 2015م

عرض: هيئة تحرير الدورية

نظّم مركز "دراسات" ندوة بعنوان "الأزمة السورية: محرّكات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"، تناولت أهم التطورات في الأزمة السورية وانعكاسات ذلك على الوضع الإقليمي والعالمي، والتي عقدت يوم الاثنين الموافق 28 ديسمبر 2015م، تحدّث فيها كلّ من الدكتور خالد الرويحي، الدكتور أشرف كشك، الدكتور عمر العبيدي، الدكتور محمد الهاجري، الباحث محمود عبدالغفار، الباحثة مروة العبيدي، الباحث عبدالعزيز الدوسري، و الباحث محمد بوحسن.

وقد بدأت الندوة بكلمة افتتاحية لسعادة رئيس مجلس أمناء المركز السيد خالد بن إبراهيم الفضاله، قال فيها، على الرّغم من أنّ الأزمة السورية ليست وليدة اليوم، فهي أوشكت على إكمال عامها الخامس، ولكنها نموذج واضح لكيفية تحوّل الأزمات من نطاقها المحلي، إلى المستويين الإقليمي والعالمي. ولا شكّ بأنّ المرحلة التي تطوّرت إليها الأزمة السورية تؤكّد أنّ حلّها لم يعد مرتهاً بأطرافها على المستوى المحلي؛ إذ اختلطت فيها الأوراق بشكل كبير، وتداخلت مصالح الأطراف المشاركين فيها؛ الأمر الذي أسفر عن تشكيل تحالفات وصراعات عالمية.

وأضاف الفضاله، إنّ الأزمة السورية ليست أزمة عابرة أو وقتية، ومن المهمّ التعامل بحكمة في كيفية إنهاؤها؛ لأنّها سوف تترك آثاراً بعيدة المدى، ليس فقط على سوريا كدولة، وإنّما على منظومة الأمن الإقليمي برمتها، التي تتفاعل معها دول مجلس التعاون تأثراً وتأثيراً. ولا أبالغ في القول إذا قلت إنّ ما ستؤول إليه تلك الأزمة سيكون محدّداً، بشكل كبير، لموازين القوى الدوليّة، في ظلّ دخول روسيا على خطّ التفاعل في هذه الأزمة، ومن ثمّ فإنّ إعلان المملكة العربية السعودية عن تأسيس تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب يُعدّ خطوة بالغة الأهمية، مضموناً وتوقيتاً، في ظلّ الحالة الضبابية التي تميّز الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الجماعات الإرهابية التي لم تعد ترتبط ببقعة جغرافية محدّدة، بل أصبحت عابرة للحدود؛ الأمر الذي يستلزم حتمية صياغة استراتيجيات شاملة ومحدّدة؛ للتصدي لها من منظور إقليمي.

من ناحية ثانية، ظهرت مع الأزمة السورية تحالفات، وخلقت صراعات في الوقت ذاته. وتشهد التحالفات تغييراً سريعاً مع التعقيد الذي يصاحب هذه الأزمة. وفي واقع الأمر، فإنه لا يمكن الفصل التام بين هذه التحالفات والمحاور؛ حيث إنّ مصالح أطرافها تتداخل أحياناً، إلا أنّ الأمر المهمّ هنا هو أنّ الأزمة السورية قد عكست خريطة واسعة من التحالفات والمصالح التي تحكم سلوك الأعضاء الفاعلين فيها. قسّمت الندوة إلى ثلاثة محاور أساسية، احتوى كلّ محورٍ على عدّة موضوعات تتعلق به، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: اللاعبون في الساحة المحلية ومصالحهم ومصادر قوّتهم

المشاهد الخمسة:

دخلت الأزمة السورية عامها الخامس، والوضع فيها يزداد تعقيداً، فبعد أن كان الصراع أهلياً في بداية الأزمة، تفاقم المشهد، وأصبحت سوريا أحد أهمّ المصادر التي ساهمت في تقوية نفوذ الجماعات الإرهابية، خصوصاً داعش بعد أن حصلت على ملاذ جديد لها. ثم تطورت الأزمة بدخول دول إقليمية في أتون المشهد، مثل إيران، وجماعات عابرة للدول مثل حزب الله الإرهابي؛ الأمر الذي ساهم في طأفنة الصراع بشكل غير مسبوق. وفي عام 2015م، أصبح الصراع دولياً بدخول القوات الروسية إلى ميادين المعارك، وتصميم قوات التحالف الدولي على المشاركة في هذا الصراع تحت مسمّى محاربة الإرهاب.

وبسبب هذه المتغيرات، أصبح الوضع السوري أكثر الأزمات العالمية تعقيداً، ولا سيما مع تدفق ملايين السوريين كلاجئين في دول الجوار السوري، ولفهم تعقيدات المشهد السوري يجب تناول النتائج على الأرض السورية، فهناك حالياً على الأقل خمسة مشاهد كبرى، من شأنها أن تكون محركات وتيارات مؤثرة؛ لتشكيل مستقبل سوريا.

المشهد الأول وهو ما يتعلق بالمقاتلين في سوريا، حيث يقدر عدد المقاتلين السوريين في الفصائل السورية بأكثر من 100 ألف مقاتل ضد النظام السوري، ويقدر عدد الجماعات المسلحة المعارضة في سوريا بأكثر من 1000 جماعة. وهناك أيضاً المقاتلون الأجانب، وهم على فئتين، الفئة الأولى تقاتل بجانب النظام السوري، وتتألف بحسب تقديرات الخبراء الأمنيين بنحو 110 آلاف مقاتل. أمّا الفئة الثانية من المقاتلين الأجانب فتشير التقديرات إلى وجود نحو 27 إلى 30 ألف مقاتل أجنبي. **المشهد الثاني** هو ما يتعلق بأعداد الضحايا الذين سقطوا جراء الأزمة السورية، والذين تقدر أعدادهم بربع مليون، بالإضافة إلى 700 ألف جريح. **أمّا المشهد الثالث** فهو ما يتعلق باللاجئين والنازحين، حيث يقدر عدد النازحين داخل سوريا بنحو 7 ملايين، وعدد اللاجئين المسجلين خارج سوريا بنحو 4.2 مليون لاجئ، كما يقدر عدد طالبي اللجوء بنحو 11 مليون شخص. **المشهد الرابع** هو تواجد قوات الدول العظمى، وبخاصة روسيا

وأمریکا في الأراضي السورية. أمّا المشهد الخامس والأخير فهو ما تم في المؤتمر الموسع الذي ضم الفصائل المسلّحة في سوريا، والذي عقد بالرياض، حيث اتفقت الفصائل على سبعة مبادئ أساسية، منها وحدة الأراضي السورية، وتشكيل هيئة عليا؛ للتفاوض مع النظام.

مصادر تمويل داعش لعملياتها في سوريا

كانت سوريا قبل نشوء الأزمة تقوم بإنتاج ما يقارب نصف مليون برميل نفط يومياً، وفي العام 2012م خسر النظام السوري السيطرة على معظم آبار النفط المتواجدة في المناطق الشرقية، وسيطر الجيش الحر وبعض الجماعات المحلية المعارضة للنظام في سوريا على تلك الآبار. وبعد فترة وجيزة من العام 2014م، استطاعت داعش الاستفادة من مقدّرات الاقتصاد النفطي السوري؛ لتنمية قدراتها القتالية، وقامت داعش بإعادة تموضعها، وكان هدفها هو الوصول لهذه المنشآت النفطية.

وفيما يتعلق بالإنتاج النفطي فإنّ الحقول الموجودة في تلك المنطقة كثيرة، وأهمّها حقلان هما: حقل العمر، ويبلغ إنتاجه ما بين 6 آلاف إلى 10 آلاف برميل يومياً، والآخر هو حقل التنك ويبلغ إنتاجه ما بين 11 ألف إلى 12 ألف برميل يومياً، وهنالك أيضاً حقول كثيرة تتواجد في المناطق الشرقية. ويمكن القول إنّ داعش قد استلمت نظاماً نفطياً موجوداً قبل أن تصل إليه، واستطاعت الاستفادة من هذا النفط مادياً، ويعتقد بحسب التقديرات أنّ إنتاج داعش من النفط يبلغ ما بين 30 ألف إلى 50 ألف برميل يومياً، وبما يعادل مليوناً إلى مليوني دولار من إنتاج النفط الخام.

المحور الثاني: الأطراف الإقليمية والدولية

الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية وتأثيرها على الأمن الإقليمي

تعدّ الأزمة السورية نموذجاً لأزمة محلية استقطبت أطرافاً إقليمية، ثمّ استدعت تدخلاً دولياً؛ الأمر الذي يعني أنها دخلت دائرة التدويل، والدليل على ذلك أنّ كافة الحقائق على الأرض وجهود حل الأزمة من خلال قرارات أممية، تعكس مصالح الأطراف الدولية في المقام الأول، بل إنّ تلك الجهود بها تفاهات وتنازلات متبادلة بين تلك القوى الدولية. وفي تحليل لمواقف الأطراف الدولية يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قررت إدارة الأزمات بدلاً من حلها، ومن بينها الأزمة السورية، كما أن التدخل الأمريكي في الأزمات يظل مرتعناً بعدة اعتبارات، منها ما مدى تهديد تلك الأزمات للمصالح الأمريكية؟ وما هو الواقع الإقليمي المتوقع بعد ذلك التدخل؟

وبالنسبة لحلف الناتو فإنّ الحلف يخوض صراعاً مع روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية، حيث تسعى روسيا لتعزيز وجودها العسكري في المناطق الاستراتيجية المتاخمة للحلف، ويرى صانعو القرار في الحلف

أنّ هناك قوسين من الأزمات: الأولى هي القوس الشرقية، وتضم باكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى، والقوس الجنوبية وتضم دول شمال إفريقيا والدول المطلة على البحر المتوسط. وتكمن الخطورة بالنسبة للحلف في إمكانية قيام تحالف بين القوسين، وهو ما أوجدته الأزمة السورية الراهنة.

وحول المواقف الإقليمية يبرز الدور التركي في تلك الأزمة؛ حيث إنّ لتركيا حساباتها باعتبارها دولة إقليمية مهمة، كما أنها تتمتع بعضوية حلف الناتو، إلا أن سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها تركيا منذ سنوات قد انتهت مع اندلاع الأزمة السورية، والتي أوجدت لتركيا مناطق تماس ساخنة سواء في سوريا أو العراق، أو الصراع مع إيران وروسيا، التي دخلت على خط التفاعل في الأزمة السورية، إلا أنّ تركيا لها حساباتها بشأن الأزمة السورية، ومنها أنها تضع في اعتبارها كافة الاحتمالات، ومنها احتمال تقسيم سوريا، كذلك تغير موازين القوى الإقليمية وولوج أطراف دولية في الصراعات الإقليمية.

دور إيران وحزب الله الإرهابي في سوريا

تعتبر إيران سوريا المحافظة الخامسة والثلاثين، وأنّ سوريا جزءٌ من نفوذ طهران، وتعتبر إيران سوريا بوابتها إلى العالم العربي. و تمثل سوريا نفوذ إيران على ثلاثة مستويات، أولاً على المستوى اللوجستي، حيث تعتبر سوريا طريقاً برياً مضموناً؛ لأجل نقل الأسلحة والمعدات إلى جنوب لبنان؛ لإيصالها إلى حزب الله الإرهابي. ثانياً ترغب إيران في موازنة المعارضة المعتدلة التي تدعمها بعض الدول الخليجية وتركيا؛ ولزيادة النفوذ الإيراني الإقليمي. وثالثاً فتتمحور حاجة إيران لاستمرار نظام الرئيس الأسد حول سببين، الأول رغبة حكومة الأسد في ضمان النفوذ الإيراني في سوريا، والثاني عدم وجود رجل مثل بشار الأسد - كبديل سياسي - يحفظ النفوذ الإيراني.

أما فيما يتعلق بمؤثرات دعم إيران لنظام الأسد وكلفة هذا الدعم، من خلال:

1. الدعم السياسي، يعمل حلفاء إيران في المجتمع الدولي على التصويت ضد قرارات تستهدف جرائم نظام الأسد في مجلس الأمن في الأمم المتحدة
2. الدعم الإعلامي، توفر إيران الإمكانيات الإعلامية؛ لتبرير نظام الأسد، وجمع أكبر حشد ممكن من الجمهور إقليمياً ودولياً.
3. الدعم الاقتصادي، تكبّدت إيران العديد من الخسائر المالية الهائلة؛ حيث كشفت مصادر دبلوماسية أن إيران تقوم بتمويل نظام الأسد بمبالغ نقدية، تصل إلى ما بين مليار وملياري دولار شهرياً، وتجمع دعماً مالياً سنوياً، يصل إلى 35 مليار دولار.
4. الدعم العسكري، وهناك ثلاثة دلائل ومؤثرات على هذا الدعم، الأول، أرسلت إيران وكلاءها

المتمثلين في الميليشيات الطائفية من عدّة دول إلى الميدان السوري؛ لأجل الدفاع عن نظام الأسد. والثاني، هو بعد توقيع الاتفاقية النووية وصل قائد فيلق القدس قاسم سليماني فوراً إلى موسكو، وبدأ الخطوات لنشر القوّات المسلّحة الروسية والحرس الثوري في سوريا. والثالث، فتعدّ هذه أوّل مشاركة تشارك فيها قوّات الحرس الثوري، بشكل مباشر، في صراع إقليمي، منذ الحرب الإيرانية - العراقية، بالإضافة لكون فيلق القدس، هو من يقوم بالتدخلات الخارجية لمصلحة إيران.

العلاقات السورية الروسية

تعاملت واشنطن مع موسكو بشأن الأزمة السورية كدولة عادية وليست كعضو في مجلس الأمن، وسوريا كانت الورقة التي تحرص روسيا من خلالها بالعودة إلى نادي الكبار في السياسة الدولية؛ حيث إنّ سوريا فرصة ذهبية للعودة إلى عصر التحالفات التي يمكن أن تديم حالة الفوضى، ولا تستطيع خلق أي حالة من الاستقرار.

وحول أهمّ الأسباب المباشرة وغير المباشرة الكامنة وراء التدخل الروسي هي خشية روسيا لخسارة نفوذها في الشرق الأوسط بعد النجاحات العسكرية الميدانية للمعارضة، ممّا يفتح الطريق أمام المعارضة لبدء معركة الساحل، والتي توجد بها المنشآت الحيوية الروسية، علماً أنّها آخر النقاط في المياه الدافئة، بعد أن خسر الاتحاد السوفييتي نفوذه في الشرق الأوسط. ومن جانب آخر فقد وجدت روسيا في الأزمة السورية الجسر الذي تعبّر منه؛ لإعادته تواجدتها على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة أنّ روسيا منهكة اقتصادياً من بعد أزمات أوكرانيا والقرم وانخفاض أسعار النفط، وهي تحاول اليوم أن تكون لها أهمية، وأن يكون لها حضورها الفاعل القوي على الملعب الدولي، ومنافسة اللاعب الأوحّد والمتمثّل في الإدارة الأمريكية.

المحور الثالث: تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي

مستقبل الصراع في سوريا

لا يبدو أنّ الصراع في سوريا قريب الحسم، بل سوف يأخذ الصراع وقتاً طويلاً، سيمتد حتى العام 2018م؛ وذلك لحرص عدد من القوى الإقليمية على إضعاف الحكم المركزي في دمشق، والاستمرار في دعم الميليشيات الطائفية والجماعات المتطرفة في البلاد. كما أنّ هنالك خططاً لإرسال 30 ألف جندي عربي إلى سوريا، حيث أكدت مصادر عسكرية أمريكية أنّ وزير الخارجية الأميركي جون كيري يقوم بمفاوضات مع مصر لإرسال 20 ألف جندي إلى سوريا، ومع الجزائر لإرسال 5000 جندي، ومع السودان لإرسال 5000 جندي، وعلى الصعيد نفسه قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إنّ المملكة ودولاً خليجية أخرى تبحث إرسال قوات خاصة إلى سوريا في إطار الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة تنظيم داعش. وأخيراً فيما يتعلق بالتقسيم، فقد درجت مراكز الفكر الغربية على مدى العقد المنصرم على تقديم رؤى

لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، ومنذ 2006م، حيث نشر مركز راند بتاريخ 17 ديسمبر 2015م دراسة بعنوان خطة سلام لسوريا، تقترح الدراسة تقسيم سوريا بحسب الواقع الآن على الأرض إلى أربعة أقسام، قسم للحكومة السورية، وقسم للمعارضة، وقسم للأكراد، وقسم لتنظيم الدولة، وهو الأمر الملفت حيث إن اقتراح منطقة تقع ضمن سيطرة داعش يحمل في طياته اعترافاً ضمناً لهذه الحركة، في السيطرة على جزء من الأراضي السورية.

أسعار النفط وتأثره بالأزمات الإقليمية

هناك أثرٌ ملحوظٌ للصراعات العنيفة في منطقة الشرق الأوسط، على أسعار النفط؛ وهنالك سببان لارتفاع الأسعار، هما وجود ضربات مباشرة على المنشآت النفطية، وأن التوتر العام يؤدي إلى حالة اللاتيقن حول المستقبل. لكن ظهرت علاقة جديدة بين أسعار النفط والصراعات العنيفة في الشرق الأوسط مفادها أنه لا ارتفاع مستدام، على الرغم من تطور الصراع في سوريا، وذلك بسبب أن أمريكا وشرق آسيا لهما مصادر نفط كبيرة ومرنة، لا تتأثر بالصراعات في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ظهور إنتاج في كل من الولايات المتحدة وروسيا وغرب أفريقيا، كما أن الفائض الحالي في الإنتاج قد أدى إلى خلق مخزونات قياسية الحجم في مختلف أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالانعكاسات لهذا التطور، فإن القوى الكبرى لا تخاف من التداعيات الاقتصادية المباشرة لاستمرار الصراع العنيف؛ وربما ستتحمس القوى الخارجية للتعامل مع الحرب السورية، كوسيلة لاستنزاف أطراف الصراع، دون انعكاسات سلبية على القوى الخارجية.

توظيف الفضاء الرقمي لتسويق الإرهاب .. داعش نموذجاً

أصبح لمواقع التواصل الاجتماعي دور مهم في نشر وفرض التأثير على المجتمعات، سواء العربية أو الغربية. ومنذ أن استولت داعش على ثانية أكبر المدن العراقية (الموصل) في يونيو 2014م، أصبحت هناك طفرة غير مسبوقة للدعاية حول الجهاد المتطرف. وقد اتخذت داعش هدفاً لتوسيع نفوذها في المنطقة، بتوثيق كافة جوانب وجودها بمجموعة على الكاميرات المتقدمة. كما وضعت داعش استراتيجية للدعاية حول التطرف والجهاد تحت تجربة الخلافة الافتراضية، كما أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي ساحة مفضلة لدعاية الجهاد؛ حيث رگزت داعش على موقع تويتر الذي أنشأت فيه حسابات رسمية. ومن المهم طرح تساؤل حول كيفية المواجهة، وبالإمكان طرح عدة مبادرات دولية في هذا الشأن، ففي بريطانيا مثلاً قامت وحدة مكافحة الإرهاب على الإنترنت بالطلب من السلطات المعنية إغلاق المواقع الإلكترونية التي تخرق قانون الإرهاب لعام 2006م، الذي يحظر التحريض على الإرهاب.

تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي

إنَّ الأزمة السورية تعدّ ترسيخاً للمزيد من التدخلات الدولية في الأمن الإقليمي، كما أنها تعكس ظاهرة تنامي الجماعات دون الدول التي باتت تتحدى سلطة الدولة الموحدة، كما أنه بغض النظر عما ستؤول إليه الأزمة فإنَّ كلاً من تركيا وإيران تظل أطرافاً رابحة، وضمن هذا المحور سوف تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، وخاصة في أعقاب رفع العقوبات الدولية عنها مطلع العام 2016م، وفي مواجهة ذلك المحور نجد المحور الخليجي العربي، فضلاً عن أنَّ إطالة أمد الصراع في سوريا من شأنه أن يحوّلها إلى مفهوم الدولة الفاشلة، والتي لا تقتصر تداعياتها على الداخل السوري، إلّا أنَّ الإعلان عن التحالف العسكري الإسلامي للتصدي للإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية يعدّ خطوة مهمّة للغاية من حيث تأسيس هوية للأمن الإقليمي، والتي بدأت مع التدخل الخليجي العربي في اليمن من خلال التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لهذا الغرض، إلّا أنَّ مدى نجاح هذا التحالف يبقى مرتبهاً بكيفية تكوينه من ناحية، وآليات عمله من ناحية ثانية، والمظلة القانونية التي سوف يعمل وفقها من ناحية ثالثة، وعلى الرغم من أهمية ذلك التحالف فإنَّ هناك ضرورة لأن تتحوّل دول مجلس التعاون نحو مفهوم القوة الموازنة؛ من أجل ضبط المعادلة الإقليمية.

وفي ختام الندوة، فإنَّ أبرز ما توصل إليه المتحاورون، ما يلي:

1. إنَّ الوضع الحقيقي في الساحة السورية وضع معقّد جدّاً، ومن غير المتوقع الوصول إلى منظومة مناسبة لحله خلال المستقبل القريب.
2. إنه من الممكن أن تقدّم الأزمة السورية فرصة كبيرة لروسيا لاعادة تواجدتها في الشرق الأوسط، إذا لم تحدث مفاجآت جديدة في المشهد السوري، من قبل القوى العظمى الأخرى.
3. أفرزت الأزمة السورية وضعاً عالمياً جديداً تجاه العرب والمسلمين بصورة عامة؛ بسبب إرهاب جماعات ما دون الدول من جهة، وأعداد اللاجئين السوريين المتوجّهين لأوروبا وغيرها من الدول الغربية من جهة أخرى.
4. إنَّ جماعات ما دون الدول لديها دعم غير معلن من قبل بعض الدول الإقليمية والدول العظمى؛ لتعزيز نفوذ تلك الدول في مناطق مختلفة.
5. إنَّ دول مجلس التعاون بحاجة ملحة لخلق قوة إقليمية فيما بينها، إمّا من خلال مشروع الاتحاد الخليجي أو من خلال تبني مشروع استراتيجي جديد، يمكن من خلاله تحقيق معادلة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، التي تمرّ بظروف، من شأنها أن تؤدي إلى استمرار وجود عوامل عدم الاستقرار، والتي ستؤثر بطبيعة الحال على أمن دول المجلس.

البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، عقد المجلس الأعلى دورته السادسة والثلاثين في مدينة الرياض، بتاريخ 27 - 28 صفر 1437هـ الموافق 9 - 10 ديسمبر 2015م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإمارات العربية المتحدة.
 - حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.
 - صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان.
 - حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر.
 - حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.
- وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1. هنأ المجلس الأعلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مقدراً ما ورد في كلمته الافتتاحية، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

2. عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، وحكومته الموقرة، خلال فترة رئاسته للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة.

3. رَحَّبَ المجلس الأعلى برؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، وشكر خادم الحرمين على ما ورد بها من مضامين سامية لتعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون ومكانته الدولية والإقليمية، واعتمد المجلس هذه الرؤية، وكلّف المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة بتنفيذ ما ورد بها، على أن يتمّ استكمال التنفيذ خلال عام 2016م.

4. أطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ووجّه بالاستمرار في مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ويقوم المجلس الوزاري ورئيس الهيئة المتخصصة باستكمال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، ورفع ما يتمّ التوصل إليه إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

5. أكّد المجلس الأعلى دعمه الكامل للإمارات العربية المتحدة لاستضافتها إكسبو 2020، متمنياً للإمارات العربية المتحدة وشعبها مزيداً من التقدم والازدهار.

6. كما أكّد المجلس الأعلى وقوفه مع دولة قطر لاستضافتها كأس العالم للعام 2022م، ودعم دول المجلس لدولة قطر في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى نجاح المونديال، متمنياً لدولة قطر وشعبها المزيد من التقدم والازدهار .

7. استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقّق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك، منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، وعبّر عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتعزيز المواطنة الخليجية بما يحقق لمواطني دول المجلس المزيد من الاندماج والتكامل بين دول مجلس التعاون، والتي تشكّل إنجازات مهمّة في مسيرة المجلس المباركة، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل. كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

وذلك على النحو التالي:

مسيرة العمل المشترك:

8. لنشر الوعي بما حقّقه مجلس التعاون من مكتسبات للمواطن الخليجي، كلّف المجلس الأعلى الأمانة العامة بالاستمرار في عقد لقاءات تعريفية، وحملات توعوية في دول المجلس لهذا الغرض بوسائل الإعلام المختلفة، مع التركيز على ما يقوم به المجلس لتحقيق رفاهية المواطن الخليجي والحفاظ على أمنه ومكتسباته.

الشؤون الاقتصادية والتنموية:

9. ناقش المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي والتنموي المشترك، وبهدف تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، وجّه المجلس الأعلى بأن تقوم الأمانة العامة بتشكيل لجنة من المختصين والمفكرين من أبناء دول المجلس لاقتراح مرنّيات للوصول إلى المواطنة الاقتصادية الكاملة، على أن يؤخذ في الحسبان متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة في دول المجلس، ورفع تنافسية القوى العاملة الوطنية.

10. بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وجّه المجلس الأعلى الأمانة العامة بالاستمرار في ترتيب اللقاءات التشاورية الدورية بين لجنة التعاون التجاري ورؤساء الغرف التجارية بدول المجلس، ورفع ما يتمّ التوصل إليه في هذه اللقاءات إلى المجلس الوزاري.

11. أطلع المجلس الأعلى على توصيات وتقارير المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة، واعتمد ما يلي:

أ. النظام (القانون) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون كقانون إلزامي.

ب. القواعد الموحدة للاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس والعمل بها بصفة استرشادية، لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس، بشكل كامل ومواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

ت. اللائحة التنفيذية الخاصة بمساواة مواطني دول المجلس في الاستفادة من الخدمات الصحية في المستوصفات والمستشفيات الحكومية التابعة لوزارات الصحة في كل دولة.

ث. دليل إجراءات المخزون الاستراتيجي للأدوية والأمصال والمستلزمات الطبية في الحالات والأزمات الطارئة وقائمة الإمدادات الطبية بدول المجلس.

كما اطلع المجلس الأعلى على التقارير المرفوعة بشأن سير العمل في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، والخطة الخليجية (المحدثة) للوقاية من الأمراض غير السارية (غير المعدية)، واستراتيجية المياه، والتعليم، والشباب، واطلع على تقرير حول مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، مؤكداً أهمية الالتزام باستكمال الأعمال المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي وفق قرارات المجلس السابقة.

العمل العسكري المشترك:

12. صادق أصحاب الجلالة والسمو على قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الرابعة عشرة بشأن مجالات العمل العسكري المشترك، وكان في مقدّماتها الخطوات الجارية لتفعيل القيادة العسكرية الموحدة، واعتماد الموازنة المخصصة لها ومتطلباتها من الموارد البشرية، وكذلك الاستفادة من العسكريين المتقاعدين من دول مجلس التعاون من ذوي المؤهلات العلمية المتخصصة وذوي الخبرة والكفاءة، للقيام بدور ومهام تقديم الخدمات الاستشارية للإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة.

13. عبّر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم وتقديرهم للإنجازات والخطوات التي تحققت لإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، ووجهوا بأهمية الانتهاء من كافة الإجراءات المطلوبة لتفعيلها، وتكثيف الجهود وتسريعها؛ لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات ودراسات مختلفة.

التنسيق والتعاون الأمني:

14. صادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية في اجتماعهم (34) الذي عقد في دولة قطر (نوفمبر 2015م)، وأعرب عن ارتياحه لما تحقّق من إنجازات في المجال الأمني، كما بارك تعديل وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة بين دول المجلس وقرّر اعتمادها.

15. بارك المجلس الأعلى توقيع اتفاقية إنشاء مقرّ الشرطة الخليجية في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

مكافحة الإرهاب:

16. أكّد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة في نبذ الإرهاب والتطرّف، بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأيّاً كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله، وأكّد التزامه بمحاربة الفكر المنحرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية، وتتغذّى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه، كما أكّد أنّ التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس، الداخلية والخارجية، مشدّداً على وقوفه ضدّ التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم.

17. شدّد المجلس الأعلى على ضرورة التعامل بكل حزم مع ظاهرة الإرهاب الخطيرة، والحركات الإرهابية ومن يدعمها، مشيداً بجهود الدول الأعضاء في هذا الخصوص على كافة المستويات الدولية والإقليمية، وأكّد على تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بنيويورك وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.

18. وجّه المجلس الأعلى الجهات المختصة في إطار مجلس التعاون بالقيام بعمل منظم بكل الوسائل الدبلوماسية والتوعوية والإعلامية لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وقيمة الداعية للوسطية، والنهج المعتدل لدول المجلس، وتوظيف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بشكل فعال لهذا الغرض، وعقد المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات مع القوى الفاعلة داخلياً وخارجياً، ومضاعفة الجهود لنبذ خطاب التحريض على العنف والإرهاب، والتصدي لدعوات التطرف والعنصرية والكراهية والفتنة الطائفية، وتجنيد الأتباع والمقاتلين للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

19. أدان المجلس الأعلى بشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مملكة البحرين وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وأشاد المجلس الأعلى بإحباط الأجهزة الأمنية لعمليات تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر مصدرها إيران إلى مملكة البحرين، وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معرباً عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة.

20. أكد المجلس الأعلى استمرار الدول الأعضاء في المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومساندة كل الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً، لمحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال، وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمرّ بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود والعمل على تجفيف منابعه، تعزيزاً لأمن المنطقة واستقرارها.

21. أدان المجلس الأعلى الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش الإرهابي في العاصمة الفرنسية باريس في 13 نوفمبر 2015م، والتي أوقعت العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء. وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها لجهود فرنسا وشعبها الصديق في كل ما تتخذه من إجراءات، كما أدان الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية وتونس، ومصر، ومالي، وبغداد وغيرها، وأكد مواصلة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، واجتثاث تنظيماته المعادية لكافة الشرائع السماوية والقيم الإنسانية. وفي هذا الشأن رحّب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم 2249 (20 نوفمبر 2015م) الذي صدر بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، ويدعو المجلس الأعلى ذوي الاختصاص إلى توضيح الصورة الناصعة للإسلام دين التسامح والسلام، ويدعو الشباب العربي والإسلامي إلى إعمال صوت العقل وعدم الانجرار وراء قوى الظلام والإرهاب.

الشؤون القانونية:

22. عبّر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري التاسع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية (الشورى، النواب، الوطني، الأمة) في دول مجلس التعاون، الذي عقد في مدينة الرياض في شهر نوفمبر الماضي، والجهود التي تبذلها هذه المجالس، ومرئياتها الهادفة إلى تعزيز العمل البرلماني الخليجي المشترك.

الحوارات الاستراتيجية والمفاوضات:

32. أبدى المجلس الأعلى ارتياحه للتقدّم المحرز في تنفيذ مخرجات قمة كامب ديفيد في مايو 5102م، ووجّه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجموعات العمل واللجان المشتركة التي تمّ تشكيلها في المجالات المختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعرب عن ارتياحه لما تمّ تحقيقه من تقدّم في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، ونتائج اجتماعات وزراء الخارجية مع نظرائهم في الدول والمجموعات الأخرى، وما تمّ تحقيقه من تعزيز لدور ومكانة مجلس التعاون في المجالين الدولي والإقليمي.

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

24. أطلع المجلس الأعلى على مرثيات الهيئة الاستشارية بشأن الموضوعات التي سبق تكليفها بدراستها وهي:

- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون.
 - نموّ مستوى الدخل لمواطني دول مجلس التعاون ورفاهيتهم.
 - مستقبل النفط والغاز كمصدر للثروة والطاقة في دول مجلس التعاون وأهمّية الحفاظ عليها كخيار استراتيجي أمني تنموي.
- وقرّر إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة للاستفادة منها، كما قرّر تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية :

- إعداد استراتيجية شاملة للتعاون البيئي بين دول المجلس.
- تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في المشروعات الزراعية والحيوانية.
- إنتاجية المواطن الخليجي، محدّداتها وسبل زيادتها.

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي:

25. عبّر المجلس الأعلى عن مواقفه الثابتة والراسخة حيال قضايا المنطقة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، مؤكّداً أنّ السلام الشامل والعاقل والدائم لا يتحقّق إلّا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

26. أدان المجلس استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، والإجراءات الإسرائيلية لتغيير هوية ومعالم القدس الشريف، واستمرار الاستيطان والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وأدان بشدة الانتهاكات التي تقتربها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في حقّ الشعب الفلسطيني والتصعيد الخطير في الهجمات الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل على المسجد الأقصى والقدس الشريف منذ بداية شهر أكتوبر 2015م، بهدف تقسيم المسجد المبارك زمنياً ومكانياً، وتهويد القدس الشريف وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، وكذلك الاعتداءات المتكرّرة من المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان.

27. ناشد المجلس الأعلى المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته، واتخاذ كل ما من شأنه حماية الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية، ودعا إلى تكثيف الجهود للضغط على إسرائيل من أجل حملها على إيقاف هذه الممارسات التي تخرق قرارات الشرعية الدولية والقيم الإنسانية.

28. شدّد المجلس الأعلى على أنّ المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكّل عقبة أساسية في طريق تحقيق سلام دائم وشامل.

29. رحّب المجلس الأعلى برفع علم دولة فلسطين على مقار الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 سبتمبر 2015م، كما رحّب بنتائج الاجتماع الوزاري الطارئ للجنة السلام العربية، الذي عقد في القاهرة في شهر أغسطس 2015م.

30. دعا المجلس الأعلى الدول المانحة للوفاء بالتعهدات المالية التي تمّ تقديمها في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزّة، مشدّداً على أهمية رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة:

31. جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الراضة لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الأعلى في هذا الخصوص على التالي:

- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوّي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.
- اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لمسااعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

32. أعرب المجلس الأعلى عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وطالب بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمركزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معرباً عن رفضه لتصرّيات بعض المسؤولين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة بثّ الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها. كما طالب المجلس الأعلى إيران بضرورة الكفّ الفوري عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

البرنامج النووي الإيراني:

33. أكد المجلس الأعلى على ضرورة الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة دول (5 + 1) في يوليو 2015م، بشأن برنامج إيران النووي. مشدداً على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقاً للاتفاق.

وأكد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 (يوليو 2015م) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى. كما عبّر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ بشأن إطلاق إيران لصاروخ بالستي متوسط المدى قادر على حمل سلاح نووي (10 أكتوبر 2015م) مشدداً على أنّ ذلك يعتبر انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929.

34. أكد المجلس الأعلى على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكداً على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة، وتوقيع إيران على كافة موثائق السلامة النووية.

الوضع العربي الراهن:

سوريا:

35. أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

36. أعرب المجلس الأعلى عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وتدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار نظام الأسد والمليشيات الداعمة له في عمليات القصف والقتل وما تحمله من تداعيات خطيرة بحق المدنيين في انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وما أسفرت عنه من تزايد مستمر في أعداد النازحين واللاجئين داخل سوريا وفي دول الجوار.

37. رحّب المجلس الأعلى بنتائج محادثات فيينا التي عقدت بتاريخ 14 نوفمبر 2015م حول إيجاد حلّ سلمي للأزمة السورية مستنداً على بيان جنيف (1)، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق ويضمن الحفاظ على مؤسسات الدولة.

38. أشاد المجلس الأعلى باستضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر المعارضة السورية خلال الفترة 8 - 10 ديسمبر 2015م في الرياض، دعماً منها لإيجاد حل سياسي يضمن وحدة الأراضي السورية، ووفقاً لمقررات جنيف 1.

39. رحّب المجلس الأعلى بنتائج المؤتمر الثالث لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي عُقد في دولة الكويت في مارس 2015م، داعياً الدول المانحة إلى سرعة استكمال الوفاء بتعهداتها، كما يتطلع المجلس إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا، والذي من المقرر أن تستضيفه بريطانيا في شهر فبراير 2016م.

40. أكد المجلس الأعلى التزامه باستمرار الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الذي تأثرت حياته بشكل عميق جرّاء الأزمة، وطالب بسرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2165 الصادر (14 يوليو 2014م) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى عموم سوريا بشكل فوري وبدون عراقيل.

41. دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته بدعم اللاجئين من سوريا، ونوّه بالجهود والمساعدات التي تقدّمها دول مجلس التعاون لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق جرّاء ما يتعرض له من تدمير وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، مؤكداً على أن الأشقاء السوريين يعاملون كمقيمين في دول المجلس، ويتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية والتعليم والعمل وفقاً لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس، كما نوّه بالدور الريادي وبالدعم المادي والعيني الذي قدّمته دول المجلس للأشقاء السوريين واللاجئين في الأردن ولبنان وغيرهما، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظمات الإغاثة الإنسانية والدولية، والمبادرات التي نظمتها لعقد مؤتمرات دولية للمانحين لحشد الموارد للعمل الإنساني في سوريا.

42. أعرب المجلس الأعلى عن قلقه البالغ إزاء تزايد الخطاب العدائي والعنصري وغير الإنساني ضد اللاجئين بصفة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة، مجدداً دعوته للدول والهيئات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للارتقاء عن أي خطاب عنصري والإسهام في رفع الوعي وتحمل المسؤولية في سبيل تقديم الحماية اللازمة للمهجرين واللاجئين الذين يلوذون بالفرار من نيران السلطات الجائرة والجماعات الإرهابية.

43. رحّب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم 2235 أغسطس 2015م، المتعلق بإنشاء آلية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية بما في ذلك غاز الكلور خلال النزاع في سوريا، معتبراً ذلك رسالة من المجتمع الدولي للتصدي لاستخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً، وطالب بتعاون جدّي من المجتمع الدولي في هذا الشأن لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

الشأن اليمني:

44. أشاد المجلس الأعلى بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح، وتحرير عدن وعدد من المدن والمحافظات اليمنية، مؤكداً استمرار الدعم والمساندة لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته الشرعية ومواصلة العمل لإعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع اليمن الشقيق.

45. أكد المجلس الأعلى على الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، كما أكد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).

46. أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الجمهورية اليمنية السيد/ إسماعيل ولد الشيخ أحمد لتنفيذ القرار 2216، مرحباً بالإعلان عن استئناف المشاورات في سويسرا بتاريخ 15 ديسمبر 2015م، وموافقة الحكومة اليمنية بالمشاركة فيها.

47. أشاد المجلس الأعلى بالجهود الإنسانية التي قدمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوهاً بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعياً المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

48. أعرب المجلس الأعلى عن إدانته الشديدة لانتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح الجسيمة بحق المدنيين، من أعمال قتل واختطاف واحتجاز، وتجنيد الأطفال، ومحاصرة المدنيين واستخدامهم دروعاً بشرية، واستهداف الأحياء المدنية بالقصف والتدمير، وتعذيب الأسرى، والاعتداء على الحريات السياسية والإعلامية، وانتهاكات بحق الممتلكات الخاصة والعامة والمؤسسات التعليمية والطبية، وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة المساعي الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، مما يعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

الشأن العراقي:

49. أعرب المجلس الأعلى عن أمله في أن يؤدي قرار الحكومة العراقية ومجلس النواب باتخاذ خطوات عملية لمعالجة الفساد، وتردي الأوضاع الخدمائية، إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطراف الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها عام 2014م، تحقيقاً للمطالب التي ينادي بها الشعب العراقي الشقيق.

50. أكد المجلس الأعلى مجدداً دعمه لقرار مجلس الأمن رقم 2107/2013، والذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشفة الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UN-AMI لمتابعة هذا الملف، داعياً لمواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

ليبيا:

51. أكد المجلس الأعلى على الحل السياسي للوضع في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، وحث جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

52. أكد المجلس الأعلى دعمه الكامل للحكومة الشرعية، وعبر عن شكره لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (السيد/ بيرناردينو ليون) لما قام به من دور في إدارة الحوار السياسي الليبي، متمنياً التوفيق لمبعوث الأمين العام الجديد (السيد/ مارتن كوبلر) في إيجاد حل سياسي يتوافق عليه الفرقاء الليبيون.

53. عبر المجلس الأعلى عن قلقه بشأن تصاعد العمليات المسلحة وأعمال العنف في ليبيا من قبل المجموعات المتطرفة المسلحة، وأكد على الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة الأراضي الليبية ووحدتها الوطنية.

54. قرّر المجلس الأعلى تجديد تعيين معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من الأول من أول أبريل 2017م، وذلك تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام، وإسهامه الفعّال في تعزيز مسيرة المجلس، متمنياً لمعالیه التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة.

55. عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب المملكة العربية السعودية العزيز، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والوفود المشاركة.

56. رحّب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في مملكة البحرين، بإذن الله في العام القادم 2016م.

صدر في الرياض / المملكة العربية السعودية

الخميس 28 صفر 1437هـ الموافق 10 ديسمبر 2015م

في الدورة (36) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

في الرياض، 10 ديسمبر 2015م

استعرض قادة دول مجلس التعاون في هذه الدورة مسيرة العمل المشترك، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمرّ بها المنطقة والعالم، وانعكاساتها المباشرة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مستلهمين الدور والمسؤولية التاريخية التي تضطلع بها دول المجلس، كجزء من أمتها العربية والإسلامية.

وبهدي من ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء، وانطلاقاً من أهداف وغايات النظام الأساسي لمجلس التعاون، التي تستوجب تقوية وتعزيز المواطنة الخليجية، ومن المصالح المشتركة لمواطني دول المجلس، وروابط القرى والتاريخ والمصير المشترك بينهم.

وإيماناً بأهمية هذه المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وترسيخاً لمفهوم التكامل بينها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي سنّه مؤسسو هذا الصرح الكبير منذ 35 عاماً، وتعزيزاً للدور المتنامي لمجلس التعاون في خدمة القضايا المحورية التي تهّم دول المجلس ومواطنيه.

فإنّ الحاجة قد أصبحت ملحة لمضاعفة الجهود لاستكمال الخطوات المهمة التي بدأها المجلس نحو التكامل والترابط والتواصل بين دوله ومواطنيه، وإعلاء مكانة المجلس وتعزيز دوره الدولي والإقليمي، والارتقاء بأداء أجهزة المجلس لتحقيق هذه الأهداف.

وتوضّح رؤية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تعزيز التكامل بين دول المجلس، التي وافق عليها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في هذه الدورة، أولويات العمل الخليجي المشترك خلال العام القادم.

فبعد مرور 13 عاماً من تأسيس الاتحاد الجمركي لدول المجلس في يناير 2003م، والذي كان خطوة مهمة في تاريخ المجلس، أصبح من الضروري إنهاء المرحلة الانتقالية خلال عام 2016م، ولذلك فقد تمّ الاتفاق على استكمال ما تبقى من متطلبات الاتحاد الجمركي التي نصّت عليها المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس. ويشمل ذلك إجراءات حازمة لتسهيل وتسريع وتبسيط إجراءات المنافذ الجمركية بين دول المجلس تمهيداً لإلغائها، واستكمال المعاملة المميّزة لمواطني دول مجلس التعاون وأسرههم في جميع المنافذ البينية دون استثناء.

وبعد مرور سبعة أعوام من تأسيس مشروع السوق الخليجية المشتركة، التي تقوم على مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين في جميع المجالات الاقتصادية، تمّ الاتفاق أن يتم خلال العام القادم استكمال خطوات تنفيذ السوق، وذلك بتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية دون تفریق أو تمييز، وفقاً للمادة (3) من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقرار المجلس الأعلى في الدورة (23) في ديسمبر 2002م.

ولضمان سلاسة التنفيذ ومراعاة حقوق المواطنين في هذه المشاريع التكاملية، تمّ الاتفاق على تشكيل الهيئة القضائية الذي أصبح مطلباً ملحاً، ونتطلع إلى تحقيق ذلك خلال العام القادم.

ولتعظيم استفادة المواطن وقطاع الأعمال مما توفره خطوات التكامل الاقتصادي من إمكانيات، فقد تمّ الاتفاق على سرعة استكمال منظومة التشريعات الاقتصادية التي تساعد على تقريب وتوحيد البيئة القانونية في دول المجلس، بما في ذلك إصدار النظام (القانون) التجاري الموحد، ونظام (قانون) المنافسة، ونظام (قانون) مكافحة الغش التجاري وغيرها، واستكمال دراسة تحويل الأنظمة (القوانين) الاسترشادية الحالية إلى أنظمة (قوانين) إلزامية، ورفعها للجنة القادمة (2016م) لاعتمادها.

وبهدف زيادة التنسيق والتكامل بين جهود دول المجلس في كافة المجالات، فستقوم الأمانة العامة بعمل مؤسسي أكبر في المجالات التالية:

1. في مجال حماية البيئة، لتبادل الخبرات بين دول المجلس ومع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، واقتراح السياسات والقرارات الخاصة بالمحافظة على البيئة البحرية لدول المجلس، ومعالجة التصحر، ونضوب المياه الجوفية، والتغير المناخي.
2. تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات المختصة في دول المجلس برصد ومراقبة انتشار الأوبئة في المنطقة.
3. بهدف تعزيز حماية المستهلك في دول المجلس، فإنّ الأمانة العامة ستتولى دوراً أكبر في هذا المجال، وتنسيق جهود جمعيات حماية المستهلك والجهات المختصة في دول المجلس.
4. بهدف تعزيز وتنسيق جهود دول المجلس في مجال حماية المعاقين، تتولى الأمانة العامة العمل على تحقيق التكامل في هذا المجال بين دول المجلس، واستكمال منظومة الإجراءات والتشريعات اللازمة لذلك.
5. في مجال العمل التطوعي، تقوم الأمانة العامة بوضع الآليات اللازمة لتنسيق الجهود اللازمة لتشجيع العمل التطوعي في دول المجلس.
6. تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع جامعات دول المجلس لإنشاء برامج أكاديمية تخصص لدراسة وتطوير التجربة التكاملية لدول المجلس.

وبهدف تعزيز قدرات وإمكانيات الأمانة العامة لمجلس التعاون على تنفيذ هذه المهام الموكلة إليها، فسيتم وضع كافة المؤسسات والمنظمات والمكاتب الخليجية تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون، وبإشراف المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة المسؤولة عن نشاط المؤسسة أو المنظمة أو المكتب الخليجي، مما سيساعد كذلك على ترشيد الإنفاق وتفاذي الازدواجية، وضمان اتساق عمل المنظمات الخليجية والتنسيق بينها، واندماجها في العمل الخليجي المشترك.

ومما سيزيد من سرعة وتيرة الإنجاز في إطار المجلس، تضمنت رؤية خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، إمكانية الاتفاق بين عدد من الدول الأعضاء على أي إجراءات تكاملية تراها، في إطار المجلس، على أن تتبعها بقية الدول متى ما كان الوقت مناسباً لها. كما تمّ الاتفاق على تسريع إجراءات إنفاذ قرارات المجلس الأعلى، وإجراءات التصديق على الأنظمة والقوانين والاتفاقيات التي يعتمد عليها المجلس، لضمان إنفاذها في مواعيدها التي يحددها المجلس، مما سيسرّع من استفادة المواطن من الخطوات التكاملية التي يتبناها المجلس الأعلى.

وتهدف رؤية خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، التي أقرها إخوانه قادة دول المجلس، كذلك إلى تسريع وتيرة التعاون وخطوات الترابط الأمني والعسكري المؤدية إلى استكمال منظومتي الأمن والدفاع بين دول المجلس، بما يشكل سداً منيعاً أمام التحديات الخارجية التي تواجه دول المجلس والمنطقة.

كما تهدف الرؤية السامية إلى تعزيز المكانة الدولية لمجلس التعاون ودوره في القضايا الإقليمية والدولية، وإنجاز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية التي تعود بالنفع على مواطني دول المجلس، وعلى المنطقة.

وقد أكدت دول المجلس في البيان الختامي الصادر عن هذه الدورة على مواقفها الثابتة حيال القضايا العربية والدولية، وعزمها على الاستمرار في مدّ يد العون لأشقائنا لاستعادة أمنهم واستقرارهم ومواجهة ما تتعرض له منطقتنا العربية من تحديات. فأكدت دعمها غير المحدود للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، ومساندتها للشعب الفلسطيني أمام الإجراءات القمعية التي تمارسها إسرائيل، ورفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشريف.

وفي اليمن الشقيق، تؤكد دول المجلس حرصها على تحقيق الأمن والاستقرار، تحت قيادة حكومته الشرعية، وتدعم الحل السياسي وفقاً للمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، ليتمكن اليمن العزيز من تجاوز أزمته ويستعيد مسيرته نحو البناء والتنمية، ولذلك دعت دول المجلس إلى الإعداد لمؤتمر دولي لإعادة إعمار اليمن، ووضع برنامج عملي لتأهيل الاقتصاد اليمني وتسهيل اندماجه مع الاقتصاد الخليجي، بعد وصول الأطراف اليمنية إلى الحل السياسي المنشود.

وأعلنت دول المجلس دعمها للحل السياسي في سوريا ولما يخرج به مؤتمر المعارضة السورية المنعقد في الرياض في 8-10 ديسمبر 2015م من نتائج، بما يضمن وحدة الأراضي السورية واستقلالها، وفقاً لمبادئ (جنيف 1)، كما رحبت بنتائج مؤتمر فيينا للأطراف المعنية.

وأكدت دول المجلس أنّ على دول العالم مسؤولية مشتركة في محاربة التطرف والإرهاب والقضاء عليه
أيّاً كان مصدره، وقد بذلت دول المجلس الكثير في سبيل ذلك، وستستمر في جهودها بالتعاون والتنسيق
مع الدول الشقيقة والصديقة بهذا الشأن، مؤكّدة أنّ الإرهاب لا دين له، وأنّ ديننا الحنيف يرفضه، فهو
دين الوسطية والاعتدال والتسامح.

إنّ رؤية خادم الحرمين الشريفين لتعزيز العمل الخليجي المشترك، والقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى
في هذه الدورة، توفر النهج الأمثل لتحقيق هذه الأهداف خلال العام القادم، وستقوم المملكة العربية
السعودية، بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون لوضعها موضع التنفيذ
خلال فترة رئاستها للمجلس.

إعلان المنامة للاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي

المنامة في 24 يناير 2016م

عُقد الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي في المنامة، مملكة البحرين، يوم 24 يناير 2016م، بمشاركة وزراء خارجية الدول العربية ووزيرة الشؤون الخارجية وشؤون ما وراء البحار بجمهورية الهند والأمين العام لجامعة الدول العربية.

استعرض الجانبان الروابط التاريخية والحضارية بين العالم العربي والهند، وأكدوا على مساهمة العلاقات التجارية والثقافية في تعزيز الروابط بين الجانبين، وأشادا بمثانة الأساس الذي يقوم عليه التعاون العربي-الهندي وإمكاناته الكبيرة ومداه الواسع، والدور الذي يمكن أن يقوم به المنتدى في الدفع بالعلاقات العربية - الهندية نحو آفاق أرحب، كما أكدوا على التزامهما بتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة، وأعربا عن التزامهما بالعمل معاً لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية من خلال تعزيز التشاور والتعاون والتنسيق الوثيق في مختلف المجالات.

ناقش الجانبان القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك القضية الفلسطينية والتطورات في المنطقة العربية، وفي منطقة جنوب آسيا، وكذلك مكافحة الإرهاب وإصلاح مجلس الأمن، ونزع السلاح النووي، وأكدوا على أهمية التعاون بينهما؛ من أجل تعزيز الثقة بين الدول الإقليمية، وحل الصراعات كي يتم تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وتوصلاً إلى التفاهات التالية:

القضايا الإقليمية:

1. التأكيد على أهمية تحقيق حل شامل ودائم للصراع العربي-الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم "242" لعام 1967م، وقرار "338" لعام 1973م وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مرجعية مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991م، ومبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002م، وتجسيد مبدأ حلّ الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام 1967م، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية، وذلك بضمان تحقيق الأمن والاستقرار والسلم لجميع دول المنطقة.

دعوة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام 1967م، وتفكيك جميع المستوطنات التي أقامتها عليها بما فيها المستوطنات القائمة بالقدس الشرقية المحتلة؛ باعتبارها غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ورفض بناء الجدار الفاصل داخل أراضي دولة فلسطين بناء على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2004م، كما تدعو إسرائيل إلى إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإلى إيقاف اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين وجرائمهم بحق المدنيين الفلسطينيين، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإيقاف كافة الإجراءات التي تمس الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والتي تسعى من خلالها إلى تغيير طابعها وهويتها الثقافية العربية، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي القائم للمسجد الأقصى المبارك، والتي تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك اتفاقيات جنيف الأربع، وتضمن الدور الهام الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة القدس الشريف، ورعايتها للأماكن المقدسة والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني- ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والتي أكدت على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف، وكذلك الإشادة بالدور الهام الذي يقوم به جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية بصفته رئيس لجنة القدس، والتأكيد على أهمية دور وكالة بيت المال في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

الترحيب بنتائج مؤتمر القاهرة حول إعادة إعمار قطاع غزة الذي عُقد في أكتوبر 2014م، ودعوة الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها، وتدعو إلى فك الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وفي هذا الصدد يُثمن الجانب العربي موقف الهند في دعم القضية الفلسطينية ودعمها المالي الذي تعهدت به خلال مؤتمر القاهرة عام 2014م، ودورها في مجال التنمية ودعم القدرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقدير دعمها المالي لموازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، حتى تتمكن من الاستمرار في واجباتها المنوطة بها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. الترحيب باستضافة الكويت لمؤتمر دولي في الربع الثالث من عام 2016م حول معاناة الأطفال الفلسطينيين في ظل انتهاكات إسرائيل القوة الفعلية القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل. ويقدر الجانب العربي زيارة الدولة الأولى من نوعها لرئيس جمهورية الهند إلى فلسطين وإقامته كأول رئيس دولة في رام الله، ولقاء رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في نيويورك، وزيارة وزيرة الشؤون الخارجية الهندية لفلسطين، كما يقدر مساهمة الهند في دعم الموازنة الفلسطينية ومساعدتها في عدة مشاريع لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

2. أعرب الجانبان عن القلق العميق إزاء الوضع في سوريا، وأكدوا على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وعلى أهمية التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة بما يحافظ على

حياة السوريين ويفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية على أساس بيان جنيف في 2012/6/30م، وبياني فيينا في أكتوبر ونوفمبر 2015م الصادرين عن مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسوريا، وقرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) الذي أقر مؤخراً. وأكدنا على دعمهما للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص، وأكدنا على أهمية تنسيق الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الشأن، وأكدنا على قرار مجلس الأمن رقم 2209 (2015) بشأن إدانة استخدام غاز الكلور السام في سوريا، والقرارين 2139 (2014) و2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا، ودعوة مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين.

وحت الجانبان المجتمع الدولي وكافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تقديم الدعم والمساعدة لدول الجوار العربية لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين، وهي: الأردن والعراق ولبنان ومصر، بالإضافة إلى السودان. وأشاد في هذا السياق بدور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، لاستضافة المؤتمر الدولي الأول والثاني والثالث للمانحين خلال الأعوام 2013م و2014م و2015م، وبمشاركة الكويت في الإعداد لعقد المؤتمر الرابع عام 2016.

3. التأكيد على الالتزام بالوحدة الوطنية للجمهورية اللبنانية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فوراً لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وبحراً وجواً. والتأكيد على أهمية دعم لبنان، وخاصة الجيش اللبناني في مواجهة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

4. أكد الجانبان على احترام استقلال وسيادة ووحدة جمهورية العراق وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ورفض المساس بهذه المبادئ والإدانة الشديدة للجرائم التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش الإرهابي ضد جميع الشعب العراقي، وطالبا المجتمع الدولي بتقديم جميع أنواع الدعم إلى الحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب وتطبيق القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن والالتزام بتنفيذها.

5. أكد الجانبان على الالتزام بوحدة وسيادة وسلامة الأراضي الليبية بما يتفق مع مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. والإعراب عن القلق البالغ لتمدد أعمال الجماعات الإرهابية في الدولة، ودعم الحوار السياسي القائم، والجهود التي يبذلها في هذا الصدد السيد مارتين كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. ورحبا باتفاق الصخيرات حول التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا والذي بادرت به أغلب القوى السياسية الليبية في يوليو 2015م، وقدرنا جهود المملكة المغربية لتسهيل هذا الاتفاق، ورحبا بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015م، وتبني مجلس الأمن لهذا الاتفاق بموجب قراره رقم 2259 (2015)، وإعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني

في 19 يناير 2016م. وطالب الجانبان جميع الليبيين بدعم التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي وقرار مجلس الأمن رقم 2259 ونوها بالجهود المبذولة من قبل دول الجوار لليبيا لتسهيل الحوار بين الأطراف الليبية.

6. أكد الجانبان على أهمية الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية. وأكد مجددا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار 2201 (2015)، والقرار 2216 (2015) الذي أكد بوجه خاص على دعم الحكومة الشرعية في اليمن ممثلة بفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وإدانة الإجراءات الانفرادية التي قام بها الحوثيون والتي من شأنها تقويض عملية الانتقال السياسي في اليمن. وطالبا جميع الأطراف اليمنية بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، وتيسير عمليات المساعدات الإنسانية، ورحبا في هذا الصدد بإنشاء "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية". وأكد على أهمية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ورحبا بنتائج مؤتمر الرياض الذي انعقد خلال الفترة 17-19/5/2015م، بناء على طلب من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، بمشاركة كافة الأطراف اليمنية، ودعم جهود الأمم المتحدة ودور مبعوثها الخاص إلى اليمن.

7. أعرب الجانبان عن دعم كافة الجهود السلمية، بما في ذلك جهود دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى مع إيران من خلال المفاوضات الثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي.

8. أكد الجانبان على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

9. إدانة الاعتداءات على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها العامة في مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي أسفرت عن اقتحام المباني الدبلوماسية والقنصلية وإلحاق ضرر بالغ بهما، وتحميل السلطات الإيرانية المسؤولية الكاملة عن عدم حماية المباني الدبلوماسية كما هو منصوص على ذلك في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963.

10. رحب الجانبان بمؤتمر الحوار الوطني الذي انطلق في السودان وناشدا الحركات المسلحة لوقف الاقتتال والانخراط في هذا الحوار الوطني استجابة لمبادرة السيد الرئيس عمر حسن احمد البشير.

وناشدا الأطراف الدولية المعنية على الوفاء بتعهداتها إزاء إعفاء ديون السودان الخارجية لمرحلة ما بعد انفصال دولة جنوب السودان وذلك دعماً للتنمية الاقتصادية في السودان وسعيًا لاستدامة السلام. وحث المجتمع الدولي على إدراج السودان ضمن مبادرة الدول الأفقر المثقلة بالديون (HIPC's) واستئناف المساعدات الإنمائية على نفس المستوى المعمول به في الدول الأخرى الخارجة من الصراعات. والدعوة لرفع العقوبات الأحادية الجائرة المفروضة على السودان والتي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل انتهاكا لحقوق شعب السودان في التنمية.

11. أعرب الجانبان عن دعمهما لوحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، ورحبا بالنجاح الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية والذي من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار، ودعما جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات الدولة، وأعربا كذلك عن الدعم الكامل للجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية قبالة الساحل الصومالي وإطلاق سراح البحارة الذين لا يزالون تحت الأسر من خلال تعاون فعال مع الحكومة الصومالية. ودعم الجانبان جهود الاتحاد الأفريقي لمساعدة الأمن والسلام في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM، وكذلك الجيش الوطني الصومالي. ودعما توجه دولة الكويت نحو إقامة مؤتمر دولي للمانحين بشأن التعليم في الصومال خلال عام 2016م.

12. أكد الجانبان على احترام الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها.

13. هنأ الجانبان الجمهورية التونسية بمناسبة حصول الرباعي الراعي للحوار الوطني على جائزة نوبل للسلام 2015م، وأشادا بروح التوافق والحوار التي سادت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

14. أشاد الجانبان بالدور الأساسي الإيجابي والفعال الذي قامت به الجزائر من خلال جولات الحوار التي استضافتها بين الأطراف المالية، والتي أتاحت الوصول إلى توقيع الأطراف في جمهورية مالي على اتفاق السلم والمصالحة في باماكو بتاريخ 2015/5/15م.

15. نوه الجانبان بالجهود التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الموريتانية لجهة استتباب السلام والأمن في جمهورية مالي ضمن الوساطة الدولية.

16. أشار الجانبان إلى أن السلام والاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا يتطلب مناخاً خالياً من الإرهاب والعنف.

17. أكد الجانبان على أهمية دعم إعادة البناء وتحقيق الاستقرار في أفغانستان، ودعم تحقيق مصالح حقيقية بقيادة أفغانية كي تصبح أفغانستان دولة قوية تنعم بالسلام والاستقرار.

18. عبر الجانبان عن إدانتهم واستنكارهما لاختطاف عدد من المواطنين القطريين في جنوب العراق باعتباره يمثل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية، كما عبرا عن تضامنهما التام مع حكومة دولة قطر ودعمهما

للإجراءات التي تتخذها لضمان إطلاق سراح مواطنيها. ويعبران عن أملهما في أن تسفر الاتصالات التي تجريها دولة قطر مع حكومة جمهورية العراق عن إحراز نتائج إيجابية نحو تأمين سلامتهم وإنهاء احتجازهم بشكل فوري.

19. أعرب الجانبان عن قلقهما حول اختطاف 39 عاملاً هندياً في الموصل في العراق في يونيو 2014م وثلاثة عمال هنود في سرت في ليبيا في يونيو 2015م. ويعرب الجانب العربي عن تضامنه الكامل مع الهند في كافة جهودها لإطلاق سراحهم من الاختطاف.

القضايا العالمية:

20. دعا الجانبان إلى إصلاح عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال توسيع كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة لتعكس الواقع المعاصر، واتفقا على أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن الدولي لا يمثل أغلبية شعوب العالم ولا يعدو أن يكون استمرارية لنظام عفى عليه الزمن.

21. أبرز الطرفان الدور الريادي الذي تقوم به كل من الدول العربية والهند في مجال حفظ السلام باعتبارهما من أكبر الدول المساهمة بقوات وشراكة في بعثات الأمم المتحدة، وطالبا بتوسيع مشاركة الدول المساهمة بقوات في صياغة القرارات الأممية في مجال حفظ السلام. كما أعرب الطرفان عن رغبتهما في توسيع التعاون المشترك في مجال حفظ السلام، بما في ذلك مجال التدريب.

22. يكتف الطرفان بالتنسيق الثنائي على جميع المستويات، ومع العضو العربي بمجلس الأمن بهدف تعزيز مصداقية مجلس الأمن والتناول المتوازن لجميع القضايا المطروحة على جدول أعماله.

23. أدان الجانبان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ورفضاً ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة بعينها، وأكدوا على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، ومعالجة أسبابه ووضع استراتيجيات للقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، وتجريم دفع الفدية، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ودعموا جهود لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (CTC) وتبني الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي (CCIT) في أقرب وقت ممكن. ورحبا في هذا الصدد بقراري مجلس الأمن رقم 2170 (2014) و2178 (2014). ودعموا أنشطة المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، بمبادرة من المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز. وأشادوا بعمل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في الجزائر، ورحبا بنتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف الذي استضافته الجزائر يومي 22-23 يوليو 2015م. ورحبا بالرئاسة المشتركة للمملكة المغربية ومملكة هولندا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ورحبا بالمبادرة التي أطلقها رئيس جمهورية مصر العربية في الشق رفيع المستوى للدورة الـ 70 للجمعية العامة

للأمم المتحدة بعنوان مبادرة الأمل والعمل لمواجهة التطرّف والإرهاب ” HAND ” ورحباً بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي استضافته مملكة البحرين في نوفمبر 2014م، ورحباً كذلك بنتائج ورشة العمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف التي استضافتها مملكة البحرين في نوفمبر 2015م. كما تمّ الترحيب بجهود المملكة العربية السعودية نحو العمل لتشكيل تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب.

24. يتطلع الجانب العربي إلى أن تقوم الهند بدور فاعل، بالتعاون مع الدول العربية، لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

25. أكّد الجانبان مجدّداً على الالتزام بنزع السلاح النووي بطريقه يمكن التحقق منها وغير تمييزية، وعلى الإزالة التامة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بطريقة لا رجعة فيها، واتفقا على تعزيز التعاون لتحقيق هذا الهدف الهام وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الشأن، أكّداً بشكل خاص على أهمية عقد مؤتمر 2012م المؤجل حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ ممّا يعزّز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. واتفقا على إمكانية تحقيق نزع السلاح النووي من خلال اتباع نهج عملي تدريجي يسانده التزام دولي وفي إطار اتفاق متعدّد الأطراف.

26. رحّب الجانبان بمنح جائزة منظمة التعايش بين الأديان والحضارات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهامات جلالته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمجتمعات، وبناء الثقة والتفاهم ونبذ الكراهية. ورحباً بنتائج مؤتمر حوار الحضارات والثقافات الذي استضافته مملكة البحرين في مايو 2014م.

27. رحب الجانبان بنتائج المنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجين ونظرائهم في الهند الذي انعقد بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر 2015م.

28. أكّد الجانبان على أهمية تنسيق مواقفهما إزاء مسألة مديونية الدول النامية.

ثانياً: التعاون الثنائي:

ناقش الجانبان سبل ووسائل تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدوا على ما يلي:

29. أعرب الجانبان عن الارتياح لما تحقق حتى الآن من منجزات في إطار البرنامج التنفيذي للمنتدى للعامين 2014 و2015، بما في ذلك عقد: الدورة الأولى لاجتماع كبار المسؤولين يوم 2014/11/7م في نيودلهي، والدورة الثانية لمهرجان الثقافة العربية الهندية خلال الفترة 2014/11/27-20م في الجزائر، والدورة الرابعة لمؤتمر الشراكة العربية الهندية يومي 2014/11/27-26م في نيودلهي، وندوة التعاون العربي الهندي في مجال الإعلام خلال الفترة 2014/8/24-20م في نيودلهي.

30. أكد الجانبان على أهمية تطوير علاقات التعاون الثنائي بشكل ملموس من خلال تعاون مستدام في قطاعات محدّدة على المدى المتوسط وطويل الأجل. وأكّدا على الالتزام بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنتدى للعامين 2016م و2017م، من أجل الدفع بعجلة التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك عقد: الدورة الخامسة لمؤتمر الشراكة العربية الهندية في مايو 2016م في سلطنة عمان، والدورة الثالثة لمهرجان الثقافة العربية الهندية عام 2016م في الهند، والدورة الثانية لندوة التعاون العربي الهندي في مجال الإعلام عام 2016م في إحدى الدول العربية، ومؤتمر رؤساء الجامعات العربية والهندية عام 2016م.

31. أدرك الجانبان الحاجة إلى زيادة التفاعل بينهما على المستوى الشعبي خاصة تبادل الوفود الشبابية من أجل تبادل الخبرات والأفكار حول ثقافة وتقاليد الطرف الآخر. كما تمّ الاتفاق على تشجيع تبادل الوفود النسائية بهدف تعزيز تمكين المرأة.

32. أكّد الجانبان على مواصلة المشاورات السياسية بينهما لتنسيق المواقف حيال القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، وذلك من أجل تبيان وجهات نظر الدول النامية بشكل أفضل، بما يتطلّبه ذلك من تكثيف المشاورات بين الإدارات والوزارات المعنية لدى الجانبين حول قضايا ومواضيع محدّدة.

33. عبّر الجانبان عن رغبتهم في تعزيز التعاون المستقبلي في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، وذلك في إطار آليات التعاون القائمة وتطويرها.

34. في إطار الأهمية الكبيرة التي يوليها الجانبان للتعاون الثنائي في مجال الطاقة، أعربا عن أملهما في التوصل إلى مذكرة تفاهم في مجال الطاقة لتعزيز التعاون بين الجانبين، مع التركيز بوجه خاص على قيمة الطاقة المتجدّدة.

35. أكّد الجانبان على رغبتهم في تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والزراعة والأمن الغذائي، والسياحة، والصحة، وإقامة الآليات اللازمة لتعزيز التعاون في هذه المجالات، بما يحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة للهند والدول العربية.

36. يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية، وخاصة في مجال القضاء على الفقر ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والأسر المنتجة وتنمية الأسرة والطفولة وتأهيل ذوي الإعاقة وخدمات كبار السن.

37. أكد الجانبان على الحاجة الى تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية، من خلال تكثيف المبادلات بين الجانبين على مستويات متعددة مثل: المستوى الأكاديمي والعلمي والثقافي والأدبي والفني والإعلامي وفي مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية، من أجل تعزيز التواصل والفهم المتبادل بين الشعبين العربي والهندي.

38. أعرب الجانبان عن الشكر والامتنان إلى مملكة البحرين لاستضافتها الاجتماع الوزاري العربي- الهندي الأول للمنتدى، وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظيت بها الوفود المشاركة، وعلى الإعداد الجيد وحسن التنظيم مما أفضى إلى نجاح أعمال الاجتماع، والترحيب بعقد الاجتماع الوزاري العربي - الهندي الثاني للمنتدى في الهند.

المصدر: وزارة خارجية مملكة البحرين

البيان الختامي للمؤتمر الثاني لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي:

منظومة حقوق الإنسان .. والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية

برعاية معالي السيد أحمد بن إبراهيم الملا رئيس مجلس النواب

المنامة 23 يناير 2016م

خلص المؤتمر، الذي نظمته جمعية "معاً" لحقوق الإنسان والفدرالية العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان، في بيانه الختامي الى التوصيات التالية:

تعزيز واحترام حقوق الإنسان:

- وضع وتبني استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان، قائمة على مبدأ الشراكة والتكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة والمعنية بحقوق الإنسان.
- مراجعة الاتفاقيات الدولية التي لم تصادق دول المجلس عليها، واتخاذ الإجراءات الخاصة بالمضي في عملية التصديق عليها، بما يشكل إطار لحماية دولية لحقوق الإنسان، وضمانة لعدم حدوث الانتهاكات.
- سرعة إصدار التشريعات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بجميع دول المجلس.
- وضع آليات للرقابة والمحاسبة؛ لمنع أي إساءة استغلال من قبل سلطات إنفاذ وتطبيق القانون والنظام لصلاحياتها أو سلطاتها بإجراءات، أو سياسات، أو ممارسات تعسفية تجاه الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات.
- وضع الآليات الخاصة بدراسة أوضاع العمالة الأجنبية بدول المجلس، وإجراء معالجات حقيقية سريعة وفاعلة؛ لتحسين أوضاعها بدول المجلس، وضمان تمتعهم بكامل حقوقهم، وحمايتهم من جميع أنواع وأشكال التعسف، والانتهاك، والاستغلال التي قد يتعرضون إليها أثناء عملهم بدول المجلس، لاسيما أوضاع العمالة المنزلية.
- تنفيذ التوصيات الدولية وإنفاذها، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل على إدراجها ضمن برامج عمل الحكومة، وإلزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذها عبر إجراءات تنفيذية واضحة ومحددة زمنياً.

- إنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بحقوق الإنسان، بدول مجلس التعاون، تسهم فيها كافة الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمراكز العلمية والجامعات والمنظمات غير الحكومية.
- التعاون والتنسيق مع الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان، والتنسيق التام والفاعل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتعاون مع المقرررين الأممين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان.
- التعاطي مع المنظمات غير الحكومية الدولية بشفافية ووضوح، بما لا يسمح بأيّ تسييس ملفّات حقوق الإنسان، ويمنع أيّ استخدام أو استغلال لأجندات غير حقوقية في تناول قضايا وشؤون حقوق الإنسان الخليجية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

العمل الخليجي المشترك

- تكليف مكتب حقوق الإنسان بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون بمتابعة ودراسة قضايا حقوق الإنسان بشكل مستمر، والرد على كل ما يصدر من تقارير أو بيانات تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان بدول المجلس.
- دعوة دول مجلس التعاون للاستفادة من مراكز البحوث والدراسات وخبراء حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ لتقديم رؤاهم وتصوراتهم بتطوير وتعزيز حقوق الإنسان.
- حتّ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون على تطوير تعاطيها مع قضايا حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون، وبما يدفع بعملية تطوير التشريعات والسياسات والممارسات الخاصة بحقوق الإنسان بدول المجلس.
- حتّ وتكليف الأمانة العامة لتشكيل لجنة متخصصة معنيّة بحصر القضايا محلّ اهتمام وانشغال وقلق الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

الوفاء بالتزامات الدولية

- حتّ وتشجيع دول مجلس التعاون على وضع آليات للرقابة والمحاسبة؛ لضمان وفاء الدول بالتزاماتها الدولية، واحترامها للمواثيق والعهود والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما يضمن منع جميع أنواع الانتهاكات، أو التعسف، أو سوء المعاملة، أو الحرمان من الحقوق.
- حتّ وتشجيع دول التعاون على تطوير آلية إعداد التقارير الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية، ولضمان الاستمرارية والديمومة، بما يضمن تقديم تقارير سنوية، وملبّية للالتزامات

والتعاقدات الدولية، وإشراك جميع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في إعدادها ومناقشتها قبل تقديمها للهيئات الدولية.

- حثّ وتشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على وضع وانتهاج السياسات الخاصة بضمان تمتّع الجميع بحرياتهم، لاسيما حرية الفكر والتعبير عن الرأي، وضمان توفير الحماية للصحفيين ولنشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها، وعدم تعريضهم لأي نوع من التهديد أو الانتهاك أو تعريضهم للخطر.

- حثّ وتشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على وضع الآليات الخاصة بضمان حماية حقوق المرأة والطفل والفئات الأولى بالرعاية، والتأكيد على تمتّعهم بكامل حقوقهم وحرياتهم، وضمان تمتّعهم بالتمييز الإيجابي والرعاية الخاصة التي يستحقونها في إطار التشريعات والمعايير المتعلقة بالفئات الأولى بالرعاية.

- حثّ وتشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، والآليات التعاقدية للأمم المتحدة.

العدالة وسيادة القانون

- تعزيز استقلال القضاء ونزاهته، وضمان شفافية الإجراءات القانونية واحترام المعايير الدولية للمحاكمات العادلة والنزيهة.

- تعزيز التدابير اللازمة لتنفيذ الالتزام بمبادئ سيادة القانون دون تمييز أو تعسف أمام القانون، وتوفير نظام عادل وشفاف ومستقل للعدالة، يمكن للجميع اللجوء إليه بإرادة تامة دون خوف ودون تعريض للخطر أو تهريب أو إجبار.

- تعزيز نظم العدالة والرقابة على مراحل التقاضي، ووضع الضوابط والإجراءات التي تكفل تمتّع الجميع بمحاكمات عادلة وشفافة ونزيهة، يتمّ فيها ضمان كامل حقوق المتهمين التي نصّت عليها التشريعات الدولية.

مواءمة التشريعات المحلية مع الدولية

- حثّ وتشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على مواءمة التشريعات المحلية والخليجية مع التشريعات والمعايير الدولية، وحثّها على الالتزام والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون بالشراكة مع المؤسسات والهيئات التشريعية والاستشارية، على مراجعة التشريعات المحلية والعمل على تطويرها، بما يجعلها ملائمة ومتوافقة مع الالتزامات الدولية لهذه الدول من جانب، ومع المبادئ والقيم الإنسانية التي تنادي بها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، مع التأكيد على مشاركة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية.
- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون على دراسة وتقييم القوانين والتشريعات المحلية لدول مجلس التعاون، والعمل على تطويرها وفقاً لمنهجية موحدة تخلق التواءم والتوافق بينها، في إطار منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؛ ممّا يضيفي عليها قوة في المرجعية و الممارسة.
- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون على الانفتاح على الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان لتقييم التشريعات المحلية، وتقديم الاستشارات المعنية بتطوير ومواءمة التشريعات المحلية للتشريعات الدولية.

شراكة الأطراف المعنية والفاعلة

- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، على العمل بشراكة وتكامل وتنسيق تام، فيما يتعلق بتطوير منظومة حقوق الإنسان، بما يحقق الارتقاء والتطوير لواقع حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون، وبما يحقق لها الانسجام مع المعايير والتشريعات الدولية لحقوق الإنسان.
- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون لتنظيم لجان مشتركة بين الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجهاز المعني بحقوق الإنسان بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون.
- تفعيل دور المؤسسات التشريعية والاستشارية في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون، وإثراء الجوانب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بوفاء حكومات دول مجلس التعاون بتعهداتها والتزاماتها الدولية، وبما نصّت عليه دساتيرها، وتشريعاتها، وقوانينها الوطنية.
- التأكيد على دور وأهمية الإعلام في تفعيل الشراكة والتكامل بين جميع أطراف المصلحة بحقوق الإنسان، ونشر الوعي المجتمعي والمؤسسي على النحو الذي يساهم في تعزيز وتطوير منظومة حقوق الإنسان والتعاطي مع جميع التحديات التي تواجهها دول المجلس في هذا الصدد.

بناء القدرات وإعداد الكوادر

- حث وتشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على تكريس وتضافر جهودهم في مجال التدريب وبناء القدرات.
- حث وتشجيع دول التعاون على اعتماد المقررات والمواد المختصة بحقوق الإنسان ضمن النظام التعليمي المتبع بكل دولة، بما يجعل منها جزءاً من المنهج التعليمي في المدارس والكلّيات والجامعات والمعاهد العلمية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بمجتمعاتنا.
- تشجيع مراكز الدراسات والبحوث بدول التعاون على الاهتمام بقطاع حقوق الإنسان بدول المجلس.
- حث وتشجيع دول مجلس التعاون على تكثيف وتفعيل البرامج التدريبية الخاصة ببناء وتعزيز القدرات للعاملين في مجال تحقيق العدالة وسيادة القانون، والعاملين في مجال العمل الشرطي والأمني، لاسيما المشتغلين بحفظ وتطبيق وإنفاذ القانون والنظام، وكذلك العاملين في السلك الدبلوماسي وممثلي الدول في المحافل والمؤسسات والهيئات الأممية والدولية، بما يعزّز من اكتمال وتطور منظومة حقوق الإنسان بدول المجلس.
- توفير الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمبادرات الوطنية الحكومية وغير الحكومية التي تهدف لدعم وتعزيز القدرات لدى الكوادر الوطنية العاملة أو الناشطة في مجال حقوق الإنسان.
- تشجيع المؤسسات الممثلة للسلطة التشريعية والاستشارية والقضائية على الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المشتغلين والعاملين بها.

نشر ثقافة حقوق الإنسان

- إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في صفوف العاملين في الأجهزة الأمنية والشرطية عبر البرامج التدريبية وورش العمل وبرامج التوعية والإعلام النوعية.
- العمل على إنشاء معهد خليجي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- تشجيع العمل على إصدار مجلة متخصصة بحقوق الإنسان معنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتصدر بمختلف اللغات العالمية.

المنظمات غير الحكومية

- تأسيس مفوضية خليجية لحقوق الإنسان، تستقطب جهود الناشطين والمشتغلين والباحثين والعاملين في شئون حقوق الإنسان، وتعمل على إدارة منظومة حقوق الإنسان بدول المجلس.
- حثّ وتشجيع المنظمات غير الحكومية على العمل وفقاً للآليات الدولية، والانطلاق بعملها من المحلية إلى الإقليمية والدولية.

مكافحة الإرهاب

- السعي لإشاعة ثقافة السلام، والتسامح، والمساواة، والمواطنة الصالحة، ونبذ ثقافة العنف والتعصب والتطرف والغلو، التي تشجّع على الإرهاب، وتهدّد السلام والأمن المجتمعي والدولي، مع التأكيد على شرعية مقاومة الاحتلال والمقاومة الوطنية المطالبة بالشرعية. ورفض أي ربط أو تأسيس للإرهاب على أساس الهوية، أو الدين، أو الطائفة، أو الانتماء القومي، وفي هذا الشأن فقد تمّ التأكيد على أنّ الإرهاب لا دين، ولا أرض، ولا وطن له، وهو يمثّل الفكر المتطرّف الذي لا ينبغي أن نوجد له المبرّر، أو نوجد له الأسباب التي قد تكون مثاراً لتبريره أو قبوله.
- التأكيد على أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الإرهاب، بجميع صوره وأشكاله، وتجفيف منابعه الفكرية، والثقافية، والإعلامية، ومنع وتجفيف مصادر تمويله.

المنظمات الدولية

- رفض التقارير والبيانات الصادرة عن بعض المنظمات الإقليمية والدولية التي لا تعتمد على معلومات صحيحة، ولا تقوم على معطيات حقيقية لرصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان بدول المجلس، وتخدم في الوقت نفسه أجندات وغايات سياسية، أو فكرية، أو مذهبية بعيدة عن قيم ومبادئ حقوق الإنسان السامية.
- رفض التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية التي درجت على استهداف دول مجلس التعاون؛ لصلتها بدول أو تنظيمات أو حكومات معادية لدول المجلس، أو تسعى إلى استهداف أمنه واستقراره، وتهديد السلم الأهلي والأمن الاجتماعي بها.
- حثّ وتشجيع حكومات دول مجلس التعاون والمنظمات غير الحكومية الخليجية على التواصل والانفتاح على المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتعاطي معها إيجاباً من خلال تزويدها بالمعلومات والبيانات والتقارير الحقوقية التي تبرز الوضع الحقيقي لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون.

- التصدي للتقارير المسييسة وغير المحايدة أو النزيهة، الصادرة عن المنظمات الدولية، والرد عليها بما يبرز ويوضح انحيازها وعدم مصداقيتها، ويكشف اعتمادها على معلومات مغلوبة أو عملها لخدمة أجندات وغايات سياسية، أو حزبية، أو فكرية، أو مذهبية.

كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية،

افتتاح الدورة، كلمة مملكة البحرين، وإعلان تونس لمكافحة الإرهاب،

**اجتماع الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، المنعقد
برعاية كريمة من سيادة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي رئيس
الجمهورية التونسية الشقيقة.**

تونس في 2 مارس 2016م

يطيب لي أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف آل سعود
الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب على دعم سموه المتواصل لمسيرة التعاون العربي المشترك
في المجال الأمني، كما أشكر معالي الأخ السيد الهادي مجدوب وزير الداخلية بالجمهورية التونسية
الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشقيقة على استضافتها للدورة الثانية والثلاثين، مشيداً بجهود معالي الأخ السيد الطيب بلعيز وزير
الداخلية والجماعات المحلية بالجمهورية الجزائرية السابق، ومعالي الأخ السيد نور الدين بدوي وزير
الداخلية والجماعات المحلية الحالي على ما بذلاه من جهود طيبة خلال الدورة السابقة.

كما يسعدني الإشادة بما قدمه الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب
وسائر العاملين في جهاز الأمانة العامة من جهود مميزة لإنجاح هذا الاجتماع.

أيها الإخوة،

يتضمن جدول أعمالنا في هذا الاجتماع العديد من الموضوعات الأمنية الهامة ومنها مشروع الاتفاقية الأمنية
بين الدول العربية، وتشكيل لجنة أمنية عربية عليا، والاستراتيجية الأمنية العربية، والاستراتيجية العربية
لمكافحة الارهاب، والتي تعاملت معها الفرق واللجان المتخصصة، وما استقر عليه اجتماع وكلاء وزارات
الداخلية، شاكرًا لهم جميعاً جهودهم المخلصة في مناقشة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال.

أيها الإخوة،

إن الأمر الذي لابد من التوقف عنده في ظل هذا الحضور الأمني المميز هو الوضع الأمني العام للدول
العربية، فإن اجتماعنا هذا في ظل هذه الظروف الأمنية الخطيرة يلقي أهمية كبرى، ويعتبر فرصة أمنية،

نحن في أمس الحاجة لاستغلالها؛ من أجل جمع ما تبقى من جبهتنا الأمنية العربية، تلك الجبهة التي زادت عليها التحديات والمخاطر الأمنية، وتعدّدت أشكال التهديد لأمنها القومي، فلكل بلد عربي تحدياته الأمنية التي يتعامل معها، وهي متفاوتة من بلد لآخر، ولكن النتيجة المؤلمة هي تصدع تماسكنا الأمني العربي بشكل عام، فقد كانت ثقافتنا في يوم من الأيام بأن لدينا عمقاً عربياً يشكل ضماناً للاستقرار. ولكن هذه الصورة وهذا الشعور لم يعد واقعاً ملموساً؛ الأمر الذي دفع إلى تعدّد الأجناس الأمنية لدى الدول دفاعاً عن أمنها واستقرارها.

أيها الإخوة،

إنّ الجهود العربية المبذولة للدفاع عن أمن الأمة من الأخطار الخارجية التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة والجهود التي تبذلها الدول العربية في مواجهة ما يهددها من إرهاب هي جهود مقدرة ومطلوبة، ونحن بحاجة للبناء عليها، ودون مضاعفة هذه الجهود واستمرارها، فلا نتوقع أن يكون المستقبل الأمني أفضل ممّا هو عليه اليوم، وإذا لم نحاول نحن الوقوف على الوضع الأمني واقتراح الحلول الأمنية المطلوبة، فمن يقوم بذلك؟ وإلا فكيف يمكن أن نخطط كل على حده لمستقبل آمن، إذا لم نعالج واقعاً مهدداً؟

أيها الإخوة،

نلتقي اليوم والساحة العربية تشهد العديد من الأحداث والصراعات، فقد أصبح العرب مشردين، وقضية اللاجئين أصبحت أزمة إنسانية تعاني منها الدول، وبخاصة مع استمرار العنف والاقتتال والتصعيد وتعقّد المشهد السياسي، مع عدم وجود مؤشرات حاسمة للقضاء على الإرهاب والتطرف الطائفي والذي لم تسلم منه حتى دور العبادة، وتحقيقاً للاستقرار المنشود فالأمر يتطلب اتخاذ تدابير جماعية فاعلة للتصدي لهذا الخطر وفق رؤية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد، فمن خلال التجارب التي عشناها والأحداث التي شهدناها يتأكد لنا التلازم بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

أيها الإخوة،

تُشكّل التدخلات الإيرانية خطراً على عدد من الدول العربية، ولا يخفى عليكم بأنّ هذه التدخلات تتحرك على عدة محاور، منها مساندة الإرهاب، والتطرف الطائفي والمذهبي، وتشجيع الفوضى، والتدخلات السياسية، والمشاريع الاقتصادية وحتى الإنسانية، إنه عمل منظم، يهدف إلى تحقيق الهيمنة الفارسية، على حساب العروبة والوطنية، مستخدمة أذرعها العدائية من خلال الحرس

الثوري وحزب الله الإرهابي ومؤسساتها الإعلامية والمالية لها، ورغم كل المحاولات والدعوات لوقف التدخل الإيراني واحترام سيادة الدول وحق الجوار، إلّا أنّ الجهات الداعمة للإرهاب في إيران ما زالت ماضية في هذا النهج.

وإننا في البحرين تعاملنا مع هذا الخطر، وكشفنا أبعاده، وأفشلنا مخططاته، وقد كلفنا ذلك عدداً من الشهداء وآلاف المصابين، وهو أمر ليس بجديد، ولن نكتفي بأن تكون هذه التدخلات الخطيرة مجرد خبر إعلامي؛ لأنها تُشكّل مخالفة قانونية، تجرّمها الأعراف والمواثيق الدولية، ولكن ممّا يدعو للأسف أن ينالنا تهديد ينطلق من أراضي دول عربية.

إننا لم نتدخل بشأن أحد، ولكننا لن نسمح بأن يُنتهك أمننا، وتُسلب عروبتنا، وسنحمي مجتمعنا من أي معتقد مذهبي مُبتدع، ومن كل أشكال الولاءات الخارجية مثل ولاية الفقيه، ومن اقتنع بها فليذهب لها، إنّ العروبة تعايشت مع تعددية المذاهب والأعراف، ولكنها حمت نفسها من الأطماع والانتهاكات الخارجية.

ومن هنا أيها الإخوة، فإنّ وحدة الموقف واجتماع الكلمة وتضافر الجهود والوقوف بكل حزم هي الكفيلة بوضع حدٍّ لمثل هذه التجاوزات، وإنّ الدفاع عن الأمن القومي مسؤولية مشتركة، فقد أثبتت الوقائع والأحداث فاعلية الجهد العربي المشترك في وقف الأطماع الخارجية التي تهدّد الأمة وهويتها.

أصحاب السمو ، أصحاب المعالي والسعادة ،،

إنني أقترح على جمعكم الموقعر تشكيل فريق تحت إشراف الأمانة العامة لدراسة الوضع الأمني العربي العام، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في الدول العربية.

هذا، وقد أصدر مجلس وزراء الداخلية العرب في ختام دورته الثالثة والثلاثين، بياناً ختامياً ، تحت عنوان "إعلان تونس لمكافحة الإرهاب" هذا نصه:

إعلان تونس لمكافحة الإرهاب

إنّ مجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد بدورته الثالثة والثلاثين في مقره الرسمي بتونس يوم 1437/5/22هـ الموافق 2016/3/2م، تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس محمد الباقي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية،

- إذ يستذكر الأهداف التي قامت عليها جامعة الدول العربية،
- وإذ يؤمن بأنّ الأمن العربي كل لا يتجزأ،
- وإذ يستحضر المبادئ التي تضمنتها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب،
- وإدراكاً منه لما يشكّله الإرهاب والجريمة المنظمة من تهديد فعلي ومستمر للأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم،
- وإيماناً منه بأثر التطرف الفكري والنزعة الطائفية في تفكيك اللحمة بين المجتمعات العربية وتقويض التعايش السلمي الذي عرفته طيلة قرون،
- واقتناعاً منه أنّ القضاء على الإرهاب يتطلب مواجهة شاملة ومستمرة ومنسقة، ويستلزم تجفيف منابعه الفكرية والمالية.

يعلن:

1. تجديد إدانته الثابتة للإرهاب مهما كانت أشكاله أو مصادره، وتنديده بكل الأعمال الإرهابية بما فيها تلك الموجهة ضد أقليات عرقية أو مذهبية وتلك المرتكبة من قبل التنظيمات المتطرفة والمليشيات الطائفية.
2. تجديد تنديده بكافة أشكال دعم الإرهاب وتمويله ورفضه القاطع لعمليات الابتزاز والتهديد وطلب الفدية التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، ودعوة جميع الدول الى الالتزام بقرارات مجلس الأمن بهذا الشأن.
3. تأكيد عزمه على مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه وحشد كل الجهود والإمكانات لاستئصاله وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.
4. إدانته الشديدة لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأيينه لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.
5. إدانته المطلقة لاقترحام سفارة المملكة العربية السعودية وقنصليتها في إيران، واستنكاره الشديد للمضايقات التي تعرض لها الدبلوماسيون السعوديون وأسرهم.
6. إدانته الشديدة للعمل الإرهابي المتمثل في اختطاف المواطنين القطريين في جمهورية العراق، ومناشدته السلطات العراقية بذل كافة الجهود في سبيل الإفراج عنهم وضمان سلامتهم.

7. شجبه واستنكاره الشديد للممارسات الإيرانية الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والعديد من الدول العربية، وتقويض التعايش السلمي بين مكونات المجتمعات العربية بالتجيش الطائفي وإثارة النعرات المذهبية، وتأييده للإجراءات التي تتخذها الدول العربية في مواجهتها.
8. إدانته وشجبه للممارسات والأعمال الخطرة التي يقوم بها حزب الله الإرهابي لزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي في بعض الدول العربية.
9. تأييده الكامل للإجراءات المتخذة من قبل كافة الدول الأعضاء لمحاربة تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين.
10. تأييده التام للتحالف العربي، وتثمينه للجهود التي يبذلها؛ من أجل دعم الشرعية في الجمهورية اليمنية، ومواجهة تنظيم القاعدة وداعش ومليشيات الحوثيين الإرهابية.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي "الإسلام ومحاربة الإرهاب"

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
-حفظه الله-

تنظيم رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة في الفترة من 22-25/2/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن والاه،

أما بعد:

فبعون الله وتوفيقه اختتم المؤتمر الإسلامي العالمي "الإسلام ومحاربة الإرهاب" الذي عقدته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من 22-25/2/2015م برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله.

وقد افتتح المؤتمر نيابة عن خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة،

ونقل سموه لضيوف الرابطة شكر خادم الحرمين الشريفين وتقديره للرابطة ولرئيس مجلسها الأعلى والأمين العام لها، على ما تسهم به من جهود في توعية الأمة بواجباتها نحو دينها وأوطانها وقضاياها، وفي دحض الشبهات والأباطيل الموجهة ضد الإسلام وحضارته ومقدساته، وفي مواجهة الإرهاب والتطرف والغلو.

ثم ألقى سموه كلمة خادم الحرمين الشريفين، والتي أكدت على أهمية المؤتمر الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي؛ نظراً لتغول الإرهاب المتأسلم وتفاقم مخاطره، منبهاً إلى أن الخطر الأعظم على أمتنا من هذا الإرهاب هو (أن هؤلاء الإرهابيين الضالين المضلين، قد أعطوا الفرصة للمغرضين المتربصين بالإسلام حتى في الدوائر التي شجعت هذا الإرهاب، أو أغمضت عينها عنه، أن يطعنوا في ديننا القويم الحنيف ويتهموا أتباعه الذين يربو عددهم على المليار ونصف المليار، بجرم هذا الفصيل السفيف الذي لا يمثل الإسلام من قريب أو بعيد).

وذكر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله ورعاه - أنَّ عقد رابطة العالم الإسلامي هذا المؤتمر من أجل (تشكيل منظومة إسلامية جماعية تتصدى لتشويه الإرهاب صورة الإسلام والمسلمين في العالم، وتدرأ خطره العظيم على أمتنا وعلى العالم أجمع، بوضع خطة استراتيجية فاعلة نلتزم بها جميعاً؛ لمكافحة هذا الداء الوبال، مشيراً - حفظه الله - إلى أنَّ الإرهاب هو صنعة الفكر المتطرف لجهال وعملاء، أخذوا الفتيا الشرعية من غير أهلها، وحرّفوا النصوص الأصلية؛ لخدمة أغراض هذا الفكر الدينيوية، وتهيج مشاعر النشء والعامّة، واستدّار عواطفهم الدينية). مشيراً - حفظه الله - إلى الجهود الجبارة التي قامت بها المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب داخلياً وخارجياً. وأكّد خادم الحرمين الشريفين في كلمته - التي اعتبرها المؤتمر وثيقة من وثائقه - على ضرورة تصدّي العلماء والمثقفين لآفة الإرهاب، بكافة أنواعه وأشكاله وصوره، وأكّد على مضيّ المملكة وعزمها على التصدّي لمنهج الإرهاب وأتباعه، ودعم الجهود الدولية في القضاء عليه.

وأكّد سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، المفتي العام للمملكة العربية السعودية، رئيس المجلس الأعلى للرابطة في كلمته، على اتصاف الإسلام بالوسطية والاعتدال، وبرأته من الأعمال التي يمارسها الإرهابيون، ودعا الرابطة إلى تركيز جهودها في التصدّي لظاهرة الإرهاب والغلو والتطرف.

وأكّد معالي الأمين العام للرابطة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في كلمته على حرص الرابطة على مواجهة الإرهاب، وتبيان زيفه، وكشف ضلال أتباعه، مبيّناً خطورته على حاضر الأمة الإسلامية ومستقبلها، وعلى الأمن والسلم العالمي.

وألقى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب كلمة المشاركين، أكّد فيها على أنَّ مكافحة الإرهاب تبدأ من تفحص أسبابه، ودعا المؤسسات التعليمية والتربوية إلى الإسهام في التخلص من فوضى تكفير المسلمين وتفسيقهم، واستحلال دمائهم، وأثنى على تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهته.

وقد صاحب المؤتمر معرض متميز، أبرز جهود المملكة العربية السعودية، في التصدّي للغلو والإرهاب، وجهود الرابطة وهيئاتها، وبرامجها في محاربة الإرهاب، وترسيخ ثقافة الحوار والتعايش، وأبدى المشاركون إعجابهم بهذا المعرض المتميز، وشكروا الجهات المشاركة فيه، ومركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة والرعاية على جهودهم، ودعوا إلى الاستمرار في إقامته داخل المملكة وخارجها.

وفي جلسات المؤتمر ناقش المشاركون البحوث وأوراق العمل المقدّمة، وأكّدوا على براءة الإسلام من الإرهاب، وأنَّ ما يزعمه الإرهابيون ممن يتحدثون باسم الإسلام والمسلمين من مسوّغات دينية، لا علاقة لها برسالة الإسلام، التي تقوم على الوسطية، والعدل، والإحسان، والرحمة بالناس، وتؤكد نصوصه الجليلة على احترام حقوق الإنسان، ورعاية الكرامة الإنسانية، وصون حرمة النفوس، والأعراض، والأموال والممتلكات، قال الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: 90).

واعتبر المشاركون إلصاق تهمة الإرهاب بالأمة الإسلامية ودينها وثقافتها، إساءة تعرقل نتائج الجهود المبذولة في معالجة هذه الظاهرة، وتتجاهل جهود المسلمين في التعاون الدولي، وفي خدمة الأمن والاستقرار العالمي.

واستنكر المؤتمر ما تمارسه إسرائيل من جرائم في حق الشعب الفلسطيني، ودعا العالم إلى رفض إجراءاتها لتهويد القدس الشريف، وتدنيس المسجد الأقصى، ووضع حد للممارسات الإسرائيلية، واعتبارها نوعاً من الإرهاب، ومطالبة الأمم المتحدة بمعاقبة مرتكبيها.

ودعا العالم إلى إدانة ما ترتكبه إسرائيل من جرائم إرهابية ترقى في بعض صورها إلى جرائم حرب واعتبارها إرهاباً.

وإذ أكّد المؤتمر على أنّ الإرهاب لا دين له، فقد شدّد على خطورة الإرهاب المنطلق من دوافع طائفية، مستنكراً ما يجري داخل إيران من انتهاكات لحقوق أهل السنّة، وما يجري في العراق، وسورية، واليمن، على يد الميليشيات الطائفية ضد أهل السنّة والجماعة، والذي يعتبر من نماذج الإرهاب المدانة ومظاهره الجليّة.

واستعرض المؤتمر الجهود الدولية في مواجهة الإرهاب، وأشاد بجهود المملكة العربية السعودية وقيادتها الحكيمة في مواجهته والتصدي للتطرف والغلو، وتوعية الأمة بخطرته، وعملها الدؤوب في مواجهة هذه الظاهرة العالمية، وحرصها على تعزيز الاستقرار والأمن في العالم.

وأكد على أنّ نجاح المملكة في ذلك مرتبط بتطبيقها للشريعة الإسلامية منذ تأسيسها، وحرص قادتها على أمن مواطنيها والمقيمين على أرضها، واستقرارهم، وتلاحم شعبها مع قيادتها، ودأبها في تعزيز التضامن الإسلامي، وخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما، واهتمامها بقضايا المسلمين، وحرصها على أمنهم واستقرارهم.

ودعا المؤتمر الدول العربية والإسلامية إلى الاستفادة من تجربة المملكة، وإلى المزيد من التعاون معها في مكافحة الإرهاب.

وناقش المؤتمر مفهوم الإرهاب، وأسبابه، وآثاره، وما ينبغي عمله لمواجهته، وتوصل إلى ما يلي:

أولاً: مفهوم الإرهاب

درس المؤتمر مفهوم الإرهاب، وناقش تعريفاته المتعددة، وأكد على ضرورة الوصول إلى اتفاق دولي على تعريف الإرهاب، يكون شاملاً جامعاً، يستوعب أصنافه، ويضبط المفاهيم الملتبسة؛ منعاً لأي خطأ أو تحيز.

واستعرض بيان مكة المكرمة الصادر عن المجمع الفقهي الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة التي انعقدت في الفترة من 21-26/10/1422هـ التي يوافقها 5-10/1/2002م، وأثنى على ما تضمنه من معالجة لقضايا الإرهاب، وتبيان أحكامه الشرعية، ورأى أن تعريفه أشمل ما صدر في تعريف الإرهاب، وهو:

الإرهاب: هو العدوان الذي يمارسه أفراد، أو جماعات، أو دول، بغياً على الإنسان؛ دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف، والأذى، والتهديد، والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم؛ بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر.

وقد رأى المؤتمر ضرورة التمييز بين الأعمال غير المشروعة؛ بوصفها جرائم إرهابية والأعمال المشروعة طبقاً لمبادئ القانون الدولي، ومن ذلك ردّ العدوان وإنهاء الاحتلال.

ثانياً: أسباب الإرهاب

ناقش المؤتمر أسباب الإرهاب، وتبين أنها متنوعة، ومتشعبة، ومتشابكة، وأن من أهمها على المستوى العالمي، التحيز في التعامل مع قضايا العالم الإسلامي، والكيل بمكيالين، وعدم تحقيق العدالة، ورفع الظلم عن الشعوب المستضعفة، والرضا أو السكوت عن سياسات الظلم، والتجويع، والحصار، والتدمير، والقتل بلا محاسبة، ولا محاكمة.

وساعد على تنامي هذه الظاهرة في العديد من المجتمعات الإسلامية أسباب:

أ. دينية، ومنها:

- الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها، كالجهاد، والتكفير، والحاكمية، والولاء والبراء، ودار الإسلام، ودار الحرب، وما يتعلق بذلك من أحكام ينبغي الرجوع فيها إلى العلماء الربانيين المؤهلين.
- تجاسر الجهلة والمغرضين على الطعن في العلماء المعترين، واتخاذ أنصاف المتعلمين مراجع في فقه الدين ورؤساء في الفتوى، فأفتوا باستباحة الدماء والأموال المعصومة، والخروج على الحكام، وذلك بغير علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، فضّلوا وأضلّوا.
- تصاعد التعصب الطائفي، بما أوجّع مشاعر الكراهية، وأثار العداوات التاريخية، وجرّ المسلمين إلى فتن خطيرة، وأدّى إلى افتراقهم إلى فئات متناحرة.
- وأكد المشاركون على أن ما آلت إليه الأوضاع في العراق وسوريا واليمن وغيرها، وتحولها إلى مسارح للجرائم اليومية، يرجع في أبرز أسبابه إلى سوء إدارة شؤون الدولة، ومعالجة المشكلات بنزعة طائفية متحيّزة، تسعى لتعزيز نفوذها، على حساب غيرها من المكونات الوطنية.
- التقصير في تطبيق الشريعة في معظم الدول الإسلامية، على الرغم من تشوّف المسلمين إليها، وحرصهم على التحاكم إليها، لما فيها من تحقيق العبودية لله تعالى، وإقامة مصالح الناس العامة والخاصة، وإشاعة العدل والرحمة والهدى والخير في المجتمع.
- ضعف أداء رسالة المسجد والمدرسة في التربية والإصلاح والتهذيب.

ب. اجتماعية وإدارية واقتصادية، ومنها:

- قصور برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن تلبية حاجات المجتمعات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية في كثير من بلدان المسلمين.
- تراخي المجتمعات في التعامل المسؤول مع الظواهر الاجتماعية السيئة، والاستسلام للتأثير الإعلامي السالب، ممّا أدّى إلى تطرف في الفكر والرأي وانحراف في السلوك.
- التساهل في كثير من المجتمعات الإسلامية في حماية الحقوق وتطبيق العدالة في التوظيف والقضاء، والتهاون في توفير حياة كريمة للفقراء والضعفاء والمحرومين، وعدم الاهتمام بمشكلاتهم ومطالبهم.

- تفشي الفساد الإداري والمالي، وضعف المحاسبة، مع تراجع أداء المؤسسات الحكومية في كثير من بلدان المسلمين، وفشلها في التخطيط للتنمية المستدامة، وقصورها في مواجهة المشكلات والأزمات بما تقتضيه المسؤولية من الحزم والأمانة والعدل.
- ضعف أثر الأسرة في التربية والتوجيه وحسن التنشئة، وتوفير المناخ النفسي الملائم لأفرادها؛ ممّا أسهم في التفكك والعنف الأسري.

ج. ثقافية وإعلامية، ومن أهمها:

- تناول التيارات المعادية للدين وأحكامه، على الثوابت والمسلّمات الإسلامية، وعدم الاكتراث بما يحدثه هذا التطاول من استفزازات خطيرة لعامة المسلمين.
- تجاوزات الإعلام العالمي، ودأبه على الإساءة إلى الأنبياء ورسالاتهم وأتباعهم، وحماية القوانين الوطنية للمسيئين من العقوبة الرادعة، بدعوى حرية التعبير؛ مما يثير عند بعض المتحمسين نزعة الانتقام بعيداً عن اتباع السبل القانونية والشرعية.
- اغترار كثير من الشباب بدعوى الفكر المتطرف؛ لقلّة علمهم وضحالة فكرهم، وضعف فقه الدين عندهم، وجهلهم بخفايا الأحداث المحيطة بهم.

ثالثاً: آثار الإرهاب

- استعرض المؤتمر الأعمال الإرهابية وآثارها السلبية على الإسلام والمسلمين والمؤسسات الدعوية والعلمية والخيرية في العالم، ورأى أنّ من أبرزها وأخطرها ما يلي:
- أ. تشويه صورة الإسلام في العالم، وترويج الصورة النمطية التي تلصق الإرهاب والعنف به، وتسوغ لأعدائه اتهامه بأبشع النعوت، وتهمّد الطريق أمام الإعلام المعادي للتمادي في الطعن في الدين ورموزه.
 - ب. تشكيك بعض المسلمين في الشريعة الإسلامية وصلاحيتها في هذا العصر، وإخفاء مقاصدها، والبعد عن روحها، وذلك بتقديم النموذج الخاطئ في تطبيق بعض أحكامها، وإعطاء الذريعة للمتربصين بالدين للتوصل منها، والتفريط فيها.
 - ت. تراجع ثقة بعض أبناء المسلمين في دينهم، وقيمه وسماحته، وصرفهم عن حقائقه، وعن العمل بأحكامه، ممّا أضعف الوازع الديني لديهم، وجعلهم فريسة للتيارات الهدامة التي استغلت الفراغ، وهزّت الشعور بالاعتزاز بالإسلام والانتماء إليه.

ث. إضعاف المرجعية الإسلامية للمجامع والهيئات الفقهية والعلماء المؤهلين، وإطلاق العنان للتكفير والتفسيق والتبديع بغير علم، وترويج الإشاعات التي تطعن في العلماء، بالدعاوى الكاذبة، وتغري بالتطاول عليهم، والتحول عنهم إلى أدعياء العلم وأنصاف العلماء، الذين يفتون بغير علم ولا روية، فيضلّون ويضلّون.

ج. الإقدام على قتل المسلمين والمعاهدين والأمينين بكل بشاعة، بلا ذنب ولا جريمة، والاجترأ على محارم الله، بناء على تأويلات باطلة.

ح. الإفساد في الأرض، وزعزعة الأمن، وإشاعة الذعر، ونشر الفوضى، وتشريد الآمنين، وتدمير الممتلكات، والاعتداء على الأموال الخاصة والعامة، والبنى التحتية للأوطان.

خ. إضعاف موقف المسلمين في المطالبة بنيل حقوقهم ونصرة قضاياهم الدولية، وتحويلهم من ضحايا للظلم يتعاطف العالم معهم، إلى مجرمين ومدانين بعد أن ألصقت بهم تهمة الإرهاب.

د. إضعاف كثير من الدول والمجتمعات الإسلامية، وتهديد أمنها ووحدتها، وتفتيت نسيجها الاجتماعي، وإعطاء الذريعة للمتربصين للتدخل في شؤونها، بما ينال من استقلالها، ويستنزف قواها وثرواتها، ويعيق خطط التنمية فيها، ويكرّس البطالة والفقر والجريمة والفساد والانحلال الأخلاقي والتفكك الأسري، ويحول دون بناء مجتمع المعرفة والقيم والعيش الكريم.

ذ. إشعال الفتن الطائفية، وإذكاء العداوة بين المسلمين، وإغراقهم في صراع يدفع بمجتمعاتهم إلى الاحتراب، ويفتت دولهم إلى دويلات طائفية وعرقية متناحرة، تنشغل بصراعاتها بعيداً عن المصالح العليا للأمة ومشروعها الحضاري.

ر. إضعاف العلاقة بين الأقليات المسلمة، وبين مواطنيها ومجتمعاتها، واستعداد القوى المتطرفة عليها، وتسويغ اعتداءاتها على مساجدهم ومراكزهم، وإيجاد القوانين الاستثنائية التي تقيّد حريتهم الدينية، وتنال من حقوقهم المدنية والشخصية.

ز. عرقلة مسيرة الدعوة الإسلامية، وتشتيت جهود الدعاة، وصرفهم عن أولوياتها، وشغلهم بالدفاع عن الإسلام وحقوق المسلمين، وإضعاف العمل الخيري والإغاثي، وزعزعة الثقة بمؤسساته، والتضييق عليها.

التوصيات

وقد صدرت عن المؤتمر التوصيات التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالدول الإسلامية

أ. العمل على تحكيم الشريعة الإسلامية في مختلف شؤون الحياة، واتخاذ الخطوات الجادة للإصلاح الشامل الذي يحقق العدل، ويصون الكرامة، ويرعى الحقوق، ويحقق تطلعات الشعوب، ويحافظ على المكتسبات.

ب. اعتماد تعريف المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي للإرهاب في جلسته السادسة عشرة المنعقدة في عام 1422هـ/ 2002م.

ت. وضع خطة استراتيجية متكاملة للوقاية من الإرهاب بأنواعه كافة، والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، والتعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحته، وفصّ النزاعات الإقليمية ورعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق معايير الحكم الرشيد.

ث. تعزيز التضامن الإسلامي، ومساعدة الدول الفقيرة، ومساندتها في خططها الاقتصادية؛ للحدّ من الفقر والبطالة باعتبارهما مما يزعزع الاستقرار، ويشجع المنظمات الإرهابية على استغلال الظروف السيئة للشباب.

ج. إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في مكافحة الإرهاب، ، تقوم بجمع المعلومات عن الأفعال الإرهابية، وتحليلها، وتبادلها بين الأجهزة المعنية، وإخضاع المتأثرين بالإرهاب إلى دراسات علمية تقف على الأسباب الحقيقية المفضية إلى هذا الانحراف، وتقوم بدور المناصرة، وتكون مرجعية لكل الهيئات العاملة في هذا الشأن، ودعم المراكز العاملة في هذا المجال.

ح. دعم المؤسسات الدعوية، وإفساح المجال لها للقيام بواجبها في توعية الشباب، ونشر الوسطية.

خ. دعم جهود المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة لاستصدار قرار ملزم بتجريم ازدياء الأديان والتعدي على رموزها؛ لما لذلك من آثار سيئة في بثّ ثقافة الكراهية وتوتير العلاقات بين الشعوب.

ثانياً: فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية والعلماء

أ. نشر العلم الشرعي الصحيح المستمد من نصوص القرآن والسنة، وفق فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وتعزيز نهج الوسطية والاعتدال.

ب. الحرص على توفر القدوة الصالحة من العلماء الربانيين، والحفاظ على مكانة العلم وأهله، للقيام بالنصح وبيان أحكام الدين.

ت. بذل الجهد في تحقيق الأمن الفكري للأمة، لحماية شبابها من الوقوع في شرك الشبهات، ووضع الخطط الكفيلة بذلك.

ث. الانفتاح على الشباب بالحوار، والتباحث معهم في مشكلات الحياة المعاصرة، وإشراكهم في حل قضايا مجتمعهم، وصولاً إلى التفكير السليم، وتصويب المفاهيم الخاطئة بالعلم الصحيح، ورد الشبهات المضللة والأهواء المهلكة.

ج. دعم مؤسسات الإفتاء بالعلماء والمفتين الذين تتوفر فيهم الأهلية العلمية والشرعية، وتبصير الناس بمن يستفتونهم.

ح. التصدي للنوازل بفقه واع يزاوج بين نصوص الشريعة ومتغيرات الواقع، وتقوية المؤسسات الفقهية والعلماء الربانيين، وتنشيط الفتوى الجماعية في الشأن العام؛ للحد من شذوذ الفتاوى الفردية، ومناصرة أصحابها ودعاة التهييج بتقوى الله تعالى والوقوف عند حدوده.

خ. توعية الشباب بحقيقة الجهاد وأحكامه وضوابطه وغاياته الشرعية، وعلى المؤسسات الدينية تصحيح المفاهيم الخاطئة حوله، وحول المصطلحات الإسلامية الأخرى.

د. تعظيم الثوابت، والالتزام بأداب الاختلاف والحوار، وعدم التساهل والتسرع في التكفير والتبديع والتفسيق.

ثالثاً: فيما يتعلق بمؤسسات التربية والتعليم والإعلام

أ. نشر القيم الإسلامية، واستثمار المخزون الثقافي للأمة، وإدراج مواد في مناهج التعليم تركز على التسامح والعدالة والسلام، وتحريم الظلم، ونبذ العنف، وحرمة الدماء.

ب. ترشيد مناهج التربية والتعليم بما يتوافق مع عقيدة الأمة وثوابتها، وعلاج ضعف المؤسسات التعليمية في المجتمعات الإسلامية، وتعزيز قدرتها على الوقاية من الفكر المضلل، ودرء الانحراف السلوكي والفكري، وتحويل المعرفة إلى سلوك مؤثر في شخصية النشء.

ت. توظيف الإعلام الجديد وأدواته في نشر الوعي بين شرائح المجتمع - ولاسيما الشباب - بمخاطر التعامل مع المواقع التي تشجّع على الإرهاب وتمويله والانخراط في صفوفه.

ث. إيقاف نشر ما يستفز شباب الأمة من تطاول على الكتاب والسنة، وقذح في العقيدة الصحيحة، وخدش للأخلاق والآداب الإسلامية.

ج. تطوير طرق التوجيه وأساليبه في البرامج الإعلامية الموجهة إلى الشباب، بما يحقق اعتزازهم بالقيم الإسلامية وتمسكهم بها .

ح. تكثيف البرامج الإعلامية التي تؤكد وسطية الإسلام، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار الذي يعزز الأواصر، ويقي من موارد النزاع والفتنة.

خ. مراجعة ما تتضمنه مناهج التعليم في العالم من مضامين خاطئة أو مغلوطة عن الإسلام، والعمل على تصحيحها.

رابعاً: فيما يتعلق بالأسرة والمجتمع

أ. تعزيز الوعي الأسري، وتنمية روح المسؤولية بين الوالدين والأبناء، لحماية الأجيال من الانحراف والتطرف.

ب. متابعة الأبناء في علاقاتهم مع أصدقائهم، وفي استخدامهم لتقنية الاتصال الحديثة، وتوجيههم إلى السلوك القويم، ومشاركتهم في معالجة ما يشغلهم من أفكار وقضايا ومشكلات.

ت. تعاون المجتمع في مواجهة الإرهاب، وتعميق مفهوم التكافل الاجتماعي، وحشد الجهود في هذا السبيل، وأن على كل إنسان مسؤولية في مجتمعه، وعلى قدر حاله، قال صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته .. والرجل راعٍ في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيته".

ث. تكامل الجهود بين المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية؛ لترسيخ القيم الإنسانية والوقاية من الإرهاب ومكافحته، والتعاون مع رجال الأمن في مواجهة هذه الآفة.

خامساً: فيما يتعلق برسالة رابطة العالم الإسلامي

أ. عقد لقاءات تنسيقية مع الجهات المتخصصة في الأمة الإسلامية؛ لوضع خطط عملية تتصدى للفكر المنحرف.

ب. تكوين وفود من العلماء والمتخصصين لزيارة البلدان المتضررة من الإرهاب، ومقابلة مسؤوليها، وشرح الرؤية الإسلامية حول علاج هذه الظاهرة.

ت. التعاون مع الجامعات الإسلامية ومراكز الأبحاث من أجل ضبط المفاهيم الملتبسة، وتوفير مادة علمية رصينة، تكون بين أيدي الخطباء والدعاة والمُعنيين بالشباب.

ث. إنشاء هيئة عالمية لمكافحة الإرهاب تابعة لرابطة العالم الإسلامي، تتولى دراسة الإرهاب، وتحليل أسبابه، ونشر الدراسات البحثية حوله، واقتراح البرامج العملية التي تسهم في الوقاية منه، وتنفيذها، والتنسيق في ذلك مع المؤسسات المختصة.

ج. عقد لقاء عالمي يضم مختلف الهيئات الدينية والمؤسسات الفكرية والشخصيات المتخصصة؛ مسلمين وغير مسلمين، وذلك لبيان موقف الإسلام من الإرهاب، وجهود المسلمين في التصدي له، ومجالات التعاون بينهم وبين غيرهم في ذلك.

ح. تكوين لجنة يختارها الأمين العام للرابطة؛ لمتابعة توصيات هذا المؤتمر، واستخلاص برامج عملية من بحوثه وتوصياته.

صدر في مكة المكرمة

2015/2/25م

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أ. أن تتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.

ث. أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.

ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.

د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.

ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:

- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
- ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
- ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.
- ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

- أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.
- ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.
- ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.
- ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

- أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهتم المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.
- ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.
- ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.
- ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.
- ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.
- ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.
- د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
- ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترحب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي
aaljar@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 - 00973 - فاكس: 17754678 - 00973

T: (+973) 17 754 757

F: (+973) 17 754 678

P.O.BOX:

496, Manama, Kingdom of Bahrain

www.derasat.org.bh